التطور اللارأسمالي في بلدان العالم الثالث

د. حسين ناصيف



الدكتور
معين ناصيف

التطور الإنساني في بلدان العالم الثالث

الإهداء

إلى الأب الكبير ..

إلى من أنار الدرب لحظة العتمة ..

إلى من أشار فأصاب ..

إلى من أعطى فأغدق ..

إلى من ناضل في سبيل وطنه ..

وضحى من أجل أمته ..

واستبسل لتحقيق طموحاتها وتطلعاتها ..

وخلق جيلاً من المناضلين .. فرسان السيف والقلم

فامتزج كل منهما بالآخر . وخلقا شعلة مضيئة

تستضيئ بها الأجيال القادمة ..

إلى الأب الكبير الدكتور رفعت الأسد

معين

المقدمة

إذا كان ثمة موضوع يستحوذ على اهتمام أبناء العالم الثالث ، قرّاء وباحثين ، وسياسيين . . الخ ، فليس هناك أكثر أهمية من موضوع التخلف والتنمية والتحرر الوطني ، فكيف الحال إذا كان مجال البحث هو علم الاقتصاد السياسي ؟ إن أقل ما يجب أن يستوعبه ويبحثه الباحث الاقتصادي أو السياسي في بلدان العالم الثالث ، هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للعالم المذكور، وإذا شئنا معرفة هذا الوضع معرفة علمية لا بد من تناوله من وجهة نظر مادية تاريخية ، لأنه هو كذلك بالفعل ، ولأننا نُسَلِّم سلفاً بصحة المنهج المادي الجدلي والتاريخي على الصعيد الفلسفي والاجتماعي ، وباعتبار أن موضوعنا هو اقتصادي وسياسي ، فلا بد من التقيد به دون مناقشة إطاره الفلسفي العام الذي يشكل موضوعاً لعلم آخر هو الفلسفة . إذن ننطلق من الإيمان بالعقيدة الاشتراكية العلمية والتحزّب لها ولنظريتها الشاملة عن العالم طبيعة ومجتمعاً وفكراً ، ولأنها العقيدة الأكثر علميةً وصحة وموضوعية ، وتمثل خلاصة الإرث الفكري التاريخي للبشرية وزبدته الأكثر تقدماً وحقيقة .

وباعتبار أن مسائل التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث لا تنفصل عن مسائل ذلك التطور في بلدان العالم المتطور ،

وخاصة الرأسمالية منها ، فقد كان لا بد إذن من دراسة الاقتصاديات القومية للبلدان المتخلفة في إطار دراسة الاقتصاد العالمي . وهذا الأمر هو الذي دفعني إلى إعداد هذه الأطروحة بما يتناسب مع الحقيقة المذكورة .

لقد كان لا بد من المعالجة التاريخية للمسألة ، ووضعها في نطاقها التاريخي المحدد ، لذلك عملنا على صياغة نظرة شاملة تغطي الماضي والحاضر وتستشرف ما أمكن ملامح المستقبل ، لأن في الماضي تكمن جذور المشكلة وأسبابها التاريخية التي انبثقت عنها ، ولأن في الحاضر توجد الأشكال التي اتخذتها وتتخذها ، ولأن في المستقبل احتمالات الاستمرار إلى جانب احتمالات التغيير الثوري .

إن معرفة الماضي والحاضر تمكننا من السيطرة على المشكلة وتوجيهها الوجهة التي تتلاءم مع مقتضيات التطور والتقدم البشري العام ، وتمكننا من تغيير القائم وبناء الأفضل والأكثر عدالةً على الصعيدين القومي والعالمي .

ولهذه الاعتبارات كلها ، وبسبب انتمائي للعالم الثالث ، واهتمامي الشخصي بمشاكله ، ومعايشتي اليومية لها ولكوني أُمثِّل جزءاً أو عنصراً بشرياً من أجزائها أو عناصرها . فلا عجب أن تتصدر هذه المشاكل نشاطاتي الفكرية ، وأن تحتل باكورة أعمالي الأكاديمية الرسمية ، فكان أن أعددت وكرّست هذه الأطروحة لأجلِّ وأكبر مهمة في نظري ، ألا وهي الإسهام العلمي الجاد بالرصيد النظري التقدمي الثوري

الديمقراطي العالمي حول التخلف وسبل تصفيته في نطاق تغيير النظام الاقتصادي العالمي المعاصر . ولا شك أنه من العبث ذكر المزيد من المبرِّرات التي تدفعني إلى ذلك ، لأن أحداً في عالمنا لا يمكنه أن ينكر أن معضلة التفاوتات الاقتصادية بين البلدان تحتل مركز الصدارة بين المعضلات الاقتصادية العالمية في الوقت الحاضر .

لذلك كله وبعد بذل الجهد المطلوب في الاطلاع والبحث والتقصي لأبعاد المشكلة ، رأيت أن أسد ثغرة أو أضيف شيئاً ما بالنسبة للموضوع المذكور ، خاصة فيما يتعلق بمكتبتنا العربية بشكل خاص . لأن ما يكتب حول التخلف والاقتصاد العالمي هو في معظمه حتى الآن نتاج عمل باحثين من العالم المتطور ، الرأسمالي والاشتراكي ، وقليل هم الباحثون الاقتصاديون المنتمون للعالم الثالث والمهتمون بمشاكله بالمقارنة مع الباحثين المنتمين للعالم المتطور . ولذا فإن أغلب وجهات النظر الاقتصادية والسياسية السائدة حول التخلف والتنمية والاقتصاد العالمي ، والكثيرة الشيوع في العالم الثالث هي من وضع أناس لا يعيشون في العالم الثالث ولا يتحسسون مشاكله مباشرة ، ولا يعانون منها يومياً وليس هذا اتهاماً أو إدانةً نوجهها لهم بل بالعكس تماماً ، إذ لا يمكن أن ندين من يهتم بمشاكلنا أكثر منّا ، والأولى أن نهتم بأنفسنا قبل أن يهتم الغير بنا ، ولو فعل الغير ذلك فأقل ما يمكن أن نقابله به رد الجميل بالشكر والاطلاع والتفهم الموضوعي العلمي ، والحوار الجاد والهادف . ولقد حاولنا في هذه الأطروحة

مراعاة هذه الاعتبارات وآدابها المتداولة ، فكان أن تعاملنا مع المعطيات النظرية الاقتصادية والسياسية المتوفرة بين أيدينا على هذا الأساس . وأجرينا معها حواراً جاداً وهادفاً ، للتوصل إلى ما نستطيع التوصل إليه من استنتاجات وقناعات وأفكار تزيد المسائل المطروحة وضوحاً ، وتعمق معرفة أسرارها وجوانبها المختلفة ، وتثير ما أمكن من المسائل التي ما تزال خارج البحث ، وتضيء أو تركِّز الضوء على بعض الأوجه التي بقيت خارج قوس أو التي لم تلق العناية الكافية أو البحث الوافي حتى الآن .

أما من حيث الصياغة والإعداد ومنهجة هذه الدراسة ، فقد حبَّذنا أن تُقسم إلى فصول خمسة ، وأن ندخل مباشرة من باب المشكلة ، لنكوِّن صورة موجزة وأولية وعامة نقدم من خلالها للقارىء ، وخاصة للقارىء العربي وقائع وظواهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي كما هي عليه الآن ، أي الحالة الاقتصادية والسياسية لبلدان العالم الثالث في الوقت الحاضر وضرورة تطورها المستقل . وبسبب الطبيعة الخاصة لهذا الفصل فقد كان لا بد من أن يتصف بشيء من الفوتوغرافية ، على الأقل في قسم منه ، وليس في ذلك ما يعيب البحث في نظرنا لأن تقديم الصورة الفوتوغرافية بحد ذاتها تستثير التحليل وتحرض العقول على العمل ،والتفكير والتأمل والملاحظة والمقارنة والتمييز والاستنتاج . . الخ .

ثم أتبعنا الفصل الأول بفصل خصصناه لدراسة مسألة ضرورة

ظهور نظريات اقتصادية جديدة لبلدان العالم الثالث ، لأن النظريات المتعلقة بهذا الموضوع تشيخ ويتقادم عهدها بسرعة نتيجة سرعة التطورات والتغيرات الجارية في بلدان العالم الثالث وفي الاقتصاد العالمي ، مما يفرض متابعتها واستقصاء تغيرات أشكال ظهورها المختلفة من وقت لآخر .

وفي الفصل الثالث دخلنا في أهم نقطة نود إبرازها ، وهي ذات طابع نظري غالب ، لذلك لم نر حاجة ماسة لاستخدام أدوات الإحصاء وما شابهها من وسائل البحث الاقتصادي . وهذه النقطة هي مسألة التطور اللارأسمالي ، تلك النظرية الماركسية اللينينية التي وُضعَت في ظروف تاريخية خاصة ، ومن ثم تطورت باستمرار ، باعتبارها تمثّل وجهةنظر اشتراكية علمية حول التخلف والتنمية ، أي حول جميع مسائل التطور الاقتصا ي والسياسي للعالم الثالث ، أو بكلمة أدق لقسم محدد من بلدان العالم الثالث التي تتوفر فيها شروط ومقومات التطور اللارأسمالي وخاصة من الناحية الاقتصادية ، وتلك هي حال قسم كبير من بلدان العالم الثالث ، وتتصف هذه البلدان غالباً بكونها بلداناً صغيرة الحجم والمساحة والسكان والقدرة الاقتصادية ، وضعيفة من حيث مستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج معاً ، بحيث أن هذا الضعف يبلغ درجة لا يمكن معها مباشرة البناء الاشتراكي الاقتصادي إلا بعد مرحلة انتقالية تجري خلالها عملية إعداد الشروط والمقدمات المادية والمعنوية ، الاقتصادية والطبقية والسياسية لبلوغ مرحلة البناء الاشتراكي الاعتيادي ، وهناك تجارب ناجحة من هذا

النوع وأخرى قيد الأمتحان ، ولقد حاولنا أن نركز جهدنا على إبراز المحتوى الاقتصادي والسياسي لنظرية التطور اللارأسمالي بصورتيها : الكلاسيكية والحديثة ، أي ظهورها وتطورها حتى الآن .

ونأتي للفصل الرابع لنكرسه لبحث مستفيض حول التركيب البنيوي الاقتصادي لبلدان العالم الثالث ودوره في تكريس التخلف والمحافظة على الكولونيالية ، ووضعنا خلاله خصائص التركيب الكولونيالي للاقتصاديات القومية للتخلف وعلاقتها باستمرار التخلف والتبعية وتعميق التفاوتات الاقتصادية بين بلدان العالم الثالث وبلدان العالم المتطور .

وختمنا أطروحتنا بالفصل الخامس الذي كرسناه لتكوين فكرة واقعية حول النظام الاقتصادي العالمي القائم ونظرية النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يجب أن يحل محله كمخرج وحيد من الأزمة الخانقة والمتفاقمة لنظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية المعاصر ، وعلاقة كل ذلك بمعضلةتقسيم العمل الدولي الراهن الذي يُفضي باستمرار إلى إنتاج وإعادة إنتاج التفاوتات الاقتصادية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وأبرزنا الطبيعة الخاصة للكولونيالية الجديدة السائدةفي القسم غيرالاشتراكي من عالمناالمعاصر، وأزمة النظام الاستعماري الجديدوأشكال تفجرها وصورانهيار ذلك النظام التدريجي عبرحلقاته الضعيفة داخل بلدان العالم الثالث الذي لاسبيل إلى خلاصه من التخلف إلا بتصفيةالكولونيالية الجديدةفي

الداخل أي على الصعيد القومي من جهة ، والنضال المشترك العام لتغيير ذلك النظام على الصعيد العالمي من جهة ثانية ، وأن هذا وحده يكفل تحقيق هدف التطور المستقل لبلدان العالم الثالث ، ومن خلال التطور المستقل ، فقط ، يمكن تحقيق التنمية الوطنية والقومية الناجحة والسريعة القادرة على استئصال التخلف من عالمنا ، وبناء اقتصاد عالمي جديد على أساس التعاون العادل بين جميع الشعوب والبلدان ، وعلى أسس الديمقراطية الدولية والاختيار الطوعي لشكل وحجم المساهمة القومية في تطور وتقدم الاقتصاد العالمي وتقسيم العمل الدولي الجديد .

وقد لاحظنا أنه من المفضل إضافة خاتمة تضم فيما تضمه خلاصة آرائنا وأفكارنا وكل ما كان يهمنا قوله وغفلنا عنه في سياق الأطروحة ، فاستدركناه وقدمناه في الخاتمة ، وجعلنا منها مجالاً احتياطياً لكل ما كنا نود قوله ولا تسمح به ظروف البحث في السياق المحدد لكل فصل ، خاصة تلك الأفكار النظرية العامة ذات الطابع السياسي البحت .

وجاءت الخاتمة جامعة لأهم الاستنتاجات والملاحظات التي تأتّتْ لنا حول الواقع الراهن واتجاهات حركته وآفاق المستقبل المنظور في كل ما يتعلق بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لعالمنا عامة ولبلدان العالم الثالث بصورة خاصة ، فكان لنا حرية في الحركة والعمل والتفكير في الخاتمة مما لا يمكن توفره في فصول الأطروحة الخمسة ، وهو ما رأينا فيه فرصة لعرض وجهة نظرنا التي تكونت لدينا حتى الآن ،

ومتنفساً لنـا من مشـاق وقيود الأكاديمية والمنهجية العلمية الصارمـة ، وأرجـو أن لا يُفهـم هذا القـول على أنـه تذمـر وإســاءة «للمنهجية والأكاديمية» في البحث العلمي ، بل هو إطراءٌ لها حسب رأينا .

وأخيراً ، إذا كان لنا أن نضيف شيئـاً ما فإننـي أقـدم عظيم شكري للبروفيسور إيفانشوفاليانو على تكرمـه بالإشراف على هذه الأطروحـة طيلة فترة تحضيرها .

معين ناصيف

الفصل الأول

الحالة الاقتصادية والسياسية لبلدان العالم الثالث في الوقت الحاضر وضرورة تطورها المستقل

انطلاقاً من مفهوم المادية التاريخية ، فإن الحالة الاقتصادية والسياسية لبلدان العالم الثالث في الوقت الحاضر هي استمرار لتطورها الاقتصادي والاجتماعي المترافق مع تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

إن ظهور ما يسمى بالعالم الثالث يرتبط تاريخياً بالحقبة الرأسمالية من التاريخ العالمي ، وبالدقة بعهد تحوّل الرأسمالية إلى امبريالية . . وتكوين النظام الرأسمالي العالمي .

ورغم انسلاخ جزء هام عن هذا النظام ، وتكوّن النظام الاشتراكي العالمي ، وانهيار نظام «الكولونيالية الكلاسيكية» العالمي إبّان الحرب العالمية الثانية ، وانتصار حركات التحرر الوطني والقومي المتوالي في تحقيق الاستقلال السياسي وانتزاع السيادة القومية والوطنية على أراضي بلدانها ، وإنشاء شعوب البلدان التي كانت مستعمرة أوشبه مستعمرة دولها القومية والوطنية المتحررة والفتية ، وتقهقر النظام الرأسمالي العالمي بشكل عام ، وتقليص مجالات نفوذه وسيطرته الاقتصادية والسياسية على عالمنا ، رغم كل هذه الأحداث الثورية العميقة التي مرّ

بها التطور الاقتصادي والسياسي العالمي ، ما يزال النظام الرأسمالي العالمي يتمتع بالقدرة على الوجود والاستمرار والسيطرة والاستغلال الطبقي والقومي على نطاق عالمي واسع يشمل الأغلبية البشرية (السكانية) والجغرافية (المساحة) من عالمنا .

إن التحولات التاريخية الثورية العميقة التي جرت على الصعيد العالمي ، قد ألحقت هزائم فادحة بالامبريالية ونظام «الكولونيالية الكلاسيكية» المنبثق عنها ، وهذا ما أجبرها على تغيير أساليب حياتها وأشكال نشاطاتها الاقتصادية السياسية الاستعمارية العالمية ، فظهر مايسمى بنظام «الكولونيالية» الجديدة العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وتحرر أغلبية شعوب العالم الثالث من الاستعمار سياسياً . وبذلك انتقل النضال التحرري من المطالبة بالتحرر السياسي إلى المطالبة بالتحرر الاقتصادي ، وهذا الأخير ، كما يشير إلى ذلك «لينين» عن صواب ، هو الجوهري والأكثر أهمية ، وهو المضمون الضروري للتحرر الوطني الفعلي .

ونظرة عامة على الوضع الاقتصادي والسياسي الراهن لبلدان العالم الثالث تكشف عن حقيقة المرحلة الجديدة من السيطرة الاستعمارية الامبريالية ، وفظاعة معاناة العالم الثالث من آثارها الضارة ، والتي هي أشد بكثير مما كانت عليه من قبل ، على الرغم من التحرر السياسي الذي تتمتع به الآن .

لقد كانت بلدان العالم الثالث تأمل أن يؤمن لها التحرر السياسي

في البلدان المتطورة يتراوح ما بين (٧٢ ـ ٧٤) سنة بينما هو في بلـدان العالم الثالث ما بـين (٤٠ ـ ٥٠) سنـة فقـط . وإنتـاجية العمـل في الزراعة في البلدان المتطورة تعادل تسعة أضعافها لدى بلدان العالـم الثالـث . وتمتلك الـدول المتطـورة طبيبـاً لكل (٥٠٠ ـ أو ـ ٦٠٠) شخص ، أو (٢٠) طبيباً لكل (١٠) آلاف شخص ، في حـين تملك الدول المتخلفة طبيباً واحداً لكل (١٠) آلاف شخص ، وهناك أكثر من (٨٠٠) مليون أمي عام (١٩٧٥) في بلدان العالم الثالث ، وكان هذا الرقم (٧٠٠) مليون عام (١٩٦٥) ويقدّر أنه وصل الى (٨٢٠) مليون عام (١٩٨٠) وسوف يتصاعـد إلى (٨٨٤) مليون عام (١٩٩٠) وإلى مليار في بدايات القرن الواحـد والعشرين . إن الخُمْس الأكثـر ثراءً وتطوراً في العالم ، أي (٢٠) دولة تعدادها (٢٠٪) من سكان العالم ينفق فيها على تعليم الفرد الواحد ما يعادل (٥٠) ضعفاً أكثر مما هو في الخُمْس الأكثر فقراً وتخلفاً وهي (٢٦) دولة تعدادها السكاني (٢٣٪) من سكان العالم[١] .

ولعل هذه الخريطة الرقمية الصغيرة التـي استعرضناهـا حتـى الآن توضح لنا بصورة كافية الحالة الحاضرة المتردية لبلدان العالم الثالث من حيث موقعها وحجمها الفعلي في الاقتصاد العـالمي ، ووزنهـا الـذي لا يفتـأ يتضـاءل اقتصـادياً واجتماعياً في نطـاق تقسيم العمـل العـالمي الحاضر ، والموروث عن الماضي الاستعماري ، والـذي يشتـدّ ضرراً

(١) ـ خطاب الرئيس الكوبي فيدل كاسترو المذكور .

وجوراً بالنسبة لبلدان العالم الثالث المتخلفة . ولكن هل يمكن الاكتفاء بإظهار الجوانب الكمية لوضع بلدان العالم الثالث حتى ندرك حقيقة حالته الحاضرة أو الماضية أو المقبلة ؟ هل نستطيع الوقوف عند حد الدراسة المقارنة والموازنة بين البلدان المتطورة وبلدان العالم الثالث المتخلفة لمعرفة أسرار حالة هذه الأخيرة ، وامتلاك مفاتيح حقائقها وأسبابها وقوانين حركتها الاقتصادية الاجتماعية التاريخية العالمية ؟

إذا سلّمنا بمبادىء المادية الديالكتيكية والتاريخية ، فلا بد من تتبع أية ظاهرة على أساس مبدأ السببية ومقولات الزمان والمكان وقوانين الصيرورة التاريخية . . الخ . وظاهرة العالم الثالث في حلّتها الحاضرة الجديدة ينطبق عليها ما ينطبق على أية ظاهرة تاريخية من هذه القواعد الكلية العامة الديالكتيكية ، ولذلك لا بد من البحث عن جذور المسألة وتحري أسبابها المباشرة وغير المباشرة . وكما تعلمنا الماركسية اللينينية فلا بد من وضع المسألة في نطاقها التاريخي ، وإلا فسنسقط في المنطق الوضعي ، أو نستغرق في الميتافيزيقية ، والتفكير الميكانيكي .

حتى الآن كنا نبحث في واقع الأمر عن التفاوتات الاقتصادية بين الشعوب والدول وانقسام العالم إلى مركز صناعي متقدم ومحيط زراعي خامي متخلف ، وقد أثبتنا بما فيه الكفاية هذه الحقيقة وأبرزنا اتجاهات حركتها الواقعية الملموسة . وأصبح بإمكاننا الانتقال إلى تقصي الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذا الوضع المتردي لبلدان العالم الثالث ، وخاصة في المرحلة الحاضرة من تطوره الاقتصادي

والاجتماعي . ومرة ثانية نعود فنلجأ الى استقراء الوقائع في الأرقام والإحصاءات المتداولة في المحافل والندوات والمؤتمرات الرسمية والشعبية ، والنظريات والتحاليل الاقتصادية المختلفة التي تعني بمسائل اقتصاديات التخلف والاقتصاد العالمي .

قبل كل شيء هناك حقيقة ساطعة يعرفها الجميع وتؤكدها الحقائق المحسوسة يومياً وهي أن العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية التي تربط بلدان العالم الثالث مع بقية دول العالم الأخرى تتركز في القسم الأعظم منها مع البلدان الرأسمالية المتروبولية ، وليس هذا الأمر بجديد ، بل هو وليد صيرورة تاريخية ترافقت مع نشوء وتطور النظام الرأسمالي العالمي ، وبالتحديد في المرحلة الامبريالية من تطور الرأسمالية .

إن (٧٥٪) من التجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث تجري مع مجموعة الدول الرأسمالية التي تضمها هيئة التعاون الاقتصادي والتنمية وعددها (٢٤) دولة رأسمالية متطورة [١] ، وهذه النسبة هي في تزايد مستمر فقد كانت (٦١٪) عام (١٩٦٠) ، ثم أصبحت (٧٢٪) عام (١٩٧٠) ، وقد تجاوزت (٧٦٪) عام (١٩٧٤) [٢] . وهذا يعني أن

---

(١) ـ هذه الدول هي : الولايات المتحدة الاميريكية ، كندا ، دول السوق الأوروبية المشتركة ، النمسا ، البرتغال ، السويد ، النرويج ، فنلنده ، ايسلندا ، سويسرا ، تركيا ، اليابان ، استراليا ، نيوريلندا .

(٢) ـ د . اسماعيل صبري عبد الله . كتابه المذكور . ص ١٠٨ ، ١٠٩

العلاقة الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية المتطورة تتقوى وتزداد ، ومن ثم فإن داء التخلف يتجه نحو التفاقم المتزايد ، لأن العلاقة المذكورة هي السبب الأساسي للتخلف ، وذلك لكونها علاقة ـ غير متكافئة وغير عادلة وتتضمن الاستغلال الاقتصادي السافر الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتطورة ضد دول العالم الثالث ، وما لم تتغير الطبيعة غير المتكافئة وغير العادلة بين الطرفين ، وما لم تتغير الطبيعة الاستغلالية الطبقية والقومية للعلاقات بين الطرفين فإن الاتجاهات الحالية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدان العالم الثالث سوف تستمر على حالها ، بل إنها سوف تتضخم حتى درجة انفجار الأزمة وإعادة التوازن الذي لم يعد نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمي الراهن يحتمل فقدانه أو التمرد عليه والانحراف عنه ، ذلك لأن لكل انحراف حدوداً قصوى لا يمكن تجاوزها ، وسوف يتجلى الانفجار بأشكال مختلفة واضطرابات وزلازل وتدمير للقوى المنتجة الموجودة على الصعيد الرأسمالي العالمي ، وخصوصاً على صعيد بلدان العالم الثالث .

إن صادرات العالم الثالث إلى الدول الاشتراكية ، رغم نموها ، لم تتجاوز في آخر إحصاء الـ (٥٪) من إجمالي صادراتها ، أما باقي صادرات بلدان العالم الثالث اي حوالي (٢٠٪) فتجري بين بلدان العالم الثالث نفسها[١] .

---

(١) ـ المصدر السابق ـ ص ١٠٨ ، ١٠٩

ونستنتج من ذلك أن (٩٥٪) من إجمالي صادرات بلدان العالم الثالث تجري ضمن نطاق القسم غير الاشتراكي من العالم . بعبارة اخرى تنحصر اسباب تخلف بلدان العالم الثالث مكانياً أو جغرافياً في العالم غير الاشتراكي، وليس ثمة تأثير اقتصادي يذكر للدول الاشتراكية في محصلة التخلف والفقر الذي تعاني منه بلدان العالم الثالث بسبب ضآلة حجم العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية والعالم الثالث كما هو مبينّ من الأرقام التي سقناها . وبالتالي فإن الذي يستغل العالم الثالث ليس الدول الاشتراكية ، بل الدول الرأسمالية المتروبولية ، وتخلق في سياق استغلالها وانطلاقاً من هذا الاستغلال كافة عناصر التخلف والتبعية في دول العالم الثالث . وللبرهنة على وجود وتفاقم الاستغلال الامبريالي والكشف عن حجمه المتضخم ، يكفينا أن نسوق بعض الأمثلة التي تقنعنا بأن الاستغلال الأقتصادي الاستعماري الامبريالي يتخذ أبعاداً في الوقت الحاضر أكبر بكثير من الأبعاد التي اتخذها في المراحل السابقة للحرب العالمية الثانية حين كانت بلدان العالم الثالث ما تزال تحت الحكم الأجنبي الرأسمالي المباشر . ومن خلال تتبع حركة الاستثمار القومي الاستعماري يتضح لنا استمرار وتزايد حدته يوماً بعد آخر .

لقد سبق لنا أن أشرنا الى أن حصة بلدان العالم الثالث من الإنتاج الصناعي العالمي لا تتجاوز (٧ ـ ٨٪) ولكن حتى هذه النسبة الضئيلة من الإنتاج الصناعي العالمي ليست تحت سيطرة بلدان العالم الثالث ،

بل هي تحت سيطرة رأس المال الاحتكاري الأجنبي العائد للدول الرأسمالية المتروبولية . وهذا الأخير هو الذي خلق أساساً الصناعة في بلدان العالم الثالث في سياق العملية الاستعمارية العالمية التي مارستها المتروبولات وما تزال تمارسها حتى الآن .

ان ملكية الكثير من المؤسسات والمشاريع الصناعية في بلدان العالم الثالث تعود للشركات الرأسمالية الاحتكارية المتروبولية الاجنبية ، أو هي على الأقل تحت سيطرتها الفعلية ، وتتركز ـ كما أشرنا من قبل ـ في عدد من الصناعات التي تتناقض ـ أو على الأقل ـ لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية التي تكفل القضاء على التخلف . والقسم الرئيسي من الصناعات القائمة في بلدان العالم الثالث هو للصناعات الاستخراجية والتحويل الأولي للمواد الخام الزراعية والطبيعية ، التي تغذي التطور الصناعي في المتروبولات ، وهنا يكمن سبب اهتمام رأس المال المتروبولي بهذا الصنف دون سواه من الصناعات داخل بلدان العالم الثالث ، ومما يؤكد ذلك أن (٨٠٪) من صادرات العالم الثالث تتمثل في اثنتي عشرة سلعة ، وهي مواد أولية أساسا . ونادرا ما توجد صناعات التحويل النهائي للسلع الرأسمالية وتسويقها لأن ذلك يتعارض مع مصالح رأس المال الأجنبي الساعي إلى المحافظة على تبعية الصناعة في بلدان العالم الثالث للصناعات المتروبولية الكبرى التي تسمى بصناعات القمة . إن الصناعات الثقيلة في بلدان العالم الثالث هي أساسا صناعات

تجميعية ، أي أنها تقتصر على تجميع وتركيب أجزاء المعدات والأجهزة والسلع الرأسمالية التي تستوردها من الخارج كتركيب وتجميع السيارات والثلاجات والتلفزيونات . . . الخ ، وهذا النوع لا يقلل من التبعية للصناعة المتروبولية بل يشددها ، لأن صناعات التجميع أو الصناعات الوسيطة هي بالأساس صناعات تكميلية تابعة تحتاج للتحويل النهائي أو لتحويلات أخرى تقع في بلد آخر . من جهة ثانية فإن نسبة هذا النوع من الصناعات الثقيلة منخفضة جدا إذا ما قورنت ببقية الصناعات الإستخراجية والتحويلية الخفيفة ، وهي تتركز أيضا ـ كما أشرنا سابقا ـ في عدد ضئيل من بلدان العالم الثالث كالبرازيل(١) والهند(٢) والأرجنتين والمكسيك . . الخ ، وتتكامل صناعات دول العالم الثالث هذه مع الصناعة الرأسمالية العالمية لا مع مختلف فروع الاقتصاد الوطني الزراعية والصناعية . كما أن القسم الاكبر من تمويلها وإنتاجها وتسويقها ونقلها . . . الخ يعتمد على مصادر رأسمالية أجنبية متروبولية . إن لرأس المال الاحتكاري الأجنبي مواقع قوية ومسيطرة

(١) ـ اسماعيل صبري عبد الله . كتابه المذكور . من ص ١٦٦ ـ ١٨٧ ، وهي فقرة تحت عنوان نتيجة التخلف أو النموذج البرازيلي ، وفيه شرح وتفصيل حول الطبيعة المشوهة والمتخلفة للتصنيع في بلد من أهم بلدان أميركا اللاتينية والعالم الثالث إجمالاً .

(٢) ـ كتاب الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة» وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات لعدد من الاقتصاديين المهتمين بقضايا التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدان العالم الثالث والاقتصاد العالمي ، اعدّها وترجمها إلى العربية عصام الخفاجي ومنها بحث للاقتصادي (برابهات باتنيك) بعنوان : الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية من ص : ٦٧ ـ ٩٥ .

داخل اقتصاد بلدان العالم الثالث الأكثر تطورا كالبرازيل والهند والمكسيك . . . الخ بحيث يمكن القول مع الكاتب الاقتصادي التركي (يورك اوغلو) : أن الصناعة في بلدان العالم الثالث ، وبالضبط في أكثرها تطورا من الناحية الرأسمالية ليست سوى «فرع محلي» للإمبريالية ، ورأس المال فيها ليس أكثر من رأسمال احتكاري« متعاون وتابع وعميل» لرأس المال الاحتكاري المتروبولي ، مما يجعل من هذه البلدان بلدانا شبه امبريالية بنفس الوقت الذي تُعَد فيه من بلدان العالم الثالث المتخلفة[1] وفي البرازيل يعمل في الصناعة (١٧٪) من القوى العاملة ، وإذا اقتصرنا على الصناعة التحويلية تهبط هذه النسبة إلى (١١٪) فقط ، وما يزال النصيب الأكبر من صادرات البرازيل إلى العالم الخارجي محصورا في عدد من المواد الأولية (البن ، الكاكاو ، القطن ، السكر ، خام الحديد . . . الخ) وتشكل الأمية في البرازيل ما نسبته (٣٩٪) من السكان ، فماذا يعني كل ذلك ؟ إنه يعني أن البرازيل ما تزال متخلفة وتابعة .

وإذا كان من الملاحظ في الوقت الحاضر تزايد ميل البلدان الرأسمالية المتطورة ، لتصدير بعض أنواع من الصناعات القاعدية والتحويلية الخفيفة أو الثقيلة إلى خارج حدودها ، وبالدقة إلى داخل بلدان العالم الثالث ، فإن سبب ذلك لا يعود إلى الحرص على التنمية الوطنية في تلك البلدان ، بدليل عدم تكامل الصناعات المذكورة مع التركيبات

---

(١) يوروك أوغلو : كتابه «تركيا ـ حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية» الصفحات ٢٩ ـ ٣٣

الاقتصادية الداخلية ، أو في أضعف تقدير ، عدم تلاؤم أو الحاح أو ضرورة مثل هذه الصناعات للتطور الاقتصادي القومي ، وبروز تكاملها مع الأسواق الخارجية ، وارتباطها العضوي بأهداف التصدير والتسويق على النمط الرأسمالي الذي يستهدي بالربح . إن الذي يملي على البلدان المتطورة قيامها بانشاء بعض أنواع من الصناعات الأساسية أو الرأسمالية التي كانت وما تزال تنتجها في بلدان العالم الثالث هو ضرورة التخلص منها أو التخلي عنها لأسباب عديدة منها مثلا حاجة هذه الأصناف من الصناعات إلى كميات كبيرة من المواد الخام ومن الأيدي العاملة ، اهتلاكها المعنوي وتخلفها التكنولوجي والفني وعدم قدرتها على مجاراة التطور الصناعي والتكنولوجي السريع الذي يخلق باستمرا تجهيزات ومعدات أرقى تحل محل القديم منها ، وهناك أيضا ظاهرة نزوع البلدان الرأسمالية المتطورة إلى التخلص من الصناعات الضارة التي تتسببُ بتلويث وتسميم البيئة وتخريبها ، والصناعات التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة ، ومختلف أنواع الصناعات التحويلية التي تحتاج في عملها واستمرارها إلى الاعتماد الدائم على تزويدها بالمعدات وقطع التبديل والغيار والخبرة والتكنولوجيا الأجنبية المتطورة . بينما تحتفظ البلدان الرأسمالية المتطورة لنفسها بصناعات القمة والتكنولوجيا المتقدمة والطاقة المعرفية العلمية ، فمثلا (٩٥٪) من نقل التكنولوجيا تجري بين البلدان المتطورة ذاتها[١] ، و (٩٨٪)

---

(١) ـ كتاب «الاقتصاديات القومية . . . الخ» ص٢١

من الطاقة البحثية في العالم توجد في البلاد المتقدمة ، و (٩٩٪) من نشاطهم يهتم بمشكلات البلدان المتقدمة نفسها[١] . ولا يبقى لبلدان العالم الثالث في هذه الحال سوى الاعتماد المتزايد على البلدان المتطورة على الرغم من التصنيع الذي تشهده والذي قد تشهده في المستقبل المنظور . ومن جهة ثانية يُظهِر لنا هذا الوضع النوعي الخاص للصناعة المشوهة والتابعة داخل دول العالم الثالث ، أن هناك اتجاهاً نحو تعميق التبعية والتشوه الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي ، ونحو الإلحاق الاقتصادي لبلدان العالم الثالث بالبلدان الرأسمالية المتطورة .

إن هذه الأوضاع الاقتصادية لبلدان العالم الثالث ، والصعوبات التي تعترض طريق تسويتها وتغييرها هي نتيجة مباشرة لقوانين التطور الرأسمالي المحلي والعالمي ، ولسير نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية الذي تكوّن تاريخياً من أحشاء النظام الرأسمالي ، كشكل خاص يعبر عن تجلّيه العالمي .

إن قوانين التطور الرأسمالي الاقتصادية تقوم على أساس الاستثمار الطبقي الذي بموجبه يجري التمركز والتراكم الرأسمالي لصالح طبقة صغيرة من المجتمع وضد الأغلبية الاجتماعية الكادحة . بكلمة أخرى ، يعمل التمركز والتراكم داخل كل دولة رأسمالية على انقسام المجتمع إلى طبقة استغلالية ، وأغلبية اجتماعية يقع عليها عبء ذلك الاستغلال ، بحيث تجري عملية الانتاج وإعادة الانتاج على أساس

(١) . كتاب : إسماعيل صبري عبد الله المذكور . ص ١٠٠

النقل أو النزوح المستمر والمتزايد للقيمة الزائدة القومية ، أو للفائض الاقتصادي الذي يخلقه العمل الاجتماعي الإجمالي من أيدي المنتجين الكادحين المباشرين إلى أيدي المالكين الطفيليين المستغِلين من أبناء الطبقةالرأسمالية وملحقاتها ، وهذا مايؤدي إلى استقطاب الغنى في جهة والفقر في الجهة المقابلة ، وتمركز الغنى والثروة في هذه الحال يكون نتيجة ومحصلة لتراكم الفقر ، والعكس صحيح أيضاً ، فالإثراء هنا هو ثمرة الاستغلال الرأسمالي لجهود قوة العمل ، ولا يمكن تحقيق الإثراء الرأسمالي إلا على حساب إفقار الكادحين ونهب عملهم الزائد دون مقابل .

ولكن آلية الإستثمار الرأسمالي التي تقوم على نهب القيمة الزائدة القومية الإجمالية لا يمكنها أن تقف عند حدود تلك الدولة الرأسمالية أو هذه ، بل لابد لها حتماً من أن تتخطى الأُطر القومية لتتخذ لها صيغة دولية عالمية تجري بموجبها نفس العملية الرأسمالية ، ولكن على نطاق أوسع ، على نطاق دولي عالمي ، ذلك هو المضمون الإقتصادي والحقيقي للاستعمار القديم والحديث ، والمنبع التاريخي للتخلف والتفاوت بين الأمم وانقسامها إلى دول استعمارية استغلالية ، وأغلبية دولية يجري استثمارها اقتصادياً ، ومن ثم افقارها المتزايد ونهب القيمة الزائدة القومية التي تخلقها شعوبها ، بل واغتصاب جزء من العمل الضروري الإجمالي لشعوبها ونزحه إلى المراكز الرأسمالية الصناعية المتقدمة ،وإتخامها أكثر فأكثر بالثروة وثمار العمل البشري المشترك لبلدان العالم الثالث .

إن استثمار أمة قوية وأكثر تطوراً لأمة ضعيفة وأقل تطوراً اقتصادياً هو المحتوى الحقيقي للاستعمار الكلاسيكي ، وما يزال في الوقت الحاضر هو المحتوى الحقيقي للنيوكولونيالية ونشاطات الاستعمار الامبريالي الجديد ، الذي يغلِب عليه الطابع الاقتصادي أكثر من سواه .

إن الدول الأمبريالية تملك ترسانة هائلة من الوسائل والأدوات والأسلحة الاقتصادية التي تمكنها من ممارسة الإكراه الاقتصادي ، وإجبار شعوب بلدان العالم الثالث على الرضوخ لأطماعها الطبقية والاستعمارية الجديدة ، بدءاً من إحتكار الحبوب والتحكم بتوزيع الغذاء على الصعيد العالمي ، وانتهاءً بأعلى درجات التكنولوجيا وصناعات انتاج وسائل الانتاج الرفيعة المستوى التي يحتاجها العالم الثالث للتنمية بإلحاح شديد .

وكما يشير الرئيس نيقولاي شاوشيسكو : «فإن أغلبية البلدان الغنية تقدمت وتطورت على حساب استغلال المستعمرات السابقة»[1] ونهب ثرواتها الطبيعية والاجتماعية ، ولم يحدَّ من هذا النهب حصول بلدان العالم الثالث على الاستقلال السياسي كما يبدو حتى الآن ، بل إن هذا النهب والاستغلال ونقل الفوائض الاقتصادية القومية لبلدان العالم الثالث إلى المراكز المتروبولية يشتدُّ بمعدلات خيالية متسارعة لم تعهدها المراحل الاستعمارية الكلاسيكية ، وهذا ما تشهد به اتجاهات تطور

(١) ـ نقلاً عن كتاب : «الاقتصاديات القومية . . . الخ» ص ٣

العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الطرفين : الدول الغنية والدول الفقيرة .

لقد كانت ديون العالم الثالث للغرب الرأسمالي المتطور عام (١٩٥٦) تبلغ (٦)مليارات دولار فقط ، فارتفعت عام (١٩٨٠) الى (٤٥٠) مليار دولار ، وفي عام (١٩٨١) بلغت (٥٠٠) مليار دولار ، وهذا ما يعادل قيمة الانفاق العسكري العالمي للعام نفسه أي (٥٠٠) مليار دولار أيضا .

وهذه الديون المتراكمة والتي تنتفخ أكثر فأكثر هي النتيجة المباشرة للاستغلال الامبريالي الذي تنوء تحت ثقله شعوب بلدان العالم الثالث . والذي يتغلغل في خلايا الاقتصاديات القومية للبلدان الأخيرة على شكل استثمارات أجنبية تستوطن أراضيها ، أو على شكل علاقات تبادل غير متكافئة ، أو بصورة مشاركة وإشراف ، أو سيطرة على مراحل معينة من العملية الإنتاجية ، والتحكم بوسائل التداول والتبادل الدولية وعمليات النقل والتسويق وللتصريف والتصنيع النهائي للسلع . . الخ ، كما يتجلى الاستغلال الرأسمالي الاستعماري بمختلف صور خسائر واستنزاف الدخل القومي لبلدان العالم الثالث وسواءً العلنية منها أو السرية ، المشروعة رأسمالياً أو غير المشروعة رأسمالياً ، الاقتصادية وغير الاقتصادية[1] .

(١) ـ للتوسع في معرفة هذه النقطة يمكن الرجوع إلى كتاب «الاقتصاد السياسي للتخلف الجزء الثاني ، لـ توماس سنتش ، القسم الثاني الذي يعالج التبعية الاقتصادية واستنزاف الدخل من ص : ٧٧ ـ ٢٠٥

لقدبلغت استثمارات الولايات المتحدةالاميركية وحدها في الخارج عام (١٩٧٠) قرابة (٧٨) مليار دولار ، يوجد منها في العالم الثالث (٢٧٪) فقط ، أي قرابة (٢١,٤) مليار دولار ، وقد تركّزت هذه الأخيرة على استخراج البترول والمعادن ومختلف المواد الأولية اللازمة للصناعة الغربية دون اعتبار لأولويات تنمية وطنية للبلدان المصدرة لتلك المواد . وكان نصيب الصناعات التحويلية منها لا يتجاوز (٢٦٪) من إجمالي الاستثمارات الامريكية في العالم الثالث ، أي الربع تقريباً (حوالي خمسة مليارات ونيف من الدولارات فقط) وقد ذهب معظم هذا المبلغ الأخير إلى خمس دول هي : المكسيك ، البرازيل ، الأرجنتين ، كوريا الجنوبية ، وتايوان . وكان نصيب صناعة استخراج البترول من استثمارات الولايات المتحدة الأميريكية في العالم الثالث حوالي (٣٩٪) بينما كان نصيب استخراج المعادن (١١٪) فقط[١] .

وتؤكد بعض المعطيات على أن الشركات الاحتكارية المتروبولية المسيطرة على اقتصاديات العالم الثالث قد صدّرت او رحّلت من بلدان العالم الثالث في الفترة بين عامين (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) مبلغ (٧٢,٢) مليار دولار بشكل أرباح وهذا تجاوز تدفق التوظيفات الجديدة بـ (١,٨) مرة . وإذا كانت تصديرات الغرب الرأسمالي السنوية الوسيطة للمداخيل من البلدان النامية (٥,٤) مليار دولار من عام (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) فإنها قد ارتفعت فيما يلي الى (٢٦) مليار ، وخلال السنوات

(١) اسماعيل صبري عبد الله كتابه المذكور . ص ٩٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤

(١٩٧٦ ـ ١٩٧٨) ارتفعت ارباح الشركات الأميركية وحدها في البلدان النامية الى أكثر من (٤٠) مليار من الدولارات ، وتنهب الدول الامبريالية بلدان العالم الثالث بواسطة التلاعب بالأسعار ، وقد بلغت خسائر البلدان الأخيرة نتيجة لهذا النوع من الاستغلال (١٧٥) ملياراً من الدولارات في الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) اي بمعدل (١٦) مليار دولار سنوياً[١] .

وقد بلغت أقساط الديون وحدها (٨٨) مليار دولار عام (١٩٨٠) ، مقابل (٧٢) ملياراً عام (١٩٧٩)[٢]، وفي عام (١٩٧٦) بلغ مجموع التوظيفات الرأسمالية المباشرة التي قامت بها الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج (٢٨٧) مليار دولار[٣] .

وتحصل أضخم الاحتكارات الرأسمالية على حوالي (١٠) مليار دولار سنوياً من تصدير الرساميل إلى الدول النامية ، ويبلغ الربح السنوي من تصدير البضائع (١٢ ـ ١٣) مليار دولار[٤] .

---

(١) ـ مجلة «الطريق الى الاشتراكية» العدد (٣) لشهر آذار (١٩٨١) ص ٧٣ ـ ٧٤ (الدراسة بعنوان : اختيار استراتيجية التنمية)

(٢) ـ مجلة الطريق الى الاشتراكية العدد (٣) شهر نيسان (١٩٨١) ، ص ٥٨ (عنوان الدراسة : في طريق استقلال اقتصادي كامل)

(٣) المجلة المذكورة . العدد (٨) شهر آب (١٩٨٠) ص ٨١

(٤) المجلة المذكورة . العدد (٤) شهر نيسان (١٩٨١) ص ٩٨ (الدراسة المعنونة بـ الاستعمار الحديث أو الاستعمار بدون مستعمرات لبودي بوبوف)

وتشير تقديرات خبراء مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات المتعددة الجنسيات،إذا لم يتغير شيء في نشاط هذه الشركات ، فإنها ستشرف في أواخر هذا العقد على أكثر من (٤٠٪) من الإنتاج العالمي باستثناء الدول الاشتراكية [١] .

لقد حققت الشركات المتعددة الجنسيات عام (١٩٧١) قيمة زائدة تعادل (٥/ ١) الناتج القومي الإجمالي العالمي غير الاشتراكي أي (٥٠٠) مليار دولار [٤] ، وهذا ما يعادل مرة ونصف أكثر من الناتج الداخلي الخام للبلدان النامية في نفس العام . وإنتاج هذه الشركات يزداد مرّتين أسرع من الناتج القومي الخام العالمي ونمو صادراتها أسرع بـ (٤٠٪) من نمو مجمل التجارة العالمية ، ولها مستوطنات قوية في جميع القارات . وفي فترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٢) قُدِّرَ ربح هذه الشركات المتعددة الجنسيات بـ (ربع) الناتج القومي للبلدان الرأسمالية المتطورة جميعاً ، وهو ما يساوي الناتج القومي الخام لألمانيا الغربية وفرنسا واليابان مجتمعة [٥] .

من المعروف أن مصدر كل تراكم رأسمالي هو القيمة الزائدة التي يحققها العمل الاجتماعي القومي الإجمالي ، فإذا كانت الدول الامبريالية تستولي على هذه القيمة الزائدة ، أو ـ على الأقل ـ على قسم

---

(١) المجلة المذكورة العدد (٧) شهر تموز (١٩٨١) ، ص ٦٤

(٢) اسماعيل صبري عبد الله : كتابه المذكور . ص ١١٨

(٣) كتاب «الاقتصاديات القومية . . . الخ» ص ٦ ، ٤٧

من القيمة الزائدة القومية لبلدان العالم الثالث ، عن طريق الممارسات الرأسمالية الاقتصادية الاحتكارية للمتروبولات داخل بلدان العالم الثالث ، فما الذي يبقى لهذه الأخيرة من قدرة على التنمية والتطور الوطني المستقل ؟ خاصة وأن التراكم هو أساس عملية إعادة الإنتاج الموسَّع للمجتمع ، أي أساس كل تنمية أو نمو اقتصادي لبلد ما .

وبلدان العالم الثالث ، كما يبدو من خلال الأرقام والأمثلة التي أوردناها حتى الآن ، لا يخسر حجم التراكم الرأسمالي القومي فقط ، بل يخسر فوق ذلك قسماً من إنتاجه الضروري إجتماعياً ، وكيف ذلك ؟ عن طريق تراكم اعباء الديون والعجز المتزايد والمتراكم في ميزان المدفوعات وعن طريق خسارة جزء هام من قيمة إنتاجه الفعلية بسبب الظاهرة المعروفة المسماة بـ «التبادل غير المتكافئ» و «تدهور نسب التبادل» أو «تدهور شروط التجارة» والتي بموجبها تكون القيمة القومية لسلعة ما أكبر من متوسط القيمة العالمية لنفس السلعة ، مما يفترض مبادلتها بقيمة أدنى من قيمتها الفعلية ، وتلك ظاهرة تتعلق بالتركيبات العضوية للرأسمال في البلدان الداخلة في عملية التبادل التجاري الخارجي ، وبمعنى آخر بإنتاجية العمل الوطنية وانخفاض مستوى تطور القوى المنتجة الوطنية . إن العالم الثالث يتميز بإنخفاض تطور القوى المنتجة الوطنية وإنتاجية العمل الوطنية في الزراعة والصناعة معاً ، وتتطلب بالتالي السلع التي تنتجها كمية أكبر من العمل الاجتماعي الضروري لإنتاجها ، وتكون هذه الكمية أقل

من متوسط الكمية المطلوبة على الصعيد العالمي والتي تقررها حتماً الصناعة الرأسمالية المتطورة في الدول الامبريالية ، فهذه الأخيرة هي التي تحدد حجم ومدى وحدود الأسعار العالمية ، بحكم مستوى تطور إنتاجية العمل المرتفع فيها وبحكم سيطرتها على القسم الأعظم من الإنتاج الصناعي والزراعي العالمي . ونتيجة انخفاض مستوى التطور الصناعي في بلدان العالم الثالث ، فإن العلاقة التي يدخل فيها السوق الرأسمالية العالمية ، مع الطرف الآخر المتقدم ، تكون حتماً علاقة الضعيف بالقوي ، المتأخر بالمتقدم ، وحسب قوانين التبادل او التداول الرأسمالي ، لا بد ـ وهذا ما يحدث بالفعل ـ من تراكم فرقي بين حركة أسعار صادرات وواردات بلدان العالم الثالث مع الدول الرأسمالية المتطورة ، وهذا التراكم في الفرق بين السعرين يعني أن الحركة المذكورة تجري على أساس الأسعار العالمية ، فعندما تبيع بلدان العالم الثالث منتجاتها وتصدرها للخارج بالسعر العالمي ، تخسر جزءاً من القيمة القومية لمنتجاتها . وعندما تشتري هذه البلدان من الخارج بالأسعار العالمية تخسر أيضاً جزءاً من القيمة الوطنية لمنتجاتها ورأسمالها الوطني ، لسبب بسيط هو أن رأسمالها القومي ينشأ ويتكّون على أساس القيمة القومية لا على أساس القيمة العالمية ، بمعنى آخر ، ينشأ الرأسمال الوطني ، او القومي ، على أساس إنتاجية العمل الوطني والتركيب العضوي المتأخر لذلك الرأسمال ، وليس على أساس متوسط التركيب العضوي للرأسمال العالمي ومتوسط إنتاجية العمل العالمية ، وهذه الحالة بحد ذاتها تشكل خسارة مزدوجة ، خسارة في كل عملية

استيراد من الدول المتطورة ، وخسارة في كل عملية تصدير لهذه الدول المتطورة .

إن هذه الخسارة هي اقتصادية بحتة ، أي أنها تجري بحكم آلية السوق الرأسمالية العالمية بحد ذاتها . تماماً كما تجري داخل كل وحدة اقتصادية قومية ، حيث القيمة تتحدد بالعمل الضروري اجتماعياً ، وحيث العمل الضروري اجتماعياً يتغير ويصغر كلما ازدادت إنتاجية العمل والتركيب العضوي للرأسمال ، وهذه الخسارة الناجمة عن التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي ، وخاصة الصناعي ، لا يقتصر على البلدان الرأسمالية المتطورة ، بل يشمل كل عملية تبادل مع الدول الاشتراكية المتطورة أيضاً ، لأن هذه الأخيرة لايمكنها أن تتحمل المسؤولية بالنيابة عن العالم الثالث ، وأعباء خسائره من هذا النوع . ولايمكن للعالم الثالث أن يرضى بالعيش عالةعلى حساب البلدان الاشتراكية ، خاصة إذا علمنا أن الذي يحدد الأسعار العالمية هي الدول الرأسمالية المتطورة التي تملك القسم الأعظم من الثروات والانتاج العالمي ، وتسيطر على القسم الأعظم من السوق العالمية ومن حجم المبادلات الاقتصادية الدولية ، سواءً فيما بينها أو مع العالم الثالث .

إن المسؤولية التاريخية عن هذا الوضع المتخلف لبلدان العالم الثالث تقع بالدرجة الأولى على طبيعة وآلية النظام الرأسمالي العالمي وخاصة قسمه المتطور الامبريالي ، لأن النظام المذكور لايمكنه أن يقوم

ويستمر ، كما أسلفنا ، إلا على أساس تقسيم العالم إلى بلـدان غنية وبلدان فقيرة ، وبحيث تستغل الأولى الثـانية .

إن اسـتعمار العالـم وتقسيمه اقتصادياً هو القانون العام الشامل لنمو وتطور الرأسمالية على الصعيد العـالمي ،ولايمـكن الإفـلات من التخلف إلا بالتخلص من الرأسمالية .

إن البلدان النامية ، حتى في حالة عدم السيطـرة وتغلغـل رؤ وس الأموال الأجنبية الاحتكارية المتروبولية على أهم المواقع الاقتصادية فيها وأكثرها حساسية ، سوف تتحمل عبء خسائر فادحة كنتيجة مباشرة لانخفاض تطور القوى المنتجة وإنتاجية العمل الوطنية فيها ، فكيف الحال عندما تضاف إلى هذه الخسائر ، الخسائر الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية الامبـريالية التـي تعشـعش في خلايا اقتصادياتهــا القــومية وتستنزف منها القيمة الزائدة ، بل وأحياناً جزءاً من العمل الضروري اجتماعياً منها ، ولن نذكر هنا الثروات الطائلة الـطبيعية والاقتصـادية الناتجة عن العمل الماضي ، أي رأس المال الثابت المتـكون تاريخياً في البلدان النامية ، والذي استولت عليه الامبريالية دون مقابل وبصورة غير اقتصادية عبر تاريخها الاستعماري الكلاسيكي الماضي ، في الفترة السابقة للتحرر السياسي . بدون تراكم داخلي قومـي لايمـكن تحقيق عملية إعادة الانتاج الموسّع ، وبالتالي لايمكن إنجاز أي تنمية وطنية في ظل مثل هذا الوضع في بلدان العالم الثالث ، فمن الـذي يمنـع من تحقيق تراكم داخلي قومي ؟ لاشك إنها الرأسمالية العالمية . . الشركات

الاحتكارية المتعددة الجنسيات وغير المتعددة الجنسيات التي تستكلب وتتشبث بكل ما لدى العالم الثالث من إمكانيات قابلة للنهب والاستغلال والاستثمار .

ومن الأسباب الأخرى لانعدام إمكانية تحقيق تراكم رأسمالي داخلي قومي فعلي في بلدان العالم الثالث ، استفحال الظاهرة المسماة بـ «ترحيل الأرباح» من البلدان المذكورة إلى المتروبولات التي تستثمر رؤوس أموالها فيها ، وظاهرة «السعر الاحتكاري العالمي » و «احتكار العلم والتكنولوجيا» و «العملات الصعبة» واستخدام مختلف الوسائل غير الاقتصادية ، ولانقصد العسكرية ، لامتصاص أكبر قدر ممكن من القيمة التي يخلقها العمل القومي لشعوب بلدان العالم الثالث «كالتلاعب بالأسعار» واستخدام مايسمى «بأنظمة الأسعار المعلنة» ، و «احتكار تصنيع ونقل وتسويق المنتجات» . . الخ .

وفي ظل هذا الوضع العالمي يبدو أنه لاسيطرة لبلدان العالم الثالث على اقتصادياتها الوطنية ، فالامبريالية هي التي تملك وتدير وتأمر وتنهي وتقرر مصائر التطور الاقتصادي في هذه البلدان ، ولا تزال سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية الحاسمة بيد المستعمرين الامبرياليين ، الذين يذهبون إلى أبعد من ذلك ، أي إلى حد التدخل السافر في الشؤون الداخلية لهذه البلدان سياسياً وعسكرياً إذا اقتضى الأمر ، فتنصِّب حكومات عميلة مزيَّفة متواطئة مأجورة لها وتزيح حكومات تقدمية ، وتنشط عناصر الثورة المضادة في كل مكان من

العالم الثالث ، وتتخذ كافة الاحتياطات والإجراءات الوقائية ضد كل احتمالات الثورة والتحرر الوطني الفعلي في عصر أصبح فيه الهدف الرئيسي لبلدان العالم الثالث هو استكمال التحرر الوطني السياسي بالتحرر الوطني الاقتصادي .

ولا يخفى على أحد أمثلة واقعية تشير إلى مثل هذا التدخل في الشؤون الداخلية ، وتأمين السيطرة السياسية من خلال عملاء محليين للامبريالية في «تشيلي وكوريا الجنوبية وفييتنام الجنوبية سابقاً ، وزائير» . . . الخ .

إن ديون بلدان العالم الثالث تعادل تقريباً ناتجها القومي ، وحتى ناتجها القومي يتعرض للانتهاك والنيل منه نتيجة الاستغلال الامبريالي . ثم إن ما يتبقى لبلدان العالم الثالث من إنتاجها القومي ، فإنه يُشتت ويستعمل لأغراض الطبقة الطفيلية الحاكمة داخل كثير من هذه البلدان ذاتها . ولذلك يظل التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث انعكاساً ضرورياً لتطور الاقتصاد الرأسمالي في المراكز «المتروبولية» كما كان عليه من قبل ، بل بصورة أشدّ بروزاً ، وطريق التطور الاقتصادي الحاضر الذي تسير فيه بلدان العالم الثالث يشدد ويعمق التبعية والتخلف والمديونية والفقر بدلاً من أن يصفيهما ، لأن آلية عمل النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي قائمة أصلاً على هذا الأساس ، وهو إنتاج وإعادة إنتاج التفاوت بين البلدان الرأسمالية المتطورة على حساب بقية الدول ، وتلك عملية تاريخية بدأت منذ زمن

ولكنها ما تزال مستمرة حتى اللحظة ، بل تتفاقم حِدّتها وتتسع أبعادها إلى الحد الذي باتت تهدد فيه البشرية جمعاء . وهذا ما أكد عليه الرئيس «شاوشيسكو» أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة ، ويعتبر «أن القضاء على التخلف يعتبر إحدى المشاكل الأكثر تعقيداً ، ويتوقف عليه تقدم وسلام العالم المعاصر[1] » .

إنه لمن الأهمية بمكان ، أن نتساءل بعد هذا العرض الإجمالي الموجز لأبرز الأوضاع الاقتصادية لبلدان العالم الثالث : لماذا يبقى العالم الثالث متخلفاً بهذا الشكل المزري ؟ أوليس من مخرج من هذا المأزق الخطير ؟ وليسمح لنا تجاوزاً أن نجيب بطريقة تبسيطية تقريرية مباشرة فنقول : نعم ، هناك مخرج وحيد من التخلف ، إنه التنمية الاشتراكية . وهنا تثور أسئلة وأسئلة : إذا كانت العلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالية هي السبب في تعميق وتوسيع شبكة التبعية والتخلف التي يقع فريستها العالم الثالث ، فلماذا تحاول بلدان هذا العالم التخلص من تلك الشبكة ؟ لماذا تبقى فريسة دسمة في فك الامبريالية والاستعمار والشركات الاحتكارية الكبرى العالمية الرأسمالية المتروبولية ؟ لماذا لاترفض طريق التطور الرأسمالي الذي يجعل منها موضوعاً للاستغلال ومرتعاً للاستعمار والسيطرة الامبريالية ، ومجالاً حيوياً لنهب القيمة الزائدة وابتلاع التراكم القومي والثروات القومية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية من قبل المستثمرين الأجانب الوافدين

- (١) ـ نقلا عن كتاب «الاقتصاديات القومية . . .» ص ٣٥

إليها من الدول المتروبولية ؟ إنه لشيء غريب وعجيب أن تتعرض بلدان العالم الثالث إلى مثل هذا الاستثمار والاغتصاب والنهب والإفقار والإذلال ، وتسكت عن كل ذلك ، أو إن هي لم تسكت تظل بعيدة كل البعد عن الفعل . . عن اتخاذ خطوات عملية تطبيقية فعّالة تؤمّن التخلص من هذا المرض العضال الذي وفد إليها تاريخياً من النظام الرأسمالي وتشبّث بأعناقها حتى الآن ؟ لماذا لاتعمل حكومات بلدان العالم الثالث على تصفية التخلف والسير في طريق التنمية الناجحة التي تكفل ردم الفجوة التي تفصلها عن مستوى تطور البلدان المتقدمة ؟

هل نقدم أجوبة على الطريقة «البورجوازية» ؟ على طريقة «اقتصاديي المتروبولات» ، على نمط نظريات الحلقة المفرغة ومختلف نظريات «النيوكولونيالية» ؟

أما وقد فشلت تلك النظريات على محك التطبيق ، فلا يسعنا سوى رفض طريقتها في الإجابة على التساؤلات التي تثيرها مشاكل التخلف ، ومنهجها الذي يفصل بين الظاهرة ككل ومكوناتها المتعددة . ولا بد من سلوك سبيل مختلف .

نقول : إن سبب فشل بلدان العالم الثالث في تحقيق تنمية وطنية تقضي على التخلف يعود إلى الإبقاء والمحافظة على أسباب التخلف والتبعية ، والابتعاد عن معالجتها واستئصالها . إننا نلاحظ أنه يجري ترسيخ أسس ومقومات التبعية والتخلف في بلدان العالم الثالث بدلاً

من اجتثاثها من جذورها ، وكيف لا طالما أن سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية العالمية هي بيد «المتروبولات» ، أي أن هذه السلطة هي خارج متناول بلدان العالم الثالث .

إن الذي يرسم وينظِّر ويخطط ويقرر استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث هو «الامبريالية» ، ويالها من مفارقة تاريخية مضحكة مبكية في آن واحد ، حيث الخصم هو الحكم ، حيث العدو هو القاضي وولي أمر العالم الثالث ومقرر مصيره العام التاريخي . إنه لمما يدعو إلى عميق السخرية أن ننتظر من المتروبولات تخليصنا من التخلف ، وهي بوجودها ونظامها الاجتماعي بالذات السبب الرئيسي لتبعيتنا وتخلفنا .

ودراسة جادة لاستراتيجيات التنمية في بلدان العالم الثالث التي تنتهج سبيل التطور الرأسمالي «الكولونيالي» تؤكد لنا بما لايقبل الشك أن هذه الاستراتيجيات كُلاً وتفصيلاً لا تخدم فكرة القضاء على التبعية والتخلف بل على العكس تماماً ، إنها توسع حدود التخلف والتبعية إلى أقصى الحدود وتراكمها إلى أبعاد خيالية فظيعة لا قِبَلَ لشعوب بلدان العالم الثالث بتحملها .

ما الذي استطاعت تلك الاستراتيجيات حلّه من مشاكل التخلف حتى الآن ؟ بالتأكيد لاشيء . وخير مثال على ذلك تلك البلدان الأكثر تطوراً في قائمة بلدان العالم الثالث ، والتي يضرب بها المثل في نجاح التنمية على النمط الرأسمالي فيها «كالبرازيل والمكسيك والفيلبين

وتايوان وكوريا الجنوبية والأرجنتين ونيوزيلندا» .. الخ .

لقد كلّف هذا النمط من التنمية الرأسمالية لبلد «كالبرازيل» أن يغرق كلياً في الديون للمتروبولات وخاصةً للولايات المتحدة الأميركية ، وأن يغدو مرتعاً مباحاً للرأسمال الأجنبي وذيله الهامشي الرأسمال المحلي .

لقد بلغت مديونية «البرازيل» عام (١٩٧٥) : (٢٢) مليار دولار ، وهي تحتاج حسب ما تعلنه حكومتها إلى (٥٠) مليار دولار كتمويل خارجي لتنميتها منها (٢٣) مليار دولار للسنوات الخمس الأولى ، فإذا كان تمويل التنمية خارجياً امبريالياً فماذا يبقى في حوزة البرازيل من دخل قومي وقدرة على التراكم ومن ثم طاقة على التنمية الوطنية . إن هذا النوع من التنمية ليس تنمية وطنية بل تنمية «كولونيالية» ، تنمية لمرتكزات الاستعمار الاقتصادية والسياسية ، لأسس التبعية والتخلف وتشويه التراكيب الاقتصادية القومية ، وتضخيم للجيب الاقتصادي «المتروبولي» المتوسع في جسم الاقتصاد «البرازيلي» على حساب بقية مكونات وأعضاء ذلك الجسم المترنح المتخلف . إنها توريم اصطناعي لظاهرة أحادية الاقتصاد ونموه السرطاني المريض .

لقد بلغ العجز في ميزان مدفوعات البرازيل عام (١٩٧٤) : (٧٠٢٠) مليون دولار ، وهذا ما يعادل قيمة كل صادراتها السلعية البالغة (٧٨٤٦) مليون دولار[١] ، فماذا يبقى حينذاك للتراكم

(١) ـ اسماعيل صبري عبد الله . كتابه المذكور من ص ١٧٥ ـ إلى ١٨١

الرأسمالي الوطني ، وبالتالي من إمكانيات قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد العملاق الذي يشير بعض الكّتاب إلى قرب دخوله المرحلة الامبريالية من تطوره الاقتصادي ؟ إننا نشك في هذه الإمكانية ونرى أنّ جُلّ مايمكن للبرازيل التوصل إليه ، إنما يتمثل باقتصاد شبه امبريالي تابع للامبريالية الأم ، وامتداد خاص لها . وحتى ذلك الشكل الامبريالي أو شبه الامبريالي في آخر المطاف ليس وطنياً أو قومياً ، بل إنه سيبقى انعكاساً أجنبياً معزولاً نسبياً عن قاعدته الفعلية وعن الوسط المحلي للاقتصاد البرازيلي القائم والبعيد عن هذا المستوى من التطور الاقتصادي الرأسمالي . وكما يشير (يوروك أوغلو) بصدد تحليله للاقتصاد التركي إلى مثل هذه الظاهرة الخاصة ببلدان المرحلة الانتقالية التي تُصَنَّف ضمن بلدان العالم الثالث الأكثر تطوراً ، والتي يصفها بالبلدان ذات مستوى التطور الرأسمالي المتوسط . يقول أوغلو : إن ظهور الرأسمالية الاحتكارية وظاهرة رأس المال المالي في هذه البلدان قد انبثقا نتيجة عمليات التنمية المُسرَّعة بشكل مصطنع في هذه البلدان ، حيث تم استيلادها وإنجابها بتحريض عوامل خارجية امبريالية وبعيداً عن أية قاعدة اقتصادية متطورة قومية تستند إليها ، بل إن القاعدة الاقتصادية القومية تعاني بشدة من التخلف الإقتصادي العام والانفصال النسبي عن اقتصاد الذروة الذي صنعته رؤوس الأموال الأجنبية ، وسمحت للرأسمال المحلي بالاشتراك النسبي الثانوي الصغير في صنعه أيضاً[1] .

(١) - يوروك أوغلو . تركيا - حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية ص ٢٨

ويبقى اقتصاد أكثر بلدان العالم الثالث يعاني من الازدواجية البنيوية والانقسام الحاد إلى ، أولاً : اقتصاد متكامل ومرتبط بالاقتصاديات الامبريالية يستمد حياته وحركته ونموه الكمي والكيفي منها ومنفصل نسبياً عن بقية التركيبة الاقتصادية القومية . وثانياً : اقتصاد قومي متأخر ومتخلف زراعي بالدرجة الأولى ومدّجن من حيث علاقات الإنتاج التي تحكمه وهي علاقات الإنتاج الرأسمالي ، وتقليدي من حيث مستوى تطور قواه المنتجة التي يتعثر تطويرها رأسمالياً بسبب العجز عن تغيير علاقات الإنتاج في الريف أو عدم التمكن من تطبيق إصلا حات زراعية معقولة . إن تطور القوى المنتجة بطيء للغاية ، بينما نجد أن تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية أسرع بكثير ، وتلك سمة مشتركة وعامة تخص التطور الاقتصادي والاجتماعي في جميع بلدان العالم الثالث ، بينما نجد العكس لدى الدول الرأسمالية المتطورة حيث علاقات الإنتاج الرأسمالية تتخلف كثيراً عن مستوى تطور القوى المنتجة فيها ، وكلا الأمرين يشكل أزمة تناقض حادة تعترض الحل الحتمي الذي يعني ضرورة التطابق بين مستوى تطور القوى المنتجة ومستوى تطور علاقات الإنتاج المنبثقة عنها والمؤثرة بها بنفس الآن . ويتجلى الاستثناء هنا في تجاوز الشكل للمضمون بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، وهذا الأمر يستدعي أيضاً تجاوز بقية البنى الفوقية والايديولوجية للقاعدة الاقتصادية القومية بتأثير العوامل الخارجية أيضاً .

إن بلدان العالم الثالث تعاني من تناقض مركّب يتجلى في تخلف القوى المنتجة وتطورها بنفس الوقت ، تخلّف القاعدة الاقتصادية بشكل عام وتطور الجيوب الرأسمالية المعشعشة في قطاعات الاستخراج والتصدير والخدمات والتجارة . . الخ . . وبنفس الوقت يتجلى في تخلف القوى المنتجة وإنتاجية العمل القومية بشكل عام وتناقضها مع علاقات الانتاج الرأسمالية التي تسيطر عليها وتجرّها وتدجنها وتكيفها مع اقتصاد السوق البضاعي الرأسمالي من خلال تواجد وحركة نمو الجيوب الرأسمالية المستولدة بتأثير قوى رأسمالية أجنبية .

وكما هو واضح نرى أن طريق الرأسمالية موصد في وجه بلدان العالم الثالث ولن تتمكن بأي حال من المضي فيه حتى نهايته وبلوغ المرحلة الامبريالية ، حتى بالنسبة لبلدان العالم الثالث التي يُطلق عليها (أوغلو) : بلدان المرحلة الانتقالية ، ولايقلل من هذه الحقيقه ظهور الرأسمال المالي أوالرأسمالية الاحتكاريةفي البلدان المقصودة «كالهند والبرازيل وتركيا والمكسيك» . . الخ . وجل مايمكن أن تتوصل إليه ، هو أن تغدو امبريالية تابعة أو شبه امبريالية ، أوامبريالية قزم ، أو ذيل امبريالي وحسب . ذلك هو المصير الأخير الذي يمكن لبلدان العالم الثالث من هذا النوع أن تصله ، العمالة ، أو شريك صغير ذليل خانع مطيع لسيّده الامبريالي الأعرق والأقوى والأعتى والأغنى ، وذلك في حال سلوكها طريق التنمية الرأسمالية . إن الامبريالية هي العرّاب الحقيقي لهذه الدول المتخلفة التي تحلم بمقام سيدها العرّاب دون أن

تملك أية إمكانية واقعية لتحقيق هذا الحلم المريض ، حلم الضعيف وعشقه للقوي .

وحتى لو افترضنا هذه الإمكانية ، فإنها تقتصر على عدد قليل من دول العالم الثالث ، لأن الأغلبية الساحقة من هذه الدول هي إما متوسطة أو صغيرة أو صغيرة جداً ، بحيث لاتمكّنها قدراتها البشرية والطبيعية من التحول إلى دولة امبريالية عظمى أو حتى دولة رأسمالية متطورة عادية .

ولذلك كله فإن طريق التنمية الرأسمالية لا يعني سوى المزيد من التمركز والتراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي لصالح المراكز الامبريالية . إنه لايعني سوى المضي نحو انصهار الاقتصاديات الصغرى المتخلفة البنت في الاقتصاديات «المتروبولية» الكبرى الأم ، ونحو المزيد من تدويل الحياة الاقتصادية الرأسمالية وتذويب الاقتصادية القومية المكونة لها على أساس الإلحاق والقوة والضغط ، وبحكم آلية عمل النظام الرأسمالي بحد ذاتها ، التي تتنافى فيها القوى ، فتلتهم الكبيرة منها الصغيرة ، والرأسمال الأقوى يبتلع الرأسمال الأضعف ، ويجري التوحيد والتمركز والتراكم وفق قوانين التطور الرأسمالي التي تتخذ شكلاً عالمياً .

إن طريق التنمية الرأسمالية يفضي إلى تنمية التخلف وتقويته ، وتقوية التخلف وتنميته يعني طريق التنمية الرأسمالية «الكولونيالية» . تلك هي الحلقة المفرغة التي نُفَضِل صياغتها .

ماهو سبب التخلف ؟ إنه النمو الرأسمالي «الكولونيالي» . والنمو الرأسمالي «الكولونيالي» يعني نهب القيمة الزائدة القومية من قِبَل الرأسمالية الامبريالية والرأسمالية المحلية المرتبطة بها ، وهذا بدوره يفضي إلى إثراء الامبريالية وصنيعتها الرأسمالية المحلية ، مما يعني خسارة قسم كبير من التراكم القومي ، ومن ثم عدم القدرة على إعادة الإنتاج الموسَّع والتنمية الوطنية . . الخ . تلك هي الحلقة المفرغة التي يجب علينا إبرازها والتي تحاول النظريات «النيوكولونيالية» إغماض العين عن حقيقتها الساطعة .

بعد ذلك يبرز سؤال جوهري طالما تتجاهله النظريات الاقتصاديات البورجوازية التي تعنى بقضايا التخلف ، هذا السؤال هو : بما أن بلدان العالم الثالث لم تحقق أي تقدم يذكر في طريق تصفية تخلفها بعد حصولها على استقلالها الوطني ، وبما أنها على العكس تسير سيراً حثيثاً في طريق تشديد التبعية والتخلف ، فأين يكمن السبب في ذلك ؟ هل السبب أنها انتهجت طريق التنمية الرأسمالية ؟ إنه لسؤال مثير لأعصاب الطبقات الاستغلالية الحاكمة في البلدان المتخلفة والفئات التي تدور في فلكها . إذن ليس أمامنا سوى حقيقة واحدة لاسبيل إلى تجاهلها وهي أن بلدان العالم الثالث بعد أن نالت استقلالها الوطني ، ظلت من الناحية الاقتصادية مُستَعمَرة وتابعة للامبريالية ، وهذا لايخفى على أحد لأن جميع الوقائع والأرقام التي يعترف بها الامبرياليون وتابعوهم من «بورجوازية» البلدان المتخلفة تؤكد هذه الحقيقة . العالم الثالث ظل كما كان من قبل مستعمراً من الناحية الاقتصادية ،

ومـن ثم فالاستقـلال السياسي ظل استقــلالاً شكلياً فارغــاً من كل مضمون ، لأن الحد الأدنى من الاستقلال السياسي الحقيقي يفترض السيادة على أراضي البلد وثرواتـه الـطبيعية والاقتصـادية والبشرية ، وهذا مالم يتحقق في معظم بلدان العالم الثالث حتى الوقت الحاضر . من جهة ثانية يعني هذا الأمر الواقع أن بلدان العالم الثالث لا تـزال تتطور أقتصادياً وفقاً لنمط التطور الرأسمالي «الكولونيالي» الذي فرضه المستعمرون عليها ، وما زالوا يحافظون ، بل يشددون ويقوون هذا النمـوذج التابــع من التطــور الإقتصــادي والإجتماعــي الــرأسمالي «الكولونيالي» الذي كان وما يزال وسيظل أسـاس ومصـدر كل تخلف اقتصادي ، وكل تبعية وتطور اقتصادي ذيلي مشوّه وغير وطني .

فلماذا يستمـر العالـم الثالـث بمثـل هذا الـدور الــذي لا يليق به ولا يتلاءم ومستقبله ولا يصون كرامة شعوبه القومية ؟ أين تكمن وتقع مسؤ ولية الاستمـرار في الخضـوع للهيمنـة والاستغـلال الامبـريالي الاستعماري الحديث ؟

أمـا وقـد عالجنـا الجوانـب الاقتصـادية للمسألـة ، وبيّنـا إطارهــا التاريخي ، فلايسعنــا لاستــكمال صورة وحقيقــة التخلف والتبعية الحاضرة إلا أن نقف قليلاً على جوانبها الاجتماعية والسياسية الطبقية ، وقد مضينا في هذه النقطة شوطاً لابأس به ، شوطاً يضعنا مباشرة أمام المحتوى الطبقي للتخلف ، وأمام صيغتها السياسية الحاضرة .

الحالة الحاضرة لبلدان العالـم الثالـث استمـرار موضوعـي للحالـة

السابقة ، إنها وليدة الماضي الاستعماري الكلاسيكي وامتداده المعاصر ، والطابع الأشد بروزاً للمرحلة الحالية هو الاستعمار الاقتصادي ، وبالتالي فالضرورة الأشد إلحاحاً في الوقت الحاضر هو التحرر الاقتصادي من ذلك الاستعمار ، تلك هي المعادلة الجديدة للتناقض بين بلدان العالم الثالث والبلدان الامبريالية الاستغلالية .

والآن لماذا يستمر الاستعمار اقتصادياً على الرغم من الاستقلال السياسي ؟ من الناحية السياسية والطبقية لا جواب على هذه المسألة بدون وضع المسألة وضعاً طبقياً . فهناك مَنْ له مصلحة طبقية واضحة في الإبقاء على نمط التطور الاقتصادي والاجتماعي السائد حالياً في بلدان العالم الثالث ، والاستماتة بالدفاع عن «الكولونيالية» الجديدة ونهج التطور الرأسمالي التابع المتخلف . وهذا هو التفسير الوحيد لامتناع معظم بلدان العالم الثالث عن اتباع الخطوات الملموسة والإجراءات الضرورية للتخلص من التخلف والتبعية ، إذن في هذه البلدان يوجد نظام اقتصادي طبقي ورثته من الماضي الاستعماري ، واستمرت عليه بعد الاستقلال السياسي ، لأن الاستعمار قد ترك هذه البلدان بعد أن سَلّمَ زمامها للطبقات الاستغلالية التي صنعها وخلقها ودجّنها بنفسه (البورجوازية ، الإقطاع ، زعماء العشائر . . الخ) وربَطَها ربطاً وثيقاً إلى مصالحه الطبقية ، ولقد تنبه «لينين» لهذه الظاهرة في حينها وأشار إلى «أن البورجوازية الامبريالية تبذل كل جهودها لتغرس الحركة الإصلاحية كذلك بين الشعوب المظلومة» وإلى أنه «تم بعض

التقارب بين بورجوازية البلدان الاستعمارية وبورجوازية المستعمرات ، مما جعل بورجوازية البلدان المظلومة ـ مع تأييدها للحركات الوطنية ـ تناضل في الوقت نفسه ، في حالات كثيرة ، بل قل في معظم الحالات ، ضد جميع الحركات الثورية والطبقات الثورية بالاتفاق مع البورجوازية الامبريالية ، أي معها»(١) وهاهو الواقع الراهن يؤكد صحة هذه الفكرة ، ونشهد انحياز بورجوازية بلدان العالم الثالث لعرّابيهم المستعمرين وتحالفهم الطبقي العالمي مع الامبريالية ضد شعوبهم . . وضد مستقبل بلدانهم وضد مصلحة تطور أوطانهم بالذات . فهم الذين يستولون على السلطة السياسية في بلدان العالم الثالث مطمئنين إلى الدعم المالي والسياسي وحتى العسكري من أرباب عملهم الامبرياليين ضد ثورات شعوبهم الهادفة إلى التحرر الاقتصادي . إن البورجوازية في بلدان العالم الثالث ترفض طريقاً آخر للتنمية غير الطريق «الكولونيالي» الذي يؤمن لها ومن خلال الارتباط بالامبريالية مصالحها الطبقية الأنانية ولاتعنيها مصلحة الوطن والأمة ، وهي لا تعبأ بهذه المصلحة إذا تعارضت مع مصالحها الطبقية والسياسية . إن بورجوازية بلدان العالم الثالث تعيش بصورة استغلالية طفيلية على حساب الأغلبية الاجتماعية الكادحة لشعوبها ، وهي تمارس الاستغلال بالاشتراك مع البورجوازية الامبريالية وتحت إشرافها وتوجيهاتها وإدارتها . فكيف نأمل من البورجوازية الامتناع

---

(١) ـ لينين : «حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية» (مجموعة خطب ومقالات ورسائل) مترجم إلى العربية ، عن دار التقدم ، موسكو . ص ٤٠٣

عن السير في طريق التنمية الرأسمالية «الكولونيالية» ، إذا كان ذلك الامتناع يكلفها خسارة مواقعها الطبقية الاستغلالية ، والتخلي عن طريق التطور الرأسمالي يعني في نظرها إلغاء وجودها الطبقي الاستغلالي .

إذن ، ومن الناحية السياسية تُمْنَع أغلبية بلدان العالم الثالث عن السير في طريق التحرر الاقتصادي والقضاء على التخلف والتبعية ، وتطبيق تنمية قومية حقيقية ، لأنه تحكمها طبقات استغلالية لها مصلحة «بالكولونيالية» والرأسمالية ، وهي مستفيدة من الوضع الراهن لبلدان العالم الثالث بالاشتراك مع الامبريالية .

وبعد إظهار الأسباب الطبقية السياسية لاستمرار التبعية والتخلف الحاضرين في بلدان العالم الثالث ، نستطيع القول : إن الشرط السياسي للتخلص من الوضع المذكور هو استيلاء القوى الشعبية الديمقراطية الثورية الكادحة التقدمية على السلطة السياسية في بلد ما من بلدان العالم الثالث ، واستبعاد الطبقات الاستغلالية المحلية وخاصة البورجوازية (ولامجال هنا لبحث الاستثناءات والتفصيل في شرائح الطبقة) عن سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية التي تتعلق بتقرير مصير تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي .

لقد ظهر حتى الآن أن الواقع الراهن لبلدان العالم الثالث يشكل أزمة بدأت تاريخياً مع النظام الرأسمالي العالمي ، ومن المعروف أن ظهور الأزمة واستفحالها يحمل معه ضرورة حلها ، وأزمة التطور

الاقتصادي والسياسي للعالم الثالث تتفاقم وهي جزء لا يتجزأ من الأزمة العامة للرأسمالية ، إذ لا يمكن الفصل بين قسمي العالم الرأسمالي : المتطور والمتخلف لأنهما انبثقا من عملية تاريخية واحدة ، ومن ثم فإن انفجار الأزمة في أي من القسمين سوف يشمل في تأثيره القسم الآخر ، وإن كان من المؤكد أن العبء الأكبر من ذلك التأثير سوف يقع وهو يقع الآن على عاتق بلدان العالم الثالث .

إن كل تناقض يحمل معه ضرورة حسمه ، والتناقضات المتفاقمة الحالية في القسم الرأسمالي من عالمنا هي المرحلة الأشد تفاقماً وحِدّةً من تناقضات المراحل السابقة للنظام الرأسمالي العالمي ، وتتجلى هذه التناقضات الرأسمالية العالمية في شكلين :

الشكل القومي : وهو التناقض الطبقي في كل دولة رأسمالية متطورة أو متخلفة على حدة .

الشكل العالمي : وهو التناقض بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة والذي يتجسد في تقسيم العمل الدولي الرأسمالي «الكولونيالي» الموروث المتكون تاريخياً وتلقائياً بتأثير آلية عمل الرأسمالية العالمية الخاص .

وعلى هذا الأساس فالحل مزدوج ، حيث يقتضي على الصعيد العالمي ، ضرورة تغيير نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية الراهنة ، الذي بموجبه تستغل الدول الرأسمالية المتطورة شعوب بلدان

العالم الثالث وتعرقل طريق تطورها المستقل ، وفرص التخلص من تخلفها الاقتصادي والاجتماعي . وعلى الصعيد القومي بالنسبة لبلدان العالم الثالث يقتضي الحل ضرورة تغيير استراتيجيات التنمية المأخوذ بها ، والتي تمليها غالباً ، في خطوطها العامة ، الدول الامبريالية ذاتها ، واستبدالها باستراتيجيات التنمية الاشتراكية التي تستبعد كل عوامل التبعية والتخلف وتقضي على مقوماتهما وأسسهما الاقتصادية والسياسية والطبقية والإيديولوجية ، وتؤمن تنمية وطنية متكاملة ومتنوعة الجوانب والفروع والقطاعات . . الخ .

وكما جاء في كتاب «الاقتصاديات القومية . . .» : «تؤدي استمرارية الأوضاع الحالية لعالمنا إلى أخطار كبيرة ، تؤثر على جميع المكونات القومية للاقتصاد العالمي ، بصرف النظر عن قوتها ، أو عن مستوى تطورها الاقتصادي ، إن تغيير هذه الأوضاع قد أصبح لهذا السبب ضرورة موضوعية ، لأن اختلال النظام العالمي سوف يولد باستمرار أزمات جديدة ومتزايدة ومتفاقمة وضارة لمجموع البشرية والبلدان . وتعتبر عملية القضاء على التخلف وإعادة تركيب العلاقات الدولية منطلقاً ونتيجة لتنسيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتقني على الصعيد العالمي»[1] .

وفي الحقيقة لا يمكن لعالمنا أن يشهد الاستقرار والسلام والأمن في

---

(١) كتاب : «الاقتصاديات القومية . . . .» ص ٣٤ .

غياب تطبيق العدالة والحرية والديمقراطية على صعيد العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، وفي ظل تخلف وفقر الأغلبية البشرية التي تقطن بلدان العالم الثالث . إذ كيف يمكن لهذا العالم أن يشهد استقراراً والعالم الثالث يعاني ـ بسبب استغلال الدول الامبريالية ـ الفقر والجوع والأمية والحرمان والمرض والبطالة . فالبطالة تشكل (٤٥٪) من القوة العاملة في العالم الثالث أي ما يقرب من (٣٢٠) مليون إنسان قادر على العمل ، بينما هي في الدول الرأسمالية المتطورة تتراوح بحدود (٨٪) كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، خاصة وأن نسبة البطالة في عالمنا الثالث تتزايد وقد تصل إلى (٧٣٪) عام (١٩٩٠) ، وعدد الجائعين وسيئي التغذية يقارب (١٣٠٠) مليون نسمة ، فكيف يمكن ، والحال كذلك ، أن يشهد هذا العالم الاستقرار والأمن والسلام . إن ضرورة القضاء على التخلف تزداد إلحاحاً يوماً بعد آخر ، وهي ضرورة تاريخية لا بالنسبة للعالم الثالث وحسب بل ولتطور البشرية جميعها ، اقتصادياً وسياسياً . ونكرر قول الرئيس شاوشيسكو في «أن استمرار الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة بين الأقطار النامية والأقطار المتقدمة هو أيضاً من العوامل الدائمة للتوتر في العلاقات بين الدول ، ولعدم استقرار الاقتصاد العالمي ، وزيادة حدة الأزمات الاقتصادية والمالية وأزمة الطاقة ، تلك الظواهر التي لها نتائج سلبية عميقة على تطور جميع الدول ، وعلى الحياة الدولية بشكل عام ، ولهذا فإن استئصال التخلف هو واجب أساسي هذه الأيام وضرورة ملحة للعدالة الدولية

والمساواة ، وسبب حقيقي للتقدم الحضاري على كوكبنا»[1] .

وبرأينا ، فإن السبيل الوحيد للقضاء على التخلف ولتحقيق التنمية الوطنية والتحرر الاقتصادي على النطاق القومي يمر عبر تغيير مناهج التطور الرأسمالي الكولونيالي وتحطيم مرتكزاته وتراكيبه الإستعمارية ، الاقتصادية منها والسياسية ، وإقامة اقتصاد وطني متكامل متنوع الفروع والقطاعات ومتعدد الأطراف والجوانب ومتلائم مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة ، ومع الاحتياجات الأساسية الضرورية للجماهير الشعبية الكادحة ، وكل ذلك لا ينفصل قطعاً عن تطبيق أسس الديمقراطية الشعبية والاشتراكية في المجال السياسي كما في المجال الاقتصادي ، فذلك وحده يتيح تقدم البلد المتخلف بسرعة نحو تخطي تخلفه الاقتصادي والاجتماعي بجهود مشتركة يبذلها المجتمع ككل في جميع مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) رسالة الرئيس نيقولاي تشاوشيسكو إلى المؤتمر الخامس للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (البونكتاد) ، الترجمة العربية الغير رسمية . ص ١ .

ضرورة ظهور نظريات اقتصادية جديدة حول تطور بلدان العالم الثالث

في علم الماركسية اللينينية ، تعتبر الأفكار والمعارف ومختلف الحقائق والآراء انعكاساً نوعياً خاصاً لحركة الواقع الاجتماعي ، وهذا الانعكاس يسمى الوعي الاجتماعي طبقاً لمبادىء وقواعد المادية التاريخية[١] .

وبقدر ما يتنوع الواقع الاجتماعي وتتعدد جوانبه ، وتتبدل صور وجوده وتجليه وتتطور أشكاله . بحكم حركته المستمرة المتصاعدة ، يتنوع ويتعدد ويتبدل الوعي الاجتماعي لذلك الواقع الاجتماعي .

إن وحدة الوعي الاجتماعي لا تنفي تنوعه وتعدد أجزائه ومكوناته ، ويمكن النظر إليه على هذا الأساس من جوانبه المختلفة ، وتحديد خصائصه وقوانينه العامة ، وهذا ما يدخل في نطاق علم المادية الديالكتيكية[٢] ، علم المنهج العام وقوانين ومبادىء الحركة الكلية

(١) اعتمدنا لدراسة المادية التاريخية على كتاب المادية التاريخية ، تأليف عدد من الأساتذة السوفييت .

(٢) اعتمدنا في دراسة المادية الديالكتيكية على كتاب المادية الديالكتيكية لمجموعة من الأساتذة السوفييت ترجمة بدر الدين السباعي .

الشاملة للطبيعة والمجتمع والتفكير ، أي للوجود المادي المطلق ككل ، تلك على ما نعتقد مهمة الفلسفة المادية العلمية ، ويمكن أيضا النظر إلى الوعي الاجتماعي من وجهة نظر التقيد بدراسة جزء من أجزائه أو نوع من أنواعه المتعددة ، أو جانب من جوانبه الخاصة المحددة لمعرفة الخصائص والقوانين الخاصة التي تنطبق على ذلك الجزء دون سواه من أجزاء عملية الوعي ، أي تلك الخصائص التي لا تتعدى ذلك الجانب إلى بقية جوانب أو أوجه أجزاء عملية الوعي ، بنفس الوقت الذي تستند فيه إلى القوانين والخصائص والمبادىء العامة الشاملة وتتكامل معها دون أن تتناقض معها ، طبقاً لمبدأ العلاقة الديالكتيكية المعروفة بين العام والخاص .

إن الوعي الاجتماعي باعتباره انعكاساً نوعياً خاصاً لحركة الواقع الاجتماعي يمكن تصنيفه وفقاً لمعايير مختلفة نذكر منها :

المعيار الأول : ينقسم الوعي إلى :

١ ـ الوعي من حيث أنه انعكاس عادي

٢ ـ الوعي من حيث أنه انعكاس علمي

المعيار الثاني : ينقسم الوعي إلى

١ ـ الوعي باعتباره انعكاساً مشوهاً خاطئاً

٢ ـ الوعي باعتباره انعكاساً صحيحاً مطابقاً للواقع

٣ ـ الوعي باعتباره انعكاساً مختلطاً يتضمن الخطأ والصواب

المعيار الثالث : وفي هذا المعيار الأخير نجد أن جوانب الوعي المختلفة مفتوحة قابلة للزيادة ولا يجوز تحديدها بشكل نهائي ، بل بشكل نسبي وحسب . نقصد بذلك كله تقسيم الوعي العلمي إلى علوم متخصصة ، يهتم كل منها بجانب أو بوجه محدد من الواقع الاجتماعي ويدرسه بصورة منهجية علمية بحثاً عن حقائق ذلك الوجه الخاص .

ومن الجدير بالذكر هو أنه كثيراً ما تتداخل او تتقاطع هذه المعايير معاً . فالانعكاس العادي يمكن ان يكون صحيحاً أو خاطئاً ، وكذلك الانعكاس العلمي بمختلف اشكاله .

إن موضوع بحثنا الجاري باعتباره لا يعنى بالحقائق الكلية الشاملة ، ليس فلسفياً ، بل هو بحث في جانب محدد من الحقائق الموضوعية التي تعبر تحديداً عن الظواهر والعمليات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في عالمنا الراهن ، وعلم الاقتصاد السياسي هو الذي يختص ويعنى بهذا النوع من الظواهر ، أو بذلك الجانب من جوانب حركة الواقع الاقتصادي الاجتماعي ، وبذلك يعكس جانباً متميزاً من عملية الوعي الاجتماعي العامة .

إن المعرفة الاقتصادية الاجتماعية تمثل وجهاً من المعرفة العامة ، وترتبط بها ارتباط الجزء بالكل في وحدة لا تنفصم وتتكون المعرفة الاقتصادية الاجتماعية من مجموعة من الأفكار والآراء والحقائق التي تغطي تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية حتى الآن ، بدءاً من التشكيلة

الاجتماعية المشاعية البدائية ، ومروراً بالتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية العبودية ، فالاقطاعية والرأسمالية ، وانتهاءً بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الاشتراكية .

إن النظرية الاقتصادية العامة تغطي او تشمل كل تلك التشكيلات ، وتفسر الحركة الاقتصادية الكلية وتكشف عن قوانينها التي تنطبق على كل التشكيلات والخاصة التي تنطبق على كل تشكيلة بمفردها .

وتتفرع عن النظرية العامة ، مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تعنى بمرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي ، او تشكيلة محددة ، او بتطور مجتمع محدد بعينه ، أو بقسم من تطور ذلك المجتمع ، أو بزمرة خاصة من البلدان المتشابهة من حيث واقعها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي ، كبلدان العالم الثالث مثلاً .

وتتجزأ أو تتفرع النظرية الاقتصادية العامة بقدر ما تتجزأ او تتنوع أوجه حركة العملية الاقتصادية العامة ، وبهذا المعنى لا يمكن حصر عدد او شكل او حركة او تطور النظريات الاقتصادية ، ضمن إطار ثابت مرسوم سلفاً . فالحركة الاقتصادية المتراكبة دائمة ومستمرة في نطاق صيرورة تاريخية لا تتوقف ، ولذلك فلا بد لانعكاسها النظري بشتى انواعه من أن يكون كذلك . أي ان الفكر الاقتصادي هو عبارة عن صيرورة دائمة لا تتوقف عند حد معين ، لأنها تستمد صيرورتها واستمراريتها وتطورها من صيرورة وديمومة واستمرارية وتطور حركة

الواقع الاقتصادي والاجتماعي التاريخي ، بحيث أن هناك ارتباطاً عضوياً ديالكتيكياً وثيقاً وجوهرياً بين الصيرورتين .

إن الأولوية التاريخية في الوجود والتأثير هي لحركة الواقع الاقتصادي ، فهي العامل الحاسم والرئيسي والمحدد لحركة الوعي الاقتصادي ، ولا يقلل من صحة هذه الحقيقة التأثير المقابل الذي تمارسه حركة الوعي الاقتصادي على حركة الواقع الاقتصادي . إن تحديد الوعي الاقتصادي بالواقع الاقتصادي لا ينفي دور وتأثير الوعي الاقتصادي على الواقع الاقتصادي وكلنا يعرف المقولة اللينينية حول إمكانية تجاوز الفوقية السياسية الإيديولوجية لمستوى تطور العوامل التحتية الاقتصادية ، أي يحتمل في بعض الظروف الخاصة ان تسبق حركة الوعي الاقتصادي حركة الواقع الاقتصادي وتجرها وراءها ، تقودها وتسيطر عليها وتتحكم بحركتها .

إن حركة الواقع الاقتصادي تمثل ضرورة موضوعية تاريخية ، ووعي هذه الضرورة هو الشرط الأول للسيطرة عليها وقيادتها بما يضمن منفعة المجتمع وحريته بالشكل الأفضل . وقد يكون وعي الضرورة الاقتصادية ناقصاً او جزئياً ، بمعنى الانعكاس العلمي المختلط ، وأحياناً يكون انعكاساً علمياً صحيحاً ، وفي جميع الأحوال فإن وعي الضرورة الاقتصادية كسواها من الضرورات الاجتماعية التاريخية يظل أمراً نسبياً ، بمعنى انه يكشف عن جانب او أكثر من العملية الاقتصادية موضوع البحث ، أو عن حد من حدودها المعطاة تاريخياً . ولكن

الحدود المعطاة تاريخياً هي ذات طابع ديناميكي ، ولهذا فهي ذات طابع انتقالي.إن أساس وجوهر العملية الاقتصادية هو الحركة المتصاعدة لولبياً ، هو التغير والتبدل عبر أشكال متجددة متناهية متوالدة متناسلة ابداً ، واستناداً الى ذلك تكون عملية وعي الواقع الاقتصادي عملية ذات حدود ديناميكية ديالكتيكية ، تقوم على المبدأ الماركسي اللينيني المعروف ومفاده : «أن المبدأ الاساسي في الديالكتيك الماركسي ويتلخص في كون جميع الحدود في الطبيعة والمجتمع هي اصطلاحية ومتحركة ، وانه لا توجد ظاهرة من الظاهرات ، إلا ويمكنها إذا توافرت لها ظروف معينة ، ان تنقلب الى ضدها» وطبقاً لهذه القاعدة الماركسية فإن حدود العملية الاقتصادية ووعيها هي اصطلاحية ومتحركة ، ولهذا فلا يمكن لنظرية معينة ان تدّعي لنفسها الإحاطة الكاملة الشاملة الثابتة النهائية بالعملية الاقتصادية ككل او بجانب من جوانبها المتعددة .

إن جميع النظريات الاقتصادية تتضافر وتتكامل للكشف عن أكبر مساحة او حيز ممكن من العملية الاقتصادية الجارية ، وإبراز حقائقها الموضوعية السالفة والحاضرة والمستجدة تباعاً . ذلك هو شأن العلم الاقتصادي،بل شأن جميع العلوم الطبيعية والاجتماعية التاريخية .

من هنا يحق لنا التأكيد ، بأن نظرية أو نظريات إقتصادية محددة لا يمكنها ان تكون وحدها كافية وافية لتفسير وتعليل حركة الواقع الاقتصادي الاجتماعي لبلدان العالم الثالث او لسواه من البلدان ، أو للكشف عن حقائقه وآفاق حركته واتجاهاتها بصورة نهائية .

إن النظرية ترشد التطبيق والحركة الواقعية ، والتطبيق يعدل ويصحح ويغني النظرية في سياق التلاحم والاندماج والتفاعل والاحتكاك بالواقع الاقتصادي الديناميكي . تلك هي المعادلة الماركسية اللينينية التي ترفض وضع حدود مرسومة سلفاً لأية ظاهرات واقعية ونظرية ، بل تؤكد على المنهج وتعطينا المفاتيح الحقيقية للكشف عن الحقائق النسبية المتبدلة تباعاً ، للكشف عن قانونها العام الشامل ، وعن قوانينها الخاصة الانتقالية المحدودة ، وعن آلية عمل القوانين المختلفة في الطبيعة والمجتمع والفكر .

إن حركة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم الثالث هي جزء لا يتجزأ من مجمل العملية التاريخية العالمية المرتبطة بالحقبة الرأسمالية على وجه الخصوص ، ولذا فإن هذه الظاهرة ، كسواها من الظواهر التاريخية لا تقف عند حد صورة او شكل محدد ، إلا لتنتقل الى صورة او شكل آخر هو بدوره مؤقت .

لقد عانت الرأسمالية كما هو معروف ، من تحولات عميقة عبر تطورها ، من رأسمالية المزاحمة الفردية الحرة ، الى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية «الامبريالية» ، وها هي الامبريالية تعدل اشكال وجودها وحياتها ونشاطها عبر اتخاذ شكل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، والرأسمالية الاحتكارية فوق القومية المتمثلة بالشركات متعددة الجنسيات ، ومختلف صور التكامل والتكتل الامبريالي وتدويل الحياة الاقتصادية . . الخ . وقد فرضت هذه التحولات في نظام الرأسمالية

تطوير وخلق وتعديل العديد من النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي تتصدى لتفسير وتعليل الرأسمالية في مختلف اطوارها . إن لينين الذي عاش في ذروة تحول الرأسمالية الى امبريالية هو الذي وضع نظريته الشهيرة تحت عنوان : «الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية» ويتابع الفكر الماركسي اللينيني هذه المهمة : تتبع اشكال تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ليس في المراكز الامبريالية وحسب ، بل أيضاً في ذلك القسم غير المتطور (المتخلف) من الاقتصاد الرأسمالي العالمي والذي يطلق عليه «العالم الثالث» .

إن ظاهرة العالم الثالث باعتبارها جزءاً من ظاهرة الاقتصاد الرأسمالي العالمي هي ظاهرة تاريخية ، لها كل ما للظاهرة الرأسمالية من سمات انتقالية وديناميكية ، ودراستها تشترط حتماً دراسة الرأسمالية بشكل عام ، ودراسة انعكاسها العالمي بشكل خاص . ذلك لأن العالم الثالث لا يمثل رأسمالية كلاسيكية ، بل يمثل الشكل فوق القومي لتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي المتروبولي الذي يمارس نشاطه في العالم الثالث ، ويخلق بذلك نظاماً كولونيالياً عالمياً ، تكون أهم نتيجة من نتائجه خلق التخلف والتبعية ، أي ذلك الشكل البنيوي الهيكلي الخاص الذي يصنعه الرأسمال الاحتكاري الاجنبي في بلدان العالم الثالث ، ويعطيه النموذج الذي يلائم اتجاه حركته ويلبي اهدافه .

ومن الممكن الكشف عن القانون العام للرأسمالية والكولونيالية في أطوارهما التاريخية ، ولكن ماذا عن القوانين الخاصة والأكثر خصوصية

لأشكال وجود وتطور الرأسمالية والكولونيالية الذي لا يتوقف لحظة عن التغير والحركة والتبدل ؟ تلك هي المهمة المفتوحة امام علم الاقتصاد السياسي والنظريات الاقتصادية التي تعنى بالكولونيالية والتخلف .

إن نشاط الاحتكارات الرأسمالية الامبريالية في بلدان العالم الثالث لم يتخذ ، قط ، صيغة جامدة ثابتة ، بل هو في تغير وتبدل مستمر ، وهو ما يملي على النظريات الاقتصادية ضرورة تجديدها وتطويرها وإغنائها على الدوام ، من خلال متابعة الحركة الاقتصادية للتخلف في بلدان العالم الثالث ، ومواصلة البحث عن جوهرها الخاص وسمات صورها الطارئة المستجدة .

والتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية تؤثر بدورها على أشكال وقوانين تطور بلدان العالم الثالث بأشكال مختلفة ، فهناك النظام الاشتراكي العالمي الذي يتعاظم شأنه وتأثيره على مختلف أوجه العملية التاريخية وخاصة على تطور بلدان العالم الثالث ، وهناك نضال شعوب بلدان العالم الثالث الوطنية القومية التحررية المتنامي ، وأيضاً نضال بروليتاريا البلدان الامبريالية ومقاومة القوى الطبقية البورجوازية العالمية الرجعية لها جميعاً . وعبر هذا الصراع المعقد بين قوى التقدم والثورة والتحرر من جهة ، وبين قوى الاستغلال الطبقي الرأسمالي والرجعية والتأخر والتخلف من جهة ثانية ، يجري التطور الاقتصادي العالمي الذي يتأثر بكل عوامل وقوى الصراع التاريخي الجاري . ووضع اقتصاد عالمي تاريخي كهذا لايمكن أن يكون شأن فرد

أو عالِم اقتصادي واحـد ، ولا حتـى شأن ومـركز اهتمام مجموعـة من الأفراد وعلماء الاقتصاد في اقليم أو بلد بمفرده . إن الوضع الاقتصادي العالمي أو حتى الوضع الاقتصادي في بلدان العالـم الثالـث هو مركز اهتمام وعمل البشرية وخاصةً أولئك الاقتصاديين الذين يهتمون به من شتى أنحاء العالم . إن تلك الرسالة العلمية التي تهـدف إلى تفسـير وتعليل ظاهرة العالم الثالث واقتراحات معالجتها وتجاوزها ، تتجـاوز قدرة أو طاقة الفرد أو العالِم الاقتصادي الفرد ، بل وحتى طاقة زمرة أو جماعة اقتصادية بعينها . إن تلك الرسالة أو المهمة هي رهـن بجهـود عالمية يبذلها علماء الاقتصاد من شتى الأصقاع والبلدان ، ليس من قِبَل جيل واحد فقط ، بل من قِبَل أجيال العلماء المتعاقبة ، الذين لابد من أن تتضافـر جهودهـم العلمية مجتمعـة ومتكاملـة للإحاطـة النسـبية بديناميكية العملية الاقتصادية المتسارعة .

إن ظاهرة العالم الثالـث شديدة التنـوع والتعقيد والتبـدل ، وعلى الرغم من أوجه الشبه العامة المشتركة فيها ، فإنها تنطوي على العديد من الفروق والاختلافات ، ليس من قارَّة إلى قارَّة وحسب ، بل ومن بلد إلى بلدٍ آخر من بلدان العالم الثالث . فتطور بلدان أميركا اللاتينية الكولـونيالي يختلف عن التطـور الكولـونيالي لكل من بلـدان آسيا وأفريقيا ، وقد تتشابه خصائص الكولـونيالية إلى حد كبـير بـين بلـد أمـيركي لاتينـي وآخـر آسيوي أو أفريقـي ، وعلى هذا الأسـاس فإن خصائص الكولونيالية ليست نفسها دائماً في كل زمان ومكان ، وهذا

ما ينعكس لدى بعض الاقتصاديين الذين يرتكبون خطأ التعميمات التي لاتنطبق على جميع القارات أو البلدان ، ونذكر على سبيل المثال تعميمات «أندريه غندر فرانك» الذي ينطلق في أبحاثه الاقتصادية عن التخلف والكولونيالية من تحليل ودراسة شكلها في دول أميركا اللاتينية تحديداً ، ويحاول انطلاقاً من ذلك التوصل إلى استنتاجات وتعميمات وأحكام خاطئة على الصعيد العالمي لنظام الكولونيالية . إن دول أميركا اللاتينية تتمتع باستقلالها السياسي منذ أكثر من قرن ونصف ، ومع ذلك فهي تدخل في نظام الكولونيالية العالمي وتعاني بشدة من التخلف والتبعية للامبريالية وخاصة لامبريالية الولايات المتحدة الأميركية . وشعوب أميركا اللاتينية تتشكل في معظمها من العنصر البشري الأوروبي بالإضافة إلى عناصر بشرية من قارتي آسيا وأفريقيا ، وقلة من السكان الأصليين من الهنود الحمر الذين أُبيدوا بمعظمهم عبر الغزو الأوروبي للقارة الأميركية . أما بالنسبة لدول آسيا وأفريقيا،فإن شأنها يختلف في هذا المجال عنه في دول أميركا اللاتينية ، فهذه الأخيرة ما تزال تسكنها شعوبها الأصلية ، وقد حظيت بالاستقلال الوطني السياسي ، وأقامت دولها الوطنية الفتية ، بعد أن عانت من السيطرة الاستعمارية المباشرة حتى عهد قريب ، بعد الحرب العالمية الثانية . إن لهذه الاختلافات أهمية كبيرة عند دراسة خصائص التخلف والكولونيالية وبالإضافة إلى ذلك فإن شكل عرض رأس المال وصور جريانه الدولية تختلف أيضاً من مكان إلى آخر ومن منطقة إلى منطقة ، ومن اقليم أو بلد إلى اقليم أو بلد آخر ، ولكل هذه العوامل دور هام في الكشف عن حقائق

وقوانين الكولونيالية ، ومن ثم الكشف عن سبل تحطيمها على الصعيدين العالمي والقومي . وترتبط العملية الكولونيالية أيضاً بأشكال تطور الامبريالية القائمة والمحتملة ، وفهم هذه التحولات في حركة الامبريالية المتطورة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأشكال الكولونيالية الجديدة وخاصة الاستعمار الامبريالي الجماعي الكتلوي .

تتغير أشكال الاستعمار الامبريالي ، ومعها أشكال مقاومته وحركة العوامل المضادة له ، كل ذلك يستدعي إعادة النظر دائماً في المعطيات النظرية المهتمة بالرأسمالية والامبريالية والكولونيالية وتطويرها أو تصحيحها وتعديلها تبعاً للمستجدات الاقتصادية المتلاحقة .

إن حجم المشكلات الاقتصادية العالمية والقومية وسرعة تطورها يطرحان على الدوام ضرورة ظهور نظريات اقتصادية جديدة تتضافر وتتكامل بهدف الكشف عن الحالات الجديدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي التاريخي .

وليست ظاهرة الكولونيالية والكولونيالية الجديدة أو التخلف والتبعية في بلدان العالم الثالث مسألة اقليمية أو قومية أو قاريّة ، بل هي مشكلة عالمية تشمل في امتداداتها وتأثيراتها وعلاقاتها وارتباطاتها وتفاعلاتها مجمل البشرية ، وتدخل أو تتشابك عبر نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية الراهن مع كل من النظامين الاشتراكي والرأسمالي الامبريالي . كما أن ظاهرة العالم الثالث ليست صيغة جامدة ثابتة

معطاة ومطلقة في الزمان والمكان ، بل هي شكل اقتصادي اجتماعي تاريخي انتقالي عارض يرتبط بحقبة معينة من التطور البشري العالمي تتوافق حصراً مع نشوء وتطور النظام الرأسمالي العالمي . ولهذا فإن دراسة ظاهرة العالم الثالث هي ذات طابع تاريخي ونسبي ، اقتصادي سياسي .

وبناءً على هذه الطبيعة الخاصة لظاهرة العالم الثالث ، فلا بد من أن تتنوع وتتناقض وتتباين الآراء والأفكار والنظريات الاقتصادية التي تهتم به ، وذلك تبعاً لتنوع وتناقض وتباين المواقع الطبقية والقومية من هذه المسألة ، فالامبريالية تختلف نظرتها ومن ثم نظرياتها حول ظاهرة العالم الثالث عن نظرة ومن ثم نظريات البلدان الاشتراكية ، وأيضاً عن نظرة ونظريات شعوب بلدان العالم الثالث الطامحة للتحرر الوطني السياسي والاقتصادي ، وتصفية تخلفها وتبعيتها للامبريالية .

إن اختلاف المصالح الدولية والطبقية يعبِّر عن ذاته باختلاف النظريات الاقتصادية التي تذود عنها ، فهناك نظريات اقتصادية استعمارية امبريالية تحاول تبرير الكولونيالية وتخطِّط لاستمرارها عبر طرحها لبرامج الكولونيالية الجديدة . وهناك النظريات الاقتصادية القومية الوطنية التحررية ، التي تذود عن حق شعوب بلدان العالم الثالث بالاستقلال السياسي والاقتصادي وممارسة حرية اختيار سبل تطورها المستقل وعلاقاتها مع مختلف الدول بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية وانتماءاتها إلى هذا الفريق أو ذاك من التكتلات الاحتكارية

الامبريالية وتخطط لتحطيم التراكيب والبنى الاقتصادية والاجتماعية الكولونيالية الموروثة عن الاستعمار الامبريالي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وطنية مبرمجة ومتسارعة بهدف القضاء السريع على التخلف والتبعية ، وإقامة الاقتصاد الوطني الحديث المتكامل المتنوع ، المتعدد الأطراف ، وتأكيد السيادة الوطنية على ثروات الشعوب الطبيعية وأراضيها وحدودها المعترف بها ، وهذا ما تشير إليه وتؤكده على الدوام آراء وأفكار الرئيس نيكولاي شاوشيسكو وثلّة من العلماء الاقتصاديين الماركسيين اللينينيين .

إن مسألة الكولونيالية ما تزال ولأمد طويل مسألة الساعة الرئيسية لعصرنا ، وما لم يعمل العالم على التخلص منها ومن آثارها الضارة عالمياً ، فستظل تهدد بانفجار الأزمة والأخطار المختلفة جميع دول العالم . إن القضاء على التخلف ، كما يؤكد الرئيس شاوشيسكو ، هو القضية الرئيسية التي يجب أن يوليها العالم الاهتمام الكافي ، لكي يصبح بالإمكان الانتقال إلى عالم أفضل وأكثر عدالة ، إلى نظام جديد ومتكافىء للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية والمساواة التامة في الحقوق بين جميع البلدان بغض النظر عن مساحتها وحجمها وقدراتها البشرية والاقتصادية . إن قضية التخلف تمس البشرية كلها ، وتخلق التوترات والأخطار المختلفة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لجميع الدول بما فيها الدول الامبريالية ذاتها . وما تزال هذه القضية قائمة ، يزداد حضورها وتعقيدها ويتفاقم خطرها يوماً بعد آخر ، مما يجعل من

ضرورة بحثها ودراستها وإثارة الحوار الموضوعي العلمي حولها وحول طرق معالجتها مسألة يومية بالنسبة للنظرية الاقتصادية .

إن نظرية بحد ذاتها لا تستطيع أن تضيء أكثر من نقطة أو وجه ما من نقاط أو أوجه مسألة أو مسائل التخلف والتبعية والطبيعة الخاصة لتقسيم العمل الدولي الراهن . ولا بد بسبب ذلك من تعدد النظريات التي تبحث في التخلف وتخصّصها في أجزائه وصيغه المختلفة .

من ناحية ثانية فإن كل ماكُتِب وبُحِثَ ووُضِع من نظريات اقتصادية عن التخلف حتى الآن لايبرر التوقف عند ذلك الحد . بل إن مجمل التراث النظري الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي كرس لدراسة التخلف تاريخياً ، يفتح لنا آفاقاً وأبواباً جديدة لتطور النظرية الاقتصادية . إن التراث النظري لايغلق النقاش حول التخلف بل يدفعه إلى الأمام لاكتشاف المزيد من الحقائق التاريخية حوله ، ولتطوير النظرية الاقتصادية ودفعها أكثر فأكثر في كافة الاتجاهات المتاحة . إن العلم يستجرّ العلم ، والنظريات الاقتصادية حول التخلف تستجر المزيد من النظريات الإضافية ، لأنها تثير من التساؤلات بقدر ما تجيب عن تساؤلات ، وهذا ما ينطبق ليس على النظريات البورجوازية المتروبولية أو غير المتروبولية وحسب ، بل وحتى على النظريات الاشتراكية العلمية ، الأكثر صحة وصدقاً وحقيقية وواقعية وموضوعية

فمثلاً ، ماذا عن نظريات الاشتراكية العلمية حول التخلف ؟ هل استطاعت حقاً أن تجيب وبشكل نهائي مطلق وكلي عن كافة مسائل

وجوانب التخلف والكولونيالية ؟ ثم هل مسائل وجوانب التخلف والكولونيالية ستاتيكية محدودة كماً وكيفاً في الزمان والمكان ؟

إن النظريات الاشتراكية العلمية حول التخلف ترفض بالطبع مثل هذا الحكم التعسفي ، ولاترضى أن توصف بذلك قطعاً ، لأن النظريات الاشتراكية العلمية حول التخلف كسواها من النظريات الاقتصادية ، لاتقبل لنفسها أن تكون عبارة عن مخطط جاهز ثابت معد سلفاً لتعليل التخلف وبرمجة تصفيته . إنها ليست وصفات جاهزة ، ولابرنامجاً ثابتاً ، بل هي حركة فكرية ديالكتيكية متنامية ومتصاعدة ، متوالدة ومتطورة ومتممة لبعضها البعض من خلال تصادمها وتفاعلها وتداخلها عبر حوار مستمر .

ولكل بلد يجب أن تكون له نظريته الاقتصادية الخاصة في إطار النظرية الاقتصادية العامة ، ولكل مرحلة من تطور ذلك البلد أو البلدان يجب أن تكون هناك نظرية اقتصادية خاصة ، أيضاً في إطار النظرية العامة للاقتصاد السياسي . ذلك لأن العالم متنوع إلى أقصى حد في الزمان والمكان ، وهذا لاينفي وحدته وخصائصه التاريخية العامة المشتركة في شتى الميادين .

لذلك ليس ثمة ما يبرر الوقوف عند نظرية محددة وعبادتها وتحنيطها والتقيد الحرفي بحذافيرها ، وهذا ما يتناقض مع روح العلم والمعرفة والإبداع ، إذ كل نظرية من النظريات تقدم شيئاً ، فتأتي نظرية أخرى

لتضيف شيئاً آخر جديداً ، لتضيء مسافات جديدة على طريق العلم ، لتكشف بعض الجوانب التي كانت غامضة أو بعض النواحي الجديدة التي لم تكن قائمة من قبل .

إن الكولونيالية الكلاسيكية تختلف كثيراً عن الكولونيالية الجديدة . وهذه الأخيرة تتعدل وتتغير بسرعة تبعاً للوضع الدولي الجديد وتغيراته الثورية : فالنظام الإشتراكي العالمي يتعاظم شأنه وكذلك نضال حركات التحرر الوطني التي تزداد عمقاً وغنى ثورياً ، وتنفصل بعض بلدان العالم الثالث عن السلسلة الرأسمالية لتنضم الى المنظومة الاشتراكية ، وتنتقل بلدان العالم الثالث تباعاً الى سبل التطور الاشتراكي واللا رأسمالي.إن الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو المضمون الرئيسي لعصرنا ، وهذا ما ينعكس بشدة وقوة على الوضع الدولي وخاصة على واقع وحركة وقوانين النظام الرأسمالي العالمي ، ويتجلى تأثير كل ذلك في تعديل عمل وأشكال قوانين التطور الرأسمالي في القسمين : المتطور والمتخلف من العالم ، وذلك ما يثير باستمرار مشكلات أو مسائل ومعضلات جديدة أو يعقد المشكلات القائمة ، ويفرض بالتالي على العلم الاقتصادي ضرورة ظهور نظريات اقتصادية جديدة تتصدى لها وتعللها وترسم طرق معالجتها العلمية الموضوعية الواقعية .

وكثير من بلدان العالم الثالث لم تعد كما من قبل ـ تتطور وفق القانون العام الكلاسيكي للرأسمالية حين كانت السيطرة المطلقة لهذا

النظام ، بل أصبح تطور بلدان العالم الثالث يخضع لتأثير تطور النظام الاشتراكـي العالمي ، ثم إن المبادلات الاقتصادية لم تعد تقتصر على العلاقة مع متروبول بعينه او عدة متروبـولات،بل لقـد تخطـت ذلك لتشمل البلدان الاشتراكية،ولذلك كله تأثيره على طابع وخصـائص التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدان العالم الثالث.بحيث أنه يصبح من الضرورة بمكان تخطي الطرح الكلاسيكي لأشكال حركة وتطور الكولونيالية الجديدة في بلدان العالـم الثالـث ، والقيام بمهمـة علمية معقدة وشاقة ومستمرة هادفـة الى متابعـة التطـورات الجـديدة وبحثها والتعبـير عنهـا ، ومـن ثم لطـرح البدائـل الـواقعية الممكنـة التحقيق لنظام التقسيم الدولي الراهن للعمل ولواقع التخلف المزمن القـاسي الـذي ما تـزال تعانـي من مضاعفاتـه اغلبية بلـدان العالـم الثالث . وتتجلى هذه الضرورة بظهور بواكير نظريات اقتصادية حول نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية القائم ، وحول ضرورة إنشاء أو إقامة نظام إقتصادي وسياسي دولي جديد ، ونلمس ذلك مثلاً في كتابات وخطابات ومؤلفات الرئيس نيقولاي شاوشيسكو وعدد من البحّاثـة الاقتصـاديين من رومـانيا الاشتـراكية وغيرهـا من الأقطـار الاشتراكية أو النامية او حتى الدول الرأسمالية المتطورة ايضاً ، ومـن هؤلاء الاقتصـاديين : الدكتـور إيفانشوفاليانـو ، غونارمـيردال ، راؤول بريبتش ، س . ت . فورتـادو وأنـدريه غندرفرانـك وسواهـم .

إن ظهور نظريات اقتصادية جديدة حول ضرورة استبدال النظام الاقتصادي والسياسي الدولي القائم بنظام ديمقراطي جديد يضع هدفاً رئيسياً له القضاء على التخلف وتحقيق المساواة بين الدول ، لهو ضرورة علمية موضوعية تطرح نفسها بقوة متزايدة على علم الاقتصاد السياسي في الوقت الراهن وحتى أمدٍ طويل في المستقبل ايضاً .

إن ضرورة ظهور نظريات اقتصادية جديدة ستظل قائمة حتى بالنسبة للبلدان المتروبولية والاشتراكية ، فكيف بالأحرى لا تظل قائمة بالنسبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث التي تتخبط في تخلفها وتبعيتها ، ويتأزم وضعها ، وتتردى اقتصادياتها ، وتتفاقم ديونها ، وتتسع الفجوة التي تفصل بينها وبين مستوى تطور الدول المتقدمة ؟ .

إذن فمن البديهي ان يعمد العلم الاقتصادي الى مزيد من الاهتمام بذلك القسم الكبير من عالمنا الذي ما يزال فقيراً ومتخلفاً وتابعاً والذي يطلق عليه العالم الثالث ، خاصة عندما ندرك انه يمثل أكثر من ملياري نسمة ، أي أكثر من نصف سكان كوكبنا الأرضي ، بينما تبلغ حصته من الناتج المحلي الإجمالي (٦/ ١) سدس نظيره في بلدان اوروبا الشرقية الاشتراكية تقريباً وحوالي (١٢/ ١) من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتطورة التي تنتج للسوق حسب معطيات عام (١٩٧٩) التي وردت في العديد من المؤتمرات والهيئات الدولية الرسمية التابعة وغير التابعة لهيئة الأمم المتحدة . وكما يقول الرئيس الروماني نيقولاي

شاوشيسكو : «إنه لشذوذ خطير للواقع السياسي والاجتماعي المعاصر انه في الفترة الأكثر شمولاً للثورة العلمية التكنولوجية والإنجازات العظيمة للعلم والمدنية والمعرفة الإنسانية ، أن شطراً كبيراً من الجنس البشري ما يزال يعيش في شروط التخلف والفقر والجوع وان يستمر العالم في الانقسام الى أقطار فقيرة وأقطار غنية كنتيجة للسياسات الامبريالية الاستعمارية القديمة للاستغلال والقهر»(١) إن وضعاً كهذا يستدعي بالضرورة متابعة البحث عن سبل معالجة الوضع القائم الآن في المستقبل ، وعن المزيد من مسائل الكولونيالية الجديدة التي تعاني منها بلدان العالم الثالث .

إن خصوصيات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدان العالم الثالث لا تنفي تميّز كل بلد على حدة من حيث نمط تطوره الكولونيالي ، والبحث في أنماط التطور الكولونيالي في كل بلد على حدة أو في كل طور أو حقبة من تطور هذا البلد كولونيالياً يغني النظرية الاقتصادية ويضيف إليها الكثير ويبعث فيها روحاً جديدة وبُعْداً علمياً آخر ، ويضيء جوانب جديدة للعملية الاقتصادية الكولونيالية العالمية ، ويمكّن من الاقتراب أكثر فأكثر من الحل الأمثل لهذه المشكلة العامة العالمية الخطيرة . يقول الرئيس شاوشيسكو : «إن استمرار الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة بين الاقطار النامية والاقطار المتقدمة هو أيضاً أمد العوامل الدائمة للتوتر في العلاقات بين الدول ، وعدم

استقرار الاقتصاد العالمي ، وزيادة حدّة الأزمات الاقتصادية والمالية وأزمة الطاقة ، تلك الظواهر التي لها نتائج سلبية عميقة على تطور جميع الدول ، وعلى الحياة الدولية بشكل عام . . ولهذا السبب فإن استئصال التخلف هو واجب أساسي هذه الأيام وضرورة ملحّة للعدالة الدولية والمساواة ، وسبب حقيقي للتقدم والحضارة على كوكبنا» (من رسالة الرئيس شاوشيسكو للمؤتمر الخامس للبونكتاد) .

وإذا كان استئصال التخلف ضرورة تاريخية موضوعية ، كما يؤكد الرئيس شاوشيسكو ، فلاشك أن فهم التخلف تاريخياً وتطوير البحث في أسبابه وديناميكية حركته هو القاعدة الأساسية لبناء نظريات اقتصادية صحيحة وواقعية وموضوعية حول استئصاله ، من خلال ، أولاً : تغيير نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الراهن واستبداله بنظام اقتصادي سياسي دولي ديمقراطي جديد ، ثانياً : وعلى الصعيد الوطني أو القومي ، فلابد من صياغة أو تطوير نظريات اقتصادية جديدة حول سبل تحطيم التركيبات والأبنية الكولونيالية داخل بلدان العالم الثالث وطرق تصفيتها واستئصالها ، وإقامة تركيبات اقتصادية واجتماعية وسياسية وطنية وقومية مستقلة ، من خلال برامج تنمية مخططة مدروسة تهدف إلى تأمين خلق وتطوير اقتصاد وطني قومي متكامل ، متنوع ، متعدد الأطراف ، ومستقل ، وقادر على النمو الذاتي دون الاعتماد على السوق الرأسمالية التي تسيطر عليها الامبريالية ، وبعيداً عن التبعية لهذه السوق .

إن النظريات الاقتصادية التي تفسر وتعلل التخلف هي المدخل إلى صياغة النظريات الاقتصادية للتنمية ، فإذا صَحّت الأولى صَحّت الثانية ، وإذا كانت نظريات تفسير التخلف في مختلف أطواره التاريخية صحيحة ، فستكون نظريات التنمية الاقتصادية لبلدان العالم الثالث أكثر مايمكن قرباً من الصحة والواقع . تلك هي المعادلة التي لابد من أخذها بعين الاعتبار عند البحث في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث .(١)

---

(١) اعتمدنا في هذا البحث على المصادر التالية :

(١) رسالة الرئيس الروماني نيقولاي شاوشيسكو إلى المؤتمر الخامس للأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد في مانيللا (البونكتاد الخامس) .

(٢) كتاب الدكتور إيفانشوفاليانو : النظريات الاقتصادية المعاصرة .

(٣) كتاب : الاقتصاديات القومية في إطار الاقتصاد العالمي المعاصر ـ ضرورة نظام اقتصادي دولي جديد الصادر عن أكاديمية شتيفان غوركيو .

(٤) بعض المقالات والدراسات المنشورة في المجلات ، بالعربية .

المحتوى الاقتصادي لنظرية التطور اللارأسمالي

بدأت نظرية التطور اللارأسمالي حياتها ، كاستنتاج علمي ، توصل اليه ماركس وانجلز في سياق وضعهما وانجازهما لأهم مبادىء الاشتراكية العلمية ونظريتها العامة ، وربطا عملية انتقال البلدان المتخلفة بشرط إنتصار الثورة الاشتراكية في البلدان الرأسمالية ، حيث تستطيع البلدان المتخلفة بمساعدتها ردم الفجوة التي تفصلها عنها واللحاق بركب الحضارة الجديدة .

لقد كانت فكرة التطور اللارأسمالي جزءاً من النظرية الاشتراكية العلمية ، واستنتاجاً هاماً من استنتاجاتها التاريخية ، وتاريخ ظهور هذه الفكرة هو تاريخ ظهور نظرية الإشتراكية العلمية .

ومع انتقال نظرية الاشتراكية العلمية الى الواقع العملي ، انتقلت أيضا فكرة التطور اللارأسمالي الى ذات الواقع العملي ، فكان تاريخ الاشتراكية العلمية كتطبيق هو نفس تاريخ التطور اللارأسمالي كتطبيق أيضا . ان إنتصار الثورة الاشتراكية في روسيا وبدء عملية

البنـاء الاشتـراكي ، هو بدء عملية التطـور الـلارأسمالي فتزامنــت وتعايشت التجربتان : الاشتراكية والـلارأسمالية في اطـار أول دولـة اشتراكية في العالـم بقيادة ديكتاتورية البروليتـاريا وطليعتهـا السياسية بزعامة لينين فكانت هذه التجربة هي أول تجربة تطور لا رأسمالي في العالـم . وكانت التطبيق الخاص للاشتراكية في البلدان المتخلفة التي كانت تابعة لروسيا القيصرية ، فاغتنت وتطورت من خلال ذلك على يد لينين .

ان نجاح تجربة التطور اللارأسمالي في جمهوريات آسيا الوسطى ضمن إطار الإتحاد السوفييتي ، قد نقـل المسألـة من حيز الافتـراض والنظرية الى حيز التطبيق والممارسة العملية واليقين الواقعي ، وأثبتت هذه التجربة بما لا يقبل الشك إمـكانية سلـوك مثـل هذا النـوع من التطور وواقعيته ، وحتمية نجاحـه في حال توفـر مقوماتـه وشروطـه الداخلية والخارجية . ولقد امتدت هذه التجربة لتشمل بلدانـا تقـع خارج الإتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية ، مثل جمهورية منغوليا الشـعبية ، وكوبـا ، وكوريا الديمقـراطية ، وفييتنـام الديمقـراطية ، وتجاوزت التجربة اللارأسمالية في هذه البلـدان نفسهـا لتبـاشر البنـاء الاشتراكي .

ويتزايد منذ ستينات هذا القرن عدد الدول النامية التي تلتحق بمجموعة الدول السائرة في الطريق اللارأسمالي في آسيا وافريقيا بصورة خاصة ، بحيث أضحت تعد بعشرات الدول . وهي أحدث وأعقد

تجربة تطور لارأسمالي في عالمنا الراهن ، ويمكن القول : ان على مستقبل هذه الحركة تتوقف عملية ترجيح ميزان القوى على الصعيد العالمي لصالح النظام الاشتراكي [1] ، خاصة اذا نظرنا الى حركة التطور اللارأسمالي ، لا من خلال واقعها الراهن الثابت ، بل من خلال تطورها وتوسعها المحتملين لتشمل أغلبية الدول النامية .

ان الدول النامية في الوقت الراهن هي ميدان الصراع الرئيسي بين الاشتراكية والرأسمالية على الصعيد العالمي وعليها يجري الرهان بين الاشتراكية والرأسمالية ، ويتوقف نجاح الثورة الاشتراكية في البلدان النامية على نتيجة هذا الرهان وعلى نجاح تجربة التطور اللارأسمالي وتحولها الى اتجاه عام غالب لتطور معظم الدول النامية ، التي يمكن تصنيفها منذ المراحل الأولى لتطورها اللارأسمالي كجزء هام من النظام الاشتراكي العالمي ، على الرغم من كونه ما يزال الجزء الضعيف فيها .

ان موضوعة التطور اللارأسمالي ، كما وردت عند رواد الإشتراكية العلمية الثلاثة ، تعني بالتحديد ، اما تجنب المرحلة

(١) الاشتراكية والبلدان المتحررة : أوليانوفسكي . الترجمة العربية . دار التقدم . موسكو ١٩٧٥ . ص ٣٨ : «إن حركة التحرر الوطني تساعد على تبديل تناسب القوى في العالم المعاصر لصالح الاشتراكية ، لا لكونها موجهة ضد الامبريالية وحسب ، بل ، ولأنها تقف أكثر فأكثر ضد الرأسمالية كتكوين اجتماعي»

الرأسمالية نهائياً ، أو قطع تطورها المبكر وتقليص حركتها ووجودها حتى تتم عملية نفيها بأقصر فترة ممكنة [١] :

وهذا يعني أن حركة التطور اللارأسمالي هي حركة إشتراكية خاصة ، تهدف إلى نقل مجتمع متخلف إلى الإشتراكية بأساليب مختلفة عن تلك المستخدمة لنقل مجتمع رأسمالي متطور الى الاشتراكية ، واعتماداً على دعم ومساعدة الدول الاشتراكية [٢] وهو ما يؤكد حيوية النظرية الاشتراكية العلمية ، وقابليتها للتطبيق الخلاق والتلاؤم المبدع لا في ظروف المرحلة الرأسمالية فقط ، بل وفي ظروف مختلف مراحل التطور التاريخية المعروفة بَدءاً من المشاعية البدائية[٣] وحتى الرأسمالية المتطورة . ذلك «لأن الاشتراكية هي مفهوم طبقي

(١) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية ـ مجموعة من الخطب والمقالات . الترجمة العربية . دار التقدم . موسكو ، ص ٤٠٦ : «بمساعدة البروليتاريا في البلدان المتقدمة ، يمكن للبلدان المتأخرة أن تنتقل إلى النظام السوفيتي وإلى الشيوعية عبر درجات معينة من التطور متجنبة مرحلة التطور الرأسمالي» .

(٢) المصدر السابق . ص ٤٠٦ : «إذا قامت البروليتاريا الظافرة بدعاية منتظمة بين هذه الشعوب ، وإذا ما ساعدتها الحكومات السوفياتية بجميع الوسائل الموجودة تحت تصرفها ، عندئذ يصبح من غير الصحيح التأكيد بأن مرحلة التطور الرأسمالي هي مرحلة محتومة بالنسبة للأقوام المتأخرة» .

(٣) البيان الشيوعي : ماركس ـ انجلز . مقدمة الطبعة الروسية الثانية عام ١٨٨٢ الطبعة العربية دار التقدم . موسكو ص ١٢ «إن ملكية الأرض المشاعية الحالية في روسيا يمكن أن تكون نقطة انطلاق لتطور شيوعي» .

وسياسي ، يعتبر المستوى الاقتصادي المعين مقدمته ، وليس مضمونه . أما جوهر الاشتراكية فهو إقامة سلطة الكادحين [1] » الذين يستطيعون أن يتفهموا الإشتراكية في ظروف انتصار الثورة الاشتراكية ووليدتها المنظومة الاشتراكية العالمية ، كما يستطيعون تطبيقها [2] بما يتلاءم وظروف تطورهم الخاصة ، وبما ينسجم ومستوى تطورهم ، وخاصة من النواحي الاجتماعية والسياسية «ان فكرة التنظيم السوفييتي بسيطة وممكنة التطبيق لا حيال العلاقات البروليتارية وحدها . بل أيضا حيال العلاقات الفلاحية الاقطاعية وشبه الاقطاعية» و«ان سوفييتيات الفلاحين ، سوفييتيات المستثمرين هي وسيلة صالحة لا في البلدان الرأسمالية وحسب ، انما هي صالحة ايضا للبلدان التي تسيطر فيها علاقات ما قبل الرأسمالية[3] » .

(١) الاشتراكية والبلدان المتحررة : أوليانوفسكي . الترجمة العربية . دار التقدم . موسكو ١٩٧٥ . ص ٦٣

(٢) لينين : حركة شعوب الشرق ص ٤٠٤ : «يمكن أن نوقظ في الجماهير النزوع إلى التفكير السياسي المستقل وإلى النشاط السياسي المستقل حتى في البلدان التي تكاد البروليتاريا تكون فيها معدومة» و « إن الفلاحين الموجودين في حالة تبعية شبه إقطاعية يمكنهم بكل تأكيد أن يتبنوا فكرة التنظيم السوفيتي وأن يطبقوها فعلاً . ومن الواضح أن الجماهير المظلومة المستثمرة لا من قبل رأس المال التجاري وحده ، بل أيضاً من قبل الإقطاعيين والدولة القائمة على الأساس الإقطاعي ، تستطيع أن تستخدم هذا السلاح ، هذا النوع من التنظيم في ظروفها أيضاً .

(٣) المصدر السابق ص٤٠٤ .

ان هذه التأكيدات اللينينية ، لا يمكن أن تعني سوى امكانية قيام السلطة الاشتراكية ، وامكانية استخدام المنهج الاشتراكي في واقع غير رأسمالي ، في مستوى من التطور التاريخي الضعيف ، وبالتالي في بدء حركة إشتراكية من مستوى تطور ما قبل رأسمالي اقطاعي أو مشاعي أو قَبَلي ، أو من الأطوار المبكرة لنمو الرأسمالية في إطار سيطرة التشكيلات الإقتصادية الإجتماعية السابقة للرأسمالية [1] . ان «انتصار الإشتراكية في البلدان المتخلفة دون المرور بكافة المراحل الرأسمالية [2] » ممكن التحقيق وخاصة في ظروف عصر إنتقال البشرية من لرأسمالية إلى الاشتراكية [3] . وهو ما تحقق فعلا في العديد من البلدان المتخلفة ، بينما توشك بلدان متخلفة أخرى على اجتياز مرحلة التطور اللارأسمالي ، وما يزال بعضها الآخر في المراحل الاولى منه ، وتبقى قابلية البدء بالتطور اللارأسمالي قائمة في بقية البلدان .

ان أغلبية بلدان العالم النامي في آسيا وأفريقيا وامريكا

---

(١) البلدان النامية وقضاياها الملحة : جوكوف ، اسكندروف ، ستيبانوف الترجمة العربية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٨ . انظر أيضاً ص ٢٤٩ وص ٢٥٢ .
وانظر أيضاً : «التطور اللارأسمالي» أندرييف . الترجمة العربية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٧ . التمهيد ص : ٩ ، ١٠ ، ١١ .
ـ وانظر أيضاً : «الاشتراكية والبلدان المتحررة» أوليانوفسكي . ص ٤٨

(٢) البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ٩

(٣) الاشتراكية والبلدان المتحررة : ص ١٣ ، ٥٢ ، ٨١ . وانظر لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية : ص ٤٠٥

اللاتينية ، هي من صنف الدول المتأخرة التي تنطبق عليها شروط التطور اللارأسمالي ، بينما قلة منها فقط هي التي يمكن أن تستثنى منه [١] لأنها قطعت شوطاً كبيراً في تطورها الرأسمالي وأنجزت ثورتها الديمقراطية البورجوازية ، واقتربت أو تجاوزت أو وصلت ألدرجة المتوسطة من المرحلة الرأسمالية مثل تركيا [٢] ، الهند [٣] ، البرازيل ، المكسيك . . الخ . ولهذا السبب فان لحركة التطور اللارأسمالي أهمية تاريخية كبيرة باعتبارها تملك من السعة والعمق والمبررات ما يؤكد أهميتها الثورية العالمية كرصيد كبير للثورة الاشتراكية العالمية كما كان يصفها لينين دائماً [٤] .

(١) أوردت مجلة «ميجدونار ودناياجيزن» (الحياة الدولية) (سنة ١٩٦٤ ، العدد ٢ ، ص ٨) تصنيفاً ناقصاً ، لكنه بالرغم من ذلك قيم لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حسب درجات تطور الرأسمالية فيها . ووفقاً لهذه المقالة تتهيمن في ٨٠ بلداً وقطراً علاقات ما قبل الإقطاع ، وفي ١١ بلداً علاقات إقطاعية ، وفي ٣٠ بلداً ـ رأسمالية بدرجة تطور ضعيفة للغاية ، وفي ١٧ دولة (تركيا ، البرازيل ، الهند . . وغيرها) مستوى تطور الرأسمالية متوسط أو قريب من المتوسط» تم النقل عن : «الاشتراكية والبلدان المتحررة» لـ أوليانوفسكي ص ٧٥ .

(٢) انظر : يوروك أوغلو : «تركيا ـ حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية» . الترجمة العربية فاضل لقمان . دار ابن رشد ، بيروت ١٩٧٩ . من ص ٢٦ إلى ٣٠ وانظر الفصل الثاني أيضاً اعتباراً من ص ٣١ وما بعد

(٣) «الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة» (مجموعة دراسات لمجموعة باحثين) الترجمة العربية عصام الخفاجي انظر دراسة : برابهات باتنيك ، حول الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية ، ص ٦١ ومابعد

(٤) لينين : حركة شعوب الشرق ص ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٨٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

ان البلدان النامية هي الطرف الضعيف في نظام الرأسمالية العالمي ، وهي التي تتحمل عبء إستغلال الدول الأمبريالية لها ، وهي النابض الذي ينوء تحت ثقل مختلف تناقضات العالم الرأسمالي وخاصة تحت ثقل طرفه القوي : الامبريالية . انها - اي البلدان النامية - «مركز ثقل» و «نقطة ارتكاز جميع التناقضات» في العالم الرأسمالي ، فهي التي كانت وما تزال هدفاً للسياسة الاستعمارية القديمة والجديدة للإحتكارات الإمبريالية الدولية . و «طالما بقيت البلدان المتخلفة ذات التطور الضعيف ، والبلدان ذات التطور المتوسط داخل النظام الرأسمالي فانها محكومة بأن تصبح أكثر فأكثر «مركز ثقل» و «نقطة ارتكاز جميع التناقضات» [١] وهو ما يستحيل معه أي تحرر حقيقي من التبعية للأمبريالية ، وبالتالي أي تطور مستقل [٢] . وهذا ما يشكل أساساً اقتصادياً موضوعياً للتناقض التناحري والصراع الحاد بين مصالح الامبريالية الكولونيالية وبين مصالح شعوب البلدان النامية التحررية «فإما الخضوع للامبريالية ، . . . . ، وإما النضال الثوري ضد كل امبريالية»[٣] وليس امام حركة التحرر الوطني سوى حلين لا ثالث لهما : الأول وهو سلوك سبيل التطور الرأسمالي ، وهو ما يبقي التناقض مع الامبريالية قائما ويزيده تعمقاً ، ويفضي إلى استمرار التبعية بأشكال جديدة ، وبالتالي يستمر الخضوع للاستغلال

(١) يوروك أوغلو : مصدره المذكور ص ٢٦

(٢) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص ٢٦٦ ، ٢٦٧

(٣) المصدر السابق . ص ٣٢٤

الامبريالي وخاصة من الناحية الاقتصادية . إن ثمن التطور الرأسمالي بالنسبة للبلدان النامية ـ كما أثبتت وتثبت التجربة اليومية ـ هو بقاء التبعية واستمرار وزيادة الإستغلال الإمبريالي بصوره المختلفة لثروات الشعوب وطاقاتها وإمكانياتها المادية والبشرية ، وفرض السيطرة في كافة مجالات الحياة الإجتماعية والسياسية «من خلال الطبقة الحاكمة» (١) التي تحللت من وطنيتها وتنكرت للمصالح الاجتماعية القومية ولأهداف حركة التحرر الوطني ، لتضع مصالحها الأنانية الخاصة فوق كل اعتبار وطني وإنساني ، هذه المصالح التي ترغمها على الخيانة القومية والانسانية ، والتواطؤ السياسي والإقتصادي مع الإحتكارات الامبريالية ، بهدف نهب واستغلال واضطهاد شعوبها بصورة مشتركة ، وفي هذا الاطار يصبح «الفصل بين العداء للأمبريالية وبين النضال ضد البورجوازية الحاكمة في هذا البلد أو ذاك» (٢) من بلدان العالم الثالث أمراً مستحيلاً وديماغوجياً ، إن وضعاً كهذا يدفع بحركة التحرر الوطني إلى مواقع متقدمة ، ويمنحها المزيد من العمق والغنى الثوري ، وينتقل بها من ثورة تحرر قومي الى ثورة تحرر قومي واجتماعي في آن واحد ، «إن النضال ضد الأمبرالية يصبح متداخلاً أكثر فأكثر مع الصراع الطبقي» (٣) وهذا النضال يتعاظم في البلدان النامية التي سلكت سبيل التطور الرأسمالي ، لأن

(١) يوروك أوغلو : المصدر المذكور ص ٢١

(٢) المصدر السابق . ص ٢١

(٣) المصدر السابق . ص ٢١

هذا السبيل يعجز عن حلِّ التناقض بين الامبـريالية وحـركة التحـرر الوطني ، بين الامبريالية والبلدان النامية إجمـالاً . إن سلـوك سبيل التطور الرأسمالي يكرس التناقض بين شعوب البلدان النامية ومصالحها التحررية القومية والاجتماعية من جهة وبين مصالح الاحتـكارات في المتروبولات و«شركاء أعمالهـا» المحليين في البلـدان النـامية من جهـة ثانية [1] . ويصبـح الحفـاظ على التنـاقض المذكور الهـدف الاستراتيجـي للسياسـة المتروبـولية ، وسياسـة الاوسـاط الحاكمـة البورجوازية أو الإقطاعية البورجوازية في البلدان التابعة ، ممـا يزيد التناقض تفاقما ويضفي عليه صفات نوعية جديدة ، ويولـد ضرورة تاريخية لحله .

إن سلوك طريق التطور الرأسمالي لـم ولن يستطيع كسر حلقـة التخلف والتبعية للأمبـريالية [2] ، لأن ذلك يتعـدى كونـه عملية إقتصادية وحسب ، بل هو عملية إجتماعية وسياسية ، باعتبارها تمس الخريطة الطبقية والسياسية للمجتمع بالتغيير ، وتضر بمصالح الفئات الحاكمة العميلة ومن يدور في فلكها ، سيما إقتصادياً .

---

(١) أوليانوفسكي : الاشتراكية والبلدان المتحررة . ص ١٦

(٢) تولبانوف «الاقتصاد السياسي للبلدان النامية» الترجمة العربية للدكتور مطانيوس حبيب : دار التقدم العربي دمشق ١٩٧٢ .ص ٣٦ : «فنمو الانتاج في ظل السير في الطـريق الرأسمالي ، مرتبط كقاعدة عامـة بتعميق تبعية البلـدان النـامية إلى الاقتصـاد الـرأسمالي العالمي» .

ولما كان الطريق الرأسمالي لا يعني في النهاية سوى المصالحة بين بورجوازية البلدان النامية والبورجوازية الأمبريالية على حساب شعوب البلدان الأولى [1] ، ولما كانت المصالحة والإتفاق والتحالف تقتضي الإبقاء على عناصر التحالف وعلاقات التبعية للامبريالية باعتبارهم المستفيدين الرئيسيين منها . فإن ذلك يطرح أمام حركة التحرر الوطني ضرورة تاريخية لا مهرب منها ، كما يطرح بنفس الآن إمكانيات وشروط التعامل مع هذه الضرورة الموضوعية والسيطرة عليها . وهذه الضرورة التاريخية هي بالضبط المضمون الرئيسي لحل آخر . فما هو هذا الحل ؟

قلنا إن حركة التحرر الوطني تقف وجهاً لوجه أمام حلّين أو اختيارين لا ثالثَ لهما ، الأول وقد تحدثنا عنه ورأينا أنه ليس حلاً للمسألة بل هو تعقيد جديد لها ، ودفع أقوى لها باتجاهٍ آخر . وبما أن الأمر كذلك فإننا نستطيع القول استنتاجاً بأنه ليس أمام حركة التحرر الوطني سوى حل أو إختيار واحد فقط لا غير . إن كل الإختيارات مسدودة في وجه حركة التحرر الوطني ما عدا الحل أو الاختيار الثاني ألذي هو موضوع بحثنا .

فإذا كانت سبل التطور الرأسمالي تؤزم المشكلة ، فلا بد لحركة التحرر الوطني إذا أرادت إحراز نصر حقيقي في تناقضها وصراعها مع

---

(١) انظر : لينين : حركة شعوب الشرق . ص ٤٠٢

الأمبريالية ، وإذا أرادت التخلص من ربقة التخلف والتبعية ، لا بد لحركة التحرر الوطني من إنتهاج سبل تطور غير رأسمالية . إنه الحل الوحيد والممكن لكافة معضلات الحياة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية في بلدان العالم الثالث . وعلى هذا الأساس نعتبر التطور اللارأسمالي ضرورة وحتمية اجتماعية تاريخية بالنسبة للدول النامية ذات مستوى التطور الضعيف ، والتي لم تلعب فيها العلاقات الرأسمالية بعد الدور الحاسم ، على الأقل في المرحلة الحالية من تطورها ، ونقصد تحديداً ، على الأقل طوال فترةبقائها تحت الدرجة المتوسطة من تطور الرأسمالية فيها ، وهي فترة ليست قصيرة على ما نعتقد .

إن التطور اللارأسمالي يظل حتمية تاريخية طالما بقيت مقوماته وشروطه العامة والخاصة قائمة ، وبما أن الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المعاصرة ليست ثابتة بل هي سريعة التبدل والتغير والتطور ، إن على المستوى العالمي أو على مستوى الدول النامية ، فإن الحقبة التاريخية التي تولد ضرورة التطور اللارأسمالي هي حقبة محدودة ومؤقتة في المكان والزمان ، ويتوقف طول أو قصر هذه الحقبة على مختلف العوامل المتحركة الخارجية والداخلية للتطور العالمي والمحلي ، وهذا ما يجعل من ضرورة التطور اللارأسمالي ضرورة نسبية وفرعية .

فرعية من حيث كونها جزءاً من الضرورة التاريخية الأساسية المتمثلة بالتطور الاشتراكي ، هذا المصير العام الحتمي للبشرية . أما

بالنسبة للدول النامية التي تعيش المرحلة المتوسطة للتطور اللارأسمالي وما فوق ، فلا ينطبق عليها مفهوم التطور اللارأسمالي ، بل هي جاهزة ومعدة للثورة الاشتراكية وبدء التطور الاشتراكي مباشرة .

إن الضرورة التاريخية للاشتراكية لا تقوم إلا حيث يبلغ مستوى التطور الاقتصادي درجة معينة من النضج ، وهذه الدرجة هي تحول العلاقات البضاعية من علاقات هامشية كما في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، إلى علاقات مسيطرة وغالبة في البنية الاقتصادية كما في التشكيلة الرأسمالية [1] . إن تحول الإنتاج البضاعي كنمط عام وشامل في المدينة والريف داخل مجتمع ما ، لا يتحقق إلا في المراحل المتقدمة من تطور الرأسمالية .

وترث الاشتراكية عن الرأسمالية كل تناقضاتها الرئيسية والثانوية ، وتبدأ بحل هذه التناقضات وفقاً لطبيعة التناقض المحدد الذي تواجهه في هذه البقعة أو تلك من العالم ، في هذا المجتمع أو ذاك من الأسرة البشرية . ومن أهم هذه التناقضات التي تخلقها الرأسمالية لتشكل إرثاً وعبئاً صعباً على الاشتراكية هي النتائج المترتبة على حركة قانون النمو غير المتكافىء للرأسمالية الذي يخلق تفاوتاً في مستويات

---

(١) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ص ٨٢ : «الرأسمالية هي الإنتاج البضاعي في مرحلة تطوره العليا»

التطور بين مختلف الدول والأمم والشعوب [١] . وبالتالي يخلق نظاماً عاماً من علاقات التبعية فيما بينها [٢] ، نظاماً يصبح الاستعمار مظهراً من مظاهره الفظة الغاشمة الرئيسية [٣] ، وكما تقسم الرأسمالية المجتمع الواحد إلى طبقتين : البرجوازية المستغِلة ، والبروليتاريا المستغَلة ، كذلك تفعل على الصعيد العالمي ، إذ تقسم العالم إلى أمم ظالمة مستغِلة مستعمِرة (بسبب سيطرة بورجوازيتها عليها) وأمم مظلومة مستغَلة مستعمَرة من قِبَل الأمم الأولى [٤] . ويؤدي هذا الوضع إلى نمو البلدان المتروبولية على حساب مستعمراتها والبلدان التابعة لها ، وبينما تنمو البلدان المتروبولية بسرعة ، يتلكأ ويعاق ويتشوه ويتعرقل نمو المستعمرات والبلدان التابعة ، ويصبح تطورها بمثابة حركة تكميلية فرعية ملحقة بالحركة الرأسمالية المتروبولية الدولية الرئيسية . ويتشكل التركيب الاقتصادي في المستعمرات لا على الأساس الوطني القومي ، بل على أساس متطلبات واحتياجات حركة

---

(١) لينين : المختارات (باللغة العربية)،المجلد السادس . دار التقدم ، موسكو ١٩٧٧ . ص ٢٣ : «إن التفاوت في التطور الاقتصادي والسياسي هو قانون مطلق للرأسمالية» . انظر أيضاً : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . ص ٨٢

(٢) ماركس ـ انجلز : «في الاستعمار مجموعة من المقالات والرسائل» الترجمة العربية،دار التقدم،موسكو . ١٩٧١ . ص ٧٢

ـ انظر أيضاً : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ص ١٠٣ ، ١١٧ ، ١٢٠

(٣) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . الترجمة العربية . دار التقدم . موسكو . من ص ١١٨ إلى ١٣٤

(٤) المصدر السابق ص ١١٥

رأس المال الاحتكاري العالمي ، أي على أساس خارجي لا قومي ، وهو ما يُطلَق عليه اصطلاح التركيب الكولونيالي للاقتصاد .

هذا التركيب الكولونيالي للإقتصاد في البلدان النامية لاينشأ ويتطور بما يتوافق مع مجمل عناصر البنية الإقتصادية القائمة ، بل بما يتوافق مع بُنى رأسمالية إحتكارية خارجية قائمة في المتروبولات . فانعدام أو شبه إنعدام التكامل والترابط العضوي الوظيفي بين مختلف عناصر البنية الاقتصادية هو السِمَة البارزة لإقتصاد التخلف في البلدان النامية ، وهو مايفسر بقاء وسيطرة أنماط الإنتاج ماقبل الرأسمالية على الحياة الاقتصادية للمجتمع المتخلف . إن الرأسمالية المتروبولية لم تمس هذه الأنماط إلا بقدر ما تخدم حركتها ومصالحها [1] ، فقد حافظت على هذه الأنماط بعد أن أجرت عليها بعض التغيرات الشكلية الضرورية ، كجرِّها بصيغتها التقليدية إلى علاقات السوق ، إلى العلاقات النقدية البضاعية ، مع بقاء الإطار التقليدي للعلاقات الإجتماعية قائماً ومسيطراً [2] فالزراعة ماتزال بدائية ، وما تزال القوى المنتجة الزراعية متخلفة جداً من حيث الأدوات الإنتاجية ، ومن حيث طرق وأساليب الإنتاج البدائية ، ومن حيث بقاء شكل الملكية الإقطاعية والمشاعية والقبلية قائماً ، وتحوّل الزراعة إلى التعامل مع

---

(١) تولبانوف : مصدره المذكور ص ٧٧

ـ انظر أيضاً : الاقتصاد السياسي للتخلف . توماس سنتش جزء ٢ . ص ٤٩

(٢) تولبانوف : مصدره المذكور . ص ٧٨ ، ٧٩

سوق خارجية ، ومن حيث سيطرة الزراعة على الصناعة (١) . فبدلاً من الاقتصاد الفلاّحي الشخصي والاقتصاد الإقطاعي والمشاعي العيني ، حلّ اقتصاد الزراعة البضاعي ، وحلتّ زراعة المنتجات من أجل السوق بشكل عام ومن أجل السوق الخارجية بشكل خاص ، وبنفس الأساليب القديمة ، مما أدى إلى خلل وتشوه في تطور البنية الزراعية (٢) . وأما الصناعة فهي بدورها منعدمة أو شبه منعدمة قومياً ، والصناعات القائمة هي صناعات يسيطر عليها رأس المال الأجنبي ، وهي في معظمها صناعات إستخراجية أو تحويلية بسيطة ، وهدفها تموين سوق خارجي لا السوق الوطنية (٣) ، وما تبقى من فروع صناعية فلا حاجة لوجودها ، لأن الصناعات المتروبولية تغرق السوق الوطنية القومية للبلدان النامية بمنتجاتها الاستهلاكية المختلفة (٤) ، ويستحيل على هذا الأساس نمو بورجوازية صناعية وطنية في البلدان النامية ، وإذا حدث أن وجدت فليس بصورتها الكلاسيكية بل بشكل متميز وضعيف ومشوه وغير منتظم والبورجوازية التي يمكن أن توجد في البلدان النامية ، هي البورجوازية الكمبرادورية المرتبطة مباشرة بعملية الاستيراد والتصدير ، أي المرتبطة

---

(١) المصدر السابق . ص ٦٩ ، ٧٠

(٢) البلدان النامية وقضاياها الملحة من ص ١٣١ حتى ص ١٣٦

(٣) البلدان النامية وقضاياها الملحة : ص ١٣٣ ـ ١٣٦ . انظر أيضاً : تولبانوف . مصدره المذكور ص ٧٠ ومابعد

(٤) تولبانوف . مصدره المذكور . ص ٧٢ ، ٧٣

مباشرة بالبورجوازية الامبريالية ، كما يمكن نمو بورجوازية تجارية وعقارية وبيروقراطية وربوية ، وأحياناً بورجوازية ريفية أيضاً [١] .
إن مثل هذه الفئات من البورجوازية الطفيلية ، وبحكم طبيعتها وموقعها في مجمل البنية الإقتصادية المتخلفة ، ترتبط بالإمبريالية وتستفيد من الكولونيالية ، ولاتعنيها المسألة القومية والإجتماعية ، وهي تخاف من حل هذه المسألة لصالح الجماهير الشعبية وعلى أساس وطني . وأما الإقطاعيون فهم أشد هذه القوى الطبقية تمسكاً بالتخلف والتبعية ، وأشدها كرهاً للتحرر الوطني والإجتماعي ، وأكثرها تواطؤاً مع الإمبريالية واعتماداً عليها من أجل الحفاظ على مصالحها ووجودها الإقتصادي والسياسي في مواجهة شعوبها [٢] .

إن التخلف والتبعية باعتبارهما ، النتيجتان المترتبتان مباشرةً على الكولونيالية ، هما التعبير المحسوس عن التناقض بين المتروبولات والمستعمرات ، هذا التناقض الذي يخلقه التطور الرأسمالي العالمي دون أن يتمكن من حلِّه ، هو الإنعكاس الخاص للتطور الرأسمالي في البلدان النامية .

إن الرأسمالية لا تستطيع حل مالا تملك القدرة والوسيلة على حله ، والرأسمالية لايمكن أن توجد وتنمو إلا على أساس تناقضاتها ، وبما أن التخلف والتبعية هما مظهران خاصان لتناقضاتها ، فهي بالتالي

---

(١) التركيب الطبقي للبلدان النامية . ص ٤٧

(٢) انظر المصدر السابق ص ٩٥ ، ٢٠٤ انظر أيضاً : تولبانوف . مصدره المذكور ص ٧٧

عاجزة عن التخلص منهما ، أي التخلص مما هو سبب من أسباب وجودها هي ، فضمن إطار التطور الرأسمالي لايمكن حل تناقض رأسمالي بوسائل رأسمالية . ذلك لأن وسائل وطرق حل تناقضات الرأسمالية تقع خارج إطار النظام الرأسمالي ككل ،وهو ما يشمل الشكل الخاص لظهور التناقضات الرأسمالية العالمية في البلدان النامية ، هذا الشكل الخاص المسمى بالتخلف والتبعية ، أو بالكولونيالية . فإذا كان طريق التطور الرأسمالي مسدوداً في وجه أي حل للتناقضات المترتبة على البنية الكولونيالية للإقتصاد المتخلف ، فإن ذلك بالضبط هو مايولد ضرورة تاريخية لحل هذه التناقضات بوسائل وأدوات وأساليب غير رأسمالية ، وهو ما يمنح إمكانية جديدة للتطور المستقل ، هذه الإمكانية هي سلوك سبيل التطور اللارأسمالي ، الذي لايمكن أن يعني آخر الأمر سوى الاختيار الاشتراكي كهدف استراتيجي ونهائي للتطور المذكور ، وإلا فسنعود من حيث أتينا دون أن نغادر «الحلقة المفرغة» : التطور الرأسمالي يعني التطور الكولونيالي بالنسبة للبلدان النامية ، وبالتالي يعني التخلف والتبعية ، واستمرار التناقضات بين المتروبولات السابقة والبلدان المتخلفة ، كما في داخل البنية الكولونيالية ذاتها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

إن التطور اللارأسمالي ، إذا لم يكن ذا مضمون إشتراكي ، وإذا لم يهدف إلى بناء الاشتراكية في المستقبل ، أو إذا هو لم يعمل بهذا الاتجاه ، فلن يكون إذ ذاك تطوراً لا رأسمالياً ، بل سيكون كما كان عليه الأمر من قبل : تطوراً رأسمالياً كولونيالياً ، أو أنه سينتهي إلى

هذه النتيجة بعد فترة من التأرجح والتردد والتذبذب .

والتطور اللارأسمالي باعتباره إتجاهاً للتخلص من التبعية للامبريالية ، والقضاء على التخلف ، وسعياً لخلق بنية اقتصادية متكاملة على أساس وطني ، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف التقسيم الدولي للعمل ، وباعتباره محاولة للبدء بعملية تطور إقتصادي مستقل وقادر على الوقوف بنفسه قومياً ، وكطرف متكافىء ومستقل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وباعتباره أيضاً لايستطيع أن يستخدم من أجل تحقيق كل ذلك إلا وسائل وأساليب غير رأسمالية ، شبيهة بدرجة ما بالوسائل والأساليب الاشتراكية . إن التطور اللارأسمالي باعتباره كذلك لايمكن أن يكون سوى تمهيد للإشتراكية ، ولهذا فهو عملية إشتراكية من نوع خاص ، تتحدد خصوصيتها بطبيعة الظروف الواقعية للتخلف والتبعية وما يترتب عليهما من ضعف مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعيّ في البلدان النامية ، وهو ما يبرر بروز المهام الديمقراطية العام إلى المقدمة مما لايتعارض مع الاشتراكية بل يمهد السبيل الحتمي لها .

إن المضمون الإقتصادي للتطور اللارأسمالي يتلخص بخلق القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية ، وهو مالايمكن تحقيقه دون القضاء على البنية الكولونيالية للإقتصاد المتخلف من جهة ، وتحقيق تنمية مخططة ومدروسة وسريعة للإقتصاد على أساس وطني واشتراكي من جهة ثانية .

ومـن المعـروف أن أهـم دعامـة مادية إقتصـادية رئيسية للبنية الكولـونيالية ، وبالتـالي للتبعية ، هي رأس المال الاحتـكاري الأجنبي (١) ، ولايمكن لأي تطور مستقل أو لارأسمالي أن يبدأ دون السيطرة الفعلية ـ مبدئياً ـ على هذه الدعامة ، وأحياناً دون تأميم رأس المال الأجنبي ، وذلك حسب مقتضيات الظروف الملموسة لكل حالة على حدة . إن رأس المال الأجنبي هو رأس أفعى التبعية والتخلف ، ودون إزاحته أو السيطرة عليه أو تأميمه يستحيل كل تطور مستقل ، أو كل تطور لارأسمالي ، أو تحرر اقتصادي فعلي ، وهذه هي أولى مهام التطور اللارأسمالي الرئيسية ، حيث يتـم من خلالها قطـع شريان السيطرة الأمبريالية ، وانتزاع سلاحها الأساسي الذي هو أحـد أهـم المرتكزات المادية للتبعية والتخلف . وبدون تحويل رأس المال الأجنبي من قطاع يعيد إنتاج علاقات التبعية والتخلف ويصب في المؤسسات الرأسمالية المتروبولية ، إلى قطاع وطني يخدم أهداف التنمية والتقـدم والتحرر من التبعية والتخلف ، بدون هذا التحويل لايكون هناك أي تطور لا رأسمالي .

إن رأس المال الأجنبي هو العنصر المحوري الذي تدور حولـه كافة عناصر البنية الإقتصادية الكولونيالية ، بعـد أن يقولبهـا ويحـدد مجاري حركتها بما يرفده ويصب فيه (٢) . وكل تطور رأسمالي يجب أن

---

(١) توماس سنتش : الاقتصاد السياسي للتخلف الجزء الثاني . الترجمة العربية لـ فالح عبد الجبار . دار الفارابي بيروت ١٩٧٨ . ص ٤٦ وما بعد

(٢) المصدر السابق . ص ٤٦ وما بعد والصفحات المذكورة سابقاً .

يبدأ بالسيطرة على هذا العنصر المحوري لجعله عنصراً وطنياً يخدم الإستقلال السياسي والإقتصادي القومي ويعززه ، باعتباره الشرط الأساسي للتطور اللارأسمالي .

ولكن البنية الكولونيالية للإقتصاد تتكون من عناصر أخرى غير رأس المال الأجنبي ، وإذا كان الأخير عنصراً خارجياً رئيسياً ، فإن مجمل بقية عناصر البنية الكولونيالية يمكن الاصطلاح على جمعها في إطار تسمية واحدة هي العنصر المحلي . إن العنصر الخارجي كان وما يزال العنصر الرئيسي والحاسم في خلق ظروف التخلف والتبعية ، وإضفاء الطابع الكولونيالي على الحياة الاقتصادية للأمم المتخلفة (١) . ولكن مهما يكن شأن تأثير العنصر الخارجي والدور الرئيسي الذي يلعبه في خلق بنى التخلف والتبعية ،فإن ذلك لايبرر لنا إغفال شأن العنصر المحلي (القومي) والدور الذي يلعبه في خلق بنى التخلف والتبعية ، فهذا العنصر يؤثر بدوره على صيانة علاقات التخلف والتبعية ، ويسهم أيضاً بإعادة إنتاج العلاقات الكولونيالية ، ليؤمن استمرار وجود وحركة رأس المال الأجنبي (العنصر الخارجي) العامل من خلال العنصر المحلي وبالاعتماد عليه كوسيلة من وسائل ممارسة نشاطه ، وكمظهر محلي لاغنى عنه لاستمراره . إن العلاقة بين العنصر الخارجي والعنصر الداخلي (المحلي) للبنية الكولونيالية هي ككل علاقة بين الرئيسي والثانوي ، حيث يمارس الثانوي تأثيره على الرئيسي بالرغم من

(١) المصدر السابق . ص ٢١ ، ٢٢

كونه يتحرك في إطاره . هذه العلاقة الديالكتيكية القائمة بين العنصر الخارجي والعنصر المحلي ، تجعل منهما وحدة عضوية متكاملة ، يكونانها معاً ويعيدان إنتاج شروطها العامة والخاصة داخل البلد المتخلف اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً . وبسبب أهمية الدور الذي يلعبه العنصر المحلي في تكريس الكولونيالية وإعادة إنتاج رأس المال الأجنبي العامل في البلد النامي ، كان لابد للبلد المتخلف الذي يود السير في طريق التطور المستقل وبالقضاء على التخلف والتبعية ، من أن يشلّ العنصر المحلي المكون للكولونيالية ، ويغيِّر طابعه الخادم لرأس المال الأجنبي . وإجراء مثل هذا العمل الوطني لايمكن أن يكون مسألة اقتصادية تقنية وحسب ، بل هو عملية اجتماعية طبقية سياسية بنفس الوقت ، وهو مايثبته التحليل الواقعي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لحركة العنصر المحلي المنبثقة تحت تأثير العنصر الخارجي والمؤثرة بدورها على حركة العنصر الخارجي باتجاه صيانته ، والمساهمة في إعادة إنتاجه ، والدخول في علاقات عضوية معه .

ويتألف العنصر المحلي أولاً من بقاء واستمرار علاقات الإنتاج التقليدية (الإقطاعية والقبلية والبطريركية . . . . الخ) ومستوى تطور القوى المنتجة المناسب لها منخفضاً . فلم يطرأ تغير يذكر على البنية الزراعية التقليدية في البلدان النامية إلا بالقدر وبالصورة التي تخدم من خلالها سوقاً خارجية امبريالية . لقد تشوه تطور الزراعة في البلدان النامية وعُرقِل ، ذلك لأنه لم يجر على أساس وطني ، ولم يرافقه تطور في القوى المنتجة الزراعية ولا في العلاقات التقليدية التي كانت سائدة

وماتـزال . كل ما هنـالك هو أن الزراعـة تحولــت من زراعــة بيتية وإقطاعية وعينية وبطريركية إلى زراعـة بضـاعية تزود سوقـاً خارجية وتلبي احتياجات صناعة خارجية ، أو تلبي احتياجات حركة رأس المال الأجنبي العامل داخل البلد النامي ، فانتشر إنتاج المحاصيل الزراعية المعدة للسوق ، وأصاب الزراعة مرض أحـادية الانتـاج الزراعـي ، وهذا كله لايتعارض مع مصالح الإقطاعيين وكبار الملاكين العقاريين الذين يتأقلمون مع الوضع الكولونيالي الجديد ويستفيدون منـه ، بل ويعتمدون عليه من أجل الحفاظ على سلطتهم الطبقية والسياسية .

إن الإقطـاعيين وكبـار الملاكين العقـاريين هم طبقـة طفيلية رجعية ومحافظة ، همها الأساسي هو الحفاظ على نفوذها التقليدي ، ولو على حساب القضية الوطنية . إنها تتحول إلى طبقة نصف إقطاعية ونصف بورجوازية معاً ، بحيث يمكن تسميتها إقطاعاً رأسمالياً أو بضـاعياً ، أو بورجـوازية إقطـاعية وعقـارية . إن موقف هذه الطبقـة الـطفيلية النفعي الأناني الضيق يلتقي وينسجم مع الموقف المماثل الذي يتخذه رأس المال الأجنبي والاحتكارات المتروبولية من مجمل البنية الزراعية في البلدان المتخلفة ، فلايعنيها تطور القوى المنتجة الزراعية أو تدمير علاقات الإنتاج التقليدية والقوى الـطبقية المستفيدة منهـا . إن جل مايعني رأس المال الأجنبي هو أن يفرض زراعة محاصيل معينة كمواد خام زراعية تصـب في المصانـع الـرأسمالية المتروبــولية في الداخــل والخارج ، وتمون السوق المتروبولية الخارجية باحتياجاتها لتلك المواد الخام الـزراعية . وهـذا الهـدف يمـكن تحقيقـه لا بتحـرير الفلاحـين

والقضاء على الإقطاع بل على العكس تماماً بدعم الإقطاع وترسيخ سلطته الطبقية ، والاعتماد عليه من أجل توطيد السيطرة الامبريالية على حركة الاقتصاد والقوة العاملة في البلد المتخلف ، إن الإقطاع هو الطبقة المتعفنة الطفيلية التي لا تجد لها سنداً بغير البورجوازية الامبريالية العالمية والعاملة داخل البلد التابع . إن مصالح البورجوازية الامبريالية والإقطاع المحلي تتداخل وتتشابك وتتحدد عبر الكثير من النقاط ،[1] وبصورة خاصة من أجل الوقوف في وجه القوى الاجتماعية والطبقية المكونة لحركة التحرر الوطني ، ومن أجل قمع هذه الحركة وإحباط مساعيها التحررية العادلة .

إن الطبقة الإقطاعية بحكم طبيعتها الطفيلية لا تجد ما يدفعها إلى تطوير القوى المنتجة الزراعية ، وهي تحقق الريع وزيادة الربح عن طريق تشديد استثمار الفلاحين ، لا عن طريق تطوير وسائل وأدوات الإنتاج الزراعية . وهي تسعى لتكريس علاقات الاستغلال الإقطاعية ، والدفاع عن علاقات الملكية الإقطاعية للأرض ، مما يجعلها طبقة محافظة رجعية ، إنها المستفيد الأول من بقاء الشكل الإقطاعي للانتاج الزراعي في الريف ، هذا الشكل الذي اكتسب من خلال وجود وحركةرأس المال الأجنبي طابعاًمشوّهاً ، طابعاًكولونيالياً جديداًحيث أصبح ملحقاً بآليةالاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري الامبريالي .

---

(١) المصدر السابق . ص ٤٩ ـ ٥٠

إن أي تحرر قومي حقيقي غير ممكن مع بقاء نمط الإنتاج الإقطاعي أو التقليدي المدجّن من قبل الرأسمالية الامبريالية ، لأن هذا النمط هو واحد من أهم مرتكزات التخلف الزراعي وتشوّه البنية الزراعية ، بل وحتى مجمل البنية الاقتصادية ، وبالتالي من أهم المرتكزات المادية للسيطرة الامبريالية التي تنتج التخلف والتبعية ، فإذا علمنا أن الزراعة هي القطاع الرئيسي في اقتصاد التخلف أدركنا أهمية تثوير هذا القطاع وتقويض طابعه المشوه الكولونيالي وإعادة تركيبه على أساس وطني ، وتحقيق تنمية منتظمة ومتساوية للقوى المنتجة الزراعية ، وتكامل قطاعي بين الزراعة والصناعة ومختلف الفروع الاقتصادية الأخرى في البلد النامي .

إن إجراء إصلاح زراعي جذري وثوري ، يجب أن يوضع في رأس قائمة مهام التحرر القومي ، لأنه يقوض الأسس المادية لأشد الطبقات التقليدية عمالةً وتواطؤاً مع الاستعمار ورأس المال الأجنبي من جهة ، ولأنه التعبير المحسوس عن مصالح ومطامح الفلاحين الكادحين المتضررين من بقاء البنية الكولونيالية في الريف ، والمستعدين للنضال من أجل التخلص والتحرر من التبعية والاستعمار والإقطاعية . وبدون أخذ هذه المصالح الفلاحية بعين الاعتبار وبدون ضرب الإقطاع وعلاقات الملكية المنبثقة عن نظامه ، يستحيل أي تحرر فعلي أو أي تنمية قومية .

إن إجراء إصلاح زراعي جذري هو ضرورة قومية واجتماعية طبقية

وسياسية ، تولدها ظروف إنتاج وإعادة إنتاج البنية الكولونيالية للاقتصاد برمته . وهذا مايتيح إمكانية ثورية لتغييرها وفق أسس تقدمية لا رأسمالية ، وبما يعزز قضية التحرر القومي ويضعها في مواقع متقدمة .

إن البرنامج اللارأسمالي في الريف يجد مبرره في الواقع الزراعي المبحوث آنفاً ، ويجعل من هذا البرنامج ضرورة واقعية وهدفاً ثورياً تتطلبه ظروف الكيفية القائمة على تناقضات بين القوى المنتجة الريفية وعلاقات الإنتاج غير المتطابقة معها . وحل هذه التناقضات لصالح تطور القوى المنتجة الزراعية ، وإحلال علاقات إنتاج جديدة ديمقراطية متطابقة ومتلائمة مع مستوى تطور القوى المنتجة الزراعية هي المهمة الأولى للتطور اللارأسمالي في الريف ، وهي ليست مهمة ميتافيزيقية بل تعكس واقعاً ملموساً ينزع في حركته إلى التغيير والتقدم إلى الأمام .

أما وقد استعرضنا بعض ملامح البنية الزراعية المتخلفة باعتبارها جزءاً من العنصر المحلي للكولونيالية ، فلم يبق أمامنا سوى استعراض بعض ملامح البنى البورجوازية الكمبرادورية وماشابهها في المدينة .

فقد سبق وأشرنا إلى نمو بورجوازية محلية ، ولكنها تابعة . إن وجود وحركة رأس المال الأجنبي العامل في البلد المتخلف ، ووجود وحركة رأس المال الدولي المتروبولي ، تقتضيان توليد وتصنيع مثل هذه البورجوازية المحلية في البلدان المتخلفة ، لتسهيل نشاطهما فيها ، وقد

اكتسبت البورجوازية المحلية المقصودة صفاتها الخاصة التكميلية الثانوية ، من طبيعة الدور الذي تلعبه في العلاقة بين رأس المال الاحتكاري ومجمل الحياة الاقتصادية للبلد المتخلف الذي يعمل في إطارها لقد لعبت البورجوازية دور الوسيط بين رأس المال الاحتكاري وبين المحيط الذي ينشط هذا الرأسمال ضمنه فتولدت صفاتها من خلال وظيفتها غير الإنتاجية ، فنشأت البورجوازية المخلية على هامش العملية الإنتاجية التي كانت تؤدى من قبل رأس المال الاحتكاري ، وأكتفت بممارسة العملية التبادلية (الاستيراد والتصدير ومختلف صنوف التجارة الخارجية والداخلية) والخدماتية . إن البورجوازية التجارية والبورجوازية الكمبرادورية (المرتبطة بالسوق العالمية والاحتكارات الدولية) بصورة خاصة ، هو ما كانت تحتاجه الامبريالية ، فلم تعارض أو تقف في وجه نمو مثل هذا النوع من البورجوازية التي لا تضرّ بتواجدها الاستعماري الاستغلالي ، بل تخدمه ، وتؤدي وظيفة من وظائفه الضرورية ، فأصبحت حلقة من حلقاته ، وجزءاً مكوناً من أجزاء البنية الاقتصادية الكولونيالية في البلد المتخلف ، ولهذا فإن حياتها واستمرارها رهن بحياة واستمرار رأس المال الاحتكاري الدولي المتمثل برأس المال الأجنبي العامل في الداخل ، أو المتمثل بالسوق الخارجية الرأسمالية الامبريالية .(١)

إن البورجوازية الكمبرادورية تشارك رأس المال الاحتكاري في

(١) انظر : توماس سنتش . جزء ٢ ص . ٥٠ ، ٥١

الممارسة الاستعمارية الاستثمارية للأمم المتخلفة ، أي في نهب شعوبها بالذات «إن الفريقين شريكان واتحدا فيما بينهما اتحاداً عضوياً» والبورجوازية الكمبرادورية والتجارية هما بمثابة «شريك أعمال محلي» للامبريالية التي تعمل بصورة رئيسية من خلالهم في البلد النامي الذي يستغلونه ويستثمرون شعبه[1] . وهذه البورجوازية المحلية عاجزة عن الوقوف وحدها في مواجهة الحركة الاقتصادية العامة التي شوهت بنيتها من قبل الامبريالية والاستغلال الاستعماري ، إنها لا تستطيع الوقوف مالم تتكىء على حركة رأس المال الاحتكاري الدولي باعتباره ركيزتها الحيوية وباعتباره الحلقة الرئيسية التي تعتمد عليها مجمل الدورة الاقتصادية في بلد تحكم حركته الاقتصادية قوانين التطور الكولونيالية . إن العلاقة العضوية الحميمة بين رأس المال المحلي الكمبرادوري والتجاري الذي ترعرع في أحضان رأس المال الاحتكاري الأجنبي وتحت رعايته وكنتيجة لحركته ، تجعل من استمرار الأول مستحيلاً دون بقاء حركة الأخير ، ذلك لأن الإنتاج والتبادل اللذين يشكلان دورة رأس المال ، حسب تحليل ماركس ، لا يمكن أن ينفصلا أو أن يوجد أحدهما دون الآخر ، ورأس المال المحلي الذي يمارس بصورة رئيسية حلقة التبادل يرتبط حتماً برأس المال الأجنبي الذي يمارس حلقة الإنتاج . إن كلاً منهما يمارس وظيفة محددة في دورة رأس المال .

(١) يوروك أوغلو . مصدره المذكور . ص ٢١

ودورة رأس المال هذه ليست ذات طابع قومي ، بل هي ذات طابع من نوع خاص ، إنها ذات طابع محلي وعالمي معاً ، محلي باعتبار أن رأس المال المحلي يلعب دوراً فيها ، وعالمي باعتبار أن نتائج حركة دورة رأس المال هذه تصب في السوق العالمية من جهة ، ويلعب فيها رأس المال الاحتكاري المتروبولي دوراً من جهة ثانية .

إن حركة رأس المال المحلي لا توجد ولا تستمر على أساس وطني بل على أساس رأسمالي عالمي . ومن هنا فإن الازدواجية الاقتصادية هي التي تحكم مجمل حركة البنية الاقتصادية للبلدان النامية ، ازدواجية تستمد وجودها من العوامل المكونة لها ، هذه العوامل العالمية الخارجية والمحلية الداخلية .

إن البورجوازية التبادلية هي التتمة الطبيعية للبورجوازية الإنتاجية ، وتلتقي مصالحهما في المبدأ والنتيجة ، وتتقاسمان معاً القيمة الزائدة المغتصبة من قوة العمل الاجتماعية التي تقدمها الشعوب المظلومة الواقعة تحت «نيرمزدوج» محلي وأجنبي معاً ، نير لا يمكن إزاحة عنصره الأجنبي المكون له دون إزاحة عنصره المحلي المكون له والذي يستحيل فصلهعنه عملياً . إن السيطرة على أحد العنصرين يستدعي السيطرة على العنصر الآخر بالضرورة ، لأنهما قطبا بوصلة واحدة ، وقسمين من عملية واحدة متكاملة . ولا يمكن الحديث عن استقلال اقتصادي قومي إلا بالسيطرة على هذين العنصرين من قبل القوى الديمقراطية الوطنية ذات المصلحة بذلك . إن إقامة اقتصاد وطني مستقل يقتضي أول مايقتضي تحطيم البنية الاستعمارية للاقتصاد ، تلك البنية الهجينة

المشلولة التابعة ، التي لا يمكن الإبقاء على التبعية لدورة رأس المال الاحتكاري المتروبولي المستغل . إن البنية الكولونيالية للاقتصاد تعبر عن وضع غير طبيعي ، غير وطني ، من اقتصاد كسيح لا يخطو دون الاعتماد على الاقتصاد الاحتكاري العالمي القوي ، باعتبار الأول جزءاً متمماً للثاني وطرفاً ضعيفاً فيه .

وعلى هذا الأساس فإن التخلص من التبعية يفترض حتماً التخلص من النظام الكولونيالي ، وهذا يفترض بدوره النضال ضده كنظام رأسمالي من نوع خاص ، واتخاذ ذلك النضال طابعاً ديمقراطياً ومضموناً اشتراكياً ، هو ضرورة اقتصادية وسياسية في آن واحد .

إن الاقتصاد المتخلف يفتقر إلى التكامل القطاعي أفقياً وشاقولياً ، وهو اقتصاد تمويني بالنسبة للسوق الرأسمالية العالمية وللاقتصاد الإنتاجي المتروبولي ، كما أنه اقتصاد تبادلي تصريفي أو تجاري تسويقي بالنسبة لمنتجات الاقتصاد الإنتاجي الرأسمالي المتروبولي . والاقتصاد المتخلف يعتمد اعتماداً كلياً في حاجاته للسلع الرأسمالية على الاستيراد من المتروبولات ، لأنه لا يوجد رأس مال إنتاجي وطني يذكر ، وبالتالي لا توجد بورجوازية إنتاجية (صناعية) وطنية .

إن الدول النامية التي تنطبق عليها شروط التطور اللارأسمالي هي تلك الدول ذات مستوى التطور المتدني ، والتي تسود فيها وتسيطر البنى والعلاقات ما قبل الرأسمالية ، وحيث تنعدم فيها أو تكاد البنى والعلاقات البورجوازية بصورة عامة ، والبنى والعلاقات البورجوازية

الإنتاجيةالصناعية الوطنيةبصورة خاصة[1] . إن افتقارالبلدان النامية ذات مستوى التطور الضعيف إلى البنى والعلاقات البورجوازية الإنتاجية هو السبب الرئيسي لتخلفها ، رغم أن هذا السبب كان ومايزال النتيجة المباشرة للسياسة الاستعمارية التي اتبعتها الامبريالية حيال تلك البلدان . وانعدام أو ضعف البنى والعلاقات البورجوازية الإنتاجية كان الشرط المادي للتبعية الاقتصادية ،[2] ذلك لأن البنى والعلاقات البورجوازية التبادلية تعتمد أساساً على الوجود الضروري والرئيسي للبنى والعلاقات البورجوازية الإنتاجية ، ضمن علاقة ديالكتيكية محددة ، تتحقق من خلالها عملية التكامل وتبادل التأثير بين نوعي البنى المذكورة (حلقة الإنتاج ، وحلقة التبادل) .

ولقد نشأت هذه العلاقة في أوروبا الرأسمالية الكلاسيكية على قاعدة وطنية أو قومية واحدة ، ولم تنشأ على قاعدة دولية في البداية كما هو معروف . فكل دولة أوروبية رأسمالية كانت تنشأ فيها حلقتا الإنتاج والتبادل ، كوظيفتين لعملية اقتصادية واحدة لا يمكن فصل إحداهما عن الاخرى وإلا اختلت حياة المجتمع بالذات وتعرضت للخطر .

أما بالنسبة للبلدان المتخلفة فقد تكونت فيها بنية اقتصادية وحيدة

(١) انظر البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ١٣٣، ٢٤٩، ٢٥٢ .

(٢) المصدر السابق ص ١٥٨ : «إن المستوى المنخفض لتطور القوى المنتجة ، وإنتاجية العمل الوطنية المنخفضة يشكلان الأساس الاقتصادي لتبعية واستثمار البلدان المتحررة في نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي» .

الجانب ،[1] فالبنية الإنتاجية الزراعية تطورت على أساس تزويد سوق خارجية عالمية متروبولية ، ولم تكن وليدة عملية التكامل والتفاعل والتبادل القطاعي مع القطاعات الوطنية غير الزراعية . والقطاعات غير الزراعية أو البنية الاقتصادية غير الزراعية تطورت أيضاً لا على أساس تلبية احتياجات التطور الزراعي ومتطلبات الاستهلاك الريفي بأنواعه ولا على أساس التكامل والتبادل معه ، بل على أساس تلبية حاجات سوق غير قومية ، ولخدمة صناعة البلدان المتروبولية وتزويدها بالخامات ،[2] أو على أساس ممارسة دور تجاري بين الداخل والخارج أو بين الريف والمدينة . إن انفصالاً قومياً هو الذي حكم ويحكم العملية الاقتصادية في البلدان النامية ، فالعملية الإنتاجية الصناعية تمارسها أمة متروبولية ، والعملية الإنتاجية الزراعية والخاماتية تمارسها أمة مستعمرة مظلومة ، والعملية التبادلية الجارية بين هاتين العمليتين ، أو بين الريف والمدينة ، أفضت إلى تشكل بورجوازية تجارية كمبرادورية ، كما ترعرعت في مسامات البنية الكولونيالية ، البورجوازية الربوية والعقارية وأحياناً بورجوازية زراعية ضعيفة أجنبية ومحلية .

إن مختلف البنى الاقتصادية الداخلة في التركيب الكولونيالي ، كانت

(١) انظر المصدر السابق : الفصل الرابع . ص ١٢٤ وما بعد .

(٢) توماس سنتش : الاقتصاد السياسي للتخلف ، الجزء الثاني ، القسم الثالث ، انظر بصورة خاصة من ص . ٢٠٧ حتى ٢٢٠ .

تقابلها على المستوى الاجتماعي الطبقي ، مختلف شرائح وفئات الطبقات الإقطاعية والبورجوازية الفاعلة فيها والقائدة لها والمستفيدة منها . فهذه الطبقات الداخلة في صلب العملية الكولونيالية ، هي الطبقات المستغلة التي تجني من خلال البنية الكولونيالية مختلف أصناف الربح والفائدة والريع ، أي القيمة الزائدة المنتجة من قبل الأمة المتخلفة .(١)

وبينما كانت الطبقات الأجنبية والمحلية تتقاسم القيمة الزائدة المنتجة من قبل قوة العمل الاجتماعية المحلية ، وتشغل مواقع محددة في الإنتاج ، مواقع المالك لوسائل وأدوات الإنتاج الاجتماعية المختلفة ، كانت بقية الطبقات الكادحة (فلاحين ، عمال ، بورجوازية صغيرة في المدن)(٢) هي التي تدفع الثمن دون مقابل ، كانت تقدم عملها غير المدفوع الثمن ، كانت تقدم مرغمة القيمة الزائدة للطبقات المستغِلة ، وكانت تعاني من وطأة الاستثمار الشديد لقوة عملها من قبل المالكين الأجانب والمحليين في الريف والمدينة .

إن بقية الطبقات كانت الضحية لعدد مزدوج أجنبي ومحلي ، ومن خلال هذا الواقع نشأت ضرورة التحرر من العدو المشترك الأجنبي والمحلي ، ونشأت بالتالي ضرورة التطور اللارأسمالي ، الذي لا يمكن أن يعني التحرر القومي من الناحية السياسية فقط ، بل هو يعني أكثر

(١) انظر حول هذه الطبقات كتاب : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، الفصل :
(٢) انظر توماس سنتش . مصدره المذكور . من ص ٢٩٨ حتى ص ٣٠٣ .

مايعني التحرر القومي من الناحية الاقتصادية أساساً ، هذا التحرر الذي يتوقف إلى حد معين على التحرر الاجتماعي الطبقي من مختلف الطبقات والفئات المرتبطة بالنظام الكولونيالي .

إن الشكل السياسي للتحرر القومي يجب أن يمتلىء بمضمونه الاقتصادي ، والحقيقة برأينا هي أن الاستقلال السياسي ليس شيئاً مجرداً ، بل هو مفهوم اقتصادي اجتماعي طبقي ، ولا وجود للاستقلال السياسي الفعلي دون تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي الطبقي .

إن هدف ومحتوى السيطرة الاستعمارية كان النهب والاستغلال الإقتصادي ، ولا بد أن يكون هدف ومحتوى التحرر القومي بالمقابل الاستقلال الاقتصادي . وإذا كان المحرك الأساسي للسياسة الاستعمارية هو النهب والربح والاستغلال واستثمار الشعوب ، فلا بد ان يكون المحرك الأساسي لحركات التحرر الوطني هو التخلص من ربقة التبعية الاقتصادية والاستغلال الاقتصادي المتروبولي .

لقد بيّنا من خلال هذه الدراسة ان التحرر القومي ليس مفهوماً ميتافيزيقياً ، مثالياً ، بل هو مطلب طبقي بقدر ما هو مطلب قومي ، ورأينا أن الطبقات التي تناضل من أجل التحرر القومي تختلف عن الطبقات التي تتضرر من التحرر القومي ، وخاصة من الناحية الاقتصادية . فالتحرر القومي السياسي والاقتصادي الفعلي هو هدف الطبقات الكادحة المستثمَرة المظلومة ، وهي لا تستطيع تخفيف هدفها

هذا إذا لم تناضل لا ضد العدو الطبقي الخارجي (النضال القومي) بل ضد العدو الطبقي المحلي الداخلي (النضال الديمقراطي التقدمي الوطني) . إن النضال ضد الإقطاع والبورجوازية الكولونيالية (المحلية والأجنبية) معاً هو شرط نجاح التحرر القومي الفعلي سياسياً واقتصادياً ، وهو شرط التحرر الطبقي الداخلي من مختلف الطبقات المالكة والمستفيدة من البنية الكولونيالية . وهذا هو الشرط الأول لبدء عملية التطور اللا رأسمالي وتحقيق المهام الديمقراطية العامة ذات الآفاق الأشتراكية .

وهكذا يبرز التطور اللا رأسمالي كحل وحيد لمختلف المسائل التي يطرحها الواقع المتخلف لمعظم الدول النامية ، وكبديل سياسي واقتصادي واجتماعي لواقع التبعية والتخلف المزمنين . إن التطور اللا رأسمالي هو على هذا الأساس ضرورة تاريخية مرحلية ، لا تتناقض مع الضرورة التاريخية للثورة الاشتراكية ، بل هي صورتها الخاصة الانتقالية في البلدان المتأخرة ، حيث المهام المطروحة مختلفة ، وحيث يجب تبعاً لذلك أن يكون البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي مختلف ايضاً عنه إبّان الثورة الإشتراكية في البلدان المتطورة رأسمالياً .

فالتطور اللارأسمالي ليس خطة اشتراكية جاهزة ومعدة للتطبيق في البلدان المتأخرة ، بل هو حاجة ملحة تنبع من الواقع الاجتماعي للبلدان المذكورة ، ومبررات هذا النوع من التطور الاشتراكي الخاص

(اللارأسمالي) موجودة في الواقع المتخلف ، ولم تقحَم عليه إقحاماً أو تُفْرَض عليه فرضاً [1] .

إن المحرك الاجتماعي والطبقي للتطور اللارأسمالي هو نضال الطبقات الكادحة الرازحة تحت وطأة الاستغلال الاجنبي والمحلي الإقطاعي والبورجوازي الكمبرادوري ، وهذه الطبقات هي الفلاحين والبروليتاريا الريفية إن وجدت ، وفي المدن العمال والبورجوازية الصغيرة والمثقفين (خاصة منهم المنتمين الى الطبقات المذكورة) ، وخلاص هذه الطبقات من الظلم القومي والطبقي لا يتحقق إلا بالثورة على الأوضاع الكولونيالية ،وبتغيير هذه الأوضاع جذرياً ، وبناء الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أسس جديدة مختلفة تماماً عن الواقع الموروث . فما هي قوانين التطور اللارأسمالي التي تشكل المحتوى الحقيقي له ؟

إن التطور اللارأسمالي هو قبل كل شيء عملية انتقالية من واقع كولونيالي إلى واقع قومي مستقل . وتجري هذه العملية عبر صراع طبقي حاد بين القوى الرجعية المسيطرة والمستفيدة من الواقع الكولونيالي (الامبريالية الأجنبية والإقطاعية والكمبرادورية المحلية) من جهة ،

---

(١) أوليانوفسكي . مصدره المذكور ص ٦٢ : «إن مفهوم طريق التطور اللارأسمالي يعبر بوضوح كاف عن فكرة التحرك الى الأمام في طريق التقدم تحت قيادة الديمقراطية الثورية . إنه يمتاز دون جدال بكونه في مستوى التجربة التاريخية المعاصرة ، لا يتخلف عنها ، كما لا يسبقها بدرجة تجعله بنفصل عن الواقع» .

وبين القـوى المتضررة من هذا الواقـع والمناضلـة من أجـل تغييره في صالحها ، وهي كل ما تبقى من قوى طبقية اخرى .

ويطلق عادة على القوى المناضلة من أجل التطور غير الكولونيالي بـ «القوى الوطنية الديمقراطية الثورية» وهي تتألف من الفلاحين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة للسكان المحليين ، والعمال الذين يشكلون طبقة ضعيفة عددياً وتنـظيمياً وسياسياً ، وتتواجـد على نطـاق واسـع البورجوازية الصغيرة التي تشمل المنتجين الفرديين العاملين بأنفسهم ومختلف اصحاب الاستثمارات البضاعية البسيطة والرأسمالية الصغيرة والحرفية ، وتجارة المفرق ومختلف انواع الباعة وأصحاب المؤسسـات الخـدمية الصغـيرة كالمطاعـم والفنـادق ومؤسسـات النقـل البـرية المختلفة .. الخ .

وإذا ضفنـا الفلاحـين ـ حسب لينين ـ ضمن البورجوازية الصغيرة ، فإن البورجوازية الصغيرة هي التـي يتعين عليهـا بالدرجـة الأولى ان تشـكل القاعــدة الاجتماعية الـطبقية والسياسية الـرئيسية للتطـور اللارأسمالي(١) ، وهي التي يتعين عليها حمل راية التقـدم الاجتماعـي وبناء الاقتصاد الوطني ، وإنجـاز مهـام الثـورة الديمقـراطية الـوطنية بأسلوب شبه اشتراكي .

---

(١) البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ٢٦١ . وانظر المصدر السابق . ص ٤٦ ، ٤٨ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٢ .

ولطريق التطور اللارأسمالي مقومات وشروط وسمات مميزة ومقاييس محددة او علامات معينة تدل عليه وتشير الى وجوده وحركته ، كوجود المنظومة الاشتراكية العالمية ، العامل السياسي والاقتصادي الخارجي ـ حسب ماركس ـ والاعتماد على مساعدتها ، والتحالف الاستراتيجي معها . ونيل الاستقلال السياسي وإنشاء الدولة القومية ذات السيادة . وتوفر المستوى المنخفض للتطور الاقتصادي والاجتماعي وسيطرة الانماط ما قبل الرأسمالية على الأنماط الجنينية الضعيفة للرأسمالية . وقيام السلطة الشعبية وسيطرة قوى الديمقراطية الوطنية الثورية على آلة الدولة ، واستبعاد القوى الطبقية الفاعلة في آلية الكولونيالية عنها (البورجوازية والإقطاعية) . وتحطيم البنية الاقتصادية الكولونيالية ، وإعادة التركيب البنيوي على أساس وطني . وتحقيق تنمية مخططة ومنتظمة بأساليب غير رأسمالية ، تهدف إلى خلق التوازن والتكامل القطاعي والانسجام للبنية الاقتصادية التي كانت مشوهة .

إن تصفية الاقتصاد الكولونيالي المتخلف يجري عبر عملية انتقالية معقدة ، تتزامن خلالها مع عملية بناء الاقتصاد القومي المعافى ، والقادر على الوقوف وحده ، وبحيث يكون مؤهلاً للدخول كطرف غير خاضع ضمن علاقات السوق الدولية .

وتتنوع خصائص تطبيق النهج اللارأسمالي طبقاً لتنوع التركيب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل بلد متخلف على حدة ، فما هو صالح هنا غير صالح هناك ، وما يمكن إنجازه هنا ضمن فترة ما قد

يتطلب إنجازه فترة أكبر في بلد آخر . إن طبيعة الممارسة والتطبيق تتحدد وفقاً للمعطيات الملموسة التي لا يمكن عدم أخذها بعين الاعتبار عند تقييم المرحلة والتعامل الحكيم معها ، وهو ما يحقق النجاح الأكيد في الخطوات المتخذة حيالها .

وفي جميع الأحوال يمكننا استخلاص مبادئ وقوانين عامة مشتركة تنطبق على جميع الدول النامية المصنفة في المستوى المتدني للتطور ، والتي تريد السير في الطريق اللارأسمالي للتطور .

ومن خلال تحليلنا للواقع الاقتصادي والاجتماعي الطبقي يتأكد لنا أنه لا مناص للبلد الذي يريد التطور اللارأسمالي من السيطرة الفعلية على المفاتيح الأساسية للاقتصاد الوطني ، وعلى رأس كل ذلك السيطرة الفعلية على رأس المال الأجنبي العامل داخل البلد ، كتأميم جزء منه ، أو كتأميمه تدريجياً والإشراف عليه مباشرة ووضعه تحت رقابة السلطة الثورية . إن رأس المال الأجنبي العامل داخل البلد المتخلف يتصرف عادةً بالموارد الخامية ذات الأهمية الدولية كالنفط وغيره . والسيطرة على رأس المال الأجنبي هذا هو الحد الأدنى الضروري الذي لا يمكن دونه الحديث عن الاستقلال الاقتصادي ، لأن رأس المال الأجنبي هو علة التخلف والكولونيالية الأولى . وتحويله من عنصر وأداة في خدمة السوق الامبريالية ، الى عنصر وأداة في خدمة الاقتصاد الوطني وتطوره المستقل ، هو مهمة قومية سياسية واقتصادية وطبقية تعزز الاستقلال السياسي ، وتمكن الدولة من انتهاج سبيل التطور الاقتصادي المخطط

والموجه من قبل الدولة الثورية ، وتحقيق التنمية الوطنية المنتظمة .

ولا بد للسلطة الثورية ، إذ تسيطر على رأس المال الأجنبي العامل في بلدها المتخلف ، أن تستكمل هذا الإجراء بالسيطرة على النقد والمصارف ومجمل الدورة النقدية التي هي بمثابة الدورة الدموية في جسم الاقتصاد الكولونيالي ، ومن خلالها تستطيع ضبط كافة العمليات الاقتصادية الجارية في البلد والتحكم بحركتها ولو بصورة نسبية ، كما يمكنها ذلك من مراقبة تلك العمليات الاقتصادية ومعرفة أسرارها وطبيعتها ، ومن خلالها نستطيع تحديد حجم ونوع وطبيعة المؤسسات الاقتصادية ، سيماً التي تدخل ضمن نطاق القطاع الخاص .

إن تأميم المصارف والسيطرة على حركة النقد هي أهم وسيلة بيد الدولة الثورية للبدء بالتطور المستقل وتحقيق التنمية المتوازنة الفعالة .

وقد أظهر لنا التحليل أن رأس المال الأجنبي العامل في البلد المتخلف ليس وحده العنصر الوحيد المكون للبنية الكولونيالية ، بل هو العنصر الأجنبي وحسب ، فهناك عنصر داخلي يكمل حلقة الكولونيالية ، ولا بد للسلطة الثورية من السيطرة على العنصر الاقتصادي الداخلي المكون للكولونيالية ، حتى تصبح سيطرتها على البنية الاقتصادية للكولونيالية كاملة .

إن العنصر الداخلي للكولونيالية يتألف كما رأينا من مختلف شرائح البنى البورجوازية الطفيلية (العقارية والربوية والتجاربة . . الخ) .

وفي الريف يتجسد العنصر الداخلي للكولونيالية في استمرار سيطرة البنى والعلاقات الاقتصادية التقليدية (ما قبل الرأسمالية) . وللسيطرة على العنصر الداخلي ، لا بد من إستبعاد البورجوازية الكمبرادورية وغيرها عن السلطة السياسية كما لا سبيل إلى تحقيق السيطرة القومية على الاقتصاد إلا بتأميم الملكية البورجوازية الطفيلية ، أي رأس المال الكبير وأحياناً المتوسط ، وتأميم القاعدة الهيكلية أو الارتكازية للاقتصاد ، والسيطرة على الثروات الطبيعية الرئيسية ، ووضع كل ذلك في خدمة الجماهير الشعبية وتطور الاقتصاد الوطني المستقل .

وعلى الصعيد الزراعي لا بد من إجراء إصلاح زراعي محدد يستهدف القضاء على البنى والعلاقات الإقطاعية والبطريركية والقبلية ، ومصادرة أراضي الإقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين وتحديد سقف الملكية الزراعية ضمن الحد المناسب للحالة المعنية ، ونشر الحركة التعاونية في الريف وتطوير أساليب الزراعة الحديثة ، ومساعدة الفلاحين وتشجيعهم مادياً ومعنوياً اقتصادياً واجتماعياً ونقابياً . . الخ [١] .

إن القضاء على الملكية الإقطاعية ، وتحطيم البنى الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية المترتبة عليها ، يعطي إمكانية كبيرة لحل المسألة الزراعية حلاً ديمقراطياً في مصلحة الفلاحين ، ولتطوير الزراعة على أساس التكامل القومي مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى

---

(١) الاشتراكية والبلدان المتحررة.ص ١٢٠

داخل البلد المتخلف ، وخاصة قطاع الصناعة الوطنية الناشئة(١)

إن إنشاء قطاع الدولة العام والقوي ، وسيطرته على التجارة الخارجية وتحكمه وضبطه للتجارة الداخلية ، وإضفاء الطابع الجماهيري الشعبي الديمقراطي عليه ، هو الأساس الاقتصادي الذي ترتكز عليه السلطة الثورية الديمقراطية الهادفة الى السير بالطريق اللارأسمالي ، وهو القاعدة الملموسة النواتية للتطور الاشتراكي في المستقبل ، والسلاح الحاسم بيد القوى الديمقراطية التقدمية الذي يؤمن استمرارها ونمو نفوذها وتعاظم قوتها الاجتماعية والسياسيةمقابل القوى الطبقية المعادية للتقدم والديمقراطية كالاقطاع والكمبرادور . . الخ .

وتأميم رأس المال الطفيلي والقضاء على الملكية الإقطاعية وإنشاء قطاع الدولة العام المسيطر على مفاتيح الاقتصاد الرئيسية ليس سوى تمهيد أولي وخطوة أولى في الطريق اللارأسمالي ، بل إن مثل هذه الإجراءات هي الوسيلة الأولى والوحيدة التي تمكّن السلطة الثورية الديمقراطية من إعادة بناء التركيب الاقتصادي الكولونيالي على اساس قومي جديد ، وبث الحياة في جسمه المشوه المشلول .

---

(١) البلدان النامية وقضاياها الملحة ، ص ٢٦٤ : «إن المهمات الأساسية التي تجابه الدولة الوطنية الديمقراطية هي تصفية مخلفات الأستعمار والإقطاعية ، وحل المسألة الزراعية في مصلحة الفلاحين ، واستبعاد الرأسمال الاحتكاري الاجنبي من الاقتصاد الوطني وتوسيع قطاع الدولة وتوطيده ، وتحسين حياة الشعب بصورة ملحوظة .

والسيطرة على عناصر الاقتصاد الرئيسية وحصر أهم موارد الاقتصاد الوطنية بيد السلطة الثورية يسمح لهذه السلطة باستخدام مبادىء الرقابة والتخطيط والتوجيه ، ومن ثم يمكنها من وضع وتحقيق برامج تنمية واسعة جريئة ومنتظمة ، تستهدف الانتقال بأقصر وقت ممكن من الأنماط التقليدية الى النمط الحديث ، وذلك عن طريق تصنيع البلد بصورة سريعة ومدروسة ، وتحقيق ثورة زراعية في الريف ، وخلق مقومات الاعتماد على الذات في إطار التعاون الدولي العادل ، ومع مراعاة ظروف التقسيم الدولي للعمل .

إن خلق العناصر الاقتصادية المنتجة التي تمكن البلد من الاستغناء التدريجي وبشكل نسبي عن السوق المتروبولية ، يوفر على البلد المتخلف الكثير من الأعباء والاضطرابات ويمكن من تحاشي مختلف الضغوط الخارجية التي تمارسها الاحتكارات ضده ، كما يحميه من مختلف الأمراض التي تنتشر من المركز المتروبولي وتصيب بالعدوى البلدان المتخلفة المرتبطة بها .

إن التصنيع المدروس هو حجر الأساس في بناء صرح اقتصاد وطني مستقل وقوي وقادر على الوقوف في وجه الضغوط الاحتكارية الامبريالية ، وحتى الاستغناء نسبياً عن العالم الامبريالي ، ولكن ذلك غير ممكن قطعاً دون التعاون المثمر والعادل مع الأسرة الأشتراكية . فتحجيم العلاقات الاقتصادية مع العالم الامبريالي يعني سد القنوات التي يمكن أن تتسرب منها امراض وأزمات الاقتصاد الامبريالي الى

داخل البلد من خلال التبادل الاقتصادي معها . إن تقنين العلاقات مع العالم الامبريالي ، بما يفيد الخطة الموضوعة ، بنفس الوقت الذي تتم فيه عملية توسيع العلاقات الاقتصادية مع أطراف السوق الاشتراكية الدولية ، يؤمن سيراً أكثر انتظاماً للتنمية الاقتصادية في البلد المتخلف ، ويرسخ أسس الاستقلال الأقتصادي ، عن طريق خلقه للقطاعات التي لم تكن موجودة في عهد الكولونيالية ، وعن طريق تحويل البنى الكولونيالية الى بنى وطنية ، تخدم عملية التكامل الاقتصادي القومي بين مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية في المدن والريف .

إن الصناعة القومية الخفيفة والثقيلة هو ما تفتقر إليه البلدان المتخلفة وهو أهم سبب للتخلف والتبعية للغرب الامبريالي ، لذلك فإن خلق الصناعتين المذكورتين تدريجياً تفيضان الى القضاء على علة التبعية والتخلف الأساسية . وهذا هو الحد الأدنى المطلوب تحقيقه فيما لو أراد بلدٍ نامٍ أن يبدأ مسيرته اللارأسمالية ، وهو نقطة الانطلاق والبداية لكل تطور لا رأسمالي ناجح .

إن التطور اللارأسمالي هو عملية تحول ديمقراطي باتجاه الاشتراكية . واتخاذ الإجراءات الاقتصادية المذكورة أعلاه بأسلوب اشتراكي هو جزء من هذا التحول الديمقراطي العام . ولكن عملية التطور اللارأسمالي باعتبارهاكذلك لا تقف عند هذا الحد ، بل تمضي أكثر فأكثر في تطوير وتوسيع البنى والعلاقات الجديدة ، ذات الطابع الاشتراكي الى أن

تصبح هي المسيطرة على الحياة الاقتصادية في المدينة والريف من الناحيتين الكمية والكيفية ، وحينئذ يمكن البدء بالتطور الاشتراكي الواسع كما يمكن اعتبار أن التطور اللارأسمالي قد أنجز بالفعل .

وطوال عملية التطور الاقتصادي اللارأسمالي تضعف بالتدريج أشكال الإنتاج الفردية في المدينة والريف ، بينما تنمو وتقوى صور الإنتاج الجماعي الجديد ومعها الطابع الاجتماعي للإنتاج والعمل ، أي الأساس الاقتصادي الضروري للأشتراكية ، وضمور الطابع الفردي الشخصي للإنتاج ونمو الطابع الاجتماعي وحلوله محل الأول وسيطرته الحاسمة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية ، كل ذلك يضع تجربة التطور اللارأسمالي على عتبة النجاح .

إن التغيرات الكيفية الأساسية التي تطرأ على البنية الكولونيالية للاقتصاد خلال التطور اللارأسمالي لا يمكن إلا أن تكون ذات طابع ومضمون اشتراكي ، لأنها تستهدف اجتثاث أسباب التخلف والتبعية التي لا تنفصل عن جوهر النظام الرأسمالي ، ولأن اجتثاثها من حيث جوهره يتطلب النضال لا ضد الامبريالية وحسب ، بل وضد أسس النظام الرأسمالي برمته ، واختيار النهج الأشتراكي هدفاً وأداة التطور الاقتصادي والاجتماعي . إن للتطور اللارأسمالي هو بهذا المعنى «حركة اشتراكية ، غير أن منطلقها هو التخلف» [1] .

---

(١) الاشتراكية والبلدان المتحررة . ص ١١١

إن عملية الانتقال من البنية الكولونيالية الى البنية القومية المستقلة ، هي ذات مضمون تقدمي وثوري ، لأنها لا يمكن أن تنجز إلا بأسلوب ديمقراطي اشتراكي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية لا يمكن ان تنجح مثل هذه العملية إذا لم تستهدف في النهاية بناء الاشتراكية ، وهذا ما يفرض عليها الاسترشاد بالنظرية الاشتراكية كمنهج تحليل وعمل . ولهذا فإن النضال القومي التحرري يتوحد مع النضال الطبقي ، ويصبح هذاالأخير مضمونه الطبيعي ، وهو ما يعبر عنه تشابك مرحلتي الثورة التحررية الوطنية المعادية للامبريالية ، والاجتماعية الطبقية المعادية للرأسمالية .

إن خلق اقتصاد وطني سليم متكامل هو الأساس المبدئي الذي تبدأ منه عملية تأمين التقدم والتطور الاقتصادي ، الذي لا يجوز أن تؤدي الى توطيد البنى والعلاقات التقليدية او الرأسمالية ، بل على العكس تماماً يجب تأمين التقدم الأقتصادي بوسائل وأساليب لا تكون نتيجتها ظهور عوائق جديدة في سبيل الاشتراكية ، بل على العكس تمهيد الطريق وخلق جو مناسب للانتقال فيما بعد الى إعادة بناء المجتمع وفقاً للمبادىء الاشتراكية . . . . . وينحصر الخط الاستراتيجي للتطور اللارأسمالي في أن لا يؤدي ارتفاع المستوى الاقتصادي والثقافي للبلاد آخر الأمر الى تعزيز المواقع الاقتصادية والسياسية للقوى المستغلة ، ولا يحول البورجوازية الوطنية أو العناصر القومية البورجوازية إلى طبقة مسيطرة (١)

---

(١) الاشتراكية والبلدان المتحررة . ص ٦٥

إن طريق التطور اللارأسمالي يفترض على الصعيد الاقتصادي تنمية القطاع العام بصورة مستمرة مع الإشراف المباشر على نشاط وحياة القطاع الخاص وتوجيهه بما يخدم أهداف القطاع العام ، وعبر هذه العملية لا بد من تنمية مختلف أشكال التعاون الاقتصادي داخل القطاع الخاص في المدينة والريف ، وتطوير هذه الأشكال الى الدرجة التي تقترب فيها أكثر فأكثر من الملكية العامة الاجتماعية الاشتراكية لوسائل وأدوات الإنتاج ، بنفس الوقت الذي يزداد فيه دور ونفوذ وحجم القطاع العام من الناحيتين الكمية والكيفية الى الدرجة التي تمكنه من التحول الى قطاع اشتراكي قائد وسائد ، الى قاعدة مادية تكنيكية قوية للمباشرة بالبناء الاشتراكي الموسع .

إن الطريقين : اللارأسمالي والاشتراكي يشتركان من حيث الهدف النهائي ، وهو بناء الأشتراكية ، ولكنهما يختلفان حتماً في وسائل وأساليب تحقيق ذلك الهدف ، من جهة أولى ، كما يختلفان من حيث نقطة الانطلاق وطبيعة المهام الواجبة الحل التي يواجهانها . واختلاف هذه المهام نابع بدوره عن الاختلاف في طبيعة المرحلة التاريخية التي يبدأ في إطارها التطور ، وفي درجة أو مستوى التطور الاقتصادي الذي تبدأ معه عملية التطور اللارأسمالي او الأشتراكي [١]

إن إنشاء وتطوير قطاع الدولة العام وسيطرته المباشرة وغير المباشرة

(١) المصدر السابق . ص ٤٦

على مجمل عناصر البنية الاقتصادية للبلد النامي هو وحده القادر على «كبح جماح الطبيعة العفوية الاقتصادية»(١) الشديدة الانتشار في البلدان المتخلفة ، وفي مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية ، الزراعية والتجارية والصناعية الصغيرة والمتوسطة ، ذلك لأن الاستثمارات البضاعية البسيطة والرأسمالية الصغيرة والمتوسطة هي التي تسود وتنتشر وتسيطر على طبيعة الحياة الاقتصادية ، حتى بعد البدء بالتطور اللارأسمالي واستبعاد رأس المال الاحتكاري والكمبرادوري وإلغاء الملكية الإقطاعية . فهذه الإجراءات لا تقضي على أسس النظام البضاعي القائم بل تعدّله فقط ، تعدّله لصالح الفئات الفلاحية والبورجوازية الصغيرة التي تظل تعيش مبدئياً ضمن نطاق الاقتصاد البضاعي . والتطور اللارأسمالي لا يستطيع القضاء الفوري على أسس النظام الاقتصادي البضاعي ، بل إن المضمون الرئيسي للتطور اللارأسمالي لا يكون بإلغاء النظام الاقتصادي البضاعي القائم والقضاء المبرم على أسس المجتمع الطبقي ، وإنما الشيء الجوهري الذي يميز التطور اللارأسمالي ويحدد محتواه الاقتصادي ، هو تعديل أسس الاقتصاد البضاعي البسيط والرأسمالي ، مرحلياً ، بحيث تُزاح الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة الطفيلية والملكيات الإقطاعية ، وتبقى مختلف أشكال الاستثمارات البسيطة والرأسمالية الصغيرة التي كانت تتضرر من الأولى ، بل وتدعم وتشجع من قبل الدولة ولكن بالشكل الذي لا يتناقض مع هدف التطور اللارأسمالي ، كما يتمثل التعديل

(١) المصدر السابق . ص١٠٧

المذكور لأسس الاقتصاد البضاعي ، في إزالة العوائق التي تمنع من قيام اشكال اقتصادية حكومية ذات طابع خاص وجديد ، وهذه العوائق تتمثل بالرأسمال الاحتكاري والكمبرادوري وبالبنى والعلاقات الإقطاعية .

إن التعايش بين هذه الأشكال الجديدة للاقتصاد مع أشكال الإنتاج البضاعية البسيطة والرأسمالية الصغيرة ممكن ، بل وضروري في حدود وصور معينة ، بينما العكس هو الصحيح مع الأشكال الكولونيالية .

إن التناقض الرئيسي الذي يحله التطور اللارأسمالي في البداية هو التناقض القائم بين الأشكال الاقتصادية الكولونيالية ، من جهة ، وبين الأشكال الاقتصادية الوطنية الأخرى ، من جهة أخرى ، وهذه مهمة ديمقراطية عامة ،[1] ولا ينجز حل مثل هذا التناقض إلا بإنشاء وتطوير قطاع الدولة الاقتصادي العام ، اي بإحلال الملكية الحكومية محل الملكية الفردية لمختلف المؤسسات الرأسمالية الكبيرة الأجنبية والمحلية . وإحلال ادارة الدولة الديمقراطية محل الإدارة الرأسمالية الفردية للمؤسسات المذكورة .

وإحلال الملكية الحكومية لهذه المؤسسات لا يتعارض مع مصالح المؤسسات البضاعية البسيطة والرأسمالية الصغيرة والمتوسطة التي تشغل الحيز الأكبر في الحياة الأقتصادية برمتها[2] . ولذلك فإن القطاع

---

(١) الاشتراكية والبلدان المتحررة . ص ٥١ ، ٥٢ ، ١٧٥ .

(٢) البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص٢٤٤ : «إن الإنتاج البضاعي الصغير لا يزال اساس اقتصاد هذه البلدان كما من قبل» (المقصود البلدان النامية)

العام في ظروف الانتشار الواسع لأشكال الإنتاج الفردي والاستثمارات البضاعية الصغيرة ، أي في ظروف انعدام أو ضعف وجود وتطور البنى والعلاقات الرأسمالية الوطنية ، لا يمكنه ان يشكل وحده نظاماً اقتصادياً اشتراكياً ، ذلك لأنه لا يشكل سوى نواة اشتراكية صغيرة في محيط كبير من البنى والعلاقات ما قبل الرأسمالية التي تشمل بصورة خاصة الريف وقطاع الزراعة ، ومن البنى والعلاقات الرأسمالية غير المتطورة التي تشمل بصورة خاصة المدن[1] .

إن السيطرة الفورية والكاملة على هذه البنى والعلاقات المتأخرة من قبل الدولة غير ممكن[2] ، خاصة وأنها لا تملك الأسس الاقتصادية والاجتماعية والطبقية والسياسية اللازمة لتحقيق مثل هذه السيطرة ، وجلّ ما تستطيعه الدولة حيال هذه البنى والعلاقات المتأخرة ، هو السيطرة التدريجية عليها خلال مرحلة مديدة ، من خلال توطيد وتطوير القطاع العام والملكية الحكومية (عن طريق إقامة المؤسسات الجديدة) وبث الحركة التعاونية في مجال القطاع الخاص ، سيما في الاستثمارات الزراعية الريفية ، وتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة .

إن تنظيم حركة القطاع الخاص وتوجيهه والسيطرة على نشاطه

---

(١) انظر تولبانوف : الاقتصاد السياسي للبلدان النامية . ص ٧٦ ، ٧٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(٢) الاشتراكية والبلدان المتحررة . ص٨٧ : «إن طريق التطور اللارأسمالي يفترض تعايشاً طويل الأمد بين قطاعي الاقتصاد الخاص والتابع للدولة» .

وحركته ، والعمل على وقف توسعه وتحوله الى قطاع مسيطر ، لا يمكن تحقيقه إلا إذا رافقه توسع مستمر في القطاع العام ، وانتشار أشكال الإنتاج والملكية الحكومية في مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية ، ونمو دائم لأشكال الإنتاج التعاونية . فهذا وحده يؤمن الزوال التدريجي لمختلف أشكال الإنتاج التقليدية والرأسمالية البسيطة والصغيرة ، التي تندمج يوماً بعد آخر في العملية التعاونية والحكومية وتفقد أكثر فأكثر خصائصها الموروثة ، لتكتسب صفات ثورية جديدة لاتتناقض مع الكيفية الاقتصادية الجديدة ، بل تؤلف جزءاً عضوياً لا يتجزأ منها ، يعزز وجودها ويسهم فيه .

والقطاع العام وحده القادر على إدارة المؤسسات الرأسمالية الكبيرة ، وخلق المؤسسات الاقتصادية القومية الجديدة ، التي يعتبر خلقها تعزيزاً للاستقلال الاقتصادي ، وضرورة ثورية تتطلبها عملية بناء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية . ذلك لأن بورجوازية صناعية قادرة على القيام بهذه المهمة إما غير موجودة في البلدان المتخلفة او أنها ضعيفة الى الدرجة التي لا تمكنها من القيام بها . وهو ما يشكل سبباً موضوعياً وجيهاً لتولي الدولة الديمقراطية الوطنية القيام بمهمة كهذه بأسلوب شبه اشتراكي ، يضمن تسريع عملية التقدم والتطور الاقتصادي وانتظامها واجتياز المسافة الفاصلة بين مستوى الدولة المتخلفة والدول المتطورة بأقصر مدة ممكنة وبأنجح الأساليب وأقلها عناءً وآلاماً .

إن التطور اللارأسمالي يعبر اقتصادياً عن التراكم الكمي لأشكال الإنتاج الحكومية والتعاونية[1] إلى الدرجة التي لا بد وأن تشغل فيه الحيز والوزن الأكبر في البنية الاقتصادية الوطنية ، إلى الدرجة التي تصبح معه القطاع الغالب والرئيسي ، بينما تتحول صور الإنتاج التقليدية والبضاعية الرأسمالية الى بنى هامشية غير ذات وزن وحجم معتبرين ، وعند هذه الدرجة من التراكم الكمي لعناصر الاقتصاد الاشتراكية ، يمكن أن تتحول البنى الاقتصادية الجديدة الحكومية والتعاونية ، الى بنى وعلاقات اشتراكية ، الى قاعدة مادية وتكنيكية للتطور الاشتراكي ، ولبناء وتوطيد النظام الاشتراكي .

إن الاختفاء التدريجي لمختلف صور الإنتاج القديمة ، والنمو التدريجي المخطط لمختلف صور الإنتاج الاشتراكية (الحكومية والتعاونية) الجديدة ، هو المضمون الاقتصادي الرئيسي لعملية التطور اللارأسمالية ، التي تفضي عند درجة معينة الى انقلاب كيفي ، يصبح معه الرجوع الى الوراء مستحيلاً ، ويغدو معه النموذج الاشتراكي راسخاً وشاملاً وحاسماً . وقد عبّر لينين في معرض حديثه عن تجربة جمهورية منغوليا الشعبية عن هذه الحقيقة بقوله : «فقط من جزيرات النموذج الاقتصادي الجديد الناشئ بتأثير الحزب والحكومة سيتكون النظام الاقتصادي الجديد غير الرأسمالي في منغوليا الآراتية» [2] .

---

(١) المصدر السابق . ص٨٧ : «يعتبر تطور الاقتصاد على أساس حكومي وتعاوني المحتوى الاقتصادي للتطور اللارأسمالي» .

(٢) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص٤٣٩ .

التركيب البنيوي وسماته العامة في بلدان العالم الثالث

المبحث الأول : البنية التحتية

الفرع الأول : الوضع الاقتصادي

يتميز الاقتصاد المتخلف بكونه مستولد هجين ، من عدة انماط إنتاجية منتمية الى مراحل تاريخية متفاوتة ، وهذه الأنماط المتناقضة تدخل في علاقات مع بعضها لتشكل صورة فريدة لعضوية اقتصادية لها آليتها وحركتها وقوانينها الخاصة ، بقدر ما هي انعكاس محدد لحركة وقوانين العضوية العالمية العامة للاقتصاد . تلك العلاقة تبقى في النهاية علاقة الخاص بالعام أو الجزء بالكل[1] ، وضمن هذا الإطار المادي الديالكتيكي فقط نستطيع الإلمام بطبيعة التركيب الاقتصادي لبلدان العالم الثالث ، وإدراك قوانين حركته ، ومدى تأثره وتأثيره بمجموع الحركة الكلية للاقتصاد العالمي .

---

(١) توماس سنتش : الاقتصاد السياسي للتخلف . ترجمة فالح عبد الجبار . الجزء الأول . ص٢٢ ، دار الفارابي ، بيروت ـ ١٩٧٨ : «ليس بوسع الاقتصاد السياسي «للتخلف» إلا أن يكون جزءاً واحداً من كل ، جزءاً عضوياً من الاقتصاد السياسي العام (. . . . .) فلفهم حالة البلدان «المتخلفة» يتعين استيعاب حالة التطور التاريخي للاقتصاد والمجتمع برمته» .

لقد ترعرعت في أحشاء التركيب الاقتصادي للبلدان النامية ، أشكال إنتاج رأسمالية ، بهذا القدر أو ذاك . وحدث ذلك بفعل قوانين تطور الرأسمالية الكلاسيكية ، التي كانت ظاهرة الاستعمار إحدى ثمارها المعروفة . وكان الاستعمار هو السبب المباشر والوسيلة الأساسية في نشر أسلوب الإنتاج الرأسمالي وما يترتب عليه من علاقات في كافة اصقاع الأرض ، بوسائل اقتصادية وغير اقتصادية . فلم يعد يوجد في أي بلد في العالم اقتصاد ما قبل رأسمالي صافي ، وكل بقعة على هذا الكوكب عرفت الرأسمالية بصورة من الصور ، وتأثر اقتصادها بهذا الأسلوب الجديد للإنتاج ، وأصبح طرفاً ما مرتبطاً بالسوق الرأسمالية العالمية . لقد ترتب على انتشار الرأسمالية في كافة الاتجاهات ، أن انعكست في «محيطها» صفات نوعية جديدة ، فرضها ظرفا الزمان والمكان ، واقتضتها مختلف الشروط الاجتماعية التاريخية الاقتصادية ، وافضى ذلك إلى اختلاف نوعي بين رأسمالية ، «المحيط» المفروضة من الخارج بشكل جاهز من جهة ، وبين رأسمالية المنبع أو «المركز» الرأسمالي الأصلي من جهة ثانية .

إن النظام الرأسمالي ، مثله مثل كل نظام سابق أو لاحق يتنوع رغم وحدته . وخصائص نمو الرأسمالية تختلف من بلد لآخر ، رغم قوانينها العامة المشتركة ، تبعاً للظروف القومية والشروط التاريخية والاجتماعية لكل أمة ، وتبعاً لدرجة تطورها في مختلف ميادين النشاط الاجتماعي . وهذا ينطبق إطلاقاً على جميع أمم العالم . لقد نمت الرأسمالية ـ رغم صفاتها العامة المشتركة ـ بنماذج مختلفة في كل بلد من أوروبا الغربية ،

ففي انكلترا كان النمو الرأسمالي وما يترتب عليه من خصائص قومية مميزة مختلفاً عنه في فرنسا ، وفيما بعد في ألمانيا ، وكان النموذج الياباني فريداً من نوعه ، وكذلك النموذج الأمريكي . وستظل كل أمة أو كل دولة في العالم الرأسمالي محتفظة بقدر كبير من الخصائص الرأسمالية المميزة لتطورها عن سواها ، وذلك رغم اندراجها ضمن مفهوم النظام الرأسمالي العالمي . إن هذا الأمر طبيعي للغاية وتفترض طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي ذاتها ، ليس في النظام الرأسمالي فحسب ، بل وحتى في النظام الاشتراكي وفي كافة نظم ما قبل الرأسمالية . أفلم يكن الإقطاع الشرقي مختلفاً عن الإقطاع الأوروبي رغم أن كليهما يعتبر إقطاعاً ؟ وعلى هذا الأساس نبني استنتاجنا بأنه من الطبيعي أن تنمو الرأسمالية في بلدان العالم الثالث بصورة متميزة عن نموها في منبعها الأوروبي التقليدي ، رغم وحدة الجذور والصفات المشتركة العامة .
إن ولادة أشكال رأسمالية جديدة متميزة ، ستظل أمراً محتملاً ، إلى أن يزول كل أثر للنظام الرأسمالي العالمي ، وهناك العديد من الدراسات التي تشير الى أن دولاً من العالم الثالث (الهند ، البرازيل ، وربما غيرهما) توشك ان تصبح دولاً امبريالية . وهذا ما يؤكد أن أشكال تطور الرأسمالية مختلفة وتختلف باستمرار من بلد لآخر . ان تحول الهند والبرازيل الى دول امبريالية سيؤكد أنه يمكن ولادة نماذج مختلفة عن النموذج الياباني والامريكي وغيرهما ،حتى في تلك الدول التي تصنف في قائمة بلدان العالم الثالث ، ورغم كل ظروف التخلف والتبعية التي تكبل ذلك العالم فإن قسماً منه يتطور رأسمالياً بسرعة ،

وهذا التطور الرأسمالي الكمي ذو النوعية المحددة ، قد يفضي الى تغيرات نوعية ، من خلال حركة هذا التطور في الإطار العام للتطورات العالمية ، ولا يمكن لنا تحديد هوية ذلك الانقلاب الكيفي وطبيعته الخاصة ، إلا أننا نملك القناعة بأنه سيحدث ، كما حدث دائماً من قبل .

إن كل ما نستطيعه الآن انما هو الوقوف على طبيعة التركيب الاقتصادي الراهن واتجاهات حركته الكمية ، واستنتاج ما يمكن استنتاجه من احتمالات الانعطافات النوعية التي ستترتب على ذلك التطور الكمي .

ومهما يكن من أمر التطور الاقتصادي وتنوعه في البلدان النامية ، فإننا لا نعدم وجود سمات مشتركة ، عامة لها جميعاً تماماً كما هو شأن تطور البلدان الرأسمالية المتطورة (الامبريالية) . ولكن اهم سمة مميزة للبلدان النامية هي : «أن البنية الاقتصادية - الاجتماعية» المتشكلة فيها «هي ثمرة قوى الرأسمالية العالمية»[1] ثمرة قوانين تطور هذه القوى ولا سبيل الى تخلف تفسير العالم الثالث وآلية تركيبته الاقتصادية الاجتماعية ، دون وعي العلاقة التي تربط بالتطور الرأسمالي للدول المتروبولية . هذه العلاقة المتحركة الديالكتيكية التي تبرز حقيقة أن النمط الرأسمالي الكولونيالي المتشكل في البلدان النامية ، لا يعمل

(١) أندريه جندرفرانك : سوسيولوجيا التنمية وتخلف السوسيولوجيا ص٦٣ . استشهد به توماس سنتش في كتابه «الاقتصاد السياسي للتخلف» الجزء الأول ، ص١٦٩ .

بصورة معزولة عن مجمل المحيط الاقتصادي ، ولا يعتبر تواجده تجاوراً ساكناً مع اقتصاد الركود الزراعي والحرفي ، ولا مجرد علاقة ميكانيكية صافية بين الحديث والقديم . إن طريقة التحليل المادية التاريخية هي وحدها التي تتيح لنا تفسير واقع البنية الاقتصادية في البلدان النامية . ودراسة الخواص الكمية لاقتصاد البلدان النامية . لا تغني عن الإحاطة بالجوانب الكيفية للتخلف الاقتصادي ، تلك الجوانب التي تمثل جوهر التخلف ، والحد الفاصل الأساسي بينه وبين عكسه . إن الخواص الكمية ليست في النهاية غير نتائج او مظاهر للخواص الكيفية القائمة والمكونة لبنية التخلف الاقتصادي في البلدان النامية ، ولا تلعب سوى دور العامل الثانوي في إعادة انتاج التخلف بجميع وجوهه . فالمشكلة هي أساساً علاقة كيفية أكثر منها كمية .

إن التركيب الاقتصادي للبلدان النامية كان وما يزال محصلة مباشرة وغير مباشرة للنظام الكولونيالي المنبثق بالضرورة عن متطلبات حركة رأس المال التوسعية ، المندفعة في كافة الاتجاهات ، والمتجاوزة للحدود الوطنية الضيقة[1] وفهم طبيعة هذه الحركة التوسعية لرأس المال المتروبولي ومتطلباتها ، يفسح لنا المجال لتفسير مجمل العلاقات المترتبة

(١) توماس سنتش : المصدر المذكور ، جزء٢ ، ص٢١ ، ٢٢ : «إن النظام الكولونيالي الذي توطد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر لم يكن سوى تجلياً خاصاً لامتداد نمط الانتاج الرأسمالي على صعيد العالم كله ، بعد أن ضاقت عليه حدوده القومية ، تجلياً لشكل خاص من التقسيم العالمي للعمل في إطار الاقتصاد الرأسمالي العام الوليد» .

على هذه الحركة داخل اقتصاد غير رأسمالي[1] .

يمكن تلخيص التركيب الاقتصادي للبلدان النامية بوجود قطاعين رئيسيين يتعايشان معاً ، في إطار علاقات ديالكتيلية محددة . هذان القطاعان هما : القطاع الرأسمالي ، والقطاع ما قبل الرأسمالي . والأول هو القطاع المسيطر والمحدد لحركة ونشاط الثاني ، ويشكل تعايشهما وتفاعلهما كلاً معيناً خاصاً ، تتجسد خصوصيته بكونه يمثل بنية اقتصادية مزدوجة ، وبمعنى أدق «بنية مختلطة» كما يصفها الرئيس نيقولاي شاوشيسكو ، وذلك لأنها تمثل تعايش اساليب إنتاج متعددة أو مراحل اقتصادية متفاوتة ، فمثلاً يتعايش اسلوب الإنتاج المشاعي مع البضاعي البسيط ، والرأسمالي الصغير ، والرأسمالي المتطور . وتتداخل المراحل مع بعضها ، مرحلة الإقطاع مع مرحلة الرأسمالية التجارية ، مع الرأسمالية الاحتكارية ، .. الخ .

إن القطاع ما قبل الرأسمالي التقليدي ، لم يعد موجوداً بصورته النقية ، ذلك لأنه صار ينشط في إطار القطاع الحديث الرأسمالي ، لقد أصبح في تماس مباشر معه ، في تفاعل مستمر ، واتصال وثيق معه وبه ، بل وحتى ان نشاطه أصبح رهناً بحركة القطاع الحديث ، وهو بالتالي قد دخل كطرف في علاقات السوق والتبادل النقدي . ولذلك لم يعد من الممكن النظر الى القطاع التقليدي إلا باعتباره ، قطاعاً او

---

(١) المصدر السابق . الجزء الأول ص١٩٤ . الهامش : يقول سيلسونورتادو : إن التخلف (.....) هو صيرورة خاصة نشأت عن تغلغل المشاريع الرأسمالية الحديثة في البنى الاقتصادية القديمة» .

بنية متكيفة او مزدوجة ، باعتبارها ما تزال تحمل إلى جانب الصفات الحديثة المكتسبة من القطاع الرأسمالي الدخيل ، الصفات القديمة الموروثة ، فالبنية التقليدية لم تتهم كلياً بعد ، وهي أيضاً لم تعد موجودة بصورتها الكلاسيكية ، بل تعرضت للتحور والتحول والتكيف الذي فرضته عليها تغلغل رأس المال الاجنبي المتروبولي . كما ان حركة الاقتصاد التقليدي اخذت تنحو منحى متناقضاً ، وتتخذ اتجاهين متعارضين ينفي احدهما الآخر : اتجاه تقهقر اسلوب إنتاج الكفاف الفلاحي الفردي او المشاعي غير البضاعي ، من جهة واتجاه نمو وانتشار اسلوب الإنتاج البضاعي النقدي التبادلي من جهة ثانية . هذا الى جانب التدمير المتواصل للاقتصاد الحرفي واليدوي المديني غير القادر على منافسة السلع الرأسمالية المستوردة الرخيصة الثمن . وتعارض الاتجاهين المذكورين آنفاً هو أيضاً يمثل جزءاً من تعارض أعم وأشمل ، تعارض مجمل الكيفية القديمة مع الكيفية الجديدة للاقتصاد والمجتمع الا أن التطور البضاعي في الزراعة يجري في نطاق العلاقات القديمة ، أي ضمن نطاق العضوية القديمة التي تتحرك بشكل مشوه .

إن القطاع التقليدي الزراعي ما يزال يشغل المكانة الرئيسية في مجمل اقتصاديات البلدان النامية ، سواء في البلدان ذات التطور المتدني ، أو ذات التطور الرأسمالي المتوسط ، أو تلك التي توشك دخول مرحلتها الرأسمالية العليا الامبريالية . فحتى في الهند نجد إنتاجية الزراعة متدنية للغاية ، والتحولات الزراعية الرأسمالية لم تستكمل الحد المطلوب بعد ، كما أن عدد المشتغلين بالزراعة من السكان ما يزال

كبيراً جداً (بين ٤٠ ـ ٩٠) في معظم دول العالم النامي ، وهذا يبرهن على الوزن الذي يمثله الاقتصاد التقليدي الزراعي بالنسبة لمجمل الحياة الاقتصادية في البلدان المذكورة . و«يشكل الاقتصاد الطبيعي في الزراعة الافريقية (حسب إحصاءات الباحث الفرنسي : ر . باربه) ٣٥ ـ ٨٥٪ من قيمة المنتجات الزراعية ، ويبقى الإنتاج [بفرض الاستهلاك الشخصي اساس معيشته حوالي ١٠/ ٩ من الفلاحين»(١) وعلى الرغم من أن الزراعة تشكل اساس حياة الاغلبية الساحقة من سكان العالم النامي] فإنها ما تزال تعاني من التأخر والتخلف الموروث من حيث اساليبها وطرائقها ومستوى إنتاجيتها . «ففي الهند مثلاً ، تقل إنتاجية العمل في الزراعة ٢٥ مرة عما في الولايات المتحدة الامريكية» (٢) ولا تزال الزراعة في قسمها الأكبر تحت سيطرة النمط ما قبل الرأسمالي ، حيث علاقات الاستغلال الإقطاعية والمشاعية والبطريركية ، وحيث أدوات الإنتاج اليدوية وشبه اليدوية ما تزال هي الغالبة في معالجة الأرض ومختلف اوجه النشاط الزراعي . إن حجم اسلوب الإنتاج الزراعي ما قبل الرأسمالي يظل حتى الآن أكبر من حجم التغيرات الرأسمالية التي بدأت تتغلغل فيها ، وقد ازدادت هذه التحولات بسرعة بعد نيل الاستقلال السياسي .

---

(١) س . ي . تولبانوف : الاقتصاد السياسي للبلدان النامية . ترجمة د . مطانيوس حبيب . دار التقدم العربي ، دمشق ١٩٧٤ ـ ص١٠١ .

(٢) البلدان النامية وقضاياها الملحة ، جوكوف ، اسكندروف ، استيبانوف . ترجمة الياس شاهين . دار التقدم . موسكو ١٩٧٨ ـ ص١٣١ .

وهناك سمة مميزة للإنتاج الزراعي في البلدان النامية ، أكتسبها في معرض تكيفه مع الظروف الاستعمارية التي تعرض لها ، وهي أن قسماً كبيراً منه أصبح ينزع نحو زراعة المحاصيل الصناعية المعدة للبيع او للتصدير الى الخارج ، فعلى الرغم من بقاء العلاقات الإنتاجية ما قبل الرأسمالية على حالها ، فقد تحول الإنتاج من إنتاج معيشي الى إنتاج من أجل السوق المحلية وبصورة خاصة من أجل السوق العالمية . لقد أصبحت الزراعة في البلدان النامية تمون للسوق العالمية في المواد الزراعية الخام المعدة للصناعة الرأسمالية في الخارج ان حافز الطلب الخارجي كان وراء هذا التحول في الإنتاج الزراعي الفلاحي الشخصي الى إنتاج بضاعي نقدي . ولكن الأمر الجوهري هو أن مستوى الإنتاجية ظل تقريباً على حاله ، لأن الهدف (وهو الإنتاج للسوق الخارجية) كان يتحقق بالوسائل والعلاقات القديمة التقليدية ، ولم تكن ثمة حاجة كبيرة الى تغيير البنية الزراعية الأساسية القائمة . وقد أصبحت البلدان النامية (الزراعية) ـ بحكم تدني إنتاجية العمل في الزراعة وطبيعتها الأحادية المشوهة ـ تعاني من الجوع والنقص في الأغذية ، بينما استطاعت بنفس الوقت الدول الرأسمالية المتطورة ان تتحول الى بلدان مصدرة للأغذية ، مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، او على الأقل استطاعت ان تفي بحاجاتها للأغذية بالاعتماد على جهدها ونشاطها الخاص . وبدأت أزمة الغذاء في العالم النامي تستفحل يوماً بعد آخر بسبب الطبيعة الكولونيالية المشوهة لتطور انتاجها الزراعي ، وبسبب تخلف إنتاجية العمل في الزراعة التي تقل

حوالي ٢٠ ـ ٢٥ مرة عنها في الدول المتقدمة[١] .

إن بنية الزراعة في العالم النامي لم تتطور بتأثير تطور مجمل الاقتصاد المحلي ، وتحت ضغط حاجات نمو مختلف قطاعاته المتعددة ، بل تطورت تحت ضغط حاجات خارجية ، حاجات اقتصاد رأسمالي متطور متروبولي جاهز . فصارت متكاملة عمودياً لامع اقتصاد محلي رأسمالي ، بل مع حاجات الصناعة الرأسمالية للمواد الزراعية الخام في الخارج . إن التكامل القطاعي بين الزراعة ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ليس موجوداً إلا بقدر ضئيل للغاية والتطور الزراعي المشوه كان النتيجة المباشرة للسيطرة الاستعمارية ، والمحصلة المنطقية للسياسة الاقتصادية الكولونيالية التي اتبعتها الدول الامبريالية في المستعمرات السابقة . وحتى الآن فإن هذا التركيب المريض للزراعة ما يزال قائماً إلى درجة تهدد وجود الاقتصاد المتخلف كله ، وتشكل خطراً فادحاً عليه ، فمعظم البلدان النامية تتجه نحو إنتاج صنف أو اثنين أو ثلاثة على الأغلب من أصناف المنتجات الزراعية المعدة للتصدير إلى الخارج ، وتتوقف على انتاج وتصدير هذا الصنف المحدد حياة مجمل الحركة الاقتصادية في البلد النامي ، بحيث أن تصدير هذا الصنف ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة للبلد المعني ، في كل مرة يريد فيها استيراد ما يحتاج إليه من العالم الخارجي . والجدول الملحق رقم «١» يوضح هذه الحقيقة ، ويؤكد درجة تبعية الزراعة

(١) تولبانوف . المصدر المذكور . ص١٣٨ .

المتخلفة للاقتصاد الصناعي الرأسمالي المتطور . لقد تحولت البلدان النامية من دول مصدرة للحبوب والأغذية إلى دول مستوردة لها ، كل ذلك بسبب الطابع المنحرف الذي اتخذه نموها وتطورها الكولونيالي .

إن البنية الزراعية في البلدان النامية هي بنية كسيحة ، غير قادرة على الوقوف والحركة ، إلا بالاعتماد على الاقتصاد الصناعي الامبريالي الذي هو بمثابة عكازيها الضروريين ، ذلك لأنها تفتقر الى المرتكزات الاقتصادية الوطنية المحلية الضرورية التي يمكن أن تنسجم ووظيفتها الجديدة التي اعدت لها ، وهي القيام بخدمة الصناعة الرأسمالية الاحتكارية في العالم الامبريالي ، وتموينه بالخامات الاولية الضرورية ، والاعتماد شبه المطلق على الدول الرأسمالية المتطورة في استيراد السلع الرأسمالية الضرورية للاستمرار ، مع انهيار الصناعة الحرفية التي كانت تلبي فيما مضى حاجات الإنتاج الزراعي والبشري .

الجدول رقم «١» التخصص الوحيد الجانب في صادرات
البلدان النامية
وفي اقتصادها الوطني (عام ١٩٧٣)

المصدر الأصلي :

United Nations. Year book of Statistics, 1973, New york, 1974, PP.553-556

اسم البلد النامي	الصنف الاساسي من السلع المنتوجة والمصدرة	الدخل من تصدير السلعة المعينة بالنسبة المئوية	
		بالقياس الى مجمل الدخل من الصادرات	بالقياس الى مجمل الدخل الوطني
الكويت	البترول	٩٦,٠	٧٨,٨
فينزويلا (١٩٧٢)	البترول	٩٢,٦	٢٨,٣
إيران (١٩٧٢)	البترول	٩١,٨	٢٥,٦
النيجر	البترول والكاكاو	٨٧,٧	–
زائير	النحاس	٦٧,١	–
زامبيا (١٩٧٠)	النحاس	٩٤,٢	٦٦,٢
جامايكا	الالمنيوم والبوكسيت	٦٤,١	١٧,٥
ماليزيا	الكاوتشوك والقصدير	٤٧,١	–
بوليفيا	القصدير	٤٦,٤	١٧,٣
السنغال	الفول السوداني	٣٥,٠	–
غامبيا	الفول السوداني	٧٨,٠	–
ج م ع	القطن	٤٣,٠	–
تشاد	القطن	٤٨,٥	–
بورما (١٩٧٢)	الرز والساج	٧١,١	–
غانا	الكاكاو	٥٥,٠	١٤,٠
مالاوي	التبغ والشاي	٥٥,٠	١٠,٣
سري لانكا	الشاي	٥٠,٣	–
بوروندي	البن	٨٦,٠	–

سلفادرو	البن	٤٤,٥	—
كولومبيا (١٩٧٢)	البن	٤٦,٠	—
الحبشة	البن	٣٧,٨	—
هايتي	البن	٤٠,٥	—
كوستاريكا (١٩٧٢)	البن والموز	٥٧,٢	١٤,٩
كاميرون	البن والكاكاو	٣٧,٨	—
الاكوادور	الموز	٢٣,٠	—

وفي مسامات هذه البنية الزراعية ذات الطابع الكولونيالي التكميلي (١) نمت وازدهرت خلايا رأس المال الصغير والمتوسط المحلي ، والذي اقتصر دوره على التجارة والربا والوساطة ، واستغلال الفئات المختلفة من الفلاحين الفقراء والمتوسطين . والعمل على خدمة رأس المال الأجنبي المتواجد في البلد المتخلف ، والهادف إلى الاستيلاء على المحاصيل المعدة للتصدير أو للاستخدام المحلي من قبل رأس المال الأجنبي المذكور .

* * *

أما بالنسبة للبنى الرأسمالية المتكونة في البلدان النامية ، فقد كان شأنها متميزاً للغاية عنه في البلدان الرأسمالية المتطورة . حيث أن الرأسمالية دخلت العالم النامي باعتبارها ثمار ونتائج تطور صناعي خارجي ، لقد استقرت البنى الرأسمالية في البلدان النامية باعتبارها بنى

(١) المقصود : المكمل للاقتصاد الرأسمالي العالمي الاستعماري

جاهزة ، واستقرت هذه البنى على أرض غير رأسمالية ، على قاعدة ليس فيها شيء من القاعدة التي ترعرعت عليها البنى الرأسمالية في العالم المتطور . لقد جاءت البنى الرأسمالية من المتروبولات ، وكأنها اقتطعت من عضويتها الأصلية ، لتركب وتولّف مع عضوية مختلفة عنها ومتأخرة عنها تاريخياً فكانت بمثابة نقل عضو من كائن متطور إلى كائن أقل تطوراً : البنى الرأسمالية استقرت في محيط هائل من البنى ما قبل الرأسمالية الصرفة . فتفاعل هذان الضدان بأشكال متنوعة ليكونا بنية اقتصادية مزدوجة فريدة في خصائصها وتميزها . ولم تكن البنية الجديدة المذكورة نتاج تفاعل داخلي ، بل نتاج تفاعل داخلي محلي ـ خارجي استعماري ، وعلى هذا الأساس اتخذت خصوصيتها الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ التاريخية . إن المسألة ليست كماً كما يحاول المنظرون البرجوازيون الغربيون طرحها ، بل هي قبل كل شيء مسألة كيفية ، مسألة شكل ترتب عليه نتائج كمية ، إن شكل التطور الخاص ، الذي اتخذته البلدان النامية ، هو علاقة تاريخية كيفية ، بين المتروبولات ومستعمراتها وأشباه المستعمرات والبلدان التابعة . إنها علاقة اقتصادية ـ اجتماعية ـ سياسية ، هذه العلاقة حتمية ومعللة بقوانين تطور الرأسمالية الأم أو «المركزية» كما يسميها الدكتور سمير أمين ، ذلك لأن تلك القوانين هي في النهاية علة خصوصية قوانين تطور الرأسمالية البنت أو «المحيطية» كما يصفها سمير أمين أيضاً .

لقد استقرت البنى الرأسمالية في البلدان النامية أيضاً ، لا بفعل قوانين التطور القومية ، كما كان شأن دول أوروبا ، ولا انبثقت من أحشاء المجتمع الاقطاعي الأوروبي المتفسخ ، ولم تعرف البلدان النامية مرحلة المانيفاكتورة ، أو المرحلة المركنتيلية ، أو مرحلة الثورة الصناعية العاصفة . بل استقرت البنى الرأسمالية في المستعمرات

السابقة ، بفعل عامل خارجي ، بتأثير تطور الرأسمالية في أوروبا . لقد فوجئت البلدان النامية حينذاك بتلك البنى التي تنتمي إلى درجات متطورة من الرأسمالية الصناعية ، وقد استقرت فيها دفعة واحدة بصورة رأسمال أجنبي وبضاعة رأسمالية ، دون أن يكون ثمة انسجام من أي نوع بين هذا الجديد في الإنتاج وبين القاعدة المتأخرة التي استقر عليها . ومن المعروف أن هذه البنى الرأسمالية الاستعمارية لم تكن نتيجة مباشرة ، لأنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية ، بل نتيجة التطور الرأسمالي المتقدم نفسه ، أي أنه نشأ على قاعدة رأسمالية صناعية متطورة تشكلت بعد الثورة الصناعية ، وهو ليس نتاج مرحلة مانيفاكتورية أو مركنتيلية ، بل نتاج ما بعد الثورة الصناعية . وبما أن البلدان النامية كانت في ذلك الحين متأخرة جداً ـ في معظمها على الأقل ـ عن أدنى درجات التطور الرأسمالي ، فهذا يعني أنها لم تكن لتصلح كأرضية طبيعية لنشوء مثل تلك البنى الرأسمالية التي اقتحمت أرضها اقتحاماً مفاجئاً ، دون تمهيد ، أو دون توفر أي عامل من عوامل التطور الرأسمالي الطبيعي . وهكذا كان هناك تنافر صارخ بين ركود الحياة الاقتصادية الإقطاعية وماقبل الإقطاعية ، وبين ذلك النمط السحري المذهل الجديد الذي بعث الحركة والاضطراب في قلب العالم المتخلف ، لينتزعه من جموده ، ويصنع منه «بورصة» ومموناً له في آن واحد . وهذا الهدف الرأسمالي الاستعماري هو الذي حدد أساساً وظيفة الرأسمالية في المستعمرات ، وشكل التطور الخاص لمجمل الحياة الاقتصادية في البلدان المتخلفة .

إن حاجات التطور الرأسمالي العاصف في المتروبولات ، التي كانت تتطلب دوماً المزيد والمزيد من المواد الخام المعدنية والزراعية ،

والثروات الطبيعية ، والربح[1] الأوفر ، واليد العاملة الأرخص ، قد وجدت ضالتها في البلدان المتأخرة الضعيفة ، فانقضت عليها وافترستها وتقاسمتها فيما بينها حسب منطق قوة الغاب . وهذا هو المبرر الأهم الذي يفسر سبب تركز البنى الرأسمالية الاستعمارية على الصناعات المنجمية ـ الاستخراجية ، وما يتعلق بها من معالجات أولية ضرورية . فكانت الرأسمالية الناشئة بفعل النشاط المباشر لرأس المال الأجنبي المستعمر مقتصرة على خلق ما تحتاجه السوق العالمية ، لا السوق المحلية ، وكان معداً لهذا الغرض في المقام الأول . إلا أن أداء رأس المال الأجنبي لوظيفته هذه كان يتطلب ـ ولو إلى الحد الأدنى ـ بناء قاعدة هيكلية ارتكازية ضرورية لحياته وعمله ونشاطه ، وقد خلق بالفعل قاعدة ارتكازية تلبي احتياجاته بالدرجة الأولى (مواصلات ، بريد ، نقل ، طرقات . . الخ) .

من جهة ثانية فإن حاجات التطور الرأسمالي في المتروبولات أيضاً ، كانت تتطلب المزيد والمزيد من أسواق التصريف الخارجية لمنتجاتها المتكاثرة دون قيود ولا حدود . وقد وجدت أيضاً ضالتها ـ لتحقيق هذا الغرض ـ في البلدان المتأخرة الضعيفة ، وكان هذا عاملاً آخر دفعها إلى السيطرة عليها ، ومنع نشوء صناعة رأسمالية متكاملة فيها ، صناعة تتحول الى منافس جديد لها داخل اسواق البلدان المتأخرة[2] .

---

(١) تولبانوف . المصدر المذكور : «إن الاحتكارات تتلقى من توظيفاتها في البلدان النامية بمعدل ٥ر١ مرة تقريبا أكثر من الدخول التي تحصل عليها من توظيف أموالها في البلدان المتطورة صناعيا» ص ١٨٧ .

(٢) توماس سنتش : الاقتصاد السياسي للتخلف . الجزء الثاني . ص ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ .

إن حاجة المتروبولات إلى المواد الخام المعدنية والزراعية دفعتها إلى خلق صناعات رأسمالية أولية استخراجية وتحويلية بسيطة للمواد الخام الزراعية . بينما حاجتها إلى تصريف السلع دفعتها بالاتجاه المعاكس ، إلى معارضة خلق تحويلية وتعدينية ، وبكلمة موجزة صناعة متكاملة قومياً ، وقادرة على الاستغناء عن السلع الرأسمالية المستوردة من المتروبولات . إن مصلحة الاستعمار ورأس المال الأجنبي المتروبولي هي السبب الرئيس الذي حدد طبيعة البنية الرأسمالية المتشكلة في العالم المتخلف ، وهو الذي حدد خصوصيتها وتميزها عن البنى الرأسمالية الطبيعية المتكونة في المتروبولات .

لقد نمت الصناعات الرأسمالية المنجمية والاستخراجية ، وصناعات تحويل المواد الخام المعدنية والزراعية وتجهيزها للسوق الرأسمالية العالمية المتروبولية ، لتلبية آلية الصناعة الرأسمالية الخارجية ، لا لتلبية صناعة رأسمالية محلية متطورة ، أو لصناعة إنتاج وسائل الانتاج الوطنية ، واستنبتت الصناعة الكولونيالية في غير أوانها التاريخي وخارج وسطها الطبيعي ومناخها المفترض ، هذا الوسط الذي كان معدوماً أو شبه معدوم في البلدان المتأخرة ، والذي لم يكن موجوداً سوى في المتروبولات الكبرى . لقد نمت صناعة رأسمالية أشبه ما يمكن بصناعة تموينية تابعة ومكملة لصناعة خارجية . نمت هذه الصناعة التموينية بشكل مرضي تضخمي على حساب غيرها من الفروع الصناعية الواجب توفرها في الحالات الطبيعية للتطور الصناعي . ومن المعروف أن الصناعة الاستخراجية وصناعة المواد الأولية الزراعية والمعدنية لم تكن لتزدهر في أوروبا الرأسمالية ، لولا أن مقتضيات تطور مجمل

الفروع الصناعية قد حفزتها إلى ذلك ، فاستخراج الفحم الحجري تطور مع تطور حجم الصناعة وحاجتها إلى الوقود المحركة لآلاتها ، وصناعة المنسوجات الصوفية وفيما بعد القطنية هي التي دفعت إلى خلق المراعي الواسعة ، وفيما بعد إلى خلق زراعة قطنية مكثفة لتلبية حاجة المعامل النسيجية في إنكلترا . إن تطور مجمل الفروع الصناعية هو الذي دفع إلى تطوير الصناعات الاستخراجية في أوروبا . ولكن في البلدان المتخلفة لم يحدث شيء من هذا القبيل بل أصبحت الصناعة الاستخراجية المتطورة موظفة مباشرة لخدمة المعامل والمصانع الرأسمالية في المتروبولات . لذلك فإن صناعة الاستخراج المنجمي وصناعة إعداد المواد الأولية المعدنية والزراعية في البلدان النامية ، قد تمت لا على قاعدتها الاقتصادية الطبيعية ، بل على قاعدة سوق رأسمالية خارجية غريبة عن القاعدة التقليدية السائدة في البلدان المتخلفة . إن جذور البنى الرأسمالية الكولونيالية بعيدة كل البعد عن أرض العالم النامي ، وهي تقع بعيداً عن هذه الأرض ، إن جذور البنى المذكورة تقع بالضبط في أرض المتروبولات وسوقها العالمية الرأسمالية . وبما أنه لا يمكن الفصل بين البنية الاقتصادية الكولونيالية وبين جذورها الخارجية إلا إذا تعرض وجود هذه البنية لخطر الانهيار والشلل الكامل ، فإننا سندرك حينئذ مدى التبعية القاسية التي يعاني منها اقتصاد العالم النامي للاقتصاد الرأسمالي الامبريالي العالمي .

ويمكن تلخيص الوضع الاقتصادي للبلدان النامية كالتالي :

إذا كان الاقتصاد الرأسمالي التقليدي ينقسم الى فرعين رئيسيين حسب ما أورده كارل ماركس في رأس المال وهما الفرع آ «إنتاج وسائل الإنتاج» والفرع ب «إنتاج وسائل الاستهلاك» فإن الاقتصاد المتخلف يتميز بأنه يفتقر إلى وجود الفرع آ أو يكاد ، أي أنه يفتقر الى وجود

صناعة إنتاج وسائل الإنتاج هذا من جهة أما من الجهة الثانية فإن الفرع ب هو أيضاً ضعيف ذلك لأن السوق المحلية للبلدان المتخلفة تعتمد في الحصول على ب أو على القسم الأكبر من ب ، على استيرادها من السوق الرأسمالية المتروبولية الخارجية . وإذا كانت البلدان المتخلفة قادرة فيما مضى على تلبية احتياجاتها من وسائل الاستهلاك الغذائية ، فهي تفتقر أكثر فأكثر الى هذه القدرة ، وتضعف هذه الإمكانية يوماً بعد آخر ، حتى أن الأمر وصل الى حد تحول البلدان المتخلفة من بلدان ممونة للعالم غذائياً ، إلى بلدان جائعة مستوردة للغذاء ، وتعاني من المجاعة بشكل خطير ، ومن التبعية الشديدة للمساعدات الغذائية الامبريالية حالياً . والأمر ليس مختلفاً فيما يتعلق بوسائل الاستهلاك غير الغذائية كالألبسة والأجهزة المنزلية وما إلى ذلك .

وقد أصبح هذا الوضع في الحاضر كما في الماضي مرتكزاً لنمو بنى رأسمالية تجارية تتعاطى الاستيراد والتصدير والوساطة بين العالمين الاستعماري والنامي . ويشترك في نشوء مثل هذه البنى كل من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي ، وقد ازدهر رأس المال المحلي التجاري والربوي الكمبرادوري أكثر ماازدهر في هذا المجال ، كما ازدهر في المجال الزراعي أو في مجال تنظيم العلاقات الاقتصادية بين القطاع الزراعي التقليدي والقطاع الرأسمالي الكولونيالي ، كما ازدهر في مجال تنظيم العلاقة بين الاقتصاد الكولونيالي بمجمله والاقتصاد الرأسمالي الاستعماري الخارجي ايضاً . و «هكذا لعب الرأسمال المحلي حيثما كان موجوداً إلى جانب رأس المال الأجنبي دوراً فعالاً في تطوير اقتصاد التصدير الأحادي والفروع الذي تخدمه[1] » ، كما لعب

(١) توماس سنتش . المصدر المذكور . ص ٥٠

الرأسمال المحلي دور الوكيل التجاري للشركات الاحتكارية الأجنبية في البلدان المتخلفة وانبثق هذا الرأسمال باعتباره تابع محلي لرأس المال الأجنبي ، وشكل ثانوي من أشكال رأس المال الموظف لخدمة رأس المال الاحتكاري[1] . إن تطور البنية الاقتصادية الكولونيالية ، واتخاذها طابع مركز تمويني باليد العاملة الرخيصة وبالمواد الخام المعدنية والزراعية ، وطابع مركز تجاري او بورصة تصريف ، وخلق اقتصاد سلعي احادي الطابع ، قد أدى إلى تدهور واسع في إنتاج المواد الغذائية ، وازدياد الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية من الخارج ، وشوّه البنية الاقتصادية ، وجعلها عاجزة عن الوقوف وحدها كطرف مستقل في علاقات التبادل العالمية ، فأصبحت اقزاماً ضعيفة بين عمالقة السوق العالمية ، الاحتكاريين . وهذا الوضع الشاذ للتطور ادى إلى تعميق وتكريس التبعية الاقتصادية والسياسية للبلدان النامية تجاه «الضواري الامبرياليين» كما يصفهم لينين ، والذين لم يكن لهم مصلحة في تطوير اقتصادات البلدان النامية إلا بالصورة التي ألقينا عليها بعض الضوء .

لقد كانت الصورة التي أوردناها لبنية الاقتصاد الكولونيالي في البلدان النامية ، تمثل الآلية المتحركة لنشوء وتطور الشكل الكولونيالي للاقتصاد الرأسمالي في البلدان المذكورة ، ولا بد لاستكمال هذه الصورة من متابعة تطور الكولونيالية إلى ما بعد انهيار بنيتها الفوقية وخاصة السياسية منها بعد الحرب العالمية الثانية .

فقد برزت الى الوجود عشرات الدول النامية المستقلة سياسياً ،

---

(١) المصدر السابق . ص٥٠ ، ٥١ .

وشكلت دولها القومية ذات السيادة الوطنية على الصعيد السياسي فهل كان الأمر كذلك على الصعيد الاقتصادي ؟ ثم هل كان الأمر كذلك من حيث الجوهر حتى على الصعيد السياسي ؟ سنقصر الكلام مؤقتاً على الجانب الاقتصادي ، ونؤجل الحديث عن الجانب السياسي الى حينه .

إن شكل التطور الكولونيالي الذي تحدثنا عنه ، لم يزل مستمراً على الصعيد الاقتصادي بقوة وعمق على الرغم من التغيرات الضعيفة التي طرأت على اتجاهاته وسماته العامة ، الجوهرية منها والشكلية .

إن حجم التغيرات البنيوية التي طرأت على معظم دول العالم النامي ما تزال دون الحد المطلوب ، وبحيث لا يمكن اخذها بالحسبان بمعيار تحقيق هدف الاستقلال الاقتصادي هذا الهدف الذي يقتضي إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس جديدة ، والقضاء تدريجياً على التركيب الاستعماري للاقتصاد ، ويرتبط تحقيق هذا الهدف بمسألة اخرى طبقية اجتماعية سياسية .

إن التبعية كما تشير كل الدراسات والإحصاءات الرسمية وغير الرسمية ، ما تزال قائمة اقتصادياً ، وحتى أنها تتعمق يوماً بعد آخر ، والتركيب الاستعماري للاقتصاد لم تتم تصفيته في اغلبية البلدان النامية . والهوة التي تفصل بين تخلف العالم النامي وبين تطور العالم الامبريالي تزداد اتساعاً لصالح الدول الرأسمالية المتطورة . وما يزال الدور الصناعي للعالم النامي ضئيلاً للغاية ، إذا ما قيس بمثيله في العالم الرأسمالي المتطور(١) ، والإنتاج الزراعي ما يزال مهيمناً على الحياة الاقتصادية فيه .

---

(١) نصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي (عدد الدول الاشتراكية) يبلغ ٦ر١٢٪

وما يزال دور العالم النامي يزداد تدهوراً في مجال التبادل التجاري العالمي[1] ، ورأس المال الأجنبي يشغل حتى الآن وزناً مهماً في الاقتصاد المتخلف ويؤثر تأثيراً ضاراً على مجمل تطور الاقتصاد الوطني للبلدان النامية[2] .

وعلى الرغم من كل هذه المظاهر التي تشير الى تكريس التبعية

= فقط ، وهذا الرقم يشمل فروع الاستخراج المنجمي ، وبذلك تكون النسبة هي (١ إلى ١٣) ، ولو أخذنا حجم الانتاج بكل فرد من السكان مقياسا يصبح الفرق (١ إلى ١٨) هذا مع العلم أن عدد سكان العالم النامي يبلغ اكثر من (٦٠٪) من سكان العالم غير الاشتراكي . وتقل انتاجية العمل في صناعة البلدان النامية عن انتاجية العمل في الصناعة الرأسمالية المتطورة بـ(٧,٥ مرة) . انظر : البلدان النامية وقضاياه الملحّة . ص١٣٠ ، ١٣١ ، وانظر ايضا : تولبانوف . المصدر المذكور ص ١٣٨ .

(١) (استنادا لحسابات س . ج باتل مثلا نجد ان حصة البلدان المتخلفة من الدخل العالمي كان : ٦٥٪ عام ١٩٥٠ وأصبح : ٢٢٪ عام ١٩٦٠) عن توماس سنتش : الاقتصاد السياسي للتخلف ، الجزء الثاني ، ص١٢ .

ـ إن نصيب البلدان النامية من التداول التجاري الخارجي في العالم غير الاشتراكي ، الذي كان قد بلغ : ٢٨٪ عام ١٩٥٣ قد هبط الى : ٢٣,٤٪ عام ١٩٦٢ ، والى ٢١٪ عام ١٩٦٦ ، و : ١٩,٤٪ عام ١٩٧٢ . واذا حذفنا البترول لا يبقى سوى : ١٦,٦٪ و ١٦,٤٪ عام ١٩٧٤ . انظر : البلدان النامية وقضاياه الملحة . ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) تولبانوف . المصدر المذكور : «بلغ مجمل الاستثمارات المباشرة للاحتكارات الاجنبية في البلدان النامية ذات الاقتصاد المتخلف (٣٦) مليار دولار في الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٦١» . ص ١٨٩ . وفي دولة كالهند نجد أن «استثمارات الرأسمال الاجنبي الخاص» فقط ، اي عدا رأس المال الحكومي التابع للحكومات الدول الامبريالية ، «موزعة على النحو التالي : ١٩,٧٪ في الزراعة ، ٢٥,٥٪ في الصناعات الاستخراجية (بما في ذلك النفط) ، ٢٩,٢٪ في الصناعات التحويلية» في عام ١٩٥٥ . أما في عام ١٩٦٢ فقد أصبحت بالتتالي كمايلي : ١٤,٩٪ ، ٢٢,٦٪ ، ٤٤,٧٪» . ص ١٩٠ .

الاقتصادية التي كانت قائمة في مرحلة الكولونيالية ، وما تزال تتعمق ويتم تكريسها بصيغ الكولونيالية الجديدة (تبعية مالية ، تجارية ، تكنيكية . . الخ) فإن هناك من المظاهر ما يمكننا من تلمس العديد من التحولات الجارية في تطور العالم النامي ، والتي تشير الى تغيرات كمية متنامية ومتجهة قدماً نحو انعطافات كيفية حتمية في المستقبل (ستتطرق لها في مكان آخر) .

إن كل الدلائل تشير الى أن اتجاهات متنافرة ومتباينة قد بدأت تبرز في تطور الاقتصاد في البلدان النامية ، ويمكن تحديدها بشكلين رئيسيين : اتجاه اشتراكي ولارأسمالي يمضي قدماً نحو تصفية التبعية والتخلف والتركيب الكولونيالي لاقتصاده ، وبالتالي نحو تحقيق هدفه في الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني جديد قادر على الوقوف في مواجهة الاحتكارات العالمية ، والدخول كطرف فعال في علاقات التبادل الاقتصادية العالمية من جهة . واتجاه رأسمالي وطني ، وآخر كولونيالي ، يمضيان متعثرين في تطورهما وعاجزين عن حل أهم معضلات التطور الاقتصادي المستقل ، وغير قادرين في الظروف الحالية على الأقل ـ على تجاوز تبعيتهما وتخلفهما للاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري العالمي . وعلى الرغم من اختلاف الاتجاهين فإن كلاً منهما يمضي في طريق تطور صناعي ما يزال في بدايته ، وفي بعض البلدان قطع هذا التطور مرحلة الطفولة (الهند ، تركيا ، البرازيل ، مصر ، الخ . .) وهي ما يطلق عليها «يورغي أوغلو» : «البلدان ذات مستوى التطور الرأسمالي المتوسط[1]» ، أما البلدان الضعيفة التطور

(١) يوركي اوغلو : تركيا ـ الحلقة الضعيفة في السلسلة الامبريالية

(معظم دول افريقيا وبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية) وهي الأكثر عدداً وضعفاً وتأخراً ، فإن تجاوزها مرحلة الطفولة يكاد يصبح مستحيلاً في إطار التطور الرأسمالي الذي تنتهجه أغلبيتها .

إن الشيء العام هو أن تطوراً سريعاً يجري في بلدان العالم النامي ، خاصة فيما يتعلق ببناء القاعدة الهيكلية للاقتصاد وفروع التجارة والخدمات والنقل والصناعة المنجمية الاستخراجية ، ومختلف انواع الصناعات التحويلية ، سيما الخفيفة منها ، بغض النظر عن طبيعة هذا التطور ، وآثاره المفيدة أو الضارة ، المفضية الى تعميق التبعية الى أن ترسيخ الاستقلال الاقتصادي ، وبكلمة موجزة بغض النظر عن وجهة التطور الذي ينتهجها هذا البلد او ذاك في تطوره الاقتصادي ، فإن هذه البلدان جميعاً لم تستنفذ بعد أو لم تنجز تحولها من أساليب إنتاج ما قبل الرأسمالية الى أسلوب إنتاج أرقى . إن الانتقال الى درجة أعلى من أساليب الإنتاج ما يزال لدى جميع بلدان العالم النامي فعلاً مستمراً ناقص الانجاز ، سواءً باتجاه الرأسمالية المتطورة او الاشتراكية . وما تزال الزراعة في البلدان المذكورة متخلفة ، وسرعة تطورها أضعف من سرعة تطور الصناعة ، وهي ما تزال في معظمها مكبلة بعلاقات الإنتاج التقليدية ، على الرغم من تأثرها الشديد بالعلاقات السلعية النقدية السوقية(١) وتأقلمها مع الاقتصاد البضاعي الرأسمالي . كما تفتقر البلدان النامية الى التناسق والانسجام بين مختلف الفروع الاقتصادية وتكاملها ضعيف أو مفقود أحياناً بسبب الظروف والطبيعة الخاصة التي تحدثنا عنها .

---

(١) تولبانوف . المصدر المذكور «لقد جاء ادخال رأس المال الاجنبي مسرعا قويا لتطور العلاقات البضاعية ـ النقدية» ص ٧٨ .

لقد كان لنيل الاستقلال السياسي للبلدان النامية تأثيراً محدداً على اتجاهات التطور الرأسمالية الاحتكارية العالمية وحركة رأس المال الاحتكاري الأجنبي ، وتطور التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل ، وهذا ما انعكس بدوره على قوانين التطور الاقتصادي للبلدان النامية ذاتها وبأشكال عديدة ، وقلل فرص الضغط والسيطرة الاستعمارية المباشرة ، وقضى بشكل شبه كامل على وسائل القهر والاضطهاد غير الاقتصادية ، ووفر إمكانية الاستفادة الأكبر من تناقضات الدول الاستعمارية الامبريالية ، وخفف من وطأة التبعية لبلد امبريالي بعينه ، وكانت النتيجة ان برز اتجاه تحول العلاقات بين البلدان النامية والمتروبولات من علاقات ثنائية الى علاقات متعددة[1] .

إن ازدياد النفوذ والوزن الاقتصادي والسياسي لمنظومة الدول الاشتراكية ، وتحرر البلدان النامية السياسي ، وتقهقر النظام الرأسمالي العالمي تحت تأثير ازمته العامة الخانقة ، كل ذلك قد فتح طريقاً جديداً للبلدان النامية ، يتمثل بإمكانية الاختيار والاعتماد على غير الدول الامبريالية ، أي على المنظومة الاشتراكية ، وهذا ما أفضى الى ازدياد تقييد حركة رأس المال الدولي ، ونشاطه في البلدان النامية . بمعنى أدق ، أدى الى التأثير الكبير على اتجاه نشاطه وحركته وأرغم تحت ضغط الظروف المختلفة للعمل والمشاركة في مجالات اقتصادية وفروع إنتاجية ، لم يكن ليرض العمل أو المشاركة فيها فيما مضى ، مثل فروع الصناعة التحويلية والإنتاجية . ذلك أن رأس المال الأجنبي يضطر الى العمل فيما هو ممكن ومتوفر ، ويفضل العمل والوجود بأية صيغة عن الكساد او عدم الوجود ، وهو لا يستطيع إلا أن يفعل ذلك تحت ضغط

---

(١) توماس سنتش : مصدره المذكور . الجزء الثاني . ص٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، وهوامشها

قوانين حركة الخاصة وبحافز من هدف نشاطه ذاته : الربح [1] .

خلاصة القول ، هو أن أشكال الكولونيالية قد تغيرت وحلت محلها النيوكولونيالية الجماعية وغير الجماعية لرأس المال الاحتكاري العالمي ، وتبدلت صيغ التبعية وصورها ، واتخذت صيغاً أشد تعقيداً وأرقى تنظيماً [2] ، ولكن مع ذلك كله ، ما من شك في أن هذا التحول في أشكال الكولونيالية ، كان ينطوي على هزيمة كبيرة للنظام الرأسمالي العالمي بقدر ما ، ويعبر عن الأزمة العامة للرأسمالية في كل من الدول الامبريالية والرأسمالية المتطورة من جهة ، وفي بلدان العالم النامي من جهة ثانية . إن التحول في حركة وشكل الكولونيالية يعني ، على الرغم من استمراريته ، تقهقراً وانحساراً في النفوذ الاستعماري على الصعيد الدولي .

* * *

(١) توماس سنتش : المصدر السابق . الجزء الثاني . ص٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦

(٢) توماس سنتش : المصدر المذكور . الجزء الثاني . ص ٧٩ الى ١٢٥ ـ فيها تفصيل حول أشكال التبعية

الفرع الثاني

الوضع الطبقي

من المعروف وفقاً لتعاليم المادية التاريخية ، أن كل حركة اقتصادية ، لا بد وان تستجر خلفها الحركة الطبقية التي تتلاءم معها وتناسبها . والتطور الاقتصادي الكولونيالي الجاري في البلدان النامية ، قد خلق تطوراً مترافقاً معه في البنية الاجتماعية الطبقية .

إن تفكك وتشوه البنية الاقتصادية التقليدية ، تحت تأثير تغلغل رأس المال الأجنبي العامل داخل البلدان النامية ، كان الأساس المادي الجوهري لتفكك وتشوه البنية الاجتماعية الطبقية التقليدية (ما قبل الرأسمالية[1]) فالتحول الى البنية الكولونيالية الاقتصادية ، فرض على البنية الطبقية القديمة تحولاً مماثلاً ، فرأس المال الاحتكاري (الحكومي والخاص) جلب معه البرجوازية الأجنبية ، والمستوطنين الأجانب (خاصة في معظم دول افريقيا) الذين بنوا مصانعهم ومزارعهم الرأسمالية ومتاجرهم ، كما خلقوا القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية الملائمة لهم ، وقد استتبع ذلك ـ في معرض علاقاتهم بالوسط المحيط بهم (المديني والريفي) ـ خلق الفئات والطبقات التي

(١) توماس سنتش : المصدر المذكور . الجزء الثاني . ص ٢٧١

دفعتهم الضرورة التاريخية الى خلقها من الواقع الاجتماعي المعطى او القائم ، من أجل الاستمرار في نشاطهم وعملهم . فقد جلبت البرجوازية الاحتكارية الأجنبية معها الى البلدان النامية قسماً من الطبقة العاملة اللازمة لها ، ووضعتها في موقع متميز من حيث مواقع العمل أو الإدارة ، أو في نطاق ممارسة العمل الماهر ، ومن حيث مستوى الأجر المرتفع الذي خصتها به . وقد اعتمدت البرجوازية الأجنبية لتلبية القسم الأكبر من حاجاتها الى العمل العادي البسيط أو المتوسط على الطبقة العاملة المحلية ، او على الطبقة العاملة القادمة من بلدان نامية مجاورة أو غير مجاورة .

إن حاجة البرجوازية الأجنبية الى توفر اليد العاملة الرخيصة (حيث معدل فضل القيمة المرتفع) هو الذي دفعها الى العمل في المستعمرات السابقة ، وبالتالي هو الذي دفعها الى خلق طبقة عاملة في تلك البلدان ، من وسط الفلاحين في الريف ، والحرفيين الذين انهاروا تحت وطأة منافسة السلع المستوردة[1] .

وإلى جانب البرجوازية الاحتكارية الأجنبية ، كانت تنمو طفيليات رأس المال المحلي في الريف والمدينة ، وكان الطابع الغالب عليه هو

(١) «وقد قضى الفاتح البريطاني على آلة الحياكة اليدوية الهندية ودمر المغزل اليدوي ، ففي البدء أزاحت بريطانيا المنسوجات القطنية الهندية من الاسواق الاوروبية ، ثم شرعت تورد الغزل الى هندوستان ، ثم انتهت بأن أخذت تغرق وطن المصنوعات القطنية بالبضائع القطنية . . الخ» كارل ماركس -«في الاستعمار» بالاشتراك مع انجلز ص ٢٧ . دار التقدم . الترجمة العربية

الصفة المالية المرابية والتجارية ، فهي مجالات نشاطه المتاحة له . فنمت طبقة برجوازية كمبرادورية محلية تابعة ملحقة ، تعمل في مختلف القطاعات الثانوية الضرورية لعمل ونشاط البرجوازية الأجنبية مثل قطاع الخدمات أو النقل أو التجارة بين الريف والمدينة أو بصورة أدق بين الريف ورأس المال الأجنبي ، حيث لعبت دور الوسيط بين القطاع التقليدي الداخل حديثاً في لعبة السوق والقطاع الحديث الدخيل الذي خلقه ويسيطر عليه رأس المال الأجنبي . وبذلك ارتبطت مصالح البرجوازية الكمبرادورية المحلية بألف صلة ومصلحة بالبرجوازية الأجنبية الناشطة في قطاع الصناعات المنجمية والتحويلية البسيطة للمواد الخام المعدنية والزراعية . ودائماً مع نمو وتطور كل نوع من أنواع البرجوازية تنمو وتتطور فئات من الطبقة العاملة في خدمتها وتحقيق القيمة الزائدة لها ، فالبرجوازية الكمبرادورية قد خلقت الطبقة العاملة في قطاعات الاقتصاد الأخرى والتي انتزعتها من الوسط الريفي والمديني القائمين .

أما في الريف حيث «القديم لم يختف كلياً ، والجديد لم يقم على الأنقاض ، بل بين بقايا القديم[1] » فقد استمرت الطبقات المستغلة ما قبل الرأسمالية (كالإقطاعية وزعماء العشائر . . الخ) بقدر ما تحالفت مع المستعمرين ووضعت نفسها في خدمة أغراضهم وأغراضها ، وتأقلمت مع الدور الاقتصادي الجديد الذي أسند لها ،

(١) توماس سنتش . مصدره المذكور . ج ٢ . ص ٢٧١

ألا وهـو تحقيق هدفهـا في استغـلال الفلاحـين وهـدف المستعمـرين بالحصول على المواد الخام الزراعية والمعدنية . فينشأ نوع من العلاقة بينها على حساب جماهير الفلاحين الذين أصبحوا تحت رحمـة تحـالف استغلالي طبقي محلي وخارجي .

وإلى جانب طبقة الإقطاعيين وزعماء العشائر والبرجوازية الأجنبية ، كانـت تنمـو وتترعـرع خلايا البرجـوازية الـزراعية المحلية وأغنياء الفلاحين وكبار الملاكين العقاريين ، وبالمقابل ازداد التمايز بين هؤلاء وطبقة الفلاحين التي تتدهور أوضاعها أكثر فأكثر ، ويتحول قسم منها إلى أجراء زراعيين لدى المزارعين الرأسماليين الأجانب أو المحليين ، وأجراء مياومين أو موسميين لدى المؤسسات الرأسمالية في المدينة .

وفيما عدا تلك الفئات والطبقات فقد اتسعت فئة اجتماعية متوسطة لـم تتبلور طبقياً ، على الرغم من انحدارها من أصول طبقية مختلفة ، وهي تمثل أشباه البروليتاريا ، والبروليتاريا الرثة ، والمثقفون ، والعاطلون عن العمـل كلياً أو جزئياً ، والباعـة المتجولـون ، والشحـاذون ، والخدم ، والمستزلمون (من الاستزلام) ، والمهربون . . . الخ .

و «مثلما أن تحطيم الأشكال الاقتصادية القديمـة لـم يعقبـه تشـكيل اقتصادي جديد بالكامل ، بل ظلت الأشكال القديمة في الواقع جنباً إلى جنـب مع الجـديد ، كذلك ظلـت البقـايا الأسـاسية من التـركيب الاجتماعي القديم[١] » .

---

(١) توماس سنتش . مصدره المذكور . ج ٢ . ص ٢٧١ ، ٢٧٢

ولكن مهما يكن من شأن هذا التركيب الطبقي ، فإنه لا يمكن أن تتعايش أجزاؤه تعايشاً ميكانيكياً فقط ، فهي وإن تجاوزت وتعددت ، سريعة التبدل والحركة والاختلاط ، إذ لا حدود ولا «أسوار صينية» تفصل فيما بينها .

إن حدود المكونات الأساسية للتركيب الطبقي القائم في البلدان النامية هي حدود متحركة وليست ثابتة قطعاً ، وحركتها ليست أفقية فحسب ، بل هي عمودية أيضاً[٤] وهذا ما تشترطه حركة القاعدة الاقتصادية ذاتها بشكل دائم .

إننا لا يمكن أن نعثر على وضع طبقي ثابت في أي مكان ، فكيف الحال بالنسبة للبلدان النامية التي ما تزال حديثة العهد في تطورها الرأسمالي والصناعي عامة . إن التركيب الطبقي في البلدان النامية يتغير بسرعة كمياً وكيفياً كل يوم وكل لحظة ، والتمايز الطبقي جار باستمرار ، رغم أنه لم ينجز بعد ، وهذا أمر طبيعي للغاية طالما أن التحول الاقتصادي ما بعد الإقطاعي لم ينجز بعد أيضاً .

والتركيب الطبقي للبلدان النامية يمكن أن يقال عنه : إنه من نوع انتقالي مرحلي ، وهناك شرائح كبيرة من المجتمع كالفئات المتوسطة ما تزال سائبة ومتأرجحة ومتذبذبة طبقياً ، لكأنها مادة هلامية متحركة ومتبدلة ، مادة طبقية جنينية تسير قدماً نحو مزيد من التمايز والتماسك والتبلور والانشطار والتشكل في تركيبات طبقية مقبلة .

---

(١) المصدر السابق . ص٢٧٥

إن التركيب الطبقي للبلدان النامية ما يزال في طور التحول ، من كيفية قديمة (تقليدية) . . . من انحلال وتفكك عناصرها المتشبثة بالحياة ، إلى كيفية جديدة حديثة (رأسمالية) لا تفتأ تنمو وتشب وتتراكب أجزاؤها وعناصرها في كل جديد لم يكتمل بعد ، ومن مجموع الكل القديم السائر في طريق الاضمحلال مع الكل الجديد المتنامي ، تتألف تلك الصيغة الانتقالية الخاصة والمتميزة للتركيب الطبقي للبلدان النامية عبر دينامية متطورة ديالكتيكياً ، عبر صراع هادىء أحياناً وعنيف أحياناً أخرى ، وذو أشكال شديدة التنوع والتعقيد .

إن برجوازية البلدان النامية في معظمها تتميز أساساً عن برجوازية البلدان الرأسمالية المتطورة ، في كونها برجوازية تابعة تدور في فلك البرجوازية الاحتكارية العالمية ، وهذا ينطبق حتى على دول التطور الرأسمالي ذي المستوى المتوسط مثل الهند[١] وتركيا[٢] والبرازيل[٣]

(١) انظر : «الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية» ، وهو فصل من كتاب (دراسات في نظرية الامبريالية) لمؤلفه : برابهات باتنيك . وقد تمت ترجمة الفصل الى العربية ضمن مجموعة دراسات لمؤلفين مختلفين تحت عنوان : الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة . ترجمة عصام الخفاجي . ص ٦٧ ـ ٩٥

(٢) انظر : «تركيا ـ الحلقة الضعيفة في السلسلة الامبريالية» لمؤلفه : يوركي اوغلو

(٣) انظر : كتاب : «الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة» مجموعة دراسات لمجموعة مؤلفين . دراسة : اندريه جندرفرانك «تطور التخلف» وهو فصل مأخوذ من كتابه (اميريكا اللاتينية : تخلف ام ثورة؟) من ص ٩٩ ـ ١١٩ ، وخاصة من ص ١٠٨ حول البرازيل .

وغيرها . إنها برجوازية عميلة أساساً ومرتبطة اقتصادياً ومن ثم سياسياً بالتطور الرأسمالي العالمي[1] . وهي شريك غير قوي وطرف ضعيف في المؤسسة الرأسمالية الاحتكارية العالمية بمختلف عشائرها (أوروبا الغربية ، الولايات المتحدة وكندا ، اليابان) .

وحتى البرجوازية الصناعية التي وحدها لها المصلحة في الاستقلال الاقتصادي والتطور المستقل ، بدأت تميل في أغلب البلدان النامية بعد نيل الاستقلال السياسي أكثر فأكثر نحو التداخل والتشارك اقتصادياً مع الرأسمال الاحتكاري الدولي .

أما بالنسبة للطبقة العاملة الناشئة ، بمن فيها الصناعية ، وهي نواة البروليتاريا الحقيقية المنظمة ، فما تزال تتميز في كونها لم تتجاوز مرحلة الطفولة من النواحي الكمية والكيفية ، حيث تتشابك انتماءاتها غير الطبقية (العشائرية ، والدينية والعرقية والقومية) مع انتمائها الطبقي الجديد[2] ، كما أنها ما تزال تعاني من تداخل علاقاتها القديمة بالريف والزراعة والحرفة مع علاقاتها الجديدة في المدينة والمصانع والمؤسسات الرأسمالية والحديثة إجمالاً .

وتنتشر في الريف والمدينة على نطاق واسع البرجوازية الصغيرة[3] ،

---

(١) انظر توماس سنتش بمصدره المذكور . ج ٢ . ص ٣٠٥ وما بعد . حول شرائح البرجوازية في البلدان النامية وسماتها .

(٥) انظر توماس سنتش . مصدره المذكور ج ٢ . ص ٢٨٠ وما بعد .

(٣)) يشمل مصطلح البرجوازية الصغيرة طبقة الفلاحين ، انظر لينين : «الاشتراكية

وهي تمثل الأغلبية العددية الساحقة في مجتمعات البلدان النامية ، على أساس أن الأنتاج البضاعي البسيط والصغير والبضاعي الرأسمالي الصغير أيضاً هو أساس معيشة معظم السكان الحاليين (آسيا ، أميركا اللاتينية) بشكل خاص .

ومما يلفت الانتباه أن نمواً متزايد السرعة يميز الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية ، بغض النظر عن سماتهما الخاصة وخصوصيتهما الواضحة . وبينما تتنامى الأشكال التنظيمية الطبقية الجديدة من أحشاء الواقع الطبقي الاجتماعي السابق بسرعة ملحوظة ، تضمحل بنفس السرعة الأشكال التنظيمية القديمة التقليدية (المشاعية والإقطاعية والعشائرية والعرقية . .) حيث تتعرض الطبقات التقليدية إلى التحور والتحول والتأقلم والانضمام إلى التصنيفات الطبقية الجديدة (كما تحولت الإقطاعية في العديد من البلدان الرأسمالية الكلاسيكية مثل انكلترا واليابان أو البلدان النامية الرأسمالية في أمريكا اللاتينية كالارجنتين وغيرها إلى ملاكين عقاريين على النمط الرأسمالي) أو إلى الفناء والانقراض والتلاشي بالتدريج .

إن نمواً رأسمالياً أولا رأسمالياً سريعاً يجري في بلدان العالم النامية ،

= البرجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية» الترجمة العربية ، عن دار التقدم . ص ٨ ، وخاصة ص ١٠ : «اما الفلاحون بوصفهم فئة من صغار أصحاب الاراضي ، من صغار البرجوازيين . . . الخ» «ولماذا كانت حركة الفلاحين الحالية حركة برجوازية ديمقراطية ؟ . . .»

وهذا ما يشكل علة تشكل ونمـو الطبقـات الحديثـة فيهـا مِن أحشـاء التنظيمات التقليدية القديمة . ومن المعروف أن الطبقة العاملة مثلاً قد تضاعف عددها منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن مرة ونيف ، وهذا يعكس حقيقـة ما نقولـه . وليس هذا أمـراً غريبـاً ، ذلك أن النمـو الرأسمالي الامبريالي الذي وصل درجة الإشباع وتجاوز منذ زمن مراحل البناء الصناعي الأساسية ، لا يمكن أن يكون معدل نموه مثل معدل نمو البلدان التي تفتقر إلى مثل هذا البناء الصناعي الرأسمالي مهما كان نوع هذا البناء وشكلـه ، وسـواءً أكان وطنياً أم كولـونيالياً أو اشتـراكياً أو لارأسمالياً . . . الخ .

إن الطبقات الجديدة وخاصة الطبقة العاملة بمختلف فصائلها سوف تتضاعف وتنمو بأسرع من نظيرتهـا في البلـدان الـرأسمالية المتطـورة المشبعة بالرأسمالية ، والتي يوجد فيها نظـام رأسمالي صافي وسائـد ، والـذي انقرضـت فيه آثـار العهـد البائـد ما قبـل الـرأسمالي . ذلك ما يفرضه منطق التطور الاقتصادي التاريخي .

إن كل ما هو قديم مهما بدا صامداً قوياً سيندثـر وسيحـل الجـديد (الطبقات الحديثة البرجوازية والبروليتاريا) محله إن آجلاً أم عاجلاً . فالصناعة تنمو في البلدان النامية وخاصـة الخفيفـة منهـا ، وقاعدتهـا الهيكلية تنمو أيضاً ، وسواءً أكان هذا النمو يخـدم هدف الاستقـلال الاقتصادي أم يكرس التبعية للرأسمال الاحتكاري الاجنبي .

ومهما كان شكل التطور الحديث المتخذ ، فانه في النهاية يفضي الى

خلق التركيب الطبقي الجديد المتنامي ، والذي سيحل مكان كل ماهو قديم أو سيجبر هذا القديم ـ على الاقل ـ على قبول الشكل الجديد ويخضعه له [1] .

ومهما كان شأن هذا الخليط الفسيفسائي العجيب المتكون من فئات وطبقات قديمة وحديثة ، فإنه سائر في طريق التمايز والتصلب والتخلص من كل شوائب العلاقات والبنى الطبقية التقليدية ، تحت ضغط التطورات الاقتصادية المتسارعة . ولهذا فان مستقبل التركيب الطبقي للبلدان النامية سيتقرر بناءً على التحولات الطبقية الجارية والمقبلة القريبة ، ويصعب التنبوء حالياً بما ستؤ ول اليه هذه التغيرات والتبدلات السريعة .

(١) انظر توماس سنتش . مصدره المذكور . ج ٢ ص ٣٠٨ وما بعد : حول انحسار نفوذ الطبقات التقليدية ، وخاصة الاقطاعية . الخ

المبحث الثاني

البنية الفوقية

الفرع الاول : الوضع السياسي

بحكم خصوصية التطور الإقتصادي والإجتماعي للبلدان النامية ، فإنها تتميز بخصوصية مماثلة من ناحية تطورها السياسي والإيديولوجي ، خاصة بعد دخولها مرحلة الإستقلال السياسي ، وممارسة السيادة الوطنية على أراضيها ، وتشكيل دولها القومية وحكوماتها الخاصة بها .

لقد كان معظم النشاط السياسي للبلدان النامية ، في مرحلة ما قبل الإستقلال السياسي ، يتمحور حول هدف واحد تقريباً ، إلا وهو النضال ضد الإمبريالية والإستعمار ، بغية نيل الإستقلال السياسي ، وإنشاء دولها القومية ذات السيادة على أراضيها . وقد كان هدف الإستقلال هو القاسم المشترك لمختلف الفئات والطبقات والشرائح الإجتماعية المنخرطة في النضال المعادي للإستعمار ، باستثناء قلة من المتعاملين معه من الكمبرادور والإقطاع والزعماء العشائريين . ولم يتخذ هذا النشاط صفة شرعية دولية غالباً ، أي صفة سلطة عامة وطنية معترف بها دولياً ، إلا بعد الإستقلال السياسي . لذا كانت البنى السياسية الوطنية معدومة أو شبه معدومة ، أما البنى القائمة

حينذاك فقد كانت مادتها تتكون من تحالف إستعماري ومحلي رجعي ، من عناصر أجنبية أساسية قائدة ومقررة لمجمل السياستين : الداخلية والخارجية للمستعمرات وأشباهها ، جنباً إلى جنب مع عناصر محلية رجعية ثاقوية منفذة شكلية . ومثل هذه الظاهرة ما نزال نلمس مثيلاً لها حتى الآن في بعض البلدان كسلطنة عمان العربية ، حيث السلطان قابوس وهو حاكم البلد العربي المحلي ، ليس سوى حجر شطرنج يحركه المستعمرون الإمبرياليون متى شاؤ وا وكيفما شاؤ وا ، بينما القرارالفعلي بيد المستعمرين .

فهذه الحكومات المحلية الصورية الفارغة من كل محتوى وطني ، ومن كل فعالية مستقلة ، كانت السمة العامة المشتركة للوضع السياسي الذي كان قائما في المرحلة الإستعمارية في البلدان النامية ، وكانت هذه الحكومات تؤلف من الممثلين المحليين للمصالح الإمبريالية بصورة مباشرة (الكمبرادور) ومن المتعاونين والمتحالفين معه من الإقطاعيين وزعماء العشائر والقبائل الرجعيين ، لقد كان هؤ لاء جميعهم مجرد دمى كاريكاتيرية باردة وفارغة من كل حياة ، يلعب بها سادتهم المستعمرون بالشكل الذي يخدم مصالحهم ويحقق أهدافهم العدوانية الاستغلالية المعادية للشعوب ولتحررها ، كان هؤ لاء جميعهم مجرد موظفين أمناء وأوفياء عند المستعمرين ، يتعيشون من منحهم وهداياهم ورواتبهم التي ينعمون بها عليهم بعد انتزاعها من عرق الشعب وعمله وجهده ، ومقابل الإمتيازات الشخصية ، المادية والمعنوية ، باع هؤ لاء أوطانهم بأبخس الأثمان . كان الحكام الفعليون

في المستعمرات السابقة هم المستعمرون ، وكانوا يحكمون غالباً بصورة مباشرة ورئيسية ، ويعتمدون جزئياً على الشخصيات السياسية الرجعية المحلية ، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات الإستعمارية وسياسته العنصرية الاستغلالية داخل البلد المستعمر . ان تاريخ العالم النامي كله ، جملة وتفصيلاً يعبر عن هذه الحالة أبرز تعبير ، والأمثلة كثيرة بحيث لايمكن الاختيار منها ، وبحيث أن هذه حقيقة بديهية واقعة لا مجال لمناقشتها . لقد ارتدى النشاط السياسي الذي كانت تمارسه مختلف فصائل حركة التحرر الوطني طابع نضال شعبي جماهيري متنامي ، تخوضه أغلبية فئات وطبقات المجتمع التي تعاني من وطأة الظلم القومي الإستعماري بدءاً من البروليتاريا الوليدة الناشئة وانتهاء بالبرجوازية الوطنية الضعيفة [١] . ويرجع سبب ذلك إلى وحدة الهدف النضالي الإستراتيجي وهو التخلص من العدو الخارجي ، من السيطرة الإستعمارية الخارجية الإمبريالية على مقدرات البلد المستعمر الإقتصادية ـ الإجتماعية والسياسية ، وقد تركز النضال في تلك الاونة على تحقيق هدف الاستقلال وانتزاع السيادة القومية وممارسة السلطة السياسية .

أما النشاط السياسي الرسمي للبلدان المستعمرة فقد كانت تمارسه

(١) ـ البلدان النامية وقضاياها الملحة : جوكوف ، اسكندروف ، سيتبانوف . ترجمه إلى العربية : الياس شاهين . دار التقدم ، موسكو، ١٩٧٨ . ص ٣١ : «إن النضال ضد العدو المشترك ـ الامبريالية والاستعمار ـ قد وحّد في ائتلاف سياسي واحد جميع الطبقات والفئات ، الاجتماعية تقريباً ، الأمر الذي يضفي على الحركة طابعاً جماهيرياً» .

البنى السياسية التي خلقها الإستعمار ، لهذا فقد كانت جزءاً لا يتجزأ من السياسة الامبريالية الدولية في عالم المستعمرات .

إن تغيرات جوهرية قد طرأت على ذلك الوضع السياسي للبلدان النامية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وتحول الإشتراكية إلى قوة دولية راسخة ، إلى نظام عالمي لا عودة عنه . . . إلى مرتكز ايديولوجي سياسي وعسكري واقتصادي وتنظيمي يدافع عن قضية حرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بنفسها ، مرتكز تعتمد عليه حركات التحرر الوطني في كل أنحاء العالم .

لقد تقلصت إمكانيات القوى الإمبريالية، ولم تعد المقرر المطلق ، الذي لا منازع له ، لمصير العالم السياسي ، وبالتالي لمصير المستعمرات السياسي ، وبنفس الوقت تنامت وتعاظمت قدرات النظام الإشتراكي العالمي : الدعامة الدولية المتقدمة لحركة التحرر الوطني في المستعمرات ، مما أتاح لشعوب البلدان النامية الفرص العظيمة لكي يتحول نضالها من حلم مستحيل وصعب (١) ، إلى

---

(١) ـ يقول بالم دات ، المناضل البارز في الحركة العمالية والشيوعية العالمية ، الذي كرس أكثر من عقد من السنين لدراسة حركة التحرر الوطني : «إني أتذكر جيداً الوضع في حركة التحرر الوطني قبل عام ١٩١٧ ، عندما جاء قادة الحركة الوطنيتين الهند وغيرها من البلدان إلى بيت والدي في كمبريدج (بريطانيا) وعندما اجتمع في بيت والدي «المجلس» وهو أول رابطة للطلاب الأسيويين تأسست عام ١٩٠٧ تقديراً للثورة الفارسية (كان جواهر لال نهرو آنذاك طالباً وكان عضواً فيها) وقد قامت الحركة الشعبية في بريطانيا بتحريض ضد فظائع الامبريالية ، وضد الحروب الاستعمارية ، وضد الظلم في العالم
=

حتمية تاريخية (١) ، وواقع ملموس ، أو أمر واقع لا مفر منه . ولئن كانت نجاحات حركات التحرر ممكنة بصورة استثنائية قبل ثورة اكتوبر ، فلقد أصبحت بعدها أمراً محتوماً كقاعدة عامة (٢) والرديف الاساسي للثورة الاشتراكية العالمية ضد النظام الإمبريالي العالمي(٣)

= أجمع ، وعلى الدوام كانت تنعقد الاجتماعات الحاشدة احتجاجاً على الظلم في مصر والهند وبلاد فارس والكونغو . وكانت الاحتجاجات تعقب الاحتجاجات . ولكنه لم يتحقق أي نصر قبل عام ١٩١٧» تم النقل عن البلدان النامية وقضاياها الملحة . هامش ص ٢١ .

(١) ـ لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية (مجموعة من المقالات والخطب) . الترجمة العربية . دار التقدم . «إن الحروب الوطنية من جانب المستعمرات وأشباه المستعمرات في عصر الامبريالية ليست أمراً محتملاً وحسب ، إنما هي أمر محتوم تقدمي وثوري» ص ٢٦٢ . هذه الحروب قد تفضي أو لاتفضي إلى النجاح ، ونجاحها استثناء في ظروف الامبريالية .

(٢) ـ المصدر السابق : «في حالة انتصار الثورة في روسيا ، تصبح الحروب الوطنية ، حتى الحروب الوطنية المظفرة أمراً ممكناً كل الإمكان . أما تدخل الدول الامبريالية فليس في الواقع بالأمر الممكن التحقيق في جميع الظروف» ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، أيضاً : «من الناحية العسكرية وكذلك من ناحية الامتداد (التوسع) لا يمكن أن يتحقق انفصال المستعمرات بوجه عام إلا في عهد الاشتراكية» ، ص ٢٦٦ .

(٣) ـ المصدر السابق : «فالثورة الاشتراكية لن تكون لا كلياً ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريين الثوريين في كل بلد من البلدان ضد برجوازييهم ، قطعاً ، إنما ستكون نضالاً من قبل جميع المستعمرات والبلدان التي تظلمها الإمبريالية ، نضالاً من قبل جميع البلدان التابعة ، ضد الامبريالية العالمية» ص ٣٦١ . «وغني عن القول : إنه لن يحرز النصر النهائي غير بروليتاريا جميع البلدان الراقية . . ولكننا نرى أن هذه البروليتاريا لن تحرز النصر بدون مساعدة جماهير الكادحين في جميع الشعوب المستعمرة المظلومة» . ص ٣٦٥ .

إن تضافر مجمل العوامل والمتغيرات الدولية المذكورة ، قد أعطى دفعاً قوياً لنضالات حركة التحرر الوطني في البلدان النامية ، بحيث تمخضت هذه النضالات هذه المرة عن انهيار النظام الإستعماري العالمي وتفسخه ، وانحساره ، وبرزت بالتالي العشرات من الدول الجديدة الفتية المستقلة سياسياً وخاصة في آسيا وافريقيا (تحررت معظم دول امريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن ونصف) ، لقد كان ذلك انعطافاً جذرياً في مجرى التطور العالمي ، انعطافاً سجل انتصاراً حاسماً ضد الإمبريالية ونظامها الاستعماري ، ليس لصالح قوى التحرر الوطني فقط بل وللثورة الاشتراكية العالمية ولنضال بروليتاريا الدول الامبريالية ذاتها .

وهكذا فإن تغيراً جوهرياً قد طرأ على الوضع السياسي للبلدان النامية ، تغيراً تناول البنى السياسية التي كانت قائمة فيها كما تناول اتجاهات تطورها السياسي الداخلي والخارجي .

وكما يعلمنا الديالكتيك الماركسي ، ففي كل تحول كيفي ـ مهما كان سريعاً وعنيفاً ـ لا يختفي القديم كليا دفعة واحدة أمام ظهور الجديد المنتصر ، ورغم سيادة الجديد يستمر القديم إلى حين بصورة بقايا سائرة بالتدريج في طريق الاضمحلال امام توسع الجديد المتنامي المتعاظم . وهكذا شأن التحولات السياسية الجذرية الجارية على الصعيد العالمي ، وخاصة فيما يتعلق بموضوعنا : العالم النامي .

إن الصورة السياسية التي تحدثنا عنها في مرحلة الاستعمار ،

وقبل نيل الاستقلال السياسي ، ما تزال موجودة إلى حد ما بصورة مختلفة وأخف حدة وأكثر تمويها ، وهي تعيش جنباً إلى جنب مع الصورة الجديدة ، صورة الدول المستقلة فعليا لا شكلياً وحسب .
وعلى أساس هذا التشخيص الديالكتيكي الماركسي اللينيني ، يمكننا تصنيف البنى السياسية القائمة حالياً في البلدان النامية إلى بنى سياسية وطنية مستقلة ، وبنى سياسية كولونيالية مرتبطة بالاستعمار ، وطنية شكلاً واستعمارية إمبريالية فعلا .

وسواءً أكانت البنى السياسية القائمة وطنية أم كولونيالية ، فقد تشكلت من عناصر محلية ، إلا ما ندر . وبرزت الحكومات المحلية بصورة تامة ، واختفى منها العنصر الاجنبي الاستعماري ، ليحل مكانه العنصر المحلي في كل مكان . وقد ترتب على مثل هذا الوضع نتائج كثيرة سنستعرض الأساسي منها فيما يلي :

كان التناقض الرئيسي الذي يطغى على ما سواه هو التناقض بين القوى الوطنية والثورية المحلية من جهة ، وقوى الإستعمار الخارجي وعملائه المحليين من جهة ثانية ، وكان هذا التناقض هو الشكل الأشد بروزاً للصراع الطبقي بين المستغِل الخارجي الرأسمالي الاستعماري من جهة ، وبين مختلف القوى الطبقية المحلية المتضررة من التواجد الاستعماري من جهة أخرى ، والتي لها مصلحة حيوية في التحرر السياسي من النير الإستعماري . لقد كان هذا التناقض هو الذي يطفو على السطح ويزيح جانباً مختلف التناقضات الطبقية المحلية الداخلية ،

ليجعل منها تناقضات ثانوية . لقد كان دافع كل فئة أو طبقة من الطبقات المؤتلفة في النضال المعادي للاستعمار مختلفاً عن الآخر ، فدوافع البروليتاريا تهدف الى التخلص من الإستعمار والإستغلال والتمييز العنصري الإستعماري ، ودوافع الفلاحين ومختلف شرائح الشعب الفقيرة تهدف إلى التخلص من ربقة العبودية التي يمارسها الاقطاع المتعاون مع الاستعمار بهذا الشأن ، والبرجوازية الوطنية تتحرك بهدف إزاحة المنافس الأجنبي القوي والاستئثار بالسوق الوطنية المحلية ، كمجال وحيد لممارسة نشاط رأسمالها في داخله ، والمثقفون يتطلعون من زوايا مختلفة إلى بناء دولهم القومية أسوة بالغرب المتطور ، وتحت تأثير ثقافاتهم السياسية والفلسفية المتباينة كانوا يتصورون مستقبل بلادهم بأشكال مختلفة ، ويقودون حركة التحرر الوطني بهذا الاتجاه ، وكانوا متفقين على الهدف الاساسي وهو التحرر من الإستعمار سياسياً ، وتأسيس دولهم القومية .

وعندما تحقق هدف الإستقلال السياسي ، تغيرت خريطة الصراع الطبقي وقواه المحركة الرئيسية ، وتراجع التناقض الرئيسي الذي كان قائماً ، والذي كان يفهم بصورة غير دقيقة ، ليخلي مكانه للتناقضات الطبقية المحلية ، هذه التناقضات التي بدأت توضح أكثر فأكثر أن المسألتين لا تنفصلان ، أن الصراعين هما صراع واحد ضد العدو الخارجي والعدو الداخلي ، ان الطبقة الاستغلالية واحدة في العالم ، وأنه لا وطن ولا هوية قومية للمستغلين ، ولا أهمية لكونهم من الدول الإمبريالية أو من دولهم النامية بالذات . فالتناقض الطبقي

هو التناقض الطبقي مهما اختلفت صور تجليه وأشكال ظهوره الدولية والوطنية المحلية ، وهذ ما يعيد الى الذاكرة كلمات لينين حين يقول : «ان ردة الفعل ضد اشتداد النضال البروليتاري أمر لا مفر منه في جميع البلدان الرأسمالية . وردة الفعل هذه ترص الحكومات البرجوازية في العالم كله ضد كل حركة شعبية ، ضد كل ثورة» (١) ويقول في مكان آخر : «إن جميع الذين يملكون رأس مال من أرثوذكس ويهود وروس وألمان وبولونيين واوكرانيين يستثمرون متضافرين العمال من أبناء جميع الامم» (٢) وأخيراً : «إن البرجوازية التي دب فيها دبيب البلى تتحد مع جميع القوى التي قضت وتقضي أيامها الاخيرة وذلك بغية الإبقاء على نظام العبودية المأجورة المتداعي» (٣) .

إن القضية الطبقية واحدة في العالم مهما تنوعت صورها القومية ، ومهما اختلف ظرفا مكانها وزمانها ، فهي من حيث الجوهر طبقية استغلالية ، قضية استثمار وظلم انسان لاخيه الانسان .

لقد كانت البرجوازية الوطنية هي التي تقود جميع القوى الطبقية الاخرى المشتركة في النضال المعادي للاستعمار في معظم الاحيان ، ولكنها كانت أقل جذرية منها جميعاً ، أقل حزماً ، وأكثر تردداً وتذبذباً وتأرجحاً وذلك بحكم وضعها الحرج بين عدوين لها ، البرجوازية

---

(١) ـ لينين : مصدرة المذكور . ص ٤٥

(٢) ـ المصدر السابق . ص ١٠٧

(٣) ـ المصدر السابق . ص ١٠٩

الاحتكارية الاستعمارية من جهة ، والحركة الشعبية الجماهيرية الكادحة الوطنية من جهة أخرى ، لهذا فإن تقدميتها ـ إن وجدت ـ مؤقتة وجزئية ومرحلية ، ومتوقفة على جملة من العوامل الداخلية والخارجية والذاتية . وهي تدرك ان الاستعمار أقل خطراً على مصالحها من الحركة الشعبية الثورية التي تهدد ملكيتها ووجودها ولو بصورة جزئية . وهي ـ أي البرجوازية ـ حين تصل الى مثل هذه اللحظة وتواجه خطراً كهذا تختار دون تردد التحالف مع الاقطاع والاستعمار ، وتنتقل الى صفهما بحزم لضرب الحركة الشعبية الثورية دون أدنى شك ، ومن خلال هذا الطابع الطبقي الايديولوجي للبورجوازية الوطنية يتحدد كل سلوك وسياسة هذه البرجوازية الحاضرة واللاحقة . فالبرجوازية المصرية والتركية والباكستانية ، والاندونيسية واللبنانية والبرازيلية ، وعشرات من الحكومات البرجوازية القائمة في بلدان العالم النامي قد فعلت وتفعل ذلك دائماً ، أي أنها تحالفت بشكل فاضح وعلني وصريح مع الاستعمار الجديد . إن البرجوازية المصرية قد فضلت التحالف مع النظام الصهيوني العنصري الاسرائيلي ومع أشد النظم فاشية في العالم ، في سبيل تقوية مواقعها وتدعيم مصالحها الطبقية . والبرجوازية اللبنانية (الكتائب والاحرار وغيرهما) حذت حذو البرجوازية المصرية ، وأقامت تحالفاً عسكرياً علنياً مع البرجوازية الاسرائيلية الحاكمة ضد الحركة الوطنية اللبنانية ، لضربها والقضاء عليها وعلى المقاومة الفلسطينية . إن تاريخ البرجوازية الحاكمة في البلدان النامية يؤكد لنا يوماً اثر آخر ، أنها غير مؤتمنة على المصالح

الوطنية والشعبية والقومية ، إلا بقدر ما لا تشكل الحركة الثورية تهديداً حقيقياً مباشراً على مصالحها الطبقية الاستغلالية الواضحة . ومثل هذه الصورة تزداد وضوحا كل لحظة ، وتنعكس في الوعي الطبقي المتنامي لمختلف القوى الجماهيرية الثورية التقدمية الكادحة في بلدان العالم النامي ، والتي بدأت نضالاً طبقياً متزايداً ومتعاظماً ضد قوى البرجوازية الرجعية المنسقة مع البرجوازية الاحتكارية العالمية ، والامينة لتحالفها الرجعي مع الامبريالية .

ان القضية الطبقية بدأت تأخذ مجرى آخر ، محتوى مختلفاً عن مرحلة ما قبل الاستقلال السياسي ، محتوى يزيل كل تمويه وتشويش عن المفهوم المادي التاريخي للصراع ، الطبقي العالمي ، عندما ينعكس بصورة من الصور وطنياً أو قومياً داخل بلد ما .

ان هذه المجموعة من البلدان النامية التي تسلمت فيها الطبقة البرجوازية مقاليد الحكم والسلطة السياسية ، ورسخت مواقعها الإقتصادية والإجتماعية والإيديولوجية بعد الاستقلال ، هي بلدان التطور الرأسمالي عامة ، والتطور الرأسمالي الكولونيالي خاصة . ويثبت التاريخ يوميا ان الطبقة البرجوازية الحاكمة في هذه الزمرة من البلدان النامية عاجزة عن حل معضلات الحركة الوطنية التحررية في بلدانها ، وعن انجاز اشد مهامها التحررية ضرورة والحاحاً ، وأنها تشكل عقبة قومية أخيرة أمام الحركة الوطنية التحررية ، ان البرجوازية المحلية هي الخندق الاخير المتبقي للقوى الامبريالية والرجعية العالمية ،

وعلى الحركة الوطنية ان تتخطاها ، وهي تتخطاها فعلا باستمرار ، حتى تتمكن من استكمال مقومات تحررها الإقتصادي والإجتماعي والإيديولوجي . يقول لينين : «إن البرجوازية الإمبريالية تبذل كل جهدها لتغرس الحركة الاصلاحية كذلك بين الشعوب المظلومة» (١) لان برجوازية الامم المظلومة هي حاجز أمان بالنسبة لها ، إنها قوتها الاحتياطية الكامنة والقائمة في قلب البلدان المظلومة ، إنها الإمبريالية بالذات في أزياء قومية مختلفة . من هذا المنطلق ترى الامبريالية نفسها مدفوعة بحكم الضرورة لدعم برجوازية البلدان النامية وتنميتها واحيانا خلقها . وليست مثل هذه الحالة جديدة ، بل إنها بدأت في مرحلة ما قبل الاستقلال السياسي ، ونمت في اطار الاستعمار . يقول لينين بصدد هذه الظاهرة التي ادركها منذ ذلك الحين : «لقد تم بعض التقارب بين برجوازية البلدان الاستثمارية ، وبورجوازيات المستعمرات ، مما جعل برجوازية البلدان المظلومة - مع تأييدها للحركات الوطنية . تناضل في الوقت نفسه في حالات كثيرة ، بل قل في معظم الحالات ضد جميع الحركات الثورية والطبقات الثورية بالاتفاق مع البرجوازية الامبريالية» (٢) هذه الرؤ يا اللينينية أصبحت القاعدة في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي ، وبرزت بأشد الاشكال وضوحاً وعلانية ، بحيث انه يندر أن تجد حكومة برجوازية في البلدان النامية ذات التطور الرأسمالي أو شبه الرأسمالي إلا وتربطها

(١) - لينين مصدره المذكور . ص ٤٠٣

(٢) - لينين : مصدره المذكور . ص ٤٠٣

بالبرجوازية الإمبريالية العلاقات الطبقية المختلفة بدءاً من النشاط الإقتصادي البرجوازي المشترك وانتهاء بالاحلاف العسكرية والسياسية .

إن هذه المسألة هي من الوضوح والواقعية بحيث لا حاجة لايراد أية أمثلة وشواهد على ربط برجوازية البلدان التابعة لسياساتها بالسياسة الامبريالية .

لقد دخلت دول العالم النامي عملية الصراع العالمي الطبقي بين الاشتراكية والرأسمالية ، ويتوقف انشقاق وانحياز الدول النامية لاحد الاتجاهين على الطابع الطبقي لممثلي السلطة السياسية في هذا البلد او ذاك ، وعلى هذا الاساس يمكننا تصنيف البلدان النامية سياسيا الى زمرتين رئيسيتين : الاولى ، وهي التي تحكمها البرجوازية والرجعية وترتبط بوشائج اقتصادية واجتماعية وايديولوجية واحيانا عسكرية بالامبريالية . والثانية ، تسير بدرجات متفاوتة باتجاه التخلص من النيوكولونيالية على مختلف الاصعدة ، في محاولة للسير نحو بناء المجتمع الاشتراكي . والاتجاه الاخير هذا يسيطر فيه على مقاليد السلطة السياسية تحالف قوى طبقية ثورية بقيادة أو بدون قيادة البروليتاريا ، ولكن في جميع الاحوال باستبعاد كل استئثار بالسلطة من قبل البرجوازية الوطنية ، وبتحويلها الى مجرد شريك غير قائد ، وأحيانا بشلها وضرب مواقعها الاقتصادية والسياسية .

وفي البنى السياسية القائمة في بلدان الزمرة الأولى (الرأسمالية)

تحتكر البرجوازية السلطة السياسية ضمن نطاق الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب البرجوازية ، ولكنها تتحالف مع بقايا الإقطاع بنسب متفاوتة ، وتنسق نشاطها السياسي أيضا مع البرجوازية الإمبريالية إلى هذا الحد أو ذاك ، وتستبعد نشاط بقية القوى الوطنية الديمقراطية الثورية كالطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الكادحين والبرجوازية الصغيرة ، وتشن حملة على الديمقراطية الشعبية ، وفي بعض البلدن تسلك طريق الفاشية الصريحة ، وتميل إلى ضرب الحركة الشعبية ، كما في تركيا والتشيلي والأرجنتين والبرازيل والباكستان ومصر..الخ

وتنشىء البرجوازية الحاكمة المتهاونة مع مختلف القوى الرجعية الباقية من عهد ما قبل التطور الرأسمالي ، مؤسساتها السياسية البرلمانية كمحاولة لنقل التجربة السياسية للدول الرأسمالية المتطورة ، وكتقليد مشوه لها ، وتسعى إلى خلق نوع من التوازن أو التزاوج بين خصائص بلدانها القومية ، وخصائص مرحلة ما قبل الرأسمالية أو الرأسمالية الباكرة من جهة ، وخصائص التجربة السياسية الحديثة المستوردة من بلدان الرأسمالية المتطورة من جهة ثانية . ففي كثير من بلدان التطور الرأسمالي النامية تطبق بنى سياسية مستوردة ، ومؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، غربية رأسمالية مثل إقامة مجلسين تشريعيين (الشيوخ والبرلمان) والأخذ بمبدأ فصل السلطات الثلاث الذي صاغه مونتسكيو (التشريعية عن القضائية والتنفيذية) وتطبيقات الديمقراطية البرجوازية الغربية . . الخ .

إن نسخ النهج السياسي الرأسمالي المتطور واستخدامه في النشاط

السياسي للبلدان النامية ذات التطور الرأسمالي أو شبه الرأسمالي هو سمة رئيسية للبنى السياسية القائمة فيها ولوظائفها المختلفة ، بالرغم من كل الانعكاسات الثانوية لمجمل الخصائص القومية في تلك البنية السياسية المستعارة المشوهة .

وهناك سمة أخرى بارزة ، هي ضعف البنية الحاكمة في تلك البلدان وعجزها عن الصمود وحدها في وجه المد الثوري الجماهيري ، وبالتالي يدفعها أكثر فأكثر نحو مزيد من الفاشية والتعاون الفاضح مع الإمبريالية والإعتماد على قواها الإقتصادية والعسكرية والسياسية لقمع حركة التحرر الوطني في بلدانها . وهذه السمة تزداد أهميتها يوماً بعد آخر على الصعيد العالمي ، ذلك لان الدوافع السياسية للتحالف مع الإمبريالية تقوى بشدة بغية الحفاظ على المصالح الطبقية الحيوية للبرجوازية الحاكمة في البلدان النامية .

إن هذه الظاهرة تعقد الصراع الطبقي بنفس الوقت الذي تزيده شدة وصلابة ونقاوة داخل البلدان النامية ، وتعطي الحركة الوطنية التحررية مزيداً من العمق والتماسك والانسجام والوضوح .

ويمكننا القول : أن الحركة التحرر الوطني في هذه البلدان ، وقد توصلت إلى تحقيق هدفها الرئيسي في الإستقلال السياسي عن المستعمرين وإقامة الدول القومية المستقلة ذات السيادة ، بالتحالف مع البرجوازية الوطنية . قد وجدت نفسها الان وجها لوجه أمام مهمة جوهرية مختلفة ، مهمة إسقاط برجوازيتها الوطنية واستكمال أسس

ومقومات سيادتها القومية واستقلالها السياسي الحقيقي ، عن طريق السعي نحو تحقيق الاستقلال الإقتصادي أو السير في هذا الاتجاه ، والقضاء على التبعية الجديدة للإستعمار الجديد ، تلك التبعية غير المباشرة ، أي التي يعتمد فيها الإستعمار هذه المرة على حلقة وسيطة ، حلقة طبقية محلية ، بالاعتماد على برجوازية البلدان المظلومة ، حيث يتخلى الإستعمار عن قمع هذه الطبقة ويتحالف معها ويوجهها ويشاركها في استغلال الشعوب في البلدان النامية ويتقاسم معها الأرباح التي يجنونها من وراء ذلك . وعلى هذا الاساس فإن حركة التحرر الوطني في تلك البلدان قد أنجزت فقط مرحلة تحررها من النير الأجنبي ، ولكنها لم تنجز تحررها الكامل من هذا النير بعد ، لان هذا التحرر الكامل من النير الاجنبي يشترط التحرر من النير البرجوازي المحلي المرتبط والتابع للبرجوازية الإمبريالية .

إن القوى الوطنية الديمقراطية الثورية في البلدان النامية تخضع كما يقول يوركي أوغلو : «لنير مزدوج ، خارجي ومحلي تابع له . وما لم يتحرر من النيرين معاً ، فإننا لا نستطيع أن نسمي التحرر الحاصل حينئذ تحرراً كاملاً ، بل سيظل تحرراً ناقصاً إلى أن يتم التحرر من العدو الطبقي المزدوج ، الخارجي وحليفه الداخلي معاً .

وعلى هذا فإنه يقع على حركة التحرر الوطني في تلك البلدان مهمة جديدة ، مهمة تبرز الى المقدمة ، وهي العمل من أجل تحقيق هدف الإستقلال الإقتصادي عن طريق إزاحة العقبات الإجتماعية

الـطبقية السياسية التـي تقف في وجهـه ، أي عن طريق إزاحـة البرجوازية عن مقاليد السلطـة السياسية واستلامهـا لتلك المقـاليد ، واستخدامها كوسيلة لإجراء التحولات التقدمية الشعبية ذات الافـق الاشتراكي ، وبناء مؤسساتها السياسية الديمقراطية الشعبية الخاصـة بها ووضعها في خدمة الجماهير الشعبية الكادحة .

إن تحقيق الإستقـلال السياسي يعتبـر إنجـازاً ضخما وتمهيداً ضرورياً لنجاح الثورة الإجتماعية الوطنية الديمقراطية ، هذا إذا لم يتم تزامن نجاح هذه الثورة مع الإستقلال السياسي ، أي مع الثورة ضد الإستعمار .

ويرى فريدريك انجلز أنه لا مجال للـكلام عن حل أية مهـام داخلية إذا لم يتم تحقيق الإستقلال السياسي ، وأن الاخير هو مفتاح حل جميع مهام الثورة الاجتماعية التالية . كما يرى لينـين أن الهـدف الجوهـري الاستراتيجـي ليس الاستقـلال السياسي بل هو بالضبـط الاستقلال الاقتصادي ، وأن الاستقلال السياسي ليس سوى وسيلـة للإستقلال الإقتصادي . إن البنى السياسية القائمة في بلدان التطـور الرأسمالي النامية هي بنى مرتبطة بالبنى السياسية للـدول الإمبـريالية وهي لاتعكس سوى مصالح الطبقات الإستغلالية البرجـوازية وغـير البرجوازية بشكل أساسي . وتحارب بشكل مستـور وأحيانـا صريح الاندفاعة السياسية الديمقراطية لمختلف فصائل حركة التحرر الوطني في بلدانهـا ، في محاولـة لتثبيت وجودهـا وتقويتـه والمحافظـة عليه . وتستخدم هذه البنى من قبل البلوتوقراطية (طبقة ثرية حاكمـة كما في

السعودية والمغرب) أو الاوليفارشية (حكم القلة المستغلة) الموظفة في خدمة الامبريالية مباشرة وبصورة علنية (كما في السلفادور - الأرجنتين - الباكستان) وإجمالاً تستخدمها فئات إما إقطاعية متبرجزة أو برجوازية كولونيالية مرتبطة ومتفقة مع بقايا الاقطاع (مثل تركيا) ، أو برجوازية وطنية مزدوجة المصالح وتسير باتجاه التحالف مع الإمبريالية أكثر فأكثر .

ان البنى السياسية للدول النامية ذات التطور الرأسمالي أو شبه الرأسمالي هي التعبير الفوقي [1] الخاص والحقي عن البنية التحتية القائمة في تلك البلدان ، عن خط تطورها البرجوازي بمختلف درجاته التاريخية وما تزال انظمتها السياسية تتأرجح بين الأساليب الإستبدادية ما قبل الرأسمالية (الانظمة الملكية والإقطاعية والفاشية) والأساليب البرجوازية الحديثة القائمة على الديمقراطية الرأسمالية الشكلية التي لا تمس أسس الاستغلال أو أسس المجتمع الطبقي ، بل تحافظ عليها ، وهذا عائد بسببه إلى حداثة التجربة السياسية الرأسمالية الناشئة في تلك البلدان ، وإلى عدم نضوجها الرأسمالي عامة ، وإلى استمرار القديم الموروث بقوة في قلب التطورات الجديدة حتى الآن . أما وقد استعرضنا شيئا عن البنى السياسية للبلدان النامية ذات التطور الرأسمالي أو شبه الرأسمالي ، أي بلدان الزمرة الاولى ، فلا بد أن تبحث في واقع البنى السياسية لبلدان الزمرة الثانية ، أي البلدان التي

(١) - الاشتقاق من مصطلح «البنية الفوقية»

تحاول الابتعاد عن طريق التطور الرأسمالي أو التي تسعى نحو تحقيق التحولات الإقتصادية الإجتماعية التقدمية في صالح الشعب الكادح وبهدف التخلص من نير التبعية للامبريالية ومختلف أشكال الكولونيالية القديمة والجديدة سياسياً وإقتصادياً أيديولوجياً .

يمكن تصنيف هذه البلدان من حيث البنى السياسية القائمة فيها ، إلى بلدان تستهدف بناء الإشتراكية العلمية ، ويسيطر فيها تحالف القوى الديمقراطية الوطنية الثورية بقيادة البروليتاريا وحزبها الشيوعي الماركسي اللينيني على مختلف المؤسسات السياسية ومقاليد السلطة السياسية ، وتتحكم بالبنية السياسية القائمة في البلد المبني . وبلدان التطور اللارأسمالي ، التي تتم نفس العملية فيها ولكن من موقع مستوى تطور ما قبل رأسمالي أو رأسمالي ضعيف ، وبدون قيادة البروليتاريا ، بسبب انعدام أو عدم كفاية وجود البروليتاريا فيها .

وفي حين تسود الديمقراطية الإشتراكية في البلدان الأولى ، تسود الديمقراطية الوطنية في البلدان الثانية ، وفي حين يوجد حزب شيوعي بروليتاري قائد لعمليات التطور التاريخي في البلدان الأولى ، لا يوجد في البلدان الثانية ، على الأغلب ، حزب من هذا النوع ، وهو إن وجد لا يقود عملية التطور فيها ، بل يكتفي بدور الحليف الاستراتيجي والمشارك في ائتلاف القوى الوطنية الديمقراطية الفاعلة في الحركة السياسية وتحت قيادة إحدى فصائلها الأساسية القائمة على رأس السلطة السياسية ، وفي بعض الحالات قد يقود الحزب البروليتاري

عملية التطور التاريخي في هذه البلدان ، ولكنه ينطلق من موقع تطور ما قبل رأسمالي أو رأسمالي ضعيف جداً في ظل درجة منخفضة من مستوى التطور الإقتصادي ، وفي ظل عدم توفر القاعدة الطبقية الإجتماعية الكفيلة بتحقيق الديمقراطية الإشتراكية .

وفي دول الديمقراطية الإشتراكية يتوفر شرطان أساسيان لابد من وجودهما كي تتمكن هذه الدول من السير في هذا الطريق ، هما : قيادة البروليتاريا وحزبها الشيوعي الماركسي اللينيني ، ومستوى تطور رأسمالي مقبول نسبياً يمكن الإنطلاق منه كقاعدة مادية ، وبالتالي كقاعدة إجتماعية طبقية لتحقيق التحولات الإشتراكية .

أما في دول الديمقراطية الوطنية ، فلا يتوفر هذان الشرطان ، واذا توفر أحدهما فلا يكفي لتصنيف هذه الدولة أو تلك في عداد الدول التي تسير في طريق الديمقراطية الإشتراكية ، وانما تصنف من بين دول الديمقراطية الوطنية .

إن التطور السياسي في دول الديمقراطية الاشتراكية هو أقل تعقيداً منه في بلدان الديمقراطية الوطنية ، وقد سارت مجموعة لا بأس بها من البلدان النامية في طريق الديمقراطية الاشتراكية (مثل فيتنام ، كوريا الشمالية ، كمبوديا ، كوبا) كما انتهجت بلدان عديدة طريق الديمقراطية الوطنية في آسيا وافريقيا (سوريا ، اليمن الجنوبي ، الجزائر ، اثيوبيا ، الكونغو ، أنغولا ، بورما . . . الخ)

إن ضعف مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي وبالتالي الطبقي في

بلـدان الديمقـراطية الـوطنية ، وطبيعـة تطورهـا المشـوه الكولـونيالي الخاص ، ينعكس بصورة معقدة في البنى السياسية الناشئة فيها ، تلك البنى المتخلفة ، غـير النقية ، والعاجـزة عن تلبية احتياجـات التنمية والتطوير السريع للحاق بركب الحضارة الحديثة ، ففي مثل تلك البنى السياسية ، نعثر على مزيج من الأساليب السياسية ما قبل الرأسمالية ، والأساليب الحديثة وشبه الحديثـة ، فما زالـت العلاقـات الشـخصية والعشائرية والقبلية والإقطاعية ، والمحسوبيات والزعامات تلعب دوراً كبيراً في تحديد عناصر القيادات السياسية وحتى مناهج السياسة اليومية الداخلية والخـارجية . كل ذلك جنبـاً إلى جنـب مع محـاولات تقليد الأسلوب الإستعماري في الإدارة السياسية والعسكرية ، ولكن الفرق الرئيسي بين هذه الزمرة من البلدان ، والبلدان ذات التطور الرأسمالي يكمن في أن بلدان الديمقـراطية الـوطنية لا تقف عنـد هذا الحـد من التركيب السياسي الموروث والمتخلف ، بل إن التركيب المذكور ليس الوحيد او السائد فيهـا ، إن أسلـوب الإدارة السياسية على الطريقـة الإشتراكية هو القائد الرئيسي لمعظم العمليات السياسية الجارية فيها ، والعناصر التقدمية الثورية هي العنصر الحاسم في قيادة تلك العمليات باتجاه محاربة التركيب السياسي الكولونيالي المتخلف وتطويقه والعمـل من أجـل اضمحلالـه وإخلائـه المكان للسياسـة التقـدمية الثـورية الإشتراكية ، ونرى في برامـج ودساتـير ومـواثيق العـديد من بلـدان الديمقراطية الوطنية تأكيداً راسخـاً على انتهـاج خط التطـور السياسي الاشتراكي ، وسعياً واضحاً ومنسجماً لتطبيق الديمقـراطية الشـعبية ،

ومحاولات جادة لبناء المؤسسات السياسية الديمقراطية الثورية كبديل حتمي وضروري للمؤسسات السياسية الكولونيالية العاجزة عن احتواء حركة التحرر الوطني المتعاظمة في تلك البلدان واحتياجات تطورها وتلبية مصالح جماهيرها الشعبية الواسعة . إن تجربة الجزائر وسوريا وبورما والكونغو وتنزانيا . . الخ ، تقدم لنا دليلاً عملياً على غنى وخصوبة النهج السياسي التقدمي الذي تسلكه تلك البلدان على الرغم من كل الأخطاء والصعوبات التي تواجهها خلال مسير تطورها اللارأسمالي ، مثل ضعف الجهاز السياسي وقلة كادره المجرب ، وضغط العلاقات غير السياسية ، وطبيعة الظروف الإقتصادية الموضوعية ، وتأثيرات مختلف الخصائص المحلية والدينية والعشائرية والايديولوجيات المختلفة على مسيرة التطور السياسي ، وصغر عمر التجربة السياسية ، بالإضافة إلى مختلف الضغوط الخارجية للدول الإمبريالية والدول المتخلفة التابعة لها ، والتي تستخدمها كثيراً في تعكير وعرقلة التطور الديمقراطي الوطني في تلك البلدان . ومع ذلك كله فإن التجربة السياسية لبلدان الديمقراطية الوطنية هي تجربة جريئة وذات محتوى وطني تقدمي ، يمكنها إذا توفرت لها الظروف الملائمة أن تتجاوز كل إمكانيةللعودة إلى الوراء ، وان تصل الى مرحلة بناء الدولة الإشتراكية ، ومؤسساتها السياسية المناسبة لها في الإطار القومي الملائم ، إن البنى السياسية الراهنة لا يمكن وصفها بالبنى السياسية الإشتراكية ، على الرغم من اعلان قياداتها الشعار الإشتراكية ، وذلك لأنها تفتقر أولاً إلى قيادة سياسة بروليتارية وطبقة بروليتارية قادرة على

ذلك ، وثانيا بسبب تخلف التنظيمات السياسية القائمة وتأثرها الشديد بالتنظيمات السياسية ما قبل الرأسمالية والرأسمالية ، كما أن التنظيم السياسي الإشتراكي يتطلب درجة معينة من التطور الإقتصادي والإجتماعي والأيديولوجي ، درجة لا غنى عنها ، درجة تمثل حداً أدنى لا يمكن بدونه السير بنجاح وبلا عودة إلى الوراء في طريق التطور السياسي الإشتراكي . إن التركيب الطبقي السائد في بلدان التطور الديمقراطي الوطني ، هذا التركيب الذي لا تشغل فيه الطبقة العاملة مكاناً بارزاً وقوياً ، هو سبب أساسي في تحديد طابع البنية السياسية القائمة في تلك البلدان ، هذه البنية التي يسيطر عليها غالباً العنصر المثقف ، بالإضافة إلى غلبة الطابع البرجوازي الصغير على قيادات تلك البلدان السياسية ،(١) مما يجعل من النهج السياسي التقدمي المعادي للامبريالية ، نهجاً شديد التقلب والتأثر والتردد تجاه مختلف المسائل السياسية الداخلية والخارجية ، وذلك بسبب الطبيعة السيكولوجية والأيديولوجية الخاصة التي تميز العنصر البرجوازي الصغير وما يحمله من أوهام وتعقيدات وفردية مفرطة وطوباوية . . (٢)

---

(١) ـ البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ٣١ : «إن فئات وجماعات من السكان مختلفة من حيث المركز الاجتماعي تشترك في حركة التحرر الوطني وتحمل إليها تصوراتها وآراءها غير الواضحة ، وغير الدقيقة كفاية في أحيان كثيرة بصدد قضايا العصر ، وأوهامها القومية والدينية ، ونواحي ضعفها وأخطاءها ، وهذا الواقع يفسر بقدر كبير تعرجات سبر النضال الوطني ونقص الانسجام والمثابرة في تحقيق أهداف الثورة الوطنية القريبة منها والبعيدة .

(٢) ـ لينين : الاشتراكية البرجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية . كراس مترجم إلى العربية عن دار التقدم .

إلخ ، وهذا ما يفسر لنا الطابع الإنتقالي للبنى السياسية الحالية في تلك البلدان وحتمية تحولها في نهاية المطاف إلى أحد خطي التطور الرئيسيين في العالم : الإشتراكية أو الرأسمالية . وتجربة مصر هي أكبر شاهد على ذلك ، حيث ارتدت عن النهج اللارأسمالي التقدمي الذي أوشك أن يقطع تلك المرحلة نحو البدء ببناء الاشتراكية ، ارتدت فجأة عن هذا النهج لتضرب للعالم مثلاً على أشد سياسة رجعية ولتتحالف مع أبشع النظم عنصرية في العالم (اسرائيل) ولتعلن عن نفسها بكل صراحة أداة طيعة بيد الإمبريالية عامة والإمبريالية الامريكية خاصة ، لضرب حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا .

إن البنى السياسية القائمة في دول الديمقراطية الوطنية ، تعكس حقيقة التطورات اللارأسمالية الجارية في تلك البلدان ، وتنسجم مع النهج المعادي للامبريالية خارجياً ، وللرجعية الاقطاعية والرأسمالية الكمبرادورية في الداخل . الا انها وباعتبارها تضم عناصر طبقية متنافرة المصالح والاهداف ، باعتبارها تضم تحالف قوى طبقية ديمقراطية تتفاوت درجة ثوريتها وتقدميتها ، فإن هذه البنى تحمل في أحشائها جنباً الى جنب السياسة الشعبية الاشتراكية المطعمة بمختلف الاساليب البيروقراطية الموروثة عن العوامل المحلية الذاتية والكولونيالية الموروثة . فلا توجد تطبيقات سياسية اشتراكية صافية ، ولا تطبيقات ومؤسسات وبنى سياسية رأسمالية وتقليدية صرفة أيضاً ، بل يوجد خليط عجيب من الصفات التي تنتمي الى تنظيمات سياسية اجتماعية مختلفة من حيث أصول مراحلها التاريخية المعروفة .

ومن هنا يأتي كل تعقيد الحياة السياسية القائمة في تلك البلدان الديمقراطية الوطنية ، ومن هنا نستشف طابعها الانتقالي المؤقت ، الذي سيضمحل حتماً في سياق التطورات السريعة العالمية والمحلية معاً ، وفي مختلف مجالات الحياة الاجتماعية .

إن حركة التحرر الوطني في بلدان الديمقراطية الاشتراكية ، قد حققت أهدافها الرئيسية في القضاء على «النير المزدوج» الخارجي والداخلي ، وتوصلت الى السيطرة على جهاز الدولة الاقتصادي والسياسي والايديولوجي ، وأقامت الجبهات الوطنية الشعبية الكادحة فيها بقيادة البروليتاريا والاحزاب الماركسية اللينينية ، وبدأت بالقضاء على أسس الاستغلال والظلم الطبقي ، وأحلت الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، كشكل رئيسي سائد في الحياة الاجتماعية الاقتصادية ، كما شلت كل قوى الاستغلال الطبقية ، وشنت هجوماً عنيفاً على الامبريالية والنظام الرأسمالي ، وحددت هدفها واضحاً صريحاً وهو بناء الاشتراكية والقضاء على كل نظم الاستغلال القائمةفيها من رأسمالية وإقطاعية .

أما في بلدان الديمقراطية الوطنية ، فإن حركة التحرر الوطني فيها ليست على هذه الدرجة من الانسجام والوضوح في الخطة والاهداف ، بسبب مستوى تطور بلدانها المتدني ، وبسبب ما يترتب على ذلك من تركيب طبقي خاص لا مجال فيه لنمو الافكار الاشتراكية الراديكالية كما يجب او كما ينبغي لها أن تكون . لذلك فإن مهمات

البناء التقدمي فيها تقتصر على معاداة الامبريالية بالدرجة الاولى بالاضافة الى معاداة الاقطاع والرأسمالية الكمبرادورية ، وباعتبار أن البرجوازية الوطنية ضعيفة في تلك البلدان أو شبه مفقودة فيها ، فإن القيادة السياسية التي تسيطر عليها عناصر بقية القوى الطبقية ليس أمامها ما تحاربه سوى العدو الخارجي المتمثل بالامبريالية والعدو الداخلي المتمثل بالاقطاع والكمبرادور . ولا تبرز أمامها مهام الثورة الاشتراكية بصورة ملحة ، بل تبرز أمامها أكثر ما تبرز مهام إنجاز الثورة الديمقراطية الوطنية ، وهذه الثورة تستمد تقدميتها من كونها معادية الامبريالية ، وتحاول بناء اقتصاد مستقل وغير رأسمالي ، وانتهاج طريق تطور ذي أفق اشتراكي قومي .

إن أمام حركة التحرر الوطني في هذه البلدان مهام كثيرة لا بد من إنجازها ، كما أن أمامها مرحلة معقدة من التطور لا بد من تجاوزها ، وهي مرحلة تصفية التركيب الكولونيالي اقتصادياً وسياسيا ، وحركة التحرر الوطني في هذه البلدان بغض النظر عن الطبيعة الايديولوجية لقياداتها ما تزال في طور التبلور والنضج سياسياً . وخاصة فيما يتعلق بمناهج تطورها الراهنة والمقبلة . وبالمهام الحيوية الواقعة على عاتقها . ومن الصعب وفقاً للاوضاع السياسية الراهنة لبلدان الديمقراطية الوطنية التنبؤ أو الحكم على آفاق تطورها المقبلة ، والنتائج المترتبة على هذا النوع الخاص من التطور في إطار التطور العالمي الشامل .

الفرع الثاني

المسائل الايدلوجية

يقول لينين : «حين يعمد المرء الى تحليل قضية اجتماعية أياً كانت ، توجب عليه النظرية الماركسية إطلاقاً ، أن يضع تلك القضية في نطاق تاريخي معين»(١) والمسائل الايديولوجية لحركة التحرر الوطني ككل قضية اجتماعية أخرى لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا في «نطاقها التاريخي المعين» . إننا لا نستطيع تحليل المسائل الايديولوجية للبلدان النامية ما لم نتعرف على عواملها الاقتصادية الاجتماعية التاريخية في الماضي والحاضر ، ويمكن القول : في المستقبل أيضاً ، ذلك لان تلك العوامل متحركة وليست ساكنة ، وهذه العوامل تخرج عن كونها محلية فقط ، وتتعدى نطاق البلدان النامية في المكان والزمان ، مستمدة وجودها وحياتها وتأثيراتها من مراحل تاريخية مختلفة وأنماط اقتصادية واجتماعية متعددة ، ومتفاوتة من حيث درجات تطورها ونضجها لهذا فإن ايديولوجيات حركة التحرر الوطني وشعوب البلدان النامية إجمالا تتميز بكونها انتقائية غالباً ، ومختلطة ويغلب عليها طابع الاقتباس وتحريف الاصول التي ترتكز عليها ، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بواقع البلدان النامية ذاتها، هذا الواقع المتخلف عن ركب التقدم والحضارة

(١) ـ لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص ١٢١

الصناعية المتطورة ، سواء منها الحضارة الرأسمالية المتطورة أو الحضارة الاشتراكية الجديدة المتنامية . لقد وجدت البلدان النامية نفسها فجأة وجهاً لوجه أمام حضارات أقوى منها وأرقى ، وتفوق كل ما سلف من حضارات تقليدية من مختلف الحيثيات . . . حضارات جديدة لا يمكن مقاومة إغراءاتها وسحرها ونفوذها وانتشارها في كافة أرجاء العالم ، وأمام مثل هذا الواقع لم يكن بوسع البلدان النامية أن تقاوم هذا العالم الجديد أو أن تجاريه في عظمته وغناه وحيويته ، إلا بتقليده والاخذ منه والاعتماد على تراثه الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي الايديولوجي .

إن البلدان النامية وقد دخلت كطرف في السوق العالمية ، وانتشرت فيها أسباب الحضارة الجديدة ، وترعرعت فيها البنى الاقتصادية والاجتماعية الطبقية الرأسمالية خاصة ، لا يمكنها إلا أن تعتمد بنفس القدر على محاكاة الحياة الجديدة مع كل ما يترتب عليها من بنى فوقية مطابقة لها . إن قوانين الديالكتيك تعلمنا أن تغييراً يطرأ على البنية التحتية لا بد أن يستجر وراءه تغيراً ملائماً معه في البنية الفوقية إن آجلا أم عاجلا .

أما وقد طرأت تغيرات جذرية على البنية التحتية التقليدية ، وتكوّن أسلوب انتاج مزدوج يتعايش فيه القديم الذي يتأقلم أكثر فأكثر أو يضمحل أكثر فأكثر تحت تأثير النمو المتعاظم للجديد ، فقد استدعى ذلك كله ، وبصورة حتمية تغيراً مماثلا في مجمل البنية الفوقية التي تعتبر الايديولوجيا جزءاً هاماً من أجزائها المكونة لها . إن أحداً

لا يستطيع تعطيل تغيرات البنية الفوقية والايديولوجيا ، عندما تصبح هذه التغيرات ضرورة اجتماعية تاريخية يتطلبها منطق تطور البنية التحتية ويفرضها حتماً على الحياة الاجتماعية .

وعلى هذا الاساس فقط نستطيع أن نقيم الطبيعة الخاصة للمسائل الايديولوجية الرائجة في البلدان المتحررة التي ما تزال حديثة العهد في تجربتها الحضارية الجديدة وخاصة الرأسمالية منها .

إن التغيرات الحاسمة التي فرضها الاستعمار بالعنف على البلدان النامية في المرحلة الكولونيالية ، ومعها ايديولوجية البرجوازية بمختلف أصنافها ، أفضت الى تكون قوى منتجة جديدة ومسيطرة على مختلف القوى المنتجة التقليدية المضمحلة والمتأقلمة احياناً مع ظروف الحياة البضاعية الرأسمالية الجديدة . وفي مثل هذا الوضع الاقتصادي فقط يمكن أن نعثر على تفسير علمي موضوعي لطبيعة المسائل الايديولوجية .

إن البنى الرأسمالية الكولونيالية وحتى غير الكولونيالية الناشئة في العالم الثالث تعتبر الدعامة المادية الاجتماعية الاساسية لافكار مختلف انواع الايديولوجيا البرجوازية المأخوذة عن الغرب الرأسمالي المتطور ، إما بصورة حرفية أو بصورة معدلة قليلا ، بحيث تتلاءم مع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي المتدني للبلدان المتحررة . ويعود سبب تعديل الايديولوجيات البرجوازية المستوردة وارتدائها أزياء محلية قومية خاصة الى تأثير البنى التقليدية التي ما تزال تضغط بقوة على مختلف

نواحي الحياة الاجتماعية في البلدان النامية ، وتفرض نفسها على الحياة السياسية والايديولوجية بقدر لا بأس به من القوة . لذلك يندر أن نعثر على ايديولوجيات برجوازية في شكلها الصافي الذي عرف في الغـرب الرأسمالي المتطور ، فالايديولـوجية البرجـوازية في البلـدان المتحـررة تمتزج وتتزاوج بالايديولوجيات التقليدية المتخلفة التي ما تزال تلعب دوراً كبـيراً في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصـادية أيضـاً . إن أحدث أفـكار العلـم والنظـريات العلمية المتطـورة تتعـايش في ذات الشخص وفي ذات الطبقة أو المجتمع مع أشـد الافـكار الميتـافيزيقية والاوهام الدينية والعشائرية والقبلية والاقطاعية تخلفاً وتحجـرا [١] . وتتعايش شخصية الفرد في التنظيمات الاجتماعية التقليدية مع شخصية الفرد في التنظيم الاجتماعي الـرأسمالي ، في إطـار سيكولـوجية الفـرد الواحد أو الفئة او الجماعة أو الطبقة ، مما يخلق ازدواجية سيكولوجية وايديولوجية لديها ، كقاعدة وهنا الواقع يفسر لنا طبيعة الصراع الذاتي الداخلي وتنازع الايديولـوجيات حتـى داخـل التنـظيم الاجتماعـي أو السياسي الواحد . ويمكن القول : إن انسان البلدان النامية هو ابـن المجتمع التقليدي والمجتمع الرأسمالي في آن واحد ، إنه نتاج تداخل وتشابك وتمازج عدة حضـارات وانمـاط اقتصـادية اجتماعية مختلفـة في الزمان والمكان . إنه ينتمـي الى مراحـل تاريخية وتشـكيلات متباينـة ومتعاقبة معاً ، لذلك فان الطابع السيكولوجي والايديولوجي لمختلف

(١) ـ أندرييف : التطور اللارأسمالي . الترجمة العربية . دار التقدم . موسكو ١٩٧٧ . ص ٢١٩

الأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية في البلدان النامية هو من نوع انتقالي ، بسبب ازدواجيته الفعلية الناتجة عن الحركة المادية التاريخية لقانون وحدة وصراع الاضداد الديالكتيكي ، وعن قانون تنازع القديم والجديد خلال عملية الانقلاب الكيفي ، أو خلال عملية التحول من التبدلات الكمية الاقتصادية الاجتماعية وبالتالي الايديولوجية الى التبدلات النوعية الكيفية في نفس المجالات . إن نفي القديم لم ينجز بعد على كافة الاصعدة في واقع العالم النامي وبالتالي على صعيد الايديولوجيا ، وبما أن القديم ما يزال مستمرا ، ولم تتم بعد عملية نفيه ، فإن الصفة الانتقالية للمرحلة الراهنة من تطور البلدان النامية وتطور ايديولوجياتها ، ما تزال هي الطابع المسيطر عليها ، وما لم تتم عملية نفي القديم (التقليدي) ايديولوجياً ، فإنه لا صحة لوصف اللحظة التاريخية الراهنة من تطور الايديولوجيا في العالم النامي بغير الصفة الانتقالية .

إن تطور القاعدة المادية للايديولوجيا الحديثة يمكن له أن يسبق كثيراً تطور الايديولوجيا نفسها ، وهذا هو السائد فعلا ، ذلك لان تطور الايديولوجيا ، يبقى دائماً كقاعدة ، أبطأ من تطور البنية التحتية للمجتمع ، و«قد كان ماركس يقر بأن التقاليد» وهي جزء من الايديولوجيا «ليست مجرد تعبير عن الظروف التي ولدتها وحسب ، بل إنها تظل قائمة حتى بعد زوال هذه الظروف ، تعبيراً عن النزوع الى ما هو معتاد في ظل ظروف تاريخية مغايرة» [1] ذلك لان المعتاد هو

(١) ـ تم النقل عن المصدر السابق . ص ٢٢٣

أسهل منالا مما يحتاج الى الابداع والخلق ، وهذا الواقع يفسر استمرار الارتباطات التقليدية والتصورات المتخلفة في قلب الايديولوجيات البرجوازية المستحدثة بالاقتباس من الغرب الرأسمالي المتطور ، وبإعدادها وتحضيرها مع اجتهادات محلية طفيفة وغير جوهرية .

ولا يقتصر أمر اعداد النظريات الايديولوجية المحضرة من عناصر ايديولوجية متنافرة تاريخياً واقتصادياً واجتماعياً والملونة بألوان قومية مختلفة ، على الاقتباس أساساً من الايديولوجيا البرجوازية الاصلية التي انبثقت من ظروف التطور داخل اوروبا الرأسمالية ، بل إن هذه الحقيقة تنطبق أيضاً على الايديولوجيا الاشتراكية العلمية الماركسية اللينينية . إذ يتم التعامل مع هذه الايديولوجيا بصورة عفوية اعتباطية انتقائية ، حيث يجري اقتباس أجزاء منها بعد عزلها عن سياقها الطبيعي والمنطقي والتعامل معها بشكل منفرد خارج الوحدة النظرية الواقعية التي تنتمي إليها ، ثم يجري استعمالها ميكانيكيا وبغض النظر عن الظروف الخاصة الملموسة ، وبدون مراعاة لقواعد المنهج العام . وأحياناً تنسب هذه النظرية المركبة من أجزاء ميتة ، بعضها من الاشتراكية العلمية ، والبعض الاخر من مختلف الايديولوجيات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والتقليدية . . . الخ ، الى مروجيها في البلدان النامية ، وتطرح على أنها الأصالة النظرية بعينها ، وعلى أنها التعبير عن أصالة الظروف القومية وخصوصية التطور القومي للبلدان النامية . وتوضع كضد أو نقيض للاشتراكية العلمية بنفس الوقت الذي توضع فيه كضد أو نقيض

للفكر الرأسمالي الامبريالي . وهذه النظريات «الاشتراكية القومية» تعبر بحق عن أعمق ازدواجية سيكولوجية وإيديولوجية لمختلف الفئات والطبقات في البلدان النامية ، وتعكس بوضوح الطابع الانتقالي للشخصية في البلد المتخلف ، والتي تجمع في ذاتها أشد العناصر تنافراً وتناقضاً ، وتفتقر إلى الانسجام الإيديولوجي والسيكولوجي ، كما تفتقر إلى التوازن والاستقرار والتماسك الداخلي والمعرفة النظرية العلمية الضرورية على صعيد الوعي الاجتماعي المادي التاريخي .

إن الطابع المتخلف لأنماط الإنتاج المتعددة ، حتى الرأسمالية منها ، ودرجة التطور المتدنية ، تترك أثراً كبيراً وحاسماً في التكوين الإيديولوجي لشعوب البلدان النامية . فالإنتاج البضاعي الصغير أضحى هو السمة الغالبة على تطور الحياة الاقتصادية هناك ، والأغلبية العددية الساحقة للسكان هي البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف . إن الإنتاج الفردي الصغير المعد للسوق والتبادل ، والاقتصاد النقدي السائد ، كل ذلك يشكل الأساس المادي المكين لنمو فردية الشخص بشكل تضخمي مرضي ، ويفضي إلى نمو النزعة الأنانية الفردية البرجوازية على حساب النزعة التعاونية الاشتراكية ، فنجد حتى لدى أشباه البروليتاريا وصغار المنتجين كالباعة المتجولين والحمّالين وأصحاب الحوانيت وصغار ملاك الأراضي من الفلاحين الكادحين ، وماسحي الأحذية والخدم المنزلي وغير المنزلي ، نجد لدى هؤلاء نفسية المنتج الفردي البرجوازي الذي يحلم دوماً بتجاوز الخط الطبقي الذي

يفصل بينه وبين الطبقة الأعلى مرتبة ، وبحكم طابع عمله وإنتاجه ونشاطه الفردي تنمو لديه النزعة الفردية المرضية الأنانية ، ويتشبع بالأوهام البرجوازية الصغيرة المتأرجحة إيديولوجياً ، ذلك لأنه بعيد كل البعد عن الانخراط في عملية الإنتاج الرأسمالية الضخمة المتطورة ذات الطابع الاجتماعي ، وبعيد عن الانخراط في المعاناة المشتركة للطبقة العاملة الصناعية المتمركزة في المؤسسات الكبيرة ، وتنعدم لديه خبرة النضال المشترك والوعي الطبقي السياسي المشترك للطبقة العاملة ، وخبرة العمل التنظيمي ، ولا يشعر بأهمية النضال الطبقي المشترك وبقيمته وأثره على حياته الشخصية . لهذه الأسباب مجتمعة نرى أنه لا تتوفر الظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية الضرورية لوجود الشخصية الطبقية النضالية الكادحة ، بل إن مجمل الظروف المذكورة تسمح بنمو بذرة الإيديولوجيا البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ومختلف أنواع الاشتراكيات اليمينية والقومية والاستثنائية ، التي تعشعش فيها طحالب الطوباويات والتحريفية والتيارات الانتهازية والديماغوجية . .[1] الخ . إن ظروف التطور الراهنة في البلدان النامية هي أكثر ملاءمة لنمو الإيديولوجيات المذكورة منها لنمو الأفكار الاشتراكية العلمية الصائبة التي تحتاج بالعكس إلى ظروف ومستوى

---

(١) ـ انظر «الاشتراكية والبلدان المتحررة» لمؤلفه : أوليانوفسكي ، الترجمة العربية ، دار التقدم ، ١٩٧٥ . ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ .

تطور أكثر رقياً وملاءمة لها .[1]

إن بذرة الإنتاج البضاعي النقدي التي لا تكف تنمو في الحياة الاقتصادية للبلدان النامية ، في قلب التنظيمات التقليدية توفر الأساس المادي الراسخ لنمو الإيديولوجيا البرجوازية وخاصة الإيديولوجيا البرجوازية الصغيرة وما يرتبط بها من أوهام اقليمية متطرفة وتصورات سياسية خاطئة وطوباوية غالباً . وهذا الواقع الاقتصادي يوفر المناخ الأكثر ملاءمة ، ليس للإيديولوجيا الاشتراكية العلمية ، بل لسواها من الإيديولوجيات الرائجة في العالم الرأسمالي وما قبل الرأسمالي عامة . وإن عدوى الإيديولوجيات البرجوازية في مرحلة الرأسمالية المبكرة التقليدية التي كانت سائدة في أوروبا الرأسمالية تنتشر بسرعة وقوة ، ولكن بموضات وموديلات شكلية فاشلة في مختلف أرجاء البلدان النامية وخاصة في أوساط الفئات والطبقات غير البروليتارية .[1][2]

كما أن عدوى النظريات الاشتراكية البرجوازية الصغيرة والإصلاحية ينتشر بسرعة أكبر أيضاً إلى مختلف أنحاء العالم الثالث منادية «بالاشتراكية اللاماركسية» وبـ «الطريق الوسط» و «بالاشتراكيات القومية» و «الافريقية» إلى ماهنالك من اشتراكيات غير علمية[3] وينبع ذلك كله من طبيعة المنتج الصغير المزدوجة باعتباره

---

(١) ـ المصدر المذكور . ص ١٨ ، ٢٠٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠

(٢) ـ المصدر السابق . ص ٢٠٩ ، ٢١٠

(٣) ـ المصدر السابق . ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٠

كادحاً ومالكاً في آن واحد ، فبسبب كونه مالـكاً يبقـى أسـير أوهامـه وتصوراته غير الاشتراكية ويجعل من اشتراكيته نزوحاً محدداً بمصالحـه الجزئية المؤقتة ضد الطبقات الأقـوى . إن اشتـراكية المنتـج الصغـير المالك هي اشتراكية نفعية محدودة ووسطية واصطفائية ، إنه اشتراكي بقدر مالاتتعارض الاشتراكية مع مصالحه الخاصة ، بقـدر مالاتهـدد ملكيته وطموحاته وأحلامه البرجوازية الفـردية ، وبقـدر مالاتشـكل خطراً على أنانيته ومزاجيته وتردده وغروره ورومانسيته السياسية . إن وضعه كمنتج صغير هو أساس اشتراكيته الرومانسية ، ودعامة تطرفه ويساريته الطفولية إن وجدت ، وركيزة نفسه القصير وبهلوانية أفكاره ونمو الروح المغامرة في شخصيتـه . أمـا السبـب الأسـاسي في تقبلـه للإيديولوجية الاشتراكية فهو في كونه يعتبر كادحاً يعمل وينتج بنفسه غالباً ويعاني من الاضطهاد والاستغلال الطبقي ، لا من قبل الطبقات البرجوازية المحلية الكبيرة والمتوسطة بمختلف شرائحها فحسب ، بل من الإقطاع في الريف وكبار الملاكين العقاريين ومن الجهاز البيروقراطي للدولة نصف التقليدية ونصف الرأسمالية معاً . إنه يعانـي من وطـأة الاستغـلال والقهـر الاقتصـادي والطبقـي والسياسي معـاً ، لا مـن الطبقات الاستغلالية المحلية وحسب ، بل من الطبقات الاستغلالية الخارجية القادمة من المتروبولات ، والتي فرضت نفسهـا في المرحلـة الكولونيالية على البلـدان النـامية ، وهـي الآن تتواطـأ مع الطبقـات الاستغلالية الداخلية في تحالف استغلالي غير مقدس لنهب واستغلال وظلم شعوب البلدان النامية ، التي تتألف في غالبيتهـا العظمـى من

البرجوازية الصغيرة الريفية والمدينية (تشكل البرجوازية الصغيرة الريفية والمدينية في الهند ، وهي المتطورة رأسمالياً ، ٨٠ ـ ٩٠٪ من مجمل السكان) إن ثقل الاستغلال المزدوج للطبقات الاستغلالية المحلية والخارجية ينيخ على كاهل البرجوازية الصغيرة الفلاحية الكادحة في الريف ، والبرجوازية الصغيرة المنتجة في المدينة بصورة أساسية . ومثل هذا الوضع الواقعي هو الذي يشكل الأساس لنمو وانتشار مختلف تيارات الإيديولوجيا الاشتراكية في البلدان النامية ، بدءاً من النظرية الاشتراكية العلمية ، وانتهاءً بمختلف التيارات الاشتراكية الانتهازية والتحريفية والإصلاحية والقومية والطوباوية . . الخ . إن العداء للامبريالية والاستعمار والإقطاعية والكمبرادور هو الدافع الأساسي لتبني ونمو الأفكار الاشتراكية في مختلف الأوساط الشعبية البروليتارية وغير البروليتارية في البلدان المتحررة . وبما أن مثل هذه الأهداف وحدها لا تشكل مبرراً كافياً لتقبل الاشتراكية العلمية ، فإن الاشتراكيات الرائجة تظل ضعيفة واصطفائية ورومانسية . إن هدف الاشتراكية العلمية هو القضاء على أسس كل استغلال ، على أسس المجتمع الطبقي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . أما الاشتراكيات القومية الرائجة في حركة التحرر الوطني فهي لا تهدف غير إنجاز مهمات تحررية ديمقراطية شعبية عامة ، لا مهمات اشتراكية ، وهي لا تشعر ـ خاصة في مرحلة النضال من أجل الاستقلال السياسي ـ بضرورة النضال الطبقي من أجل الاشتراكية ، لأن القضية الرئيسية تكمن في التحرر السياسي

أولاً ، ولأن مهمات التحرر السياسي تطغى على أية مهمات سواها في تلك المرحلة . أما في مرحلة مابعد نيل الاستقلال السياسي ، فتبدو أن مهمات التحرر الاقتصادي والتحرر من مختلف أنواع الكولونيالية الجديدة ، تقتضي مزيداً من النضال من أجل الاشتراكية ، وتنمو أكثر فأكثر العلاقة بين بناء الاشتراكية والتحرر الكامل السياسي والاقتصادي من التبعية للامبريالية وعملائها المحليين . وتقترب أكثر فأكثر أفكار الديمقراطية الوطنية الثورية لحركة التحرر الوطني من الأفكار الاشتراكية ، وتتحرر يوماً بعد آخر من الكثير من الأوهام التي أفرزتها مختلف الظروف الموضوعية القائمة في تلك البلدان . إن الأفكار الإيديولوجية للاشتراكية العلمية تنمو بسرعة أكبر ، بقدر ما تبتعد الدول النامية عن المرحلة الانتقالية التي تعيشها نجد أحد اتجاهين لا ثالث لهما : إما نحو الرأسمالية أو نحو الاشتراكية ، وبغض النظر عن طبيعة الاتجاه المذكور وخصوصيته .

إن الطبيعة الخاصة للمرحلة الانتقالية التي تعيشها البلدان النامية تنعكس بصورة معقدة على بنيتها الفوقية السياسية والإيديولوجية ، وتجعل من الإيديولوجيا القائمة هناك لوحة فسيفسائية فريدة من نوعها ، ولكنها على أية حال لوحة متحركة الخطوط والألوان دائماً باتجاه بروز لوحة أكثر صفاءً وتمايزاً وأكثر ثباتاً ووضوحاً ، باتجاه تبلور صراع طبقي وإيديولوجي ثنائي بين الاشتراكية العلمية ومختلف الإيديولوجيات المناوئة لها ، مع نمو البروليتاريا والبرجوازية الطبقتين الجديدتين والمتعاظمين باستمرار .

المبحث الثالث

المكانة الدولية للبلدان النامية

يقول لينين : «إن المبدأ الاساسي في الديالكتيك الماركسي يتلخص في كون جميع الحدود في الطبيعة والمجتمع هي اصطلاحية ومتحركة ، وأنه لا توجد ظاهرة من الظاهرات ، الا ويمكنها إذا توافرت لها ظروف معينة ، ان تنقلب الى ضدها» [١] .

والبلدان النامية ، التي تعتبر متخلفة اليوم ، قد تتغير صورتها وحدودها غداً ، وهذا أمر طبيعي عندما ننظر اليها في اطار وحدة تطور البشرية جمعاء ، في نطاق وحدة تطور المجموعات الدولية ، وتطور حدودها المعطاة . إن مجموعة الدول الامبريالية ، ومنظومة الدول الاشراكية ، ومجموعة الدول المتخلفة ، تشكل معاً وحدة دولية متحركة ومتفاعلة ، ولا سبيل الى فهم واحد من مكوناتها الثلاثة دون أن نأخذ بعين الاعتبار علاقاته التاريخية بغيره من المكونات . فوحدة الكل لا تفهم الا من خلال استيعاب تناقضات اجزائها ، إن الكل هو سبيلنا الى فهم الجزء ، والجزء هو سبيلنا الى فهم جانب من جوانب الكل . ان حدود الاجزاء المكونة لأسرتنا الدولية ليس ثابتة قطعاً ،

---

(١) ـ لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص ٢٥٧ .

فالدول الامبريالية تتغير وتتبدل كيفاً وكماً . لقد كانت انكلترا ومن ثم فرنسا وألمانيا ، والولايات المتحدة واليابان ، وفي الوقت الحاضر توشك دول متخلفة على التحول الى دول تتدرج نحو الامبريالية (الهند ، البرازيل) بطرق تختلف كلياً عن الطرق التي سلكتها الدول الامبريالية الاخرى للوصول الى هذه المرحلة العليا من الرأسمالية . والمرحلةالاحتكاريةمن الرأسمالية وصلتها دول عدة من البلدان النامية (تركيا ، الهند ، المكسيك . . الخ) الا أنها احتكارات مرتبطة تابعة فرعية [1] وتختلف عن الاحتكارات الكلاسيكية من جوانب تاريخية عدة [2] .

إن البلدان النامية التي يطلق عليها «العالم الثالث» لن تظل عالماً

(١) ـ يورك أوغلو : تركيا ـ الحلقة الضعيفة في السلسلة الامبريالية . من الأفضل مراجعة الفصل الأول من ص ١٣ حتى ٣٠ ، ففيه تفصيل حول طابع التطور الرأسمالي في البلدان النامية ذات مستوى التطور المتوسط ، وطابع نشوء ونمو الاحتكارات المحلية فيها ، أي طابع نشوء ونمو المرحلة الاحتكارية في البلدان النامية الرأسمالية وتميزها عن المرحلة الاحتكارية للدول الامبريالية . يقول أوغلو : «إن رأس المال المحلي في تركيا ، على سبيل المثال ، تابع للامبريالية ، فهو ينشط ويمارس فعاليته كتابع ، كجزء ، «كجزء لا يتجزأ» أو «كفرع محلي» للامبريالية . إنه يشارك في عملية الاستغلال التي تمارسها الامبريالية ضد بلادنا بوصفه شريكاً (. . . .)في آلية استغلال موحدة» . ص ٢٩ .

(٢) ـ المصدر السابق : «تم إنجاز الانتقال إلى الرأسمالية الاحتكارية (يقصد تركيا : المؤلف) دون المرور بفترة من التنافس الحر» ودون الاستناد «على أية قاعدة اقتصادية متطورة» و«إن الرأسمالية الاحتكارية وظاهرة رأس المال المالي (. . . .) انبثقتا (نتيجة . المؤلف) العمليات المسرعة بشكل مصطنع» ص ٢٨ .

ثالثاً الى الابد ، لانها لم تخلق «عالماً ثالثاً» بصورة مسبقة . إن كون هذه البلدان «عالماً ثالثاً» هو نتيجة ظروف تاريخية محددة ، هوالنتيجة المحتمة لعصر الرأسمالية ونظامها الاستعماري المعروف ، هذا النظام الـذي تتبـدل فيه الحـدود الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية بسرعـة قصوى بين الدول ومختلف الامم والمجتمعات الانسانية ، تتوسع فيه الحـدود وتتقلص ، تتداخـل وتتناسـخ وتتشابـك بتغـيرات كمية وانعطافات كيفية سريعة ، بحيث يصعب متابعة قانـونيات تحولـه ، وتغيرات صور تجلي قوانين حركته وتطوره .

هذه هي حال العالم الثالث ، باعتباره عضواً في جسم الاسرة الدولية ، عضواً يتأثر بشدة بمختلف الانشطة والتطورات الجارية في بقية الاعضاء ، إن كل حركة في عضو تنعكس بهذا الشكل أو ذاك على بقية الاعضاء ، والبلدان النامية تؤثر وتتأثر في مجموع الكل الدولي .

لقد كانـت نسبـة تأثـير البلـدان النـامية في مرحلـة الاسـتعمار التقليدي على الكل الدولي ضئيلة نسبيا ، وغير محسوسـة أو مرئية ، حيث كانت الدول الامبريالية هي التي تقرر في النهاية المصـير العـام للبشرية ، أما وقد أنجزت حركة التحرر الوطني والثروات الاشتراكية عملية انهيار النظام الاستعماري العالمي ، فقد تغيرت الحال جذرياً ، وتحولت البلدان النامية كما يعبر لينين عن ذلك من غرض من أغراض التاريخ والسياسة الامبـريالية والـدولية الى مساهـم نشيط في العملية التاريخية العالمية والسياسية الدولية . تحولت البلدان النامية من هدف

للسياسة الاستعمارية ، الى عنصر مقرر وفعال في تحديد المصير العام للاسرة الدولية جمعاء ، بعد أن امتلكت زمام امورها ونالت استقلالها السياسي ، وأنشأت دولها القومية الخاصة بها ، «التي وإن كانت لم تتخلص نهائياً بعد من ربقة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، لم تعد تدخل بمعظمها ، مع ذلك ، كما من قبل ، في نظام الامبريالية السياسي» (١) وأكبر وأحدث شاهد عملي على ذلك هو موقف الارجنتين من الاتحاد السوفييتي ، فلقد وافقت الاولى على بيع الثانية القمح ، رغم امتناع الولايات المتحدة عن بيع القمح للاتحاد السوفييتي ، ورغم ضغوطها القوية على جميع العالم الرأسمالي وتحريضها له على اتخاذ موقف مماثل كرد على الموقف السوفييتي من قضية افغانستان ، علماً بأن الارجنتين تعتبر دولة رأسمالية نامية وتربطها علاقات تبعية قوية للولايات المتحدة اقتصادياً وحتى سياسياً .

وفي عصر وجود المنظومة الاشتراكية ، ونيل شعوب البلدان النامية لاستقلالها السياسي ، أصبح متاحاً للبلدان النامية ان تصبح سيدة موقفها السياسي بدرجة معلومة ، وذلك على الرغم من التبعية الاقتصادية القاسية التي تفرضها الدول الامبريالية على معظمها . إن انتزاع البلدان النامية لحقها في تقرير مصيرها السياسي يرتدي أهمية بالغة في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، والدول الإمبريالية تدرك تماما درجة خطورة هذه الحقيقة على التطورات العالمية ، وعلى تطوراتها هي بالذات ايضاً . «إن الدول الامبريالية

(١) ـ البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ٣١

تخاف تعاظم تأثير الدول الوطنية الفتية في السياسة العالمية ، وفي التغيرات الطارئة على طابع العلاقات الدولية . وهي تود لو تعيق الميول الديمقراطية العامة في السياسة الخارجية للبلدان النامية ، ولو تشد هذه البلدان بقوة الى عربة سياستها العدوانية» (١)

لقد كان التحرر السياسي لشعوب البلدان النامية انجازاً كبيراً لحركة التحرر الوطني ، وانتقالا معلوماً من مرحلة نضالية الى مرحلة نضالية جديدة أكثر تقدماً وحسماً ، من مرحلة النضال من أجل تصفية السيطرة الاستعمارية السياسية المباشرة على بلدانها ، الى مرحلة النضال من أجل تصفية كل أشكال التبعية والسيطرة الاستعمارية وخاصة الاقتصادية منها . وكما يشير فريدريك أنجلز فإن مرحلة التحرر السياسي هي المقدمة الضرورية التي لا يمكن بدونها الحديث عن أي تحرر اقتصادي ، رغم ان الأخير هو الجوهري كما يقول لينين . ومن هذه العلاقة بين مرحلتي النضال التحرري يستمد التحرر السياسي أهميته وقيمته باعتباره انتصاراً أساسياً يمهد للانتصارات الحاسمة ضد نظام الامبريالية الاستعماري العالمي . إن التحرر السياسي يفتح آفاقاً رحبة لنضال حركة التحرر الوطني من أجل تصفية باقي أشكال التبعية للامبريالية وخصوصاً الاقتصادية منها ، كما يفتح آفاقاً واسعة لامكانية انتهاج سياسة مستقلة عن السياسة الدولية للامبريالية تجاه مختلف قضايا العصر الراهن ، واتخاذ مواقف مناهضة

(١) ـ المصدر السابق . ص ٣١

للامبريالية وسياستها الدولية الاستغلالية التوسعية العدوانية ، ضد باقي شعوب البلدان النامية . كما تتيح مرحلة الاستقلال السياسي إمكانية تنمية العلاقات الودية مع العالم الاشتراكي وتقوية التعاون معه في مختلف المجالات ، والاعتماد على مساندته ودعمه في شتى مسائل السياستين الداخلية والخارجية . وأهم من ذلك كله ، فإن مرحلة التحرر السياسي ، كما بينت وتبين التجربة التاريخية لحركةالتحرر الوطني ، قد وفرت فرصة تحول الثورات الوطنية الديمقراطية الى ثورات اشتراكية ، وسهلت عملية انتقال حركة التحرر الوطني من الثورة التحررية السياسية الى الثورة الاجتماعية الاشتراكية ، كما حدث في العديد من البلدان كفييتنام وكوريا وأنغولا . . . الخ.إن الاستقلال السياسي ينشط عناصر الصراع الطبقي الداخلي المحلي ، ويتيح قيام القوى الطبقية الكادحة بالثورة الاشتراكية ، دون خوف من التدخل الإمبريالي الخارجي ، وبالاعتماد الوطيد على دعم ومساندة منظومة الدول الاشتراكية ، [1] وهذا ما حدث فعلا في دول مثل (اثيوبيا ، أفغانستان ، كمبوديا . . . الخ) .

هذا الواقع الجديد ، واقع امكانية انتصار الاشتراكة في البلدان النامية أو حتى انتصار القوى الديمقراطية الوطنية ، وانتهاجها سبيل

---

(١) ـ المصدر السابق : «ظهرت بفضل تغير النسبة بين القوى الطبقية في المسرح العالمي ، إمكانية تحول ثورات التحرر الوطني المعادية للامبريالية ، بصورة سريعة نسبياً ، إلى ثورات معادية للرأسمالية ، إلى ثورات اشتراكية» ص . ٣٤ .

التطور اللارأسمالي الهادف الى المستقبل الاشتراكي ، هذا الواقع هو الذي يخيف الامبريالية ، ويجعلها تدرك خطورة هذا التطور ، وتحاول تطويقه بمختلف الأساليب . خاصة وأن ذلك قد أصبح حقيقة واقعة ساطعة حدثت وتحدث باستمرار ، وأخذت هذه الحقيقة تعبر عن نفسها من خلال اتجاه تطور البلدان النامية نحو الانقسام المتزايد الى بلدان ذات اتجاه اشتراكي وأخرى ذات اتجاه رأسمالي ، (١) فلم تعد البلدان النامية احتياطياً للرأسمالية فقط كما يخيل للامبريالية ، أو كما تريد لهذه الدول أن تكون ، بل لقد صارت بنفس القدر ، وربما أكثر أيضاً ، وكما اعتبرها لينين أساساً بمثابة احتياطي للثورة الاشتراكية العالمية ، ويقول لينين بهذا الصدد : «إن حركة أكثرية سكان الكرة الأرضية ، التي تتجه في البدء وجهة التحرر الوطني ، ستنقلب على الرأسمالية والامبريالية في المعارك الفاصلة التي ستخوضها الثورة العالمية في المستقبل ، وقد تلعب دوراً ثورياً أكبر جداً مما نتوقع» و «جماهير الكادحين ـ الفلاحون في المستعمرات ـ ستلعب على الرغم من أنها ما تزال متأخرة دوراً ثورياً كبيراً جداً في المراحل المقبلة للثورة العالمية» (٢) وقد ترجمت هذه الحقيقة التي تنبأ بها لينين إلى واقع ملموس لا مرد له في العديد من دول البلدان النامية التي انتصرت الثورات الاشتراكية فيها .

---

(١) ـ أندرييف : التطور اللارأسمالي . ص ٢٤٤ .

(٢) ـ لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

إن أهمية مكانة البلدان النامية عالمياً ترتكز إلى جملة من المبررات والعوامل والأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وكون هذه البلدان احتياطياً للثورة الاشتراكية العالمية هو أحد أهم هذه الأسباب البارزة حالياً . فلا يمكن إيقاف تطور البلدان النامية عند هذه الدرجة الذي بلغه تطورها ، ولا يمكن عرقلة تطور هذا العالم النامي إلى ما لانهاية ، ولا تستطيع الدول الامبريالية بصورة مطلقة أن تمنع انقسامه وتجاوزه مرحلة هلامية التطور وازدواجيته وطابع تطوره الانتقالي ، باتجاه تحوله في النهاية إما رأسمالياً أو اشتراكياً ، خاصة وأن سجل الظروف العالمية تتطور باتجاه تقهقر النظام الإمبريالي والرأسمالي العالمي ، وتوطد وتعاظم نفوذ وقوة النظام الاشتراكي العالمي .

تمثل البلدان النامية ثلثي سكان العالم غير الاشتراكي ، وتمتلك أراضيها القسم الأعظم من الثروات الطبيعية الضرورية للصناعة الرأسمالية والاقتصاد الرأسمالي إجمالاً بما فيها الثروات الزراعية المستعملة إما كمواد خام أو كمواد غذائية [1] وتعتبر مستودعاً ضخماً

---

(١) ـ توماس سنتش : الاقتصاد السياسي للتخلف . انظر : هامش ص (٦٧) وص (٦٨) من الجزء الأول : «تمتلك أمريكا اللاتينية ثلث مصادر الحديد والنحاس في العالم وعشر البترول الخام والزنك والرصاص والقصدير ، وسدس النيكل والمنغنيز وأربعة أعشار البوكسايت ، وتحتل المرتبة الأولى في الإنتاج الرأسمالي العالمي لاثنين وعشرين من خامات المعادن المهمة . وتستطيع غانا وغينيا والكونغو ، بسبب غنى مواردها من البوكسايت والألمنيوم ، أن تنتج ثلاثة أضعاف الإنتاج العالمي الحالي ، ولدى زامبيا ربع مجمل إحتياطي النحاس ، وتعد الغابون ثاني أكبر مستودع للمنغنيز في العالم ، الخ . . . ويبلغ احتياطي الهند من خامات الحديد زهاء خمس أو ست مرات ما تمتلكه بريطانيا أو ألمانيا . وتبلغ

أو مخزناً طبيعياً وبشرياً واسع الغنى يزود العالم كله ، وبصورة خاصة الدول الامبريالية بعناصر اقتصادها الرئيسية ، وخاصة فيما يتعلق بالطاقة النفطية . إن البلدان النامية ركيزة أساسية للبنية الاقتصادية الإمبريالية ، بحيث يمكن القول : إن تبعية متبادلة تربط بين الطرفين (١) الدول الامبريالية والدول النامية ، في إطار سيطرة

= الثروة النفطية لبلدان الشرق الأدنى (فقط) ربع الإنتاج النفطي في العالم الرأسمالي .
وتبلغ قدرة الطاقة المائية في أفريقيا حوالي ٤٠ ـ ٥٠ بالمائة من قدرة الطاقة الهيدروليكية في العالم كله . وتوجد في أمريكا اللاتينية مناطق عذراء واسعة يمكن لها ، إن استغلت ، أن تثمر ثلاث مواسم سنوياً . .

وانظر : ص ٢١٧ من الجزء الثاني من نفس المصدر : «وعلى حين أن مشكلة التغذية في هذه البلدان (النامية)تهدد الملايين بالموت جوعاً، نجدإقتصادها الزراعي الأحادي يثمر معظم الإنتاج العالمي في عدة محاصيل . فأمريكا اللاتينية وحدها تسهم بـ (٨٠)٪ من إنتاج البن في العالم ، و (٧٠)٪ من إنتاج الموز ، وحوالي (٥٠)٪ (مع كوبا) من قصب السكر ، في حين أن افريقيا الاستوائية تؤمن ثلثي المنتوج العالمي من الكاكاو ، (١٦)٪ من البن ، و (٢٥)٪ من جوز الهند . ويمكن توسيع القائمة بذكر الرز والشاي الخ ، وغيرهما مما تنتجه البلدان الآسيوية» .

وفي هذه الحالة لا غنى للعالم اجمالاً وللدول الامبريالية خاصة عن الاعتماد الكبير على العالم الثالث كمصدر هائل للثروات الطبيعية المعدنية والزراعية منها . وإذا أدركنا ذلك عرفنا معنى خطورة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجارية في البلدان النامية على حياة الدول الامبريالية وعلى وجود النظام الامبريالي الرأسمالي العالمي بشكل عام .

(١) ـ ماركس ـ انجلز : في الاستعمار . الترجمة العربية . دار التقدم . موسكو ، ١٩٧١ . ص ٧٢ : «إن العهد البرجوازي من التاريخ مدعو إلى بناء الأساس المادي للعالم الجديد ، إنه مدعو من جهة إلى تطوير العلاقات العالمية القائمة على التبعية المتبادلة بين البشر جميعهم» .

الطرف الأول على الثاني واستغلاله له والتحكم بثرواته وخيراته ومقدراته الطبيعية والبشرية ، والتبعية المتبادلة لا تعني المساواة بين الطرفين من حيث التبعية أو من وجهة نظر درجة السيطرة ، بل تعني أن الاقتصاد الامبريالي قام أساساً على قاعدة نهب البلدان النامية بوسائل غير اقتصادية وبوسائل اقتصادية ، وما يزال يقوم بدرجة معلومة على الاعتماد النسبي على استغلال البلدان المذكورة اقتصادياً بوسائل حديثة متعددة . من هنا تماماً ندرك معنى المكانة التي تشغلها البلدان النامية بين دول العالم عامة ، والدول الامبريالية خاصة . إن مصير الاقتصاد الامبريالي العالمي يرتبط بدرجة معينة بالتطورات المتسارعة الجارية في نطاق البلدان النامية ، بقدر ما هو مصير البلدان النامية يتحدد بدرجة معينة بتأثيرات التطورات الجارية في الدول الإمبريالية ، فالتبعية المتبادلة هي الأساس الذي ترتكز عليه الأهمية والمكانة الخاصتين اللتين تسمان موقع البلدان النامية من مختلف الوجوه .

وفي ظروف المباراة بين الاشتراكية والرأسمالية ، في ظروف عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يتخذ تطور البلدان النامية مزيداً من الأهمية والتأثير على النظام الرأسمالي العالمي ، ذلك لأن تطور البلدان النامية ذاته يتأثر بالصراع الرئيسي العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية ، وينعكس هذا الصراع بصور متعددة في كل بقعة من العالم ، و «التناقض الرئيسي في العالم يتجلى اليوم في أي حدث

محلي ، مهما كان هذا الحدث صغيراً وقليل الأهمية» [١] .

إن البلـدان النـامية لم تعـد تتطـور في نطـاق السيادة المطلقـة للامبـريالية ، بل في نطـاق صراع النظامـين الـرئيسيين في العالـم ، الاشتراكية والرأسمالية ، ولهذا فإن تأثـير البلـدان النـامية على مصـير النظام الامبريالي العالمي يتزايد شأنه بفضل وجود القوة الدولية الداعمة لمواقف التحرر والاستقلال والثورات الاشتراكية ، وقد بات بإمكان بلد نامٍ أن يرفض السياسة الامبريالية ويقول : لا ، وينتهج سياسة مستقلة دون خوف من التدخل العسكري المباشر ، أو مـن مختلف أنواع الضغوط الاقتصادية والسياسية ، وبإمكان أي بلد نامٍ الآن أن يختار سبيل تطوره الذي يرغب بكل حرية ، وأن يأمل الدعم القوي من منظومة الدول الاشتراكية ، دون أي خوف من قبل المتروبولات السابقة ذات المصلحة المباشرة أو غير المباشرة بمنعـه من اختيار طريق تطوره المستقل .

إن سعـي البلـدان النـامية لاستـكمال مقومـات تحررهـا الاقتصادي ، وتحالفها الوطيد مع منظومة الدول الاشتراكية ، يسهم في تعميق تناقضات النظام الامبريالي العالمي ، وبالتالي يسرع إلى درجة محددة عملية انهياره وسقوطه كآخر معقل لآخر نظام عبودية استغلالية في التاريخ ، أي نظام الرأسمالية العالمي . ذلك لأن كسر أية حلقة فى السلسلة الرأسمالية ، ليس في النهاية سوى تقليص لهذه السلسلة ،

---

(١) - يورك أوغلو : مصدره المذكور . ص١٩ .

وخسارة ملموسة لموقع من مواقع النظام الرأسمالي العالمي ، وكسب ملموس أو إضافة جديدة إلى سجل انتصارات الثورة الاشتراكية العالمية . (١) إن البلدان النامية التي ما تزال تعتبر أجزاء من السلسلة الرأسمالية هي الحلقات الأضعف فيها ، (٢) وهي الأكثر قابلية

---

(١) ـ المصدر السابق : «إن عملية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هي العملية التي يكتسب فيها المركز الثوري من خلالها المزيد من القوة والسيطرة من الناحية الكيفية والكمية . وبصورة أكثر ملموسة ، إنها العملية التي يحقق الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى من خلالها المزيد من التقدم في كل المجالات ، مع التحاق دول جديدة بالمنظومة الاشتراكية ، عبر الثورات المنجرة في الحلقات الضعيفة من السلسلة الرأسمالية . بهذه العملية ، ومع تفوق النظام الاشتراكي على الرأسمالية في مختلف المجالات سيتغير العصر» ص ١٨ . بهذه الطريقة نفهم التأثير الناتج عن تطورات البلدان النامية في المصير العام للرأسمالية ، جنباً إلى جنب، مع قناعتنا الراسخة ، بأن المصير العام للرأسمالية لا يتحدد بشكل جوهري إلا بفضل انتصار بروليتاريا الدول الامبريالية بالذات .

(٢) ـ المصدر السابق : «إن الحلقات الضعيفة في أيامنا هذه هي البلدان المتخلفة ضعيفة التطور والبلدان المتوسطة من حيث تطورها ، ونستطيع أن نذهب أبعد ، فنميز البلدان الرأسمالية ذات مستوى التطور المتوسط ونجدها «الحلقات الضعيفة الأولى» ذلك لأن الرأسمالية في هذه البلدان بلغت مستوى من التطور المطلوب لخلق الشروط الموضوعية للثورة الاشتراكية» ص ٢٢ . و : «إن الحلقات الضعيفة كما تشير التسمية ، هي تلك التي يمكن للسلسلة أن تقطع عندها ، وفي الحقيقة فإننا نرى ، عند النظر إلى التاريخ ، أن البلدان التي تشهد نضج الأوضاع الثورية ، البلدان التي أعطت ثوراتها ، أي تلك البلدان التي انفصلت عن السلسلة الامبريالية ، كانت من البلدان التي توصف بـ «الحلقات الضعيفة» وستسير الأمور في المستقبل على نفس المنوال دون أدنى شك» ص ١٧ .

للتحطيم ، بواسطة الثورات الاشتراكية ، لأنها هي التي تتحمل العبء الأكبر من الأزمة العامة للرأسمالية العالمية وتناقضات النظام الرأسمالي المستفحلة أكثر فأكثر ومن يوم لآخر . (١) وواقع كون البلدان النامية ضعيفة التطور ، وبصورة خاصة ذات مستوى التطور الرأسمالي المتوسط هي الحلقات الضعيفة في سلسلة النظام الرأسمالي العالمي ، يضفي على تلك البلدان أهمية قصوى بالنسبة لتطور الثورة الاشتراكية العالمية من جهة ، وبالنسبة لانهيار الرأسمالية المحتوم من جهة ثانية .

إن مكانة البلدان النامية تنبع من كون تطورها المقبل هو الذي سيحسم الصراع العالمي بين النظامين الرئيسيين كالاشتراكية والرأسمالية ، ولصالح الانتصار النهائي للاشتراكية بالتأكيد . فمصير الرأسمالية رهن بالمصير العام للتحولات الشورية الجارية في البلدان النامية لصالح المستقبل الاشتراكي ، وما نعنيه بالضبط هو التغيرات الكمية الاشتراكية الجارية في البلدان النامية ، والمتنامية بفضل التنامي المتبادل لكل من النظام الاشتراكي العالمي ونفوذ حركة التحرر الوطني ذاتها وعمقها .

(١) ـ المصدر السابق : «طالمابقيت البلدان المتخلفةذات التطور الضعيف والبلدان ذات التطور المتوسط داخل النظام الرأسمالي فإنها محكومة بأن تصبح أكثر فأكثر «مركز ثقل» ونقطة ارتكاز جميع التناقضات . إن هذه البلدان هي التي تظهر فيها الحلقات الضعيفة في سلسلة النظام الرأسمالي» ص ٢٦ . و«نظراً لأن هذه البلدان محرومة من تلك الإمكانيات التي توظفها الدول الامبريالية من أجل تخفيف حدة التناقضات الطبقية ، ولذلك فإن حدة الصراع الطبقي في هذه البلدان يبلغ مستويات عليا» ص ٢٧ .

«توجد في العالم المعاصر ثلاث قوى ثورية أساسية هي : النظام الاشتراكي العالمي ، والحركة العمالية العالمية ، وثورات التحرر الوطني» و «ليست معارضة حركة بأخرى ، بل بالاتحاد الأوثق بينها ، هو الذي يؤمن انتصار الحركة التحررية العالمية بأسرها [1] » . إن انهيار النظام الامبريالي العالمي رهن بتفاعل وتعاضد هذه القوى الثورية الرئيسية الثلاث ، وإن كل انتصار تحققه فصيلة من هذه الفصائل الثورية الثلاثة يعود بالفائدة القصوى على الفصيلتين الأخريين أو على مجمل الحركة الثورية العالمية ، وكل نجاح يتحقق على يد فصيل من هذه الفصائل الثلاثة ، يضاف لا إلى سجل انتصارات هذا الفصيل فقط ، بل إلى سجل الجبهة الثورية العالمية كلها ، ويسرع من تحقيق النجاحات التالية التي تحققها وحدة القوى الثورية العالمية . إن كل ثورة اشتراكية جديدة ، تعطي دفعاً قوياً لنضال البروليتاريا في البلدان الرأسمالية المتطورة ، ولنضالات حركة التحرر الوطني في البلدان النامية ، وكل انتصار تحققه ثورات التحرر الوطني أو نضال بروليتاريا الدول الامبريالية يعطي دفعاً جديداً و يحقق إضافة كمية ونوعية للثورة الاشتراكية العالمية ، ومن خلال هذا الفهم ، فإن الدور الذي يلعبه تطور حركة التحرر الوطني في البلدان النامية هو دور ثوري للغاية ، وكلما تعمقت حركة التحرر الوطني ، وتحولت من مجرد ثورة ديمقراطية وطنية إلى ثورة اشتراكية ، عجّل ذلك في تقصير عمر النظام الرأسمالي العالمي ، وأسهم بدرجة محددة في تعميق تناقضاته وأزمته العامة ،

(١) ـ البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ٤٦

ويعود ذلك إلى أن كل تحطيم لحلقة ضعيفة (البلدان النامية) من السلسلة الرأسمالية ، يجعل النظام الامبريالي العالمي يخسر قناة من قنوات تصريف أعباء تناقضاته وأزمته ، ومع انسداد قنوات تصريف الأزمة العامة للرأسمالية ، الواحدة تلو الأخرى ، فإن النظام الإمبريالي العالمي سيضطر إلى أن يحمل على عاتقه وحده معظم عبء أزمته ، التي ستنحصر أكثر فأكثرعلى أراضيه ، وستتيح أكثر فأكثر على كاهل طبقته العاملة بصورة خاصة وعلى شعوبه هو بشكل عام . وفي هذه الحالة فإن الامبريالية ستعجز بصورة مستمرة ومتزايدة عن تخفيف تناقضاتها وتأثيرات أزمتها العامة ، بقدر ما ستخسره من شروط موضوعية للقيام بذلك ، وبالتحديد بقدر ما ستخسره من مواقع ومجالات تصريف أزمتها وتخفيف تناقضاتها المستفحلة ، وكلما التحقت دولة نامية أو غير نامية بالمسيرة الاشتراكية وكلما اتسعت وتعمقت حركات التحرر الوطني ، باتجاه الاستقلال المنجز عن الامبريالية ، كلما حدث ذلك ، عجزت الامبريالية عن إخماد الصراع الطبقي الذي يتحرك في داخلها ، وعن إفساد الطبقة العاملة عن طريق خلقها لارستقراطية عمالية واسعة ، وبرجزتها لوعي قسم واسع منها .

إن نجاح الثورات الاشتراكية في البلدان النامية يعني تآكل السلسلة الرأسمالية ، وتقلص مجالها الحيوي ، هذا المجال الذي سوف يضيق أكثر فأكثرعن متطلبات وجود وحركة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، الذي لا يستطيع العيش دون سوق عالمية واسعة تمتص

ما ينتجه الرأسماليون باستمرار . إن ضعف واضمحلال المجال الحيوي لنمو الامبريالية يعني زعزعة أسسها ومرتكزاتها ومقوماتها الاقتصادية ، وبالتالي يعني النهاية المحتمة لمجمل النظام الرأسمالي . ولئن كانت الثورة العلمية ـ التقنية قد خلقت نوعاً من الاستقرار النسبي للاقتصاد الرأسمالي العالمي الإمبريالي ، فإنها لم تخلقه إلا لتزلزل أركان النظام كله فيما يلي ، من خلال خلقها لأزمة أعم وأشمل ومن خلال تقليص وسائل حلها أكثر فأكثر إلى أن يتم انهيار النظام الرأسمالي كله (١) ، وفي الوقت الراهن نلاحظ أولى بوادر هذه الأزمة التي بدأت في السبعينات . إن الثورة العلمية التقنية ، وإن كانت لا تتطلب الآن أكثر من عملية «الاندماج الامبريالي» أو «التكامل الامبريالي» فهي سوف تتطلب حتماً في المستقبل سوقاً أوسع بكثير من السوق العالمية الراهنة ، وربما سيضيق، كوكبنا عن تلبية متطلبات التوسع الاقتصادي الامبريالي ، هذا التوسع الناتج عن الثورة العلمية التقنية . وإذا كانت الحال ليست كما يأمل الإمبرياليون ، وإذا كانت

(١) ـ ماركس ـ انجلز : «البيان الشيوعي» الطبعة العربية . دار التقدم . موسكو . ص ٤٨ : «لقد أصبحت العلاقات البرجوازية أضيق من أن تستوعب الثروات الناشئة في قلبها . فكيف تتغلب البرجوازية على هذه الأزمات ؟ تتغلب بالتدمير القسري لمقدار من القوى المنتجة من جهة ، وبالاستيلاء على أسواق جديدة وزيادة استثمار الأسواق القديمة من جهة أخرى بماذا إذن ؟ بتحضير أزمات أعم وأهول ، وتقليل الوسائل التي يمكن تلافي هذه الأزمات بها» وهذه هي النتيجة المرتقبة للثورة العلمية التقنية ، إنها تدفع العالم الامبريالي بسرعة قصوى نحو أزمة أعم وأهول ، وتقلل لديه الوسائل التي يمكن تلافي هذه الأزمة بها .

السوق العالمية الرأسمالية تضيق أكثر فأكثر ، وتتسع بالمقابل السوق العالمية الاشتراكية ، فكيف ستكون النتيجة ؟ إن النظام الإمبريالي العالمي يعجز عن استخدام القوى المنتجة التي خلقتها الثورة العلمية ـ التقنية ، بسبب إطار علاقات الملكية الخاصة الرأسمالية الاحتكارية الفردية لوسائل الإنتاج ، وبسبب ضيق هذا الإطار وعجزه عن استيعاب متطلبات تطور القوى المنتجة العملاقة ، وسوء استعمالها من قبل حفنة من الأفراد ورجال المال الاحتكاريين الذين لا محرك لهم سوى الربح ولا دافع لهم سوى الربح .

إن عملية اندماج الاحتكارات الإمبريالية الدولية ، والتكامل الإمبريالي الدولي ، ستفضي إلى النتيجة التالية : إن الأزمة ستعم هذه المرة مختلف أرجاء العالم الإمبريالية وتوابعه من الدول النامية السائرة في ركابه ، ولن تكون قطعاً أزمة هذه الدولة الامبريالية أو تلك فقط، والتي يمكن لها أن تؤثر بصورة غير مباشرة وبشكل نسبي على بعض الدول الإمبريالية الأخرى ، بل ستكون أزمة شاملة عامة طالما أنه لم يعد يوجد اقتصاد امبريالي قومي صافي ، وطالما أن كل اقتصاد امبريالي في دولة إمبريالية يشكل خليطاً معقداً من مختلف الاقتصادات الامبريالية الأخرى . هذا من جهة أولى ، وإذا كانت عملية التكامل الامبريالية تستطيع الآن أن تلبي حاجات تطور القوى المنتجة في عصر الثورة العلمية ـ التقنية ، فإنها لن تستطيع أن تؤدي هذا الدور في المستقبل ، وسيحتاج النظام الإمبريالي إلى عملية تكامل أوسع بكثير من عملية التكامل الامبريالية الجارية حالياً ، أو ستضطر إلى الانهيار

تحت ثقل أزمتها تلك . ولئن استطاعت الإمبريالية إخماد الأزمـة فلا شك بأنهـا ستندلـع مرة ثانية ، ولـكن بقـوة أكبـر بكثـير ، هذا هو ديالكتيك التطور اللولبي الصاعد : إخماد الأزمة ، أزمـة أكبـر ، ثم إخماد ، فأزمة أكبر جداً ، وهكذا إلى أن يكبر حجم الأزمة بحيث يبتلع النظام ويدمره نهائياً .

إن أجزاء إثر أجزاء من النظام الرأسمالي العالمي ، وخاصـة في قسمه الأضعف (العالم النامي) تخرج من ذلك النظام وتلتحق بالنظام الاشتراكي العالمي . وهذه العملية سوف تستمر حتماً ، وسوف تعمل على نحو متزايد على تعجيل انـدلاع الثـورات الاشتـراكية في العالـم الامبريالي . إن ثورات التحرر الوطني في البلدان النامية ، حتى وإن تحولت (وبعضها يتحول فعلاً) إلى ثورات اشتراكية ، تسهم بدرجـة معلومة ، بالتحالف مع المنظومة الاشتراكية ونضال بروليتاريا الدول الإمبريالية ، في إسقاط نظـام الإمبـريالية الـدولي ، إنهـا تعجـل في هدمه . وحركة التحرر الوطني هي العنصر المعول عليه الآن لقلـب ميزان القوى الطبقية على الصعيد العالمي لصالح النظام الاشتراكي في العالم ، وهي بهذا المعنى تعتبر عاملاً ديناميكياً حساساً ويرتدي أهمية تاريخية خاصة وفائقة من حيث أنه يعتبر عاملاً محرضاً ومعجلاً في نشوب الثورات البروليتارية داخل الدول الامبريالية . يقيناً أن حركة التحرر الوطنـي أو حتـى المنظومـة الاشتـراكية العـالمية لن يكونـا بديلاً عن بروليتـاريا الـدول الامبـريالية خلال قيامهـا بثوراتهـا الاشتـراكية في بلدانها ، فهذه البروليتاريا وحدها هي المدعوة إلى إسقاط الإمبريالية في

بلادها ، وعلى عاتقها بصورة جوهرية وأساسية يقع هذا العبء الثوري ، ومهما بلغ شأن التحالف الجبهوي بينها وبين المنظومة الاشتراكية وحركة التحرر الوطنية ، فإن أياً من الأخيرتين لا تستطيعان الحلول محل بروليتاريا الدول الامبريالية ، والقيام بأعباء رسالتها التاريخية ، والنضال بدلاً منها . إن القوة الرئيسية في إسقاط النظام الامبريالي هي بروليتاريا هذا النظام ، بالدرجة الأولى ، وفي ظل وجود وتأثير القوة الاشتراكية الدولية وحركة التحرر الوطني ودعمها المادي والمعنوي بالدرجة الثانية . إن لكل جزء من الجبهة الثورية التقدمية العالمية مهماته الخاصة ، ولكن في إطار التحالف الوثيق بينها ، لا الانعزال عن بعضها .

وعلى هذا الأساس ، فمن العبث إثارة الجدل حول أي من فصائل الجبهة التقدمية الثورية العالمية المعادية للإمبريالية ، هو أكثر ثورية من الآخر ، ومن العبث استبعاد الدور الثوري المحدد لأي من فصائل الجبهة الثورية العالمية المدعوة لإسقاط الامبريالية ، أو التقليل من شأنه وأهميته وقيمته ، وعلى هذا الأساس يمكننا فهم مكانة البلدان النامية وقيمة حركة التحرر الوطني المتطورة في داخلها ، وأهمية المحتوى الثوري لهذه الحركة ، ومدى إسهامها في العملية الثورية العالمية ، وتأثيرها على النظام الإمبريالي العالمي .

إن حركة التحرر الوطني ، وباعتبارها ـ على الأقل في البداية ولدى بعض الدول النامية ـ حركة ديمقراطية أكثر مما هي حركة

اشتراكية ، لا يمكن أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه الثورة الاشتراكية حيال الإمبريالية عامة ، وحيال نظام الرأسمالية الاستغلالي خاصة . وهي بالتالي ليست والثورة الاشتراكية شيئاً واحداً أبداً . كما أن ثورة التحرر الوطني لا يمكن أن تكون بديلاً عن الثورة الاشتراكية . والشيء الأساسي الذي يجمع بين الثورتين إنما هو عداؤهما المشترك للإمبريالية ، وبالتالي فإن ثورة التحرر الوطني تعتبر رديفاً ثورياً أساسياً ، وفصيلاً رئيسياً من الفصائل المكونة للجبهة العالمية المعادية للإمبريالية والرأسمالية . وهذا يعني ضمناً تميزها عن الثورة الاشتراكية من جهة ، وعن نضال بروليتاريا البلدان الإمبريالية من جهة ثانية . إن التحالف لاينفي الخصوصية ، والوحدة لاتنفي تميز مكوناتها . إن ثمة أهداف نضالية مشتركة بين منظومة الدول الاشتراكية وبروليتاريا البلدان الرأسمالية المتقدمة وحركة التحرر الوطني ، وهذا يشكل أساس التحالف الوطيد بينها جميعاً ، وما يجعل من هذا التحالف ضرورة تاريخية ، كما نبّه إلى ذلك لينين في أكثر من مكان من كتاباته .

إن حركة التحرر الوطني المتعمقة أبداً في البلدان النامية هي جزء أساسي لا يتجزأ من العملية الثورية العالمية التي تستهدف إسقاط نظام العلاقات الإمبريالية والرأسمالية الاستغلالي وما يترتب عليه من سياسة دولية استعمارية .

وتستمد البلدان النامية مكانتها وأهميتها وقيمتها الدولية من حيث أنها تحتضن حركة التحرر الوطني أولاً ، ومن حيث أن حركة

التحرر الوطني العاملة فيها تتعمق وتتحول من ثورات تحررية معادية للامبريالية ، إلى ثورات اشتراكية معادية للرأسمالية ، ومنادية بالاشتراكية اتجاهاً أساسياً للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإيديولوجي ومن حيث أن تطورها بهذا الاتجاه سيضيف على النظام الإمبريالي إمكانيات تجاوزه لتناقضاته وأزمته العامة ، ويدفع بنضال البروليتاريا في الدول الإمبريالية إلى مستويات متقدمة ، ويقلل من فرص استمرار النظام الامبريالي العالمي وبقائه على قيد الحياة .

إن للبلدان النامية ، على الأقل في هذه الظروف التاريخية الراهنة ، أهمية خاصة ، ومكانة دولية خاصة أيضاً ، لأن هذه البلدان ، وهي جزء من العالم كله ، تعتبر الجزء الأكثر حساسيةً في العالم الرأسمالي عامة ، والجزء الأكثر قابلية للاشتعال وحدوث التغيرات الكيفية والكمية باتجاه الاشتراكية ، والمفضية أكثر فأكثر إلى هزيمة نظام العبودية الرأسمالي العالمي الحالي . وعلى آفاق التغيرات المذكورة يتوقف إلى حد ما مصير الإمبريالية ونظام العلاقات الرأسمالية العالمية الراهنة .

نظرية النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتطور المستقل لبلدان العالم الثالث

إن فكرة إنشاء نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد ، ترتبط تحديداً بالفترة المعاصرة للتاريخ العالمي ، التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وهذا أمر طبيعي للغاية ، إذ لم يكن من الممكن والمعقول بروز مثل هذه الفكرة في عهد الكولونيالية الكلاسيكية . ففي ظل العهد المذكور لم تكن الشروط والظروف التاريخية الموضوعية للنضال في سبيل اقامة نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد قد وجدت بعد ، أو أنها لم تبلغ النضج الضروري من أجل ذلك . فما هي هذه الظروف والشروط التاريخية الموضوعية التي لابد منها للوصول الى مرحلة المطالبة ببناء نظام عالمي جديد ؟

قبل انتصار ثورة اكتوبر كان العالم يتكون من منطقة رأسمالية متطورة قوية اقتصاديا وعسكريا ، ومحيط هائل من المستعمرات والبلدان التابعة لها . ذلك هو كنه الرأسمالية عندما تبلغ المرحلة الامبريالية : انقسام العالم المتزايد إلى حفنة من الدول الظالمة المستبدة ، وكثرة هائلة من الشعوب الخاضعة المظلومة المستعبَدة المقهورة والمغلوبة على أمرها ، كما صوّرها لنا لينين في ذلك العهد . وفي ظل مثل هذا الوضع الدولي ، لم يكن للدول المستقلة سياسياً على الأقل من وجود فعلي إلا لدى تلك الدول الاستعمارية الإمبريالية في

أوروبا وأميركا الشمالية واليابان وروسيا القيصرية . . الخ ، أما بقية الأمم والشعوب فلم تكن تملك حق تقرير مصيرها بنفسها وكانت خاضعة كلياً سياسياً ، أو على الأقل اقتصادياً ، للسيطرة الإمبريالية المباشرة والحكام الأجانب الذين تعتمدهم في المناطق المستعمَرة .

إن تقرير مصير العالم اقتصادياً وسياسياً كان بيد الدول الإمبريالية كلياً ودون منازع ، وعلى هذا الأساس تشكّل تقسيم عمل دولي وأسمالي ، يلائم المصالح الرأسمالية الاحتكارية في المتروبولات ، ورغبتها في السيطرة الاستعمارية على بقية المناطق في العالم الذي يحيط بها في جميع القارات . ولم يكن بالتالي لبقية الأمم والشعوب أية رغبة أو إرادة في ذلك التقسيم العالمي الرأسمالي للعمل الذي خلقته الإمبريالية . وهي لذلك لا تتحمل أية مسؤولية تاريخية حياله ، كما تحاول النظريات البورجوازية الكولونيالية والنيوكولونيالية أن توحي لنا به ، مثل نظريات روستو ، وساملسون ، ولاينبشتاين ، وآرثرلويس ، وهجنز ، وغيرهم .

إن المسؤولية التاريخية في تقسيم العمل الرأسمالي العالمي تقع بكاملها على عاتق الامبريالية وحدها ، فهي التي قررت من طرف واحد خلق هذا النوع من التقسيم المذكور ، طبقاً لآليات السوق الرأسمالية وقانونها العام : الربح .

وفي عهد الإمبريالية . . عهد الكولونيالية الكلاسيكية ، وكنتيجة للتقسيم العالمي للعمل الذي خلقته ، تكوّن نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الرأسمالية العالمية ، الذي يقوم على مبدأي :

السوق والربح . وفي ظل هذا النظام اقتسمت الدول الامبريالية العالم وأعادت اقتسامه مرة تلو المرة ، بواسطة الحروب الساخنة تارة والباردة تارة اخرى ، وبالاشكال الاقتصادية والسياسية والعسكرية . حيث كان كل مركز إمبريالي يسيطر على «ساحة اقتصادية واسعة بأشكال استعمارية أو شبه استعمارية» [1] وكانت هذه الساحة ذات حدود متحركة ، تتسع تارة وتضيق اخرى تبعا لمختلف عوامل الصراع والتناقضات الرأسمالية العالمية ، وكانت هذه الساحة تشمل مجموعة من المناطق المستعمرة ، التي يحتكر مركز ما من المراكز الامبريالية استغلالها بصورة اقتصادية وغير اقتصادية وحيث يجري الاستيلاء على :

١ ـ أقسام كبيرة من الثروة الوطنية التي هي ثمار عمل العديد من الأجيال السابقة .
٢ ـ أقسام كبيرة من الثروة الوطنية الطبيعية في المستعمرات .
٣ ـ أقسام كبيرة من الناتج الزائد وأحياناً الناتج الزائد بكامله ، بل وحتى جزء من ناتج العمل الضروري اجتماعياً .

وفي ظل هذا الواقع لم يكن من الممكن أن يكون تطور المناطق المستعمَرة إلا انعكاساً خاصاً لتطور المراكز الإمبريالية الاستعمارية ، وامتداداً نوعياً لاقتصادها الرأسمالي الذي يتطلب السوق الواسعة

---

(١) كتاب : «الاقتصاديات القومية في إطار الاقتصاد العالمي المعاصر ـ ضرورة نظام اقتصادي عالمي جديد» الترجمة العربية غير الرسمية للأصل الصادر عن أكاديمية شتيفان غوركيو ص ٢٨ .

ومصادر الخامات والمواد الأولية والربح الأقصى .. الخ (١)

إن جذور التطور الاقتصادي التابع والمتخلف تمتد الى عهد الكولونيالية الكلاسيكية ، ففي ذلك العهد تكونت تاريخياً أسس التفاوتات الإقتصادية وخصائص الأنظمة الاقتصادية والسياسية القومية للدول وخاصة في مناطق المستعمرات السابقة ، وسمات النظام الإقتصادي والسياسي الدولي الرأسمالي . وهذه الحقيقة ، كثيراً ما تحاول النظريات البورجوازية المتروبولية تجاهلها : وهي أن المسؤولية التاريخية في وجود النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الرأسمالي تقع على عاتق الإمبريالية ونشاطاتها الاستعمارية وعلى عاتق سياسة السيطرة والاستثمار التي مارستها وتمارسها حيال جميع الشعوب في عالمنا .

لقد كان الهدف الرئيسي للشعوب والأمم المظلومة الخاضعة في عهد الكولونيالية الكلاسيكية هو التحرر الوطني من الاستعمار والسيطرة الإمبريالية ومن سياسة الإلحاق والدمج القومي القائم على أساس استخدام العنف والقوة من قبل الأمة المسيطرة الغالبة القوية تجاه الأمة التابعة الضعيفة ، من أجل تحويلها الى موضوع للاستثمار الاقتصادي ، ونهب القيمة الزائدة والثروات الطبيعية التي تملكها . ولم يكن بمستطاع شعوب المستعمرات حينئذ التفكير بغير التحرر القومي وانتزاع الاستقلال السياسي ، وإقامة الدول الوطنية الفتية المستقلة . وقد كان هذا مُبَرّراً تماماً من الناحية الموضوعية ، لأن

(١) المصدر السابق ص ٢٨ .

التفكير بتغيير النظام الاقتصادي والسياسي الدولي في ذلك الحين كان يفتقر الى قاعدته الاقتصادية والسياسية والتاريخية التي تتمثل بنشوء عشرات الدول الفتية المستقلة في عالم المستعمرات من الناحية السياسية ، على الأقل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى انتصار الثورة الاشتراكية في قسم من المنطقة الرأسمالية المتطورة وانسلاخه عنها كلياً ، وفيما يلي تحوّل الاشتراكية إلى نظام اقتصادي وسياسي دولي يتجسد في مجموعة من الدول الاشتراكية المتآلفة ضمن نظام مختلف جذرياً عن النظام الرأسمالي ، إن من حيث جوهر وطبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، أو من حيث أنها تشكل القاعدة المادية والمعنوية الصلبة للنضال الاشتراكي والتحرري القومي في العالم برمته ، والسند الدولي القوي لحركة التحرر القومي والوطني ولنضال جميع الشعوب المناهضة للامبريالية والاستعمار وتقسيم العمل العالمي المنبثق على أساسهما .

إن التفكير بتغيير النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الذي خلقته الإمبريالية ، لم يكن ممكناً في ظل السيطرة المطلقة التي لا منازع لها للإمبريالية على العالم كله ، ولم يكن في متناول الشعوب المطالبة بأكثر من الاستقلال والانعتاق القومي من العبودية الامبريالية الاستعمارية ، وانتزاع السيادة الوطنية والقومية لشعوب المستعمرات ، كما لم يكن يعقل أن تعمل الدول الإمبريالية ذاتها على تغيير نظام خلقته بنفسها تحقيقاً لأطماعها ونشاطاتها الاستعمارية ، لا في ذلك الحين ولا في الوقت الحاضر . أما الدول الاشتراكية فلم تكن موجودة بعد حين جرى تقسيم العمل استعمارياً ورأسمالياً ، وحين

تشكّل النظام الرأسمالي العالمي الذي قام على أساس التمركز والتراكم الاقتصادي العالمي لصالح الدول الإمبريالية على حساب استثمار جميع شعوب العالم وخاصة شعوب البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة أو البلدان التابعة . وحتى بعد انفصال روسيا عن المنطقة الرأسمالية المتطورة وحدوث ثغرة قوية في النظام الرأسمالي العالمي ، بقيت تقريباً نفس الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية على حالها دون تبدّل يذكر ، ونقصد تحديداً أنه بقيت السيطرة الامبريالية والنشاط الاستعماري الذي تمارسه هو المقرر الرئيسي لمصير التطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي وخاصة لمصير تطور المستعمرات والبلدان التابعة اقتصادياً وسياسياً ، لأن الثورة الاشتراكية الظافرة الوليدة لم تكن تملك حينذاك من القوة ما يمكنها من لعب دور إيجابي وفعال حيال مصير التطور الاقتصادي والسياسي العالمي ، بل كانت منشغلة هي الأخرى بتثبيت أقدامها وحماية نفسها من أخطار العدوان الامبريالي الخارجي والنضال العسكري المباشر ضد القوى الامبريالية التي هاجمتها منذ السنوات الأولى لانتصارها .

شعوب المستعمرات والبلدان التابعة منشغلة في النضال من أجل التحرر القومي والوطني السياسي ، والاتحاد السوفييتي كان منشغلا في النضال من أجل الدفاع عن الثورة الوليدة وحمايتها من الانتكاس والهزيمة على يد العدوان الإمبريالي . العالم كله كان منخرطاً في صراع ساخن حاد ومرير بين قوى الثورة الاشتراكية الظافرة الوليدة ومعها قوى التحرر الوطني والقومي من جهة ، وقوى الاستعمار الامبريالي الضاري المعادي للاشتراكية وتحرر الشعوب من جهة ثانية ، ولهذا لم

يكن ثمة مجال للحديث عن تغيير نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمي ، لا من بعيد ولا من قريب ، خاصة وأنه ليس ثمة نظام آخر قائم بالفعل غير النظام الرأسمالي العالمي ، المقرر الحاسم لأشكال جميع النظم الاقتصادية والاجتماعية القومية للمستعمرات والبلدان التابعة .

أما وقد تغير الوضع الدولي إبان الحرب العالمية الثانية تغيراً ثورياً عميقاً ، شمل جميع البلدان فقد اختلفت المعطيات الجديدة اختلافاً نوعياً وجذرياً ، مما ترتّب عليه نضج الظروف والشروط الموضوعية ، وتوفر القاعدة التاريخية الاقتصادية والاجتماعية الدولية لولادة وتطور فكرة تغيير نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمي القائم ، واستبداله بنظام اقتصادي وسياسي دولي جديد وديمقراطي .

ولقد تمثلت التغيرات الثورية التي طرأت على الوضع العالمي بـ :

أولاً : تحول الاشتراكية إلى قوة ونظام دولي متطور ومتعاظم الشأن .

ثانياً : انتصار حركات التحرر الوطنية والقومية العاصف في انتزاع الاستقلال السياسي لشعوب المستعمرات والبلدان التابعة ، ومن ثم نشوء عشرات الدول القومية الفتية من أحشاء عالم المستعمرات المذكور والحصول على السيادة القومية السياسية وإنشاء الحكومات الوطنية أو القومية المستقلة .

ثالثاً : انهيار وتصدع وانحسار وتقهقر النظام الرأسمالي العالمي إجمالاً ، والنظام الامبريالي الاستعماري خاصة ، وتحطم نظام الكولونيالية الكلاسيكية العالمي المنبثق عنه .

إذن هذه الانعطافات الحادة في مجرى التطور الاقتصادي والسياسي العالمي ، قلبت ميزان القوى وغيّرت الخريطة الاقتصادية والسياسية العالمية ، وقد كان الحجم الفعلي الكمي والنوعي لهذه الانقلابات التاريخية بحيث يمكن اعتبارها انتقالاً نوعياً من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى من النضال الثوري والتحرري العالمي ، وانتصاراً حاسماً لأحد أهم وأبرز المعارك الرئيسية الفاصلة في الصراع العالمي الدائر بين قوى الثورة والتحرر من جهة ، وقوى الثورة المضادة والاستعمار والإمبريالية من جهة ثانية ، وكان من النتائج المترتبة على ذلك أنه لم يعد بمستطاع الإمبريالية الانفراد بتقرير مصير التطور الاقتصادي والسياسي على الساحة الدولية ، وعلى صعيد الاقتصاديات القومية منفردة ، والدليل على ذلك انتقال عدد من البلدان التي كانت حتى الأمس القريب (أي قبل الحرب العالمية الثانية) مستعمرة أو شبه مستعمرة أو تابعة ، إلى طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي الاشتراكي ، وانسلاخها كلياً عن النظام الرأسمالي العالمي ، كالصين وفيتنام وكوريا وكوبا . . الخ . وهذا يعني أن شعوب البلدان التي كانت مستعمرة أو تابعة ، بات بامكانها ، لا التحرر السياسي وحسب ، بل والتحرر الاقتصادي أيضاً ، وأيضاً القدرة على اختيار نمط تطورها المستقل واختيار النظام الاجتماعي والسياسي الذي تراه ملائماً لها على الرغم من الإمبريالية والاستعمار .

إن التحرر السياسي لشعوب المستعمرات السابقة كان فاتحة عهد جديد ، خاصة مع وجود المنظومة الاشتراكية الدولية ، ذلك لأن التحرر السياسي قد مكّن من الانتقال إلى مرحلة جديدة من النضال

التحرري القومي والوطني غايته استكمال هذا التحرر بالتحرر الاقتصادي والتنمية الوطنية المستقلة القادرة على حل المهام التاريخية الملحة التي تواجهها ، وهذه المهام تتمركز حول القضاء على التخلف والتبعية ، واللحاق بمستوى تطور الدول المتقدمة صناعياً ، وردم الهوة الفاصلة بين البلدان المتطورة والبلدان المتأخرة .

ولقد أشار أنجلز إلى أهمية التحرر السياسي هذا كمدخل طبيعي لممارسة حق تقرير المصير من قبل الشعوب المستعمرة وإلى أنه «بدون التحرر السياسي يستحيل على أي شعب أن يناقش أية مسائل داخلية تخصه» .

ولكن بعد أن نجحت البلدان المستعمَرة في إنجاز تحررها الوطني السياسي ، وبعد مضي ما ينوف على ثلاثة عقود من الزمن على هذا التحرر ، وجدت نفسها خلالها على الدوام في وضع أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل التحرر السياسي ، فالتخلف لم يستمر وحسب بل لقد تضخمت أبعاده ومقاييسه ، والتبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي ما تزال تسيطر عليه المتروبولات السابقة ، تشتد وتتعمق ، والفقر والمديونية والجوع والأمية والجهل تبلغ أحجاماً متزايدة وخطيرة للغاية ، والتفاوت بين مستوى تطور البلدان الجديدة الفتية ومستوى تطور البلدان الرأسمالية الإمبريالية التقليدية يسير في اتجاه التزايد لا التقلص ، وكل آمال البلدان الجديدة في تقليص حجم التفاوت المذكور الذي يفصل بين مستوى تطورها ومستوى تطور الدول المتقدمة خابت ، وكان العكس هو الحقيقة الاشدّ بروزاً لجميع الذين راهنوا

على قضية استئصال التخلف على الطريقة الرأسمالية . فما الذي حدث إذن في هذه المرحلة الجديدة والمعاصرة من التاريخ الاقتصادي والسياسي العالمي حتى تكون النتيجة على هذه الدرجة من السوء والخيبة والتأزم الخطير ؟

هناك حقيقة أكيدة يصعب إنكارها ، ومفادها ، أن الكولونيالية الكلاسيكية لم تندثر الا وقد ولدت من أحشائها وريثاً كولونيالياً جديداً يحمل رسالتها التاريخية ويقاوم عجلة التاريخ التي تمضي إلى الأمام نحو القضاء على الرأسمالية والإمبريالية .

الكولونيالية الجديدة هي الشكل المعاصر للاستغلال الرأسمالي الإمبريالي العالمي الذي استمد عناصر وجوده وحياته من الكولونيالية التقليدية التي هي الشكل الأم السابق في الوجود . الكولونيالية الجديدة هي ذلك التقسيم العالمي المعاصر للعمل الذي تنتجه وتعيد انتاجه على الدوام المراكز الإمبريالية فيما تبقّى لها من حدود جغرافية وبشرية من العالم المعاصر ، أي في تلك المناطق الدولية التي ما تزال تحتفظ بالسيطرة الاقتصادية عليها في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . الكولونيالية الجديدة هي ذلك الأسلوب المعاصر للنشاط الاستعماري الذي تغلب عليه الطابع الاقتصادي ، والذي يتأثر بطبيعة العصر الجديد ، ومضمونه التاريخي : انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وخاصيته الرئيسية انتقال الوضع الثوري من العالم الرأسمالي المتطور الى بلدان العالم الثالث ، والذي تؤكده حقيقة انتصار الثورات الاشتراكية في العديد من البلدان المذكورة والتحاقها

بالاقتصاد الاشتراكي الدولي ، وتحررها من ربقة عبودية الاقتصاد الرأسمالي والخضوع له ، ومن ثم تحقيق خطوات جادة في طريق تصفية تخلفها وتبعيتها ، ونجاحها في بناء اقتصادها الوطني المستقل . وإن انتقال الوضع الثوري إلى بلدان العالم الثالث يحرض بدوره خلق الوضع الثوري في البلدان الإمبريالية ويشدد من تناقضاتها الداخلية إلى أقصى درجة . تلك هي الظروف الجديدة للتاريخ العالمي المعاصر .

وعلى أساس هذه الظروف الجديدة يبدو أنه قد حان الوقت الذي يجب ان تتغير فيه الخريطة الاقتصادية والسياسية العالمية لصالح قوى الديمقراطية والاشتراكية والتقدم ، وخاصة منها قضية تحرر شعوب العالم الثالث الاقتصادي وتطورها المستقل .

ومنذ أن استقلّت بلدان العالم الثالث برزت مسألة اسلوب تنميتها الاقتصادية والاجتماعية القادرة على اجتثاث تخلفها الموروث من الماضي الاستعماري ، ورفع مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي بانتظام وسرعة وبمعدلات عالية الى درجة تمكنها من التقليص التدريجي للفجوة التي تفصلها عن مستوى تطور الدول المتقدمة صناعياً . وفي هذه الفترة كثر الحديث عن نظريات التخلف والتنمية : أسباب التخلف ، كيفية القضاء عليه ومراحلها ، برامج التنمية الوطنية .. الخ .

وبما أن أغلبية بلدان العالم الثالث ظلت بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الان ، كما كانت من قبل جزءاً من النظام الرأسمالي

العـالمي مرتبطـاً به اقتصـادياً بشـدة ، فإن معظـم نظـريات التخلف والتنمية التي تبنتها دول العالم الثالـث التـي لم تنفصـل عن النظـام الرأسمالي العالمي ، كانـت من وضـع علماء اقتصـاديين بورجـوازيين وخاصة المنتمين منهـم الى المتروبـولات ، وكانـت هذه الأخـيرة هي المصدر الرئيسي لنظريات التنمية والتخلف المقترح تبنيها والاسترشاد بها للتطور الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم الثالث ، وبالفعل تبنّت وأخذت معظم حكومات بلدان العالم الثالث برامج تنمية قائمة على أسس التطـور الـرأسمالي الكولـونيالي ، لأن في هذه النماذج من التنمية ما يخدم المراكز المتروبولية التي توصي بها ، ومايضر بشعـوب بلـدان العالـم الثالـث أيّمـا ضرر ، وهـو ما يشـدد ويعمـق تبعية الاقتصاديات القومية لبلدان العالم الثالث لحركة الاقتصاد الإمبريالي العالمي في المراكز المتطورة . وبـذلك تكون الإمبـريالية هي الخصـم والحكم الذي يفصل في قضية التنمية الاقتصـادية والاجتماعية لبلـدان العالم الثالث ، وهي بالتالي التي تقرر وترسم مصير تطوره الاقتصادي والاجتماعي ، كما كان عليه الحال من قبل (١)

وبالتالي ظل تقسيم العمل الرأسمالي العالمي ونظـام العلاقـات الاقتصـادية والسياسية العـالمية ، في الوقـت الحـاضر ، يحتفـظ بآليته الاستثمارية الرأسمالية العالمية التي بدأها قبل ذلك بزمن طويل ،وظل

---

(١) اسماعيل صبري عبد الله : كتابه «نحو نظام اقتصـادي عالمي جديد ـ دراسة في قضـايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية» الاصدارة الثانية من الطبعة الاولى العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ص ٤٩ .

الطابع الاستعماري هو العامل الحاسم في النظام الاقتصادي الرأسمالي الـدولي ، والموجـه الفعلي لتطـوره ، وقـد وصف الدكتـور اسماعيل صبري عبد الله هذه الحقيقة بقوله : «إن الأوضاع الداخلية في الدول الرأسمالية وفي الدول النامية قد تشكلت تاريخياً تحت تأثير نوع محدد من التقسيم الدولي للعمل ، تميّز بسيطرة الدول الرأسمالية ، وما يجب أن نضيفه هنا هو أن الأوضاع الداخلية في كل من المجموعتين من الدول تدفع في اتجاه استمرار السيطرة الرأسمالية العالمية» (١) فما السبـب ؟ يعود السبب ، برأينا ، الى أن الأوضاع الداخلية المذكورة ظلت من حيث الجوهر كما كانت عليه قبل هذه المرحلة الحاضرة ، ولذلك فهي تسهم بدور هام في إعادة انتاج علاقات الاستغلال العالمية بين الدول الرأسمالية وبلدان العالم الثالث .

إن ثلاثة عقود من التجارب التنموية التـي أوصى بهـا الغـرب الـرأسمالي ، لـم تفلـح في إنقـاذ بلـدان العالـم الثالـث من التخلف والتبعية ، بل على العكس تماماً ، فقد تدهورت أوضاع العالم الثالث الاقتصادية إلى أسوأ مما كانت عليه من قبل ، وظل يمثل المزرعة العالمية والمنجم العالمي الذي تستمد منه الدول الرأسمالية المتطورة احتياجات صناعاتها من المواد الأولية الزراعية والطبيعية ، كما ظل يمثل السوق الواسعة لتصريف الانتاج الـرأسمالي المتطـور من المعـدات والأجهـزة والسلع الرأسمالية والاستهلاكية المختلفة . إن هذه النتيجة الفاجعـة التـي وصلـت اليهـا تجـارب التنمية المقترحـة من قبـل الاقتصـاديين

(١) المصدر السابق ص ١٢٩ ، ١٣٠

البورجوازيين النيوكولونياليين قد أكدت إفلاس وفشل وخطأ التصور البورجوازي والنظريات الاقتصادية البورجوازية حول التخلف والتنمية بشكل عام ، لأنها كانت تنطلق دائماً من قاعدتها الايديولوجية الرأسمالية ، ولأنها كانت تعتبر على الدوام وسلفاً أن الرأسمالية هي النظام الوحيد والأفضل والدائم للتطور الاقتصادي والاجتماعي ، وأن هذا النظام هو الاطار الطبيعي العام لكل دراسة وبرمجة اقتصادية ، وأن العلاج يبقى في النهاية رأسمالياً . وكانت هذه النظريات من جهة ثانية تجهل أو تتجاهل أسباب التخلف التاريخية الحقيقية ، وعلاقة التخلف بتطور الرأسمالية العالمية في المتروبولات ، ولذلك لم تستطع التوصل مرة واحدة لمعرفة سبل التخلص من التخلف ، ولاكون التخلف نتاج تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي بدأ في المرحلة الاستعمارية الكلاسيكية وما يزال مستمراً عبر المرحلة الاستعمارية الحديثة أو المعاصرة . ولكن الفشل الذريع الذي لاقته عقود التنمية الفائتة ، مَثَّلَتْ بالنسبة للعالم الثالث برهاناً قاطعاً على خطأ استراتيجيات التنمية الرأسمالية ، كما مثلت صدمة جعلت العالم الثالث يصحو تدريجياً على حقيقة فساد النظام الاقتصادي العالمي القائم ودوره الرئيسي في إعادة انتاج علاقات الاستغلال والسيطرة الامبريالية بين المراكز المتروبولية الصناعية من جهة وبين دول العالم الثالث من جهة ثانية . وكَثُرَ بعدئذ الحديث عن سوء نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية ، باعتباره مصدر التفاوتات بين الدول ، ومصدر انقسام العالم الى زمرة من الدول الغنية ، وجمهرة من الدول الفقيرة التي تزداد فقراً وجوعاً وتخلفاً وتبعية ومديونية .

إن بروز أثر الاقتصاد الرأسمالي العالمي ودوره الحاسم في خلق التفاوتات بين الدول ، وتسبّبه في إثـراء المركز المتطـور على حسـاب العالم الثالث ، إن بروز سوء النظام الاقتصادي العالمي هذا بالنسبة لأغلبية بلدان العالم وخاصة العالم الثالث ، قد وجـد انعكاسـه في العديد من النظريات الاقتصادية التي تعنى بمسائل الاقتصاد العـالمي وقضايا التفاوتات الاقتصـادية بـين الـدول ، لدرجـة أن النظـريات البورجوازية ذاتها باتت تخجل من إخفاء أو تجاهل ذلك في تحليلاتهـا وأبحاثها ، وكثير منها بدأت تركّـز على هذه النقطة وتوليها الأهمية التي تستحقها ، وإن كان ذلك من وجهة النظر البورجوازية أو في نطـاق المنهج الرأسمالي ، تلك مثلاً نظريات ميردال ونوركسه وسنجر ولويس وبريتبش وفورتادو ، وكثيرون غيرهم ممن أعطوا للعوامـل الخـارجية الاقتصادية العالمية دوراً كبيراً في انتاج التخلف في قسم من العالم غير الاشتراكي من جهة ، وانتاج التقدم في القسم الآخر من العالم المذكور (أي المراكز الإمبريالية) وانطلقـوا في تحليلاتهـم من الاعتقـاد بوحـدة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بقسميه وبروابطه العضوية الداخلية التـي لايمكن فصلها عن بعضها .

وبات أخيراً من العبث إخفـاء نواقص وسـلبيات وآثـار تقسيم العمل العالمي الراهن وفساد عمل آليته العامة التي ـ كما يشير إلى ذلك الدكتور اسماعيل صبري عبـد الله ـ تعمـل تلقـائياً لصالـح البلـدان الإمبريالية في المركز الصناعي المتقدم .

وعلى المستوى الفكري والنظري أصبحنا نواجه شبه إجماع على حقيقة أضرار وأخطاء النظام الاقتصادي الدولي الراهن على جميع دول

العالم ، بما فيها دول المركز الصناعي الغني المتقدم ذاته . ونلمس ذلك في جميع مقررات وتوصيات المؤتمرات الدولية الرسمية والشعبية وخاصة تلك الصادرة عن هيئات ومنظمات الأمم المتحدة التي شكلت لهذا الغرض ، وهو بحث النظام الاقتصادي الراهن والعمل على تغييره بما يكفل تقدم وتطور جميع الشعوب في عالمنا المعاصر ، كما يتأكد الاتفاق العام الدولي أكثر فأكثر حول ضرورة تغيير النظام الاقتصادي الراهن الذي تشكل تاريخياً تحت تأثير قوانين التطور الرأسمالية العامة ، وبات يهدد مصير البشرية بما يحمله لها من آثار ضارة وسلبية ، وبما يخلقه من صراع ساخن وبارد وتناقضات حادة على المستويين الداخلي والدولي ، وبما يثيره من توتر سياسي وعسكري في العديد من المناطق الحساسة من هذا العالم . ويؤكد الرئيس شاوشيسكو على هذه الحقائق كثيراً ومما يقوله في هذا الشأن : «إن استمرار الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة بين الأقطار النامية والأقطار المتقدمة هو أحد العوامل الدائمة للتوتر في العلاقات بين الدول ، وعدم استقرار الاقتصاد العالمي ، وزيادة حدة الأزمات الاقتصادية والمالية وأزمة الطاقة ، تلك الظواهر التي لها نتائج سلبية عميقة على تطور جميع الدول ، وعلى الحياة الدولية بشكل عام» .

إن الدعوة الى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد لم تأت عبثاً ، بل كانت ضرورة تاريخية حتمية تمليها اعتبارات عديدة موضوعية ، منها اختيار الفكر البورجوازي النيوكولونيالي بصدد تنمية البلدان المتخلفة وانتهاء هذا الاختيار الى فشل هذا الفكر وعدم قدرته على التفسير . وبالتالي تغيير الواقع الاقتصادي لبلدان العالم الثالث

وتحقيق أهدافها في التنمية والقضاء السريع على التخلف ، هذا أولا ، وثانياً نجاح تجارب التنمية الاشتراكية في عدد من بلدان العالم الثالث في تحقيق التحرر والاستقلال الاقتصادي والسير حثيثاً وبنجاح في سبيل القضاء على التخلف، والتنمية القومية الشاملة المتنوعة والمتكاملة والمتعددة الأطراف ، هذه التجربة أكدت بصورة ملموسة أن لا سبيل الى التطوير القومي السريع والمنتظم لاقتصاديات البلدان المتخلفة وتنقيتها من مرتكزات التبعية والخصائص الكولونيالية إلا سبيل التنمية الاشتراكية ، ثالثاً : وصول أزمة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية بين طرفي الاقتصاد الرأسمالي العالمي : المتطور والمتخلف ، إلى النقطة الحرجة التي لا سبيل بعدها الى العلاج الاصلاحي ، وعلى أساس رأسمالي ، ولا مخرج منها إلا بالتغيير الثوري الذي يتكون من شقين متلازمين عضويا : تغيير ديمقراطي ثوري للنظام الاقتصادي والسياسي العالمي الراهن ، وهذا هو الشق أو البعد العالمي ، وتغيير ديمقراطي ثوري للنظم الاقتصادية والسياسية القومية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي القائم ، وهذا هو الشق أو البعد الثاني المحلي القومي لعملية التغيير الشاملة ، وترتكز ضرورة هذا التغيير الشامل على واقع أن الأوضاع الداخلية لكل من طرفي العالم الرأسمالي : مركزه ومحيطه ، لم تعد تلائم احتياجات تقدم البشرية بل إنها باتت تهدد سلام وأمن البشرية بشكل متزايد ، وتغيير هذه الأوضاع الداخلية تقتضيه جملة من التغييرات في العلاقات الدولية ، ولذلك لا يمكن الفصل بحال بين الوضع الاقتصادي العالمي من جهة والأوضاع الداخلية لكل من بلدان المركز الصناعي المتطور وبلدان

الضواحي المتخلفة ، لأنهما مترابطان عضوياً ، ويستمد كل منهما وجوده من وجود الآخر في عملية تاريخية واحدة دائرية .

إن القانون العام لتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتمثل في اتجاهين متناقضين ومتوازيين ومتلازمين يحكمان تطور دول العالم غير الاشتراكي : الأول هو اتجاه تزايد تمركز وتراكم الرأسمال على الصعيد العالمي نحو المنطقة الامبريالية المتطورة وخاصة نحو مركز النظام الامبريالي العالمي المتمثل بالولايات المتحدة الاميركية . اما الاتجاه الثاني فهو تزايد تمركز الفقر والتخلف والتبعية والجوع والأمية والمرض والمديونية والظلم في بقية بلدان العالم غير الاشتراكي ، ودوران هذه البلدان المتخلفة الأفلاك في المدار العام للنواة الرأسمالية المتطورة المتمثلة بالبلدان الامبريالية . ويتجسد القانون العام لتطور الاقتصاد الرأسمالي في حركة هذين الاتجاهين المذكورين ، هذه الحركة التي تستمد وجودها من حركة الاتجاهين معاً ، لأن حركة كل اتجاه ترتبط بحركة الآخر ارتباطاً عضوياً ولا تستقيم بدونها . ان الغنى والفقر قطبان لمعادلة واحدة ، وتراكم الغنى الرأسمالي يفترض استغلال قوة العمل ، واستغلال قوة العمل تفترض وجود قوة العمل المتجسدة المجردة من وسائل او من ادوات الانتاج وبالتالي المضطرة الى بيع قوة عملها للرأسماليين . والأمر قريب من ذلك على الصعيد الاستعماري العالمي ، حيث ان غنى المراكز المتروبولية قام على اساس نهب الثروات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب بلدان العالم الثالث خلال حقبة الاستعمار الكلاسيكي وخلال هذه الحقبة المعاصرة من الاستعمار الحديث أيضاً .

إن استغلال الرأسمالية العالمية لشعوب بلدان العالم الثالث هو سبب تخلفها وتبعيتها وفقرها وما يزال هذا الاستغلال الرأسمالي العالمي قائماً بأبشع صوره وبمعدلات أكبر بكثير من السابق في الوقت الحاضر . والحال إن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليس ملائماً قطعاً لتطور مكوناته القومية جميعاً وبصورة أخص لذلك القسم المتخلف من تلك المكونات القومية (١)

ويتجسد استغلال الرأسمالية العالمية للعالم الثالث في حركة الرأسمال العالمي ، حيث تتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية بمقاييس كبيرة في خلايا الاقتصاد القومي للبلدان المتخلفة بحجة عجز موارد هذه البلدان عن تحقيق التصنيع والتنمية الاقتصادية وتطبيقاً لنظرية «الدفعة الخارجية» التي تفيد أنه ليس بإمكان بلدان العالم الثالث التخلص من التخلف الا بالاعتماد على المعونة والمساعدة الخارجية التي تقدمها لها الدول الرأسمالية المتطورة ، وهذا يعني بالنتيجة أن تشديد التبعية وفقاً لمنطق النظرية النيوكولونيالية المذكورة أو لمثيلاتها من نظريات الحلقة المفرغة ، هو السبيل الوحيد إلى انقاذ العالم الثالث من تخلفه وفقره ، وفتح أبواب العالم الثالث للرأس مال الأجنبي وإتاحة أكبر مجال

---

(١) «تؤدي استمرارية الأوضاع الحالية لعالمنا إلى أخطار كبيرة تؤثر على جميع المكونات القومية للاقتصاد العالمي بصرف النظر عن قوتها ، أو عن مستوى تطورها الاقتصادي . إن تغيير هذه الاوضاع قد اصبح لهذا السبب ضرورة موضوعية ، فاختلال النظام العالمي سوف يولد باستمرار أزمات جديدة متزايدة ومتفاقمة وضارة لمجموع البشرية والبلدان» من كتاب الاقتصاديات القومية في اطار الاقتصاد العالمي المعاصر ضرورة نظام اقتصادي دولي جديد» الترجمة العربية غير الرسمية ص ٣٤ .

وفرصة له للنشاط الحر في العالم الثالث هو السبيل إلى تطوره وتخلصه من التخلف ، ولكن نماذج التنمية من هذا القبيل أثبتت العكس تماماً ، كما هو شأن البرازيل وسواها من بلدان العالم الثالث التي يضرب بها المثل في التنمية الرأسمالية ، التي لم تكن في آخر المطاف سوى تنمية رأسمالية كولونيالية جديدة رسّخت خصائص التخلف والكولونيالية بدلا من القضاء عليها . وتنتشر الآن على نطاق واسع الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت «المكون الرئيسي للنظام الرأسمالي العالمي في مجموعه والأداة الرئيسية في استغلال شعوب العالم الثالث» (١) في الوقت الحاضر . ويبدو أن اتجاه تطور الرأسمالية العالمية يمضي نحو تعزيز دور وأثر الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة سيطرتها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي برمته ، ذلك لأنه كما تشير بعض الدراسات فإن معدل نمو هذه الشركات يفوق مرتين ونصف المرة معدل نمو اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة نفسها وأنها حققت في عام (١٩٧١) قيمة زائدة تعادل خمس الناتج القومي الاجمالي للعالم غير الاشتراكي كله ، أي (٥٠٠) مليار دولار(٢) ، وحسب إحصائيات الأمم المتحدة عام (١٩٧١) كانت الشركات المتعددة الجنسيات تملك (١,٥) مرة أكثر من الناتج الخام الداخلي للبلدان النامية ، وتتميز ديناميكية هذه الشركات بأن انتاجها يزداد مرتين أسرع من الناتج القومي الخام العالمي ، وصادراتها بـ(٤٠٪) من التجارة العالمية ، ولها

(١) اسماعيل صبري عبد الله كتابه المذكور : ص ١٢٤
(٢) الاقتصاديات القومية . . الخ . ص ١١٨

مستوطنــات قوية في جميع القــارات [١] ، وقــد قدر ربحهــا عام (١٩٧١ ـ ١٩٧٢) بربـع الناتـج القومـي الخـام للبلـدان الـرأسمالية المتطورة جميعاً وهو ما يساوي الناتج القومي الخام لألمانيا الغربية وفرنسا واليابان مجتمعة [٢] .

إن العنصر الجوهري في سوء وفساد النظام الاقتصادي العـالمي القائم حالياً يكمن في نظرنا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث ، فهي المتضرر الرئيسي منه ، وهي المستفيد الأكبر من تغييره ، وبالتالي فهي مبرر وهدف تغييره من الناحية الموضوعية .

وإذا كان لفكرة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد من غاية ما ، فإنها لا يمـكن أن تكون بشـكل رئيسي إلا تغيير الوضـع الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث ، لأن هذا الوضع هو نقطة ضعفـه وسبب تخلخله ، والشرخ الخطير الذي يتسع أكثر فأكثـر في كيانـه ، والمتسبب الأساسي في تفاقـم واستفحـال أزمتـه العامـة القاتلـة التـي لا فكاك منها بغير اجتثاث تخلف تلك البلـدان وتنميتهـا السريعـة ، والاعتراف بحقوقها المشروعة في التطور المستقل والمساواة التامة بينها وبين الدول المتطورة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، وفي كل ما يتعلق بتقرير مصير التطور العام القومي والعالمي الذي يخص كل البشرية . ونؤكد مع الدكتـور اسماعيل صبـري عبـد الله بأن «تطـوير النظـام

(١) المصدر السابق ص ٦

(٢) المصدر السابق ص ٤٧

الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية هو الشرط الضروري لتغيير النظام الاقتصادي العالمي»[1] .

إن تخلف بلدان العالم الثالث المتولد عن التبعية الاقتصادية للامبريالية هو مكمن الشذوذ الخطير في نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية ، كما يشير إلى ذلك الرئيس شاوشيسكو ، وهذا الشذوذ لايتقلص بل يزداد يوماً بعد آخر إلى درجة خطيرة ، خاصة إذا علمنا أن العالم الثالث يمثل أكثر من ثلثي البشرية ولا تمكنه ظروف النظام الاقتصادي العالمي القائم من ممارسة كامل دوره وطاقته الانتاجية والابداعية ، ولامن مساهمته في التقدم الاقتصادي والاجتماعي التكنولوجي البشري بصورة معقولة ، فنصيبه من الدخل العالمي أقل من (١٧٪) ومن الانتاج الصناعي حوالي (٧٪) فقط ، وما يزال اقتصاده أحادي الطابع وتعمل أكثرية سكانه في الزراعة والحرف ، ويقتصر تطوره الرأسمالي على قطاعات تصديرية بعينها ترتبط بالصناعة الرأسمالية المتروبولية وتفيد منها الدول الامبريالية على وجه التحديد[2] وما تزال مجمل التركيبات الداخلية في بلدان العالم الثالث تنسجم إلى هذا الحد أو ذاك مع حاجات ديناميكية الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وعلى أساس التكامل مع الأسواق الخارجية العالمية التي تسيطر عليها المتروبولات وشركاتها الاحتكارية المتعددة

---

(١) د . اسماعيل صبري عبد الله كتابه المذكور ص ١٣٧

(٢) د . اسماعيل صبري عبد الله : كتابه المذكور ، الفصل الرابع «قضايا النزاع الحالية» والفصل الخامس «المواجهة والمفاوضة» ومناطق متفرقة تعالج الأوضاع الاقتصادية في بلدان العالم الثالث .

الجنسيات ، وتسهم التركيبات الاقتصادية الداخلية في بلدان العالم الثالث بدور عكسي في صيانة التخلف والتبعية ، لأنها استمرار وامتداد متطور حديث معاصر لما كان قائماً في المرحلة الكولونيالية الكلاسيكية [1] ، وبدون تغيير هذه الأبنية والتركيبات والهياكل الكولونيالية التي صنعها الاستعمار قديماً وحديثاً لايمكن قط الحديث عن أية تنمية جادة قادرة على تلبية أهداف العالم الثالث في التحرر الاقتصادي والتطور المستقل والقضاء على التخلف المزمن والموروث ، وذلك بالضبط هو المحتوى الديمقراطي الثوري لفكرة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

إن مسألة إقامة نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد لاتنفصل بحال عن مسألة تصفية التخلف في بلدان العالم الثالث لهذا السبب فقد انطلقت بوادر الدعوة الى تغيير النظام الاقتصادي والسياسي الدولي القائم ، واستبداله بنظام جديد ديمقراطي من أنحاء متفرقة في العالم الثالث بالأساس ، وقد لاقت هذه الدعوة تأييداً قوياً من جانب الدول الاشتراكية المدافع الأول عن حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها الاقتصادي والسياسي ، حتى أن دولاً اشتراكية ، كرومانيا وكوبا مثلا ، كانت من بين مؤسسي مجموعة الـ (٧٧) التي لاقت دعوتها القبول لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فقررت هذه الأخيرة عقد مؤتمر عن التجارة الدولية أسمي منذ ذلك الحين «مؤتمر الأمم المتحدة

---

(١) كتاب الاقتصاديات القومية . . الخ ص ١٠ ،حول دور التركيبات الداخلية واستمرارية التفاوتات .

للتجارة والتنمية» ويسمى اختصاراً «اليونكتاد» وقد جرى هذا المؤتمر الأول في جنيف عام (١٩٦٤) وانعقد بعدها خمس دورات كان آخرها عام (١٩٨٠) في مانيللا ، ويتجاوز عدد الدول الأعضاء في اليونكتاد الآن (١١٠) دول .

وفي الواقع انتقلت فكرة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد من حيز الامنية الى حيز الفعل الذي يمثل نضالا ديمقراطيا جاداً يخوضه العالم برمته ـ باستثناء المتروبولات ـ ضد جميع صور ورواسب ومخلّفات الشكل الاستعماري البغيض للنظام الاقتصادي الدولي القائم في الوقت الحاضر ، فجميع بلدان العالم الثالث وإلى جانبها منظومة الدول الاشتراكية لها مصلحة حيوية بتغيير النظام الحالي وهي تخطو بقوة وثبات في طريق تحقيق هذا الهدف وهو الانتقال من نظام اقتصادي دولي كولونيالي جديد إلى نظام اقتصادي عالمي ديمقراطي تتساوى فيه جميع الأمم والبلدان بغض النظر عن حجمها وقدرتها ومستوى تطورها الاقتصادي ، وتتحقق من خلاله المنفعة المشتركة والمتبادلة لجميع المكونات القومية للأسرة البشرية ، وتمارس في إطاره كل دولة السيادة الوطنية الكاملة دون انتقاص على الصعيدين الداخلي والدولي . وقد انعكس ذلك كله بالفعل في الوثائق الرسمية للعديد من مؤتمرات ومنظمات الأمم المتحدة وخاصة مؤتمرات دول عدم الانحياز ، ومؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . غير أن الأمر المؤكد حتى الآن هو عناد الدول الامبريالية ومقاومتها الضارية لهذه الاتجاهات الديمقراطية في العلاقات الدولية التي تضغط بصورة متزايدة على الدول الامبريالية وتجبرها أكثر فأكثر على التراجع أو التكيف مع الأوضاع المستجدة أو المناورة ، وتنتزع منها التنازلات بصعوبة بالغة جداً .

إن موقف الـدول الامبـريالية هو الـوحيد الـذي يقف ضد التحـولات الديمقـراطية على صعيد العلاقـات الـدولية ، لأن هذه التحـولات تُقلِص من مجـالات سيطرتهـا الاقتصـادية والسياسية الاستعمارية الجديدة وتضعف نفوذ الاحتكارات الرأسمالية التي تتخذ شكلا عالمياً من خلال الشركات متعـددة الجنسيات التـي تتغلغـل في مسامات الاقتصاديات القومية لبلدان العالم الثالث ، وتستنزف منها القيمة الزائدة القومية لتتراكم في المراكز المتروبولية ، وبالتالي تجـري عملية إفقار العالم الثالث من خلال هذه الآلية الرأسمالية للاستغلال الدولي . فلا عجب إذن في المواقف المعادية للديمقراطية والتقدم التي تتبناها الدول الامبريالية ضد كل أفكار ومطالب وطموحـات بلـدان العالم الثالث المكافحة من أجل حريتها الاقتصادية وممارسة حق تقرير مصيرها بنفسها .

إن تغيير النظام العالمي الحالي يتضمن بصورة موضوعية ، وهـذا ما يؤكد عليه الرئيس شاوشيسكو في رسالته إلى اليونكتاد الخامس ، شرطاً اسـاسياً هو (الاستئصـال الكامـل للسياسـات الامبـريالية والاستعمارية)[1] ، وهذا ماترفضه الدول الامبريالية جملة وتفصيلاً . فجميع دول العالم تؤيد فكرة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ولـو ضمـن حدود دنيا من الديمقـراطية والعدالـة والمسـاواة في الواجبـات والحقوق خلال العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، ولايشذ عن هذه القاعدة سوى الدول الامبريالية ، حتـى أن الـدول الامبـريالية

(١) ـ رسالة الرئيس شاوشيسكو إلى اليونكتاد الخامس ، الترجمة العربية غير الرسمية ، ص ٢

ذاتها تتفاوت مواقفها بين الشدة واللين ، بين الموافقة والمناورة ، بين التأييد النسبي والرفض القاطع . (١)

إن عملية إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد تسير قدماً ، إلى الأمام ، بحكم سير الظروف الموضوعية للتطور العالمي بالذات ، وهذه العملية التي بدأت بالفعل لامردّ لها قطعاً ،واستكمال هذه العملية والسير بها حتى نهايتها يعتبر حقاً انتصاراً نوعياً جديداً يضاف إلى سجل انتصارات الثورة العالمية التي تحققت حتى الآن ولا مخرج للعالم الرأسمالي من أزمته العامة دون هذه الانعطافة الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية ، بدليل الأهمية الواقعية التي توليها هذه الفكرة الهيئات ، والمنظمات الدولية الرسمية ، والتي أقامت لهذا الغرض مؤتمراً دولياً خاصاً للتنمية والتجارة في الأمم المتحدة وجعلت له مقراً وإدارة دائمة في جنيف لمتابعة هذه المسألة نظرياً وعملياً . وقد تجلى هذا الحدث الكبير منذ انعقاد الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أقرّت وثيقتي : «إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد» (القرار رقم : ٣٢٠١) و «برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد» (القرار رقم : ٣٢٠٢) .

---

(١) ـ انظر حول مواقف الدول الامبريالية من مسألة نظام اقتصادي عالمي جديد : كتاب الدكتور اسماعيل صبري عبد الله المذكور سابقاً . من ص ١٥ ـ ٤١ وخاصة الصفحات (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) .

ويؤكد الإعلان عن ضرورة تغيير النظام العالمي الراهن خاصة وأنه تكّون في عهد لم تكن فيه معظم البلدان النامية موجودة كدول مستقلة ، وبالتالي لم يكن لها أي دور في إنشائه ، كما يؤكد على أن هذا النظام يعمل في «اتجاه استمرار التفاوت بين البلدان دائماً ، وأن من الضروري أن تشارك الدول النامية مشاركة إيجابية وكاملة ومتكافئة في صياغة وتطبيق كل القرارات التي تهم المجموعة الدولية»(١)

«ويطرح الإعلان بعض المبادىء الهامة التي يجب أن يقوم عليها النظام الجديد : المساواة في السيادة بين الدول ، وحق تقرير المصير لكل الشعوب ، ورفض اكتساب الأراضي بالقوة ، وحق كل دولة في تبني النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تعتقد أنه في مصلحة تنميتها ، ورفض أي إجراءات تمييزية مترتبة على هذا الاختيار ، والسيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية وكل مظاهر النشاط الاقتصادي فيها ، بما في ذلك حقها في التأميم ، ووضع قواعد تحكم نشاط الشركات متعددة الجنسية ، وتنظيم الإشراف عليها بما يضمن مصالح وسيادة البلدان التي يمتد إليها نشاط تلك الشركات ، وإقامة علاقات عادلة بين أسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية ، وتوفير الظروف المواتية لانتقال الموارد المالية والتكنولوجية إلى الدول النامية ،

---

(١) اعتمدنا مصدر الدكتور اسماعيل صبري عبد الله المذكور ، وكتاب الاقتصاديات القومية .. الخ ، كمصدرين رئيسيين لاعداد هذه المعلومات . المصدر الأول : ص١٨، ١٩ .

ودعم التعاون بين الدول النامية ، وتشجيع اتحادات منتجي المواد الأولية . . الخ»[1] .

وقد وردت معظم هذه المبادىء كمواضيع أساسية لابد من معالجتها في برنامج العمل الذي أقر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة والسادسة المذكورة .

ولدى تحليل هذه المبادىء ونقاط برنامج العمل يتضح لنا أن النظام الاقتصادي الدولي الراهن يقوم على تناقض رئيسي بين عنصرين متنازعين يحددان تطوره هما : الاتجاه الموضوعي لتطور الاقتصاد العالمي نحو تعميق الطابع العالمي للعمل والإنتاج ، وتكاثر تشابك الترابطات الاقتصادية بين الأمم إلى الدرجة التي أصبحت معها التجارة الخارجية الشرط الحيوي الأكبر لنجاح أي تطور اقتصادي قومي معاصر . والعنصر الثاني هو الاتجاه المعاكس أو المضاد نحو الحفاظ على الشكل القومي للعملية الاقتصادية قدر المستطاع ، لأن في هذا الشكل تكمن الدعامة المادية للاستقلال القومي الاقتصادي والسياسي ، وهذا يعني «أن العاملين اللذين يحددان تحديداً موضوعياً السير التاريخي المعاصر ، هما : وجود الدول القومية من جهة ، وتكاثر الترابطات العالمية ، وتعمقها من جهة ثانية»[2] : فكيف يجري حل هذا التناقض في

---

(١) اعتمدنا مصدر الدكتور اسماعيل صبري عبد الله المذكور ، وكتاب الاقتصاديات القومية . . الخ ، كمصدرين رئيسيين لاعداد هذه المعلومات . المصدر الأول : ص١٨، ١٩ .

(٢) الاقتصاديات القومية . . الخ . ص١ ٧

الوقت الحاضر ؟ وكيف يمكن استبداله بحل آخر ؟

في الماضي كان يحـل هذا التنـاقض على الطريقـة الـرأسمالية الامبـريالية ، أي على أسـاس القـوة والإكراه الاقتصـادي وغـير الاقتصادي ، وكان المضمون الفعلي للحل المذكور هو ابتلاع الـدول الامبريالية الأقوى لبلدان العالم الثالث الأضعف ، وإلحاقها اقتصادياً بها ، دون أي اعتبار لحقوقها وحرية تقرير مصيرها وإرادتها ودون أن يتاح لهـا حق ممارسـة اختيارات تطورهـا الاقتصـادي والسياسي . إن سلطة اتخاذ وضـع القـرارات المتعلقـة بالمصـير الاقتصـادي والسياسي القومي لبلدان العالم الثالث كانت تقع خارج حدود هذه البلـدان ، لقد كانت السلطة المذكورة احتكاراً بيد القوى الرأسمالية الاحتكارية الدولية في المتروبولات السابقة ، لهذا كان شكل وحجم واتجاه التطور الاقتصادي والاجتماعي القومي لبلدان العالم الثالث يتقرر في الخارج بعيداً عن أية مشاركة فعلية لشعوبه ، ودون الإصغاء لصوتها ورأيها في هذا الشأن ، وكان يجري تشكيل الاقتصاديات القومية لبلدان العالم الثالث حسب رغبة ومصالح وإرادة الاحتكارات الامبريالية المتجسدة في رأسمالية الدولة الاحتكارية ، ووفقاً لاعتبارات التطور الاقتصادي للدول الامبريالية ذاتها ، ولـم تكن تولى أية أهمية للمصالح القومية والـوطنية لبلـدان العالـم الثالـث ، أو لضرورة واحتياجـات تنميتهـا وتطويرها الاقتصادي الاجتماعي ، ولـم يكن يجري الحديث عن تخلفها وضرورة تصفيته ، فهذا كان غائباً عن القاموس الاقتصادي والسياسي الدولي حينذاك . والمحتوى الرئيسي لعلاقة التناقض التي سبق ذكرها

كانت تتلخص بالاستعمار ، وهو مايعني السيرالمتواصل في طريق إنتاج التركيبات الكولونيالية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث وتكريسها أكثر فأكثر ، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية بين الأمم التي تعني في وجهها المقابل إثراء بعض الدول (وهي تحديداً الدول الامبريالية) على حساب إفقار بقية البلدان (وهي تحديداً بلدان العالم الثالث) وتشويه تطور هذه الأخيرة من خلال خلق الأبنية والتراكيب الاقتصادية والاجتماعية الكولونيالية فيها ، ذلك هو كنه التخلف كما يعبر عنه العديد من المفكرين الاقتصاديين بغض النظر عن انتماءاتهم الايديولوجية . التخلف هو هذا التشويه بالذات الذي تخلفه الامبريالية من خلال ممارساتها الاستعمارية داخل اقتصاديات بلدان العالم الثالث والذي يؤدي به في نهاية المطاف إلى انتاج وإعادة إنتاج العلاقات الكولونيالية بين الدول الامبريالية الاستغلالية ، وبين بلدان العالم الثالث المستغَلة (بفتح الغين) ، وبالتالي إعادة إنتاج عملية تمركز الرأسمال وتراكمه في المنطقة الصناعية الامبريالية ، على أساس الاستيلاءالمتواصل والمتزايد على القيمة الزائدة القومية لبلدان العالم الثالث واستنزاف شعوبها وثرواتها الطبيعية ونزحها نحو المركز الامبريالي ، وبالتالي الإفقار المتواصل لبلدان العالم الثالث ، وتكبيله بالقيود أكثر فأكثر ، من خلال استخدامه كمادة لاتنضب للاستثمار الرأسمالي الامبريالي ، وعلى ذلك فإن التخلف ، كما يقول الدكتور اسماعيل صبري عبد الله : «لايعني تجميد الاقتصاد القومي على ماكان عليه قبل الغزو الاستعماري ، إنما يعني إحداث تنمية مشوهة تفكك

الاقتصاد القومي ، وتفقده التوازن بين قطاعاته المختلفة ، وتربطه باقتصاد الدول الاستعمارية برباط يصعب الفكاك منه حتى بعد حصول البلد على استقلاله الاقتصادي»[1] .وبكلمة مختصرة نستطيع أن نضيف أن التخلف هو تلك التنمية الاقتصادية الاجتماعية الكولونيالية التي يخلقها الاستعمار الامبريالي ، وتتحول فيما بعد إلى نظام خاص من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول الامبريالية وبلدان العالم الثالث ، نظام يقوم على أساس شكل خاص من أشكال تطور القوى المنتجة المتولد عن حركة الهيكل الاقتصادي الرأسمالي العالمي برمته ، والذي يستند إلى الأبنية والهياكل والتراكيب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القومية داخل بلدان العالم الثالث ذاتها ، وتخدم خلال حركتها اتجاه دمج الاقتصاديات الرأسمالية القومية على أساس إلحاق الاقتصاديات التابعة الخاضعة المتخلفة بالاقتصاديات الامريالية المسيطرة المتطورة المتكاملة قومياً .

وهنا يظهر بجلاء غلبة الاتجاه الأول للتناقض الرئيسي الذي يحكم سير التطور العالمي ، وهو اتجاه مضاد للاستقلال الاقتصادي القومي ، انه اتجاه نحو تسريع عملية ذوبان الاقتصاديات القومية على اساس الاستغلال القومي الامبريالي لبلدان العالم الثالث وانقسام العالم الى منطقة صناعية متطورة وغنية ، وريف عالمي زراعي فقير ومتخلف ، إنه اتجاه نحو تحقيق عالمية الانتاج لمصلحة طرف دون الطرف الآخر ، وتحديداً لمصلحة الدول الامبريالية وحدها دون مصلحة بقية شعوب

(١) ـ د . اسماعيل صبري عبد الله . كتابه المذكور . ص ١٣٧ .

وبلدان العالم الأخرى ، وتلك طريقة غير ديمقراطية بالتأكيد ، بل استعمارية شوفينية محضة ، ويترتب عليها تشويه وعرقلة تطور وتقدم البشرية جمعاء ، وجرها إلى حافة الهاوية المكتظة بأخطار الحروب والاقتتال والجوع والكوارث المختلفة المنبثقة عن هذا النوع من التطور الاقتصادي العالمي ، ناهيك عن عدم عدالته وأخلاقيته وأضراره الأخرى التي يصعب حصرها .

إن المجتمعات التي كانت سبّاقة في دخولها المرحلة الرأسمالية واستمرت فيها قد دفعت ثمن هذا النمط من الإنتاج من دماء وعرق شعوبها ، وكانت النتيجة الموضوعية للتطور الرأسمالي القومي دائماً الصراع الطبقي والحروب والأزمات الاقتصادية المدمرة ، والنمو الدوري غير المنتظم والهدر الهائل للقوى المنتجة ومختلف أشكال الثروة الاقتصادية والبشرية . وليس هناك ما يحملنا على الظن بأن ذات المصير هو الذي حدث ويحدث وسوف يحدث على الصعيد العالمي في ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، في ظل نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية الرأسمالية ، خاصة وأن الوقائع التاريخية العالمية قد أثبتت ذلك أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة ، وكان أبرز هذه البراهين حربين عالميتين متتاليتين لم يمض بينهما أكثر من ربع قرن من الزمن ، وليس هناك مايبرر بشكل قاطع فكرة أن حرباً حرارية ثالثة تتسبّب بها الرأسمالية العالمية هي حرب مستحيلة ، طالما أن أسسها ومقوماتها وظروفها الموضوعية المتمثلة بالنظام الرأسمالي العالمي والملكية الرأسمالية ما تزال قائمة بل ومتوسعة بشكل جديد ، والجزم حول هذا الموضوع

يبقى مسألة طوباوية لايجوز الأخذ بها . ونستذكر هنا قول لينين : إن الحرب لاتتناقض مع أسس الملكية الخاصة بل هي تطورها المحتوم ، والحال إن أسس الملكية الخاصة الرأسمالية ما تزال قائمة في القسم الأكبر من كرتنا الأرضية ، ومن ثم ليس ما يدعو إلى ترجيح احتمال عدم نشوب حرب كونية حرارية تهلك البشرية إذا استمرت الرأسمالية في عالمنا أو في أضعف تقدير إذا لم يتم إضعافها وتقليص نفوذها وقدرتها ومجالات سيطرتها إلى أقصى حد على السوق العالمية والاقتصاد العالمي ، الذي يتخلخل أكثر فأكثر تحت ثقل أزمته وتناقضاته المستعصية المتولدة عن قوانين التطور الرأسمالي بالذات ، سواءً في المركز الامبريالي المتطور أو في بلدان العالم الثالث المحيطية المتخلفة والتابعة .

يبقى أن نقول : إن هذه الطريقة الرأسمالية لحل تناقضات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمية قد تكونت تاريخياً بصورة تلقائية ، وفقاً لقوانين التطور الاقتصادي الموضوعية التي كانت تشكل ضرورة عمياء لاقبل للإنسان ـ المجتمع بالسيطرة عليها في ظل النظام الرأسمالي ، لأنه لايعيها من جهة ، ولأنه لو أدركها وتمكن من وعيها حالت دون سيطرته عليها وقيادته لها لمصلحة غالبية المجتمع ، الطبقةُ الرأسمالية التي تنتفع وتستفيد منها وتدين بوجودها واستمرارها وثرائها وسلطتها الطبقية لبقاء علاقات الإنتاج الرأسمالية وقوانين الإنتاج الرأسمالي على المستويين القومي والدولي ، وهي بالتالي تدافع عنها وتحميها ضد كل من له مصلحة حيوية مشروعة في تغييرها مـ. أغلـة

الشعب أو المجتمع الكادحة أو شبه الكادحة . تلك هي المعادلة على صعيد العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، تماماً كما هي عليه على صعيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القومية الداخلية ، ويجدر أن ننوه هنا أنه لايمكن الفصل بين علاقات الإنتاج القومية وعلاقات الإنتاج الدولية ، فكل منهما يعكس طبيعة الآخر حتماً . حيث علاقات الإنتاج الرأسمالية القومية تستجر معها علاقات خارجية دولية رأسمالية ، والعكس يمكن أيضاً أن يكون صحيحاً في حالة بلدان العالم الثالث ، حيث علاقات الإنتاج الرأسمالية التي اتخذت حجماً وأبعاداً دولية استجرّت معها وخلقت علاقات الانتاج الرأسمالية داخل بلدان العالم الثالث ، فهذه الأخيرة استمدت وجودها وصيرورتها وطبيعة حركتها من تسرب علاقات الانتاج الرأسمالية إليها من الخارج ، أو من الشكل الدولي للإنتاج الرأسمالي ، فكان الاقتصاد المتخلف بالتالي جزءاً لايتجزأ من هذا الشكل الدولي الرأسمالي للإنتاج الذي يستند إلى قاعدته القومية الخاصة به والمتجسدة بالاقتصاد الامبريالي . من هنا فإن الاقتصاد المتخلف ينبثق ويتبع قاعدة اقتصادية أجنبية . غير وطنية أو قومية ، وهو لايعمل إلا من خلال هذه الآلية الدولية للانتاج الرأسمالي ، ولا يتكامل ويتفاعل إلا معها وبها ولأجلها ، ولا يمكنه التحرك إلا في مدارها ، ولخدمة مركزها القائد المتمثل باقتصاديات المراكز الامبريالية المتطورة .

وبعبارة مختصرة نقول : في ظل تحول الرأسمالية إلى نظام اقتصادي عالمي ، لم يعد يمكننا الحديث عن اقتصاد قومي إلا وهو مقترن بالحديث

عن الاقتصاد العالمي ، وبعد تحوّل الرأسمالية إلى نظام عالمي ، أصبح هذا الطابع الرأسمالي العالمي للعملية الاقتصادية هو العامل الحاسم في تطور الاقتصاديات القومية المكونة لهذا النظام الرأسمالي العالمي ، سواءً في مركز هذا النظام ، أو في أطرافه ومحيطه المتخلف والتابع ، حتى أصبح هذا النظام الرأسمالي العالمي ، وكأنه ، كما ينوه الاقتصادي الأميركي الشهير فاسيل ليونتيف (حامل جائزة نوبل) يشكل وحدة اقتصادية واحدة ، تبدو فيها الاقتصاديات القومية المكونة لها وكأنها فروع وقطاعات متكاملة أفقياً وعمودياً ، أي أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي أصبح حسب تشبيه (ليونتيف) كالاقتصاد القومي الواحد المتكون من فروع وقطاعات متقاطعة ومتوازية ومتوازنة ومتكاملة ومترابطة فيما بينها ديناميكياً وحيوياً أشد الترابط .

إن النظام الرأسمالي العالمي يتضمن تناقضات موضوعية تتمثل بالنزعة إلى تكثيف وتشديد وتنويع وتعميق الترابطات الاقتصادية بين الأمم والبلدان على أساس تعاظم شأن الطابع العالمي للإنتاج في ظل التطور السريع للقوى المنتجة والثورة العلمية التكنولوجية ، وبالنزعة المعاكسة لها نحو عرقلة هذه العملية بسبب علاقات الإنتاج الدولية الرأسمالية التي تعيق وتكبح تطور الاقتصاد العالمي وتقدمه وتتسبّب بتأزمه وتخلخله وصدماته الدورية العنيفة ، التي يختلف وقعها من اقتصاد قومي إلى آخر ، حسب موقعه من كامل النظام . إن التناقض الذي لا يمكن أن تحلّه الرأسمالية العالمية هو التناقض الذي تعيش وتستمر وتتحرك بسببه وفي نطاقه ، وهو عدم التطابق أو الانسجام أو التلاؤم

بين مستوى تطور القوى المنتجة الرأسمالية التي تتخذ طابعاً دولياً متزايداً ، وبين علاقات الإنتاج الرأسمالية الدولية القائمة والتي ماتزال متخلفة كثيراً عن درجة تطور القوى المنتجة الرأسمالية الدولية . بكلمة أخرى نقول : إن تقسيم العمل الدولي الرأسمالي الذي تكوّن تاريخياً بصورة تلقائية ، وفي ظروف غياب أو عدم وجود أو عدم تكوّن أغلبية دول العالم كدول مستقلة تتمتع بالسيادة القومية والوطنية ، وخاصة بلدان العالم الثالث بالتحديد ، نقول : إن تقسيم العمل الدولي الرأسمالي المذكور ، والذي مايزال مستمراً ولو بشكل مُحوَّر قليلاً في الوقت الحاضر يتعارض واحتياجات تطور وتقدم المجموعة الدولية ككل ، لأنه يشل القسم الأعظم من هذه المجموعة ويضعها خارج نطاق عملية الإنتاج والإبداع والمساهمة الكاملة والنشيطة والفعالة في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي العالمي ، سواءً أجرى ذلك لمصلحة تطور شعوبها وبلدانها بالذات أم لمصلحة مجمل التطور البشري على كوكبنا . وللتنويه فإننا لا نرى أي مبرر للفصل بين المصلحتين القومية والعالمية ، عند الحديث عن التطور الاقتصادي والاجتماعي ، ذلك لأن تطور كل شعب يخدم بشكل مباشر التطور العام لمجموع البشرية ، بل إن تطور كل شعب أو بلد هو الشرط الحيوي والعنصر المكون من مجموعة الشروط والعناصر الضرورية للتطور العام للبشرية كلها ، ذلك لأن تخلف شعب أو مجموعة شعوب يعرقل ويكبح سرعة التطور والتقدم العام للمجموعة الدولية ، لأنه يصرف جزءاً رئيسياً من الطاقات والقدرات الإنتاجية والإبداعية العلمية المتاحة عبثاً ولهواً

وصراعاً وهدراً ، ويخلق مناخاً مضطرباً وخطيراً في الاقتصاد والسياسة الدولية والقومية سواءً بسواء .

إن صورة العالم غير الاشتراكي الحالية ، والتي كثيراً ما عُكست رسمياً ونظرياً بالأرقام والوقائع ، تؤكد وتجزم بما لايدع مجالاً للشك ، بأن وضعه الاقتصادي القومي والدولي لا يزال قائماً على نفس الأسس العامة التي تكونت تاريخياً بصورة تلقائية خلال المرحلة الكولونيالية الكلاسيكية ، وإن الشكل الكولونيالي الجديد للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ليس أقل ضرراً وخطراً من الشكل الكولونيالي القديم الذي انبثق من أحشائه وتطور على أساسه ، بل هو يفوقه في حجم ونوعية التناقضات الاقتصادية القومية والدولية التي يحملها معه للعالم غير الاشتراكي ويوسعها إلى أبعد مدى[١] . وهذا مايؤكد لنا المرة تلو الألف أن الحل لا يمكن أن يكون رأسمالياً ، لأن في ذلك التناقض كل التناقض المنطقي والواقعي ، إذ هل يمكن لعلّة الشيء أن تكون علة نقيضه بالذات ، ونعني هل يمكن للرأسمالية التي أنتجت تناقضاتها بنفسها وكوّنت نفسها على أساس هذه التناقضات في نطاقها العالمي الذي خلقته ، هل يمكن للرأسمالية أن تحل هذه التناقضات على نفس الأسس التي تولّد هذه التناقضات .. ذلك هو المستحيل في نظرنا ، ومهما كانت الإجراءات التي تتخذها الرأسمالية ، فهي لا تعدو في آخر الأمر مجرد وصفات مهدئة ومخدِّرة أو مسكِّنة للتناقضات

(١) ـ تفاصيل ذلك في الفصل الأول من هذه الأطروحة ، بغية الإلمام بسير الوقائع الملموسة للوضع الاقتصادي الدولي .

المكونة لها والداخلة في تركيبها العضوي منذ ولدت وحتى الآن ، ومصيرها العودة باستمرار إلى تصاعد هذه التناقضات وتفجرها من حين إلى آخر ، ومن منطقة إلى أخرى . وإذا لم نكن نملك أي مخرج في ظل النظام الاقتصادي الدولي الرأسمالي بطريقة رأسمالية ، وإذا كانت الحلول لا توجد داخل الرأسمالية ؟ إذن كيف يمكن التخلص من هذا المأزق الاقتصادي العالمي الذي توصلنا إليه الرأسمالية ؟ وأين يكمن الحل الذي يمكنه أن يؤدي إلى تغيير نظام تقسيم العمل الدولي الرأسمالي الكولونيالي الجديد الذي وصل إلى الطريق المسدود ، وبات يغالب شيخوخته وأزمته العامة وتناقضاته المستفحلة ، وأخطار انهياره وتصدعه وموته ، هذا المصير الذي يشخص ويبرز للعيان بصورة متزايدة ، هذه هي الحقيقة التي بات من العبث التهرب من مواجهتها أو تجاهلها ، حتى من قبل الدول الامبريالية بالذات ؟

إن هذا الوضع الاقتصادي والسياسي الخطير الذي أوصلتنا إليه الرأسمالية العالمية ، لا يمكن أن يجد علاجه بإصلاح هذا الوضع مؤقتاً على الطريقة الرأسمالية المتكررة الترقيعية ، لأن كل ترقيع في ذلك الوضع والنظام الاقتصادي العالمي سوف ينعشه لفترة قصيرة جداً ، ولكنه بالمقابل سوف يوسّع نطاق مرضه العام الذي لا شفاء منه بغير موته ، وهذا ماكان ماركس قد تنبّه له حين كشف عن أن كل أزمة لاحقة تكون حتماً أوسع نطاقاً من الأزمة السابقة وأشد هولاً وتدميراً وتحطيماً وضرراً ، حتى تصل التناقضات أو الأزمة إلى الدرجة التي تودي بالنظام ككل إلى غير رجعة وتستبدله بنظام جديد كلياً ومختلف كلياً من

حيث الجوهر والأسس والشكل[١] .

إذن ، ومهما طالت الفترة التي سوف يستمر خلالها النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الراهن ، وخاصة في قسمه غير الاشتراكي ، فإنه يسير حتماً وبصورة موضوعية نحو نهايته المؤكدة والمنظورة في المستقبل المرئي . وهذه النهاية لا يمكن أن تعني أقل من تغيير ذلك النظام تغييراً جذرياً ، وهذا ما يشترط بدوره تغييراً جذرياً في الهياكل والأبنية الداخلية لمكوناته القومية ، بغية إلغاء دورها الوظيفي في الهيكل الاقتصادي الرأسمالي العالمي ، وتحويله إلى دور وظيفي يخدم الهياكل والأبنية الاقتصادية القومية المتنوعة والمتكاملة ، والتي تشكل المرتكز المادي للاستقلال القومي والوطني .

أمامنا يَمْثُلُ إذن خياران بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، الأول : السير على طريق التنمية الرأسمالية الكولونيالية باتجاه تدويل الحياة الاقتصادية لصالح المراكز الامبريالية المتطورة ، وبما فيه كامل الضرر والاستغلال والإفقار لبلدان العالم الثالث ، وتكريس تخلفها وتبعيتها والتضحية باستقلالها الوطني أو القومي الاقتصادي والسياسي ، وبالتالي الاستمرار في ذات الآلية الاقتصادية الدولية الرأسمالية التي تتجه نحو الكارثة المحققة . والثاني يتألف من شقين متلازمين بالضرورة وهما : تغيير طرق التنمية الرأسمالية واستبدالها بطرق التنمية الاشتراكية على صعيد التطور الاقتصادي والاجتماعي القومي أو الوطني لبلدان العالم

(١) ـ ماركس ـ انجلز : البيان الشيوعي .

الثالث ، هذا من جهة ، وتغيير موازٍ له في النظام الاقتصادي الدولي القائم حالياً من جهة ثانية ، ومثل هذا التغيير المزدوج سوف يؤدي بالضرورة إلى تغييرات بنيوية وهيكلية في الاقتصاديات الامبريالية بالذات ، لكي تتمكن من التكيف مع الحالة الاقتصادية العالمية الجديدة ، وهذا التغيير الأخير سوف يحمل معه شكلاً ما أو جانباً من أشكال أو جوانب الديمقراطية الاقتصادية والسياسية تفيد منه مجتمعات الدول الامبريالية ، والاحتمال الآخر يتمثل بتشديد وتكثيف الصراع الطبقي والتناقضات الداخلية في الدول الامبريالية إلى أقصى درجة ، أي تعميق الأزمة العامة الرأسمالية تعميقاً كبيراً ونوعياً يدفعها بقوة ولمسافة هائلة باتجاه الثورة أو الانعطاف النوعي الذي يمكن تشبيهه بالانعطافات الثورية العميقة التي جرت من قبل كالحرب العالمية الأولى ، والثانية . . الخ .

إن الحل الآخر للتناقض الذي يحكم سير التطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي يمكن ، إذن ، أن يجري بغير الطريقة الرأسمالية والامبريالية الإلحاقية التي يفيد منها طرف دون آخر ، والتي توصلنا إلى نتائج وخيمة تشمل لا البلدان المتخلفة وحسب بل وحتى البلدان الامبريالية نفسها التي تنتفع وتستفيد ومن ثم تدافع وتحمي استمرار هذا التناقض وأسلوب حله على طريقتها غير الديمقراطية . وقد سبق أن نوّه لينين حول هذه النقطة ، وكان بصدد الحديث عن البروليتاريا الثورية وحق الأمم في تقرير مصيرها ، حيث أكّد أن ماركس ليس ضد الاتجاه الموضوعي للتطور الاقتصادي العالمي والمتمثل بتدويل الحياة

الاقتصادية بل وحتى السياسية ، وليس ضد التمركز الاقتصادي والسياسي العالمي ، ولكنه كان ضد الطريقة الرأسمالية لهذا الخط من التطور ، وكان يصر على أن وحدة الاقتصاد العالمي يمكن أن تقوم على أساس ديمقراطي ، وهذا في نظره مايتفق مع الأممية . التمركز بطريق غير امبريالي ، وحدة الأمم اقتصادياً وسياسياً بصورة ديمقراطية اشتراكية ، هذا هو الممكن وحسب[١] . وهذه المسألة ـ كما يشير إلى ذلك لينين في نفس المكان ـ لا يمكن أن تحلّها إلا الاشتراكية ، ولا يمكن بحال أن تحلّها الرأسمالية ، هذا التناقض الذي تحمله الرأسمالية معها ، وهي تتحول إلى نظام عالمي ، لا يحُل إلا بالأسلوب الاشتراكي ، وفي جميع الأحوال فإن حلاً كهذا يقع خارج نطاق الظرف التاريخي المعاصر ، ومايزال هدفاً مستقبلياً بعيداً نسبياً ، وإن كان منظوراً منذ الآن ، ويكمن سبب ذلك في «أن الدول القومية مع اقتصادياتها المستقلة تشكل ، لا الواقع الأساسي للعالم المعاصر فقط ، إنما قاعدة تطور المجتمع الإنساني في المستقبل القريب»[٢] لأن

---

(١) ـ راجع لينين : «حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية ـ مجموعة من الخطب والمقالات» بالعربية ، دار التقدم ، موسكو ، من مقال : البروليتاريا الثورية وحق الأمم في تقرير مصيرها . من ص (١٧) وحتى ص (١٧٩) وبصورة خاصة ص (١٧٦) ، وهناك مقالات أخرى في نفس المصدر حول نفس الموضوع في مناطق متفرقة ، مثلاً مقال : الثورة الاشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها من ص (١٨٠) وحتى ص (١٨٢) . . الخ .

(٢) ـ الاقتصاديات القومية . . . الخ . ص ٦

أي تطور في الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يستقيم إذا جرى لصالح بعض مكوناته القومية دون بقية المكونات الأخرى وعلى حسابها ، ولأن الإطار الاقتصادي القومي سيظل الخلية الحية في جسم الاقتصاد العالمي تتأثر به وتؤثر به في نطاق علاقات ديالكتيكية عضوية ، بحيث لا يلغي عملُ الجسم الاقتصادي العالمي الكلي دور ووظيفة عنصره القومي المكون له ، ولا أن ينفصل هذا العنصر القومي المكون عن وحدة الاقتصاد العالمي ، وهو برأينا ما يستحيل تحقيق كليهما معاً من وجهة النظر الواقعية الموضوعية المحسوسة .

ومن وجهة النظر السياسية فـ «إن وجود الدول المستقلة السائدة على حقوقها على الصعيد الدولي ليس ، طبعاً ، سبباً يرضي الامبريالية ، وليس في صالحها أيضاً»[1]

ويعتبر وجود الدول القومية حاجزاً أقوى فأقوى أمام اتجاهات التوسع الاستعماري الامبريالي ، وسيطرته الاقتصادية ونزعاته الإلحاقية البغيضة والضارة بالمجتمع البشري ككل[2] .

ولا يستشف من هذا الاستنتاج أننا ضد التعاون الاقتصادي الدولي ، ولا أننا نقلل من شأنه وأهميته القصوى وضرورته وفائدته للاقتصاديات القومية ، بل إننا نبيح لأنفسنا التأكيد والاقتناع بفكرة أن هذا التعاون والترابطات الاقتصادية العالمية بين البلدان قد أصبحت

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ٦

(٢) ـ المصدر السابق . ص ٦

شرطاً حيوياً وجوهرياً من شروط ، ومقوماً أساسياً من مقوّمات تطور كل اقتصاد قومي أو وطني في الوقت الحاضر ، كما في المستقبل أيضاً . إن المسألة ، إذن ، ليست في الشك في أهمية وقيمة وضرورة العمل وفقاً لمقتضيات التطور الاقتصادي والاجتماعي الموضوعي الذي يتجه أكثر فأكثر نحو زيادة وتعميق الترابطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الأمم والبلدان ، والتعاون الوثيق المتزايد فيما بينها ، وخلق قاعدة اقتصادية بشرية عالمية مشتركة . بل إن المسألة تكمن كما سبق وأشرنا في الكيفية التي تجري فيها مثل هذه العملية التاريخية الموضوعية ،[1] وهي في الواقع الراهن كيفية رأسمالية تقوم على أساس الاستغلال والصراع الطبقي والقومي معاً . بينما المطلوب بإلحاح تغييرها وإنشاء كيفية ديمقراطية تكون بديلاً لها وتتضمن حتماً العدالة والمساواة والتكافؤ والأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لكل شعب أو أمة أو بلد في الأسرة البشرية على كوكبنا الأرضي . وبتلك الكيفية الجديدة (أي النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الجديد) يمكن أن يستفاد من كل ماتوفره الثورة العلمية التكنولوجية التي توفر شروطاً للتطور والتقدم أكبر بكثير مما هي عليه في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالي ، التي أصبحت من أهم العوامل المعرقلة والكابحة للاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية ، بل ومن أهم عوامل الهدر الخيالي لهذه الموارد المذكورة في مجالات النشاط التخريبي الهدام المتمثل بحمى سباق التسلح

(١) ـ المصدر السابق . ص ٧

وعسكرة الاقتصاد وتجارة الحرب والإرهاب والبذخ والترف الطبقي والسياسي .. الخ .

إن هناك ، كما هو واضح ، مخرجاً واحداً وحيداً من أزمة تقسيم العمل الدولي القائم الذي خلفته الرأسمالية ومازال ، وهذا المخرج هو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، يستطيع حل التناقض بين العاملين المحددين موضوعياً لسير التطورات التاريخية المعاصرة ، التي تتمثل بوجود الدول القومية من جهة ، وبتكاثر وازدياد الترابطات الاقتصادية بين الشعوب والبلدان وتعمقها من جهة ثانية ، وهذا الحل المختلف جذرياً عن الأسلوب الرأسمالي المعمول به في النظام الاقتصادي الدولي القائم ، يتضمن بالضرورة تطبيق الديمقراطية على صعيد العلاقات الدولية . و «يعتبر نشر الديمقراطية في العلاقات الدولية وحل مشاكل الحياة الدولية من خلال المشاركة المتساوية ، وإجماع جميع الدول بصرف النظر عن حجمها أو قدرتها الاقتصادية والعسكرية أو عن مستوى التطور أو النظام الاجتماعي أو العقائد الفلسفية ، يعتبر كل ذلك مكوناً أساسياً لعملية إنشاء نظام عالمي جديد»(١) .

إذن فالحل الوحيد هو الحل الديمقراطي ، وهذا يشترط تطبيق مجموعة من المبادىء والقواعد في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، ومراعاتها بدقة من قبل جميع الدول الأعضاء في الأسرة العالمية ، وتوفير

(١) ـ كتاب : «الاقتصاديات القومية ... الخ» ص ٢

أدوات قانونية ومادية للإلزام والضغط ، تجعل من الصعب على دولة عضو انتهاك قواعد وقوانين النظام العالمي الجديد .

وبالنسبة لمجموعة المبادىء والقواعد التي يجب وضعها والأخذ بها والعمل على تنفيذها ، لابد من اختيارها وصياغتها بصورة ديمقراطية وبإجماع جميع الدول بغض النظر عن أية اختلافات أو فروق فيما بينها ، اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً وإيديولوجياً أو سكانياً . . الخ . وكل قاعدة يُجمع ويتفق عليها المجتمع الدولي سوف يكون لها من القوة مايجعل من خرقها مسألة في غاية الصعوبة والخطورة والضرر بالنسبة لأية دولة تفكر بذلك .

ومن أهم المسائل التي لابد لأي نظام عالمي جديد من حلها ، مسألة القضاء على التخلف (١) . وهي تقف في مقدمة مسائل الاقتصاد العالمي الراهن التي تواجه البشرية ، والقضية الجوهرية والرئيسية التي تشكل لب النظام العالمي الجديد .

إن تصفية التخلف باعتبارها تشكل المبرر والهدف الرئيسي لعملية إقامة نظام اقتصادي سياسي عالمي جديد تتطلب اتخاذ العديد من الاجراءات القومية والدولية الاقتصادية والسياسية . فقد بيّنت التجربة الماضية التي مرت بها بلدان العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الماضية بما لا يدع مجالاً للشك أن نظرية فتح الأبواب دون تحفظ أمام غزو

(١) ـ المصدر السابق : ص ٣٣ : «إن القضاء على التخلف باعتباره مشكلة عامة لها الأولوية الرئيسية في العالم الحالي» .

الرأسمال الأجنبي ليسهم بتنمية أقطار العالم الثالث لم تحقق التنمية المطلوبة ، بل على العكس تماماً فقد حدث أن هذا النوع من التنمية قد زاد الطين بلّة ، وجرّ أقطار العالم الثالث إلى أبعاد وأشكال أخطر من التخلف والتبعية والتفاوت في مستويات التطور بينه وبين الدول المتطورة ، وتدهورت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية إلى أسوأ مما كانت عليه من قبل ، وبشكل يفوق كل توقع أو تصور بهذا الشأن[١] . ولذا فقد جاء في مقدمة مبادىء وبرنامج عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، الاعتماد على الجهد الذاتي قبل كل شيء ، وهذا ما كانت رومانيا سبّاقة إلى طرحه على لسان رئيسها شاوشيسكو منذ ولادة هذه الفكرة وحتى آخر مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهو المؤتمر الخامس الذي انعقد في عاصمة الفيلبين (مانيللا) ، حيث جاء في رسالة الرئيس شاوشيسكو للمؤتمر المذكور : «أن جهود الأقطار المتخلفة نفسها لبلوغ تنمية اقتصادية واجتماعية أسرع ، وتوسيع التعاون بينها ، ومساعداتها المتبادلة في خلق قاعدة مادية تقنية حديثة لتدعيم استقلالها الاقتصادي والسياسي ورفع المستويات المعيشية للجماهير هي ضرورية»[٢] .

ومهما يكن من شأن المساعدة الخارجية ، التي كثيراً مازيّنتها وروّجت لها النظريات النيوكولونيالية وصوّرتها لبلدان العالم الثالث على شكل

---

(١) ـ في الفصل الأول من الأطروحة يوجد تفصيل حول هذه النقطة .

(٢) ـ الرئيس نيقولاي شاوشيسكو : رسالة إلى اليونكتاد الخامس ، الترجمة العربية غير الرسمية . ص ٢

ثوب الخلاص وخشبة النجاة ، فإنها ليست شيئاً يذكر أمام الجهد الوطني القومي الذاتي ، بل إن المساعدة الخارجية الامبريالية قد جاءت في غالب الأحيان وبالاً وبلاءً على أقطار العالم الثالث ، وكبّلتها بالقيود والتخلف بصورة لم يسبق لها مثيل ، ويكفي برأينا أن تتخلى البلدان الامبريالية عن استغلالها لأقطار العالم الثالث ، لكي تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق معدلات عالية جداً للتراكم الاقتصادي القومي ، ولكي تحصل على ماتحتاجه من موارد فعلية قادرة على تصفية التخلف بأسرع مما يُتصور . إن التخلي عن الأرباح والقيمة الزائدة المُرَحّلة إلى المتروبولات وسائر صنوف الاستثمار والنهب الذي تمارسه الامبريالية تجاه البلدان المتخلفة ، إن التخلي عن آلية الاستثمار الامبريالي داخل أقطار العالم الثالث ، سوف يتيح وحده إمكانية القضاء على التخلف وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قومية أو وطنية سريعة وناجحة تماماً . إن أكبر مساعدة يمكن أن تُسْديها الدول الامبريالية المتطورة لأقطار العالم الثالث هي في نظرنا التخلي عن استغلالها الاقتصادي لهذه الأخيرة ، وهذا وحده يحقق وَفْراً هائلاً من الموارد المالية والاقتصادية الكافية لتأمين تنمية متوازنة ومبرمجة وسليمة وناجحة ووطنية ، وتغطية القسم الأكبر من الاحتياجات الاقتصادية الضرورية للتنمية والتصنيع المسرّع لاقتصاديات أقطار العالم الثالث ، لأن لدى هذه البلدان من الموارد مايمكنها من ذلك فيما لو رفعت عنها يد الاستغلال والنهب الاستعماري الجماعي الجديد الذي تقوم به الدول الامبريالية ، داخل بلدان العالم الثالث . ونحن مع ذلك كله لا ننكر دور وأهمية

المساعدة والمعونة الخارجية المتوجبة على الدول المتطورة وخاصة منها الدول الامبريالية ، ولكن تبقى هذه المساعدة مجرد عامل ثانوي مساعد لا أكثر ولا أقل بالنسبة لاجتثاث التخلف والتبعية والتنمية الوطنية لبلدان العالم الثالث . وكما قيل «فإن التعاون الدولي لا يمكنه أن يحل محل الجهد القومي»(١) وهذا الأخير هو في رأينا العامل الحاسم في تصفية التخلف ، وعندما نراعي مثل هذا الشرط الأساسي ، تأتي حينئذ المساعدة الخارجية والتعاون الاقتصادي الدولي لتساعد وتسهم بدور نشط في ذلك .

ومن هذه الناحية نرى أن المعونة أو المساعدة الخارجية هي ضرورة موضوعية وحتمية تاريخية لأسباب وجيهة للغاية ومشروعة للغاية ، منها مثلاً أن تصفية التخلف ليست مسألة تخص أقطار العالم الثالث وحده دون سواه ، وإن كانت تخصه بشكل رئيسي وهذا ما لاخلاف عليه ، بل إن مسألة التخلف تخص العالم كله بشطريه الاشتراكي والرأسمالي ، فمن وجهة نظر تاريخية يُعتبر العالَم الرأسمالي المتطور المسؤول الأول إن لم نقل الوحيد عن خلق ذلك التخلف الذي وجد العالم الثالث نفسه فيه ، وتأسيساً على ذلك ومن زاوية تاريخية يعتبر التخلف إذن مسألة عالمية ترتبط بالقسم الرأسمالي الامبريالي المتطور من حيث المولد والنشوء والتطور ، تماماً كما ترتبط بالقسم الذي يعاني منه وهو العالم الثالث . وحتى هذا الوقت يعتبر التخلف نتاجاً مباشراً لتطور الرأسمالية في

(١) ـ كتاب : «الاقتصاديات القومية . . . الخ» . ص ٣

المرحلة الامبريالية على الصعيد العالمي ، والوجه المقابل للنظام الرأسمالي العالمي القائم على وجود التقدم في جهة والتخلف في الجهة المقابلة ، ولذلك كله فإن تصفية التخلف تعني الدول المتطورة كما تعني الدول المتخلفة ، وتصفية التخلف تمس البلدان الامبريالية في العمق بقدر ما تمس بلدان العالم الثالث في العمق أيضاً . إذ أنّ خراب العالم الثالث الذي يشكل أكثر من ثلثي البشرية سوف ينعكس على البلدان المتطورة اقتصادياً وسياسياً وغير ذلك ، وتَقَدُّمْ العالم الثالث سوف ينعكس بدوره على سائر أقسام عالمنا لما فيه خير هذا العالم وتطوره وتقدمه . إذن وفي النتيجة نرى أن المعونة الخارجية من قبل الدول المتطورة ليست مسألة أخلاقية وحسب ، بل هي ضرورة حيوية تتطلبها مقتضيات استمرار تطور وتقدم البلدان الصناعية المتقدمة وخاصة الدول الامبريالية إذا هي أرادت أن تتحاشى الآثار والنتائج الخطيرة الاقتصادية والسياسية المترتبة على خراب وتدهور أقطار العالم الثالث بمقاييس متزايدة يوماً بعد آخر . وبذلك تكون المعونة الخارجية ضرورة موضوعية لتطور الدول المتقدمة ، وبذلك أيضاً تعني تصفية التخلف أنها مسألة تخص البشرية دون استثناء ، لا من حيث الماضي التاريخي وحسب بل من حيث الحاضر والمستقبل أيضاً .

ومع أن لأقطار العالم الثالث حقوقاً تاريخية في الماضي والحاضر تُنتهك يومياً من قبل الدول الامبريالية فإننا لا نقبل بفكرة الانتقام أو إثارة الأحقاد فيما بين الشعوب والأمم ، ذلك لأن الأمر يتعلق بالأنظمة والحكومات لا بالشعوب والأمم ، ولأن المسألة ليست محاسبة ومحاكمة

وحُكْم ، بقدر ما هي حاجة ملحّة ومشتركة يدخل فيها جميع الأطراف كقوى مكونة أساسية . ولأن المسألة من جهة ثالثة ليست مسألة مسؤ ولية الوارث عن تصرفات مورثه ، والوارث هنا هو الحكومات والأنظمة الامبريالية المعاصرة ، والمورث هو الحكومات والأنظمة الامبريالية السابقة ، بل إن القضية هي أن يكفّ الوارث عن محاكاة تصرفات مورثه الاستعمارية ويغير سلوكه الاستعماري الجديد حيال أقطار العالم الثالث وهذا وحده كافٍ لتأمين حَدّ وشرط رئيسيين للقضاء على التخلف وتحقيق التنمية الوطنية الناجحة .

المطلوب إذن على الصعيد الدولي ، وقف آلية الاستغلال الاستعماري الحديث ، ومقاومة أداته الرئيسية المعاصرة : الشركات المتعددة الجنسيات[1] ، التي تشتد سيطرتها على جميع مناطق القسم غير الاشتراكي من عالمنا ، وتعمق الاتجاه الجماعي للاستعمار الامبريالي إلى الدرجة التي تتخطى من خلالها سلطة الدول الرأسمالية ذاتها وتتجاوزها وتخرج عن مجالها . ولهذا فإن من أهم بنود النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الجديد التي أقرت في هيئة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الرسمية المعنية بهذا الشأن ، يأتي بتنظيم عمل نشاط الشركات المتعددة الجنسيات والحد منه والسيطرة عليه ، وإقامة لجنة خاصة لدى هيئة الأمم المتحدة تعنى بتتبع ودراسة نشاط هذه الشركات وسبل مقاومة سلطتها ونموها وتطورها ، والحيلولة ما أمكن دون آثارها

(١) ـ كتاب : «الاقتصاديات القومية . . . الخ» ص ٦

الضارة على التطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي والقومي معاً ، وهذا مالا يمكن تحقيقه دون الإقرار بالسيادة الوطنية المطلقة لكلٰ دولة على أراضيها وثرواتها الوطنية الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، واستخدامها بما ينسجم ومصالحها القومية والوطنية ، وكما يشير الرئيس شاوشيسكو في رسالته إلى اليونكتاد الخامس «يجب تأسيس النظام الاقتصادي العالمي الجديد على علاقات المساواة والعدالة ، ومراعاة حق كل دولة بأن تكون لها السيادة الكاملة على ثرواتها الوطنية واستعمالها في الحفاظ على مصالحها الخاصة ، والاستئصال الكامل للسياسات الامبريالية والاستعمارية ، وكذلك مساعدة الشعوب المتخلفة من قبل الدول المتقدمة اقتصادياً»(١) وفي هذا الطرح نجد التصور الكامل لحل المعضلة الرئيسية لمسألة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، وهي معضلة تصفية التخلف ، حيث الشطر الأول يؤكد على السيادة الوطنية بينما الشطر الآخر يؤكد على تصفية الاستعمار ، لأن تحقيق الشطر الأول يفترض تحقيق الشطر الثاني بالضرورة ، ولأن هذا الأخير هو السبب الرئيسي لانتقاص وانتهاك السيادة الوطنية ، وبالتالي لخلق واستمرار التخلف والتبعية . إن هذا التصور ، إذن يشمل الحل الكامل الذي يتضمن وجهين : التغيير الداخلي لكل قطر من أقطار العالم الثالث أولاً ، والتغيير العالمي الذي يعني إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، لا مكان فيه للسياسات الامبريالية والاستعمارية التي

(١) ـ رسالة الرئيس شاوشيسكو إلى اليونكتاد الخامس . ص ٢

تعمل بصورة تلقائية باتجاه تكريس وإعادة إنتاج التخلف والعلاقات الكولونيالية الحاضرة .

ويقترح الرئيس شاوشيكو على المؤتمر الخامس للأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، اتخاذ إجراءات عملية لتنمية اقتصادية مكثفة حتى العام (٢٠٠٠) للبلدان النامية عن طريق تحديث الزراعة والصناعة وتربية الأفراد ، والاعتماد على الجهد القومي ، وزيادة المعونة الخارجية من قبل الدول المتطورة ، وخاصة عن طريق تخفيض النفقات العسكرية بمعدل (١٠ ـ ١٥٪) ، والتخلي عن استعمال القوة أو التهديد باستخدامها ، والحد من سباق التسلح ، وعدم التدخل الخارجي وخلق تناسبات عادلة بين أسعار المواد الأولية وأسعار المواد المصنّعة ، وبين أسعار المحروقات والطاقة وأسعار المنتجات الأخرى ، وإلغاء سياسة التمييز الاقتصادي وإتاحة الفرصة أمام البلدان النامية لدخول سلعها المصنّعة إلى السوق العالمية وإزالة العقبات والمنافسة غير المتكافئة أمامها ، والوصول الحر إلى التكنولوجيا الحديثة والعلم والمعونات الفنية ، وتأمين الرقابة الوطنية على استثمار الموارد الطبيعية ، والمشاركة في الأرباح وتملكها ما لا يقل عن (٥٠٪) من ممتلكات الشركات المتعددة الجنسيات ، والتعاون فيما بين البلدان النامية نفسها[١] .

إن تصوّرات ومقترحات الرئيس شاوشيسكو تتّسم بالموضوعية والعلمية الصارمة والواقعية المطلقة ، فهي تنطلق من المتاح وتطرح

(١) ـ رسالة الرئيس شاوشيسكو إلى اليونكتاد الخامس .

الممكن القريب في إطار الممكن الاستراتيجي على صعيد النضال الاشتراكي والتحرري القومي معاً . ويرى أن عملية إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد مسألة لا تنفصل بحال عن القضية العامة للثورة الاشتراكية والديمقراطية العالمية[١] ؛ ذلك لأن «دوراً جوهرياً في تحديد هذه التحولات يعود إلى البلدان الاشتراكية التي تؤثر تأثيراً متعاظماً على تطور عالم اليوم التاريخي ، من خلال نجاحاتها في إنشاء النظام الاجتماعي الجديد ، ومن خلال سياستها الخارجية من أجل السلام والتعاون[٢] » .

وبالفعل ، فلولا التغير المتزايد في ميزان القوى الدولي بين الاشتراكية والرأسمالية ، بين قوى الاشتراكية والتحرر القومي أو الوطني من جهة ، وبين قوى الامبريالية والرجعية العالمية من جهة ثانية ، لما كان بالإمكان الوصول إلى هذه المرحلة التي بات بالمستطاع استناداً إليها طرح فكرة استبدال النظام الاقتصادي الدولي الحالي بنظام اقتصادي دولي ديمقراطي جديد ، يرفع عن كاهل بلدان العالم الثالث أعباء الاستغلال والظلم والعبودية والتخلف والتبعية . . الخ .

إن تصفية الكولونيالية الجديدة هي بمثابة القلب من فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، الذي هو في آخر المطاف لا يمكن أن يحمل معه أقل من التحرر الاقتصادي والتطور القومي المستقل في إطار التعاون المشترك والمتكافىء والعادل داخل آلية الاقتصاد العالمي ، ولا

---

(١) و (٢) ـ كتاب : «الاقتصاديات القومية . . . الخ» ص٢ .

أن يعني أقل من تقليص ومن ثم إلغاء التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأمم والبلدان قدر المستطاع ، وتوفير مناخ دولي ديمقراطي عادل لجميع الأطراف الداخلة في المجموعة الدولية وبغض النظر عن أية تمييزات قومية أو عرقية أو إيديولوجية أو من حيث المكانة والقدرة الاقتصادية والعسكرية ، أو عدد السكان أو المساحة أو الحجم والدور الذي تلعبه دولة ما من الدول .

إن عملية إنشاء نظام اقتصادي عالمي قد بدأت بالفعل ، كما يشير إلى ذلك العديد من المفكرين ، وتؤكد صحة الفكرة التي ترى أن هذه العملية تشكل نضالاً تاريخياً متصاعداً تخوضه قوى الثورة العالمية الاشتراكية والتحررية القومية ضد قوى السيطرة الاستعمارية الجماعية الجديدة ، نضالاً بدأ ومضى شوطاً على طريق الانتصار الحتمي الذي سوف يضاف إلى سجل الانتصارات السابقة التي حققتها حركة الثورة السائرة إلى الأمام .

الخاتمة

إن مسألة الساعة الأكثر أهمية في الوقت الحاضر هي مسألة التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان «العالم الثالث» ، ذلك المفهوم الذي بات يتردد في كل المحافل والمؤتمرات الدولية ، والصحف والمجلات والكتب الاقتصادية والسياسية ، في الشرق والغرب ، وفي الشمال والجنوب ، كل يوم .. كل دقيقة ولحظة تبرز أمامنا بقوة متزايدة عبارة العالم الثالث . في كل مرة يجري الحديث فيها عن الاقتصاد العالمي أو عن قسم من أقسامه تندفع إلى المقدمة مسألة تطور العالم الثالث وتطغى على ماسواها من مسائل الساعة ، والأحداث المعاصرة للتاريخ العالمي ، تدور حول كيفية تطور العالم الثالث وفي أي اتجاه في الماضي والحاضر والمستقبل .

إن العالم الثالث يعني أكثر من ثلثي البشرية ، والقسط الأعظم من الموارد الطبيعية القابلة للاستثمار ، ولكنه يعني بالمقابل بقعة سوداء هائلة تكتنف تلك المنطقة اللبيّة المضيئة التي يطلق عليها أسماء عديدة مثل المركز الرأسمالي المتطور ، القلب المتقدم صناعيا ، الشمال ، القسم الغني ، الدول الامبريالية .. الخ .

ومن أهم سمات عصرنا الحاضر ، التعاظم المتواصل لوزن

وحجم ودور وتأثير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين جميع الشعوب والدول ، ذلك الاتجاه الـذي يزداد بروزاً وأهمية ، حتى لقد بات العامل الحيوي الأكثر أهمية لتطور وحياة جميع الأمم والبلدان الداخلية ، وخاصة من الناحية الاقتصادية والعلمية . وهذا ما يعيد إلى الأذهان ما قاله ماركس وأنجلز حول هذه النقطة منذ أكثر من قرن (١) ، وإذا كان هذا القول قد صحّ في ذلك الزمن ، فكيف في عصرنا الراهن ؟ أي بعد مضي ما يزيد على قرن ، «تقوم بين الأمم صلات شاملة ، وتصبح الأمم متعلقة بعضها ببعض في كل الميادين . وما يقال عن الإنتاج المادي ينطبق أيضاً على الانتاج الفكري» ذلك بعض ما قيل في البيان الشيوعي ، وفي الوقت الحاضر ماأكثر ما تطورت هذه الحالة من الترابطات والصلات العالمية بين الأمم والبلدان ، وما أكثر ماتتحول إلى العامل الحاسم في تطور الدول القومية منفردة ، حيث يصبح «الانعزال المحلي والوطني السابق والاكتفاء الذاتي» مسألة مستحيلة في ظل هذه الدرجة من تطور الرأسمالية العالمية وتوسعها الذي يغطي أصغر وأبعد منطقة في هذا القسم من عالمنا الذي مايزال رأسمالياً أو خاضعاً للرأسمالية بشكل من الاشكال .

من هنا كانت مسألة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث لاتنفصل بحال عن مجمل الوضع الاقتصادي والاجتماعي

---

(١) البيان الشيوعي : ماركس ـ انجلز . ص٥٥ ، نقلاً عن مختاراتها بالعربية ـ المجلد الأول ، نشر دار التقدم .

الدولي العام ، وعلى وجه أخص في القسم غير الاشتراكي من العالم المعاصر . إن الوضع الحالي لبلدان العالـم الثالـث ، ليس أكثـر من الطرف الآخر السلبي لمعادلة الرأسمالية العالمية ، أمـا الطـرف الأول الإيجابي فيها فيتمثّل بالدول الرأسمالية المتطورة ، وذلك لأن تطور كل طرف من هذه المعادلة يشترط ويفترض بالضرورة تعلقه المباشر وغـير المباشر عضوياً بتطور الطرف الآخر ، وخاصة في المرحلة الامبـريالية من تطور النظام الرأسمالي ، أي مرحلة تحول الرأسمالية إلى نظام عالمي شامل تجري عبره عملية تغلّب الطابـع الـدولي للانتـاج على الطابـع القومي للانتاج والتي سادت لفترة محددة في المرحلة الأقل تطوراً للنظام الرأسمالي ، أي تلك التي تترافق مع ولادة ونشوء وتطور الرأسمالية ، وهذه الفترة تغطي تحديداً مجمل مرحلة المنافسة الفردية الحرة الرأسمالية الجارية في الإطار المحلي القومي الداخلي لكل دولـة رأسمالية في ذلك الحين .

أما بعد تجـاوز هذه الدرجـة من تطـور الـرأسمالية ، ودخـول المرحلة الاحتـكارية الامبـريالية في أواخـر القـرن الماضي : التاسـع عشر ، فقد اختلف الأمر جذرياً ، ولم يعد من الممكن لأي شعب أو أمة أو بلد أن يتطور بمعزل عن تطور بقية الشعوب والبلدان ، وبدون الاعتماد على التجارة الخارجية ، وهو حتى لو حاول ذلك فإن محاولته سوف تكون نسبية ، وفي أكثر الأحيان مستحيلة لأسبـاب موضـوعية لاقِبَل لأي بلد بمقاومتها وتعطيل تأثيراتها ، وهذه الأسباب اقتصـادية وسياسية ، ولهـا طابـع رأسمالي . فلـو رغبـت أي أمـة بالانعـزال

لاصطدمت رغبتها بالاستعمار ، أو بضرورة الاعتماد على الاستيراد أو التصدير . . إلى ما هنالك من عوامل تاريخية موضوعية لاسبيل إلى إلغائها . وإن الانعزال النسبي لعدد محدود للغاية من الدول ، والذي حدث تاريخياً ، لم يكن غالباً يتم طبقاً لارادة ورغبة الدولة المنعزلة ، تلك هي مثلاً حالة الاتحاد السوفييتي ، في فترة مديدة ، تلك الفترة التي فُرضت عليه فيها العزلة والحصار الاقتصادي والسياسي دون أن يختارها أو يرغب بها ، ورغم محاولاته العنيدة لفك الحصار المذكور عنه .

إن هذا الاتجاه الموضوعي للتطور الاقتصادي نحو مركزة الإنتاج على الصعيد العالمي ، يفرضه تطور القوى المنتجة وإنتاجية العمل ، خاصة في هذا العصر . . عصر الثورة العلمية التكنولوجية التي وسّعت وتوسع الطابع العالمي للعمل والانتاج إلى أقصى الحدود ، وبحيث أن العديد من مجالات الانتاج الحديثة بات يتطلب تضافر جهود وطاقات مجموعة بلدان لخوضها أو إحداثها أو تطويرها . إذن هناك سلع إنتاج وسلع خدمات واستهلاك تفوق متطلبات إنتاجها طاقة بلد بمفرده ، مما يحتم التعاون الدولي الاقتصادي ، خاصة وأن توزع الموارد الطبيعية والانتاجية في العالم لايسمح بالاعتماد المطلق على النفس ، مثلاً موارد الطاقة توجد في مناطق محددة من العالم ، والكثير من البلدان محرومة منها ، كالبترول على سبيل المثال ، وهناك أمثلة لاتحصى حول هذه المسألة ، وحول مسألة المواد الأولية الزراعية والغذائية والمعدنية ، فما هو متوفر منها لهذا البلد غير متوفر للبلد الآخر ، كذلك مثلاً مسألة توفر

الموارد المالية ، أي رأس المال ، فبينما تحتكر الدول الرأسمالية المتطورة القسم الأعظم من هذه الموارد ، تفتقر إليها أغلب دول العالم الثالث ، وهذا هو الشأن بالنسبة للموارد العلمية والصناعية والخبرة والتكنولوجيا العصرية ، فهي تتمركز بنسبة (٩٥٪) عالمياً في الدول المتطورة ، بينما لا يخص بلدان العالم الثالث منها سوى (٥٪) ، وبالنسبة للانتاج الصناعي فالنسبة (٩٣٪) للدول المتطورة ، و (٧٪) لدول العالم الثالث . هذه التوزعات في الموارد ، بعضها طبيعي وبعضها الآخر اقتصادي له طابع تاريخي ، وبغض النظر عن كل شيء فإن توزع الموارد المذكور يفرض على جميع البلدان ضرورة متزايدة ومتعاظمة بشكل متواصل ، هي التعاون الاقتصادي الدولي ، التبادل التجاري ، تعميق تقسيم العمل الدولي ، تطوير التخصص الاقتصادي الدولي . . إلى ما هنالك من أشكال تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما بين الشعوب والبلدان .

إن هذا الاتجاه حتمي وطبيعي ولاسبيل إلى أنكاره أو مقاومته في هذا العصر ، وسوف تزداد ضراوته وحتميته في المستقبل أيضاً . إن التمركز الاقتصادي على الصعيد العالمي مسألة مفروغ منها ومحسوم أمرها ولامجال للنقاش حولها . إنها الحقيقة الواقعة التي تزداد وضوحاً ورسوخاً وبديهية يوماً بعد يوم . وإذا كان الأمر كذلك ، فقد يقال : إن الامبريالية تسعى إلى تحقيق ذلك ، فلماذا نقاومها إذن ؟ إذا كانت الامبريالية تسير في اتجاه وطبقاً لمقتضيات الضرورة الاقتصادية السياسية التاريخية فلماذا نحاول تعطيل عملها ونشاطها المبرر من

الناحية التاريخية والموضوعية ؟

هذا الطرح النيوكولونيالي الرجعي الذي تحاول الامبريالية أن تروِّج له في أوساط الرأي العام العالمي وعلى وجه الخصوص في أوساط الرأي العام داخل بلدان العالم الثالث ، قد لقي في البداية إقبالاً قوياً وصدى رنّاناً في العالم الثالث وخاصة لدى مثقفيه وطبقاته البرجوازية الاستغلالية وفئاته السياسية الحاكمة ، ولكنه لاقى من الفشل في النهاية بقدر ما حققه من النجاح في البداية ، وكانت سرعة فشله تعادل سرعة انتشاره . ذلك لأن الحَكَم الفاصل والكلمة الأخيرة هي دائماً للواقع المعاش ، وهذا الواقع قد فضح دون هوادة أو رحمة ذلك الفكر الاقتصادي البرجوازي الرجعي بأسرع مما كان يتوقعه الامبرياليون أنفسهم حينما راهنوا على هذه الموضة «النيوكولونيالية» الجديدة من التفكير الاقتصادي والسياسي الناطق بلسان حال المستعمرين العريقين بواجهاتهم وأشكال نشاطهم المعاصرة . . . .

إن جميع النظريات البرجوازية ، وخاصة تلك التي «أنتجت» في المعامل النظرية الرأسمالية الامبريالية ، قد كذَّبها الواقع و التطبيق ، لأن النظرية هي بنت الواقع ، والتطبيق الواقعي هو مقياس صحة أو مدى صحة أية نظرية اقتصادية أو غير اقتصادية . تلك مثلاً كانت حال نظريات (و.و. روستو) و (راجنار نوركسه) و (آرثر لويس) و (سنجر) و (لاينبشتاين) و (ساملسون) . . . الخ . وجميع هذه النظريات كانت تصب في النهاية في طاحونة الاستعمار والامبريالية ، وتنطق بلسانها وتبرر سلوكها التاريخي ، و تروِّج لنشاطها الاستعماري

الجديد ، وتمارس الدعاية لهذا النشاط ، وتعدد حسناته الموهومة ، وتزيّن وجهه ، أو تطمس حقيقته وتتجاهل سلبياته ونواقصه وعجزه الموضوعي عن تجاوز الأزمات والمضاعفات التي يخلقها باستمرار في كل مكان ومنطقة وفي العالم كله ، كما تحاول جاهدةً تجاهل مسؤ وليته المباشرة عن كل مايخلقه من تخلف وتبعية وتفاوت اقتصادي وانقسام البلدان إلى غنية وفقيرة ، وظواهر الالحاق الاقتصادي وممارسة السيطرة والقوة والضغط الاقتصادي والسياسي والتدخل في الشؤ ون الداخلية للبلدان ومس سيادتها الوطنية أو انتهاكها بفظاظة بالغة ، وخرق المواثيق والأعراف الدولية وتنظيم المؤ امرات والتدخل العسكري وضرب الدول ببعضها وإثارة الحروب الاقليمية الساخنة والباردة ، وخلق بؤ ر توتر ، وتغذيه حمى سباق التسلح والتحضير للحروب .. الخ .

إن كل ترسانة الامبريالية والبورجوازية العالمية من النظريات الاقتصادية والسياسية لم تستطع حتى الآن ولن تستطيع في المستقبل أيضاً أن تطمس حقائق الواقع التاريخي الذي تخلقه بنفسها ، ولا أن تحجب بشكل كامل أو مطلق الطبيعة غير الانسانية وغير العادلة ، وغير النافعة للنظام الرأسمالي العالمي سواءً في مركزه أو محيطه المتخلف .

وليس هناك أسهل من فضح وإدانة هذه اللعبة النظرية البورجوازية المكررة ، والبرهنة على ديماغوجيتها المكشوفة ، التي ليست سوى شكل إضافي غير مبتكر لسجل نظريات الاقتصاد العامي

المبتذل الذي كثيراً ما ندّد به ماركس وأنجلز ولينين وأظهروا سخفه وسطحيته .

وأول مانشير إليه إجابة على اسئلة البورجوازية هو : هل يجب بالضرورة أن يكون الانسان أو أن تكون الشعوب ضحية جمعنة الانتاج وتدويل الحياة الاقتصادية ؟ هل الهدف والغاية هو الانتاج بحد ذاته ؟ أليس هناك من سبيل آخر لمسايرة اتجاه التطور الاقتصادي الموضوعي نحو تدويل الانتاج والعمل ومركزتهما غير سبيل التطور الرأسمالي ؟ هكذا نرد على السؤال بالسؤال . نرد على التساؤلات والفرضيات البورجوازية بتساؤلات وفرضيات أقل ما يقال فيها : أنها غير بورجوازية ، ونعود لنستطرد القول :

هل من المحتوم أن تجري عملية التمركز الاقتصادي على الصعيد العالمي على الطريقة الامبريالية فقط ؟ مع أن هذه الطريقة تفترض التضحية بالانسان الفرد ، وبالانسان الشعوب ، وتحويلهما الى مادة سلبية وموضوع للانتاج وتطور الانتاج على النطاق العالمي . إنها لمحاكمة نظرية امبريالية فاشية ، تلك التي تقر باستخدام الاسلوب الدموي النازي لإجبار العالم على السير نحو تدويل الحياة الاقتصادية وتطبيق اتجاه الصيرورة الاقتصادية الموضوعي هذا . ثم ماذا أيضاً ؟ تصر الامبريالية والبورجوازية الرجعية العالمية على أن يكون لها الغنم وعلى غيرها الغرم من جرّاء قوانين تطور القوى المنتجة المرتكزة على علاقات الانتاج الرأسمالية . ماهي النتيجة ؟ تراكم ثراء البورجوازية في كل مكان من عالمنا وخاصة البورجوازية الامبريالية القائدة لها من

جهة ، وتراكم الفقر والجوع والمرض والجهل لدى جماهير الشعوب الكادحة في جميع أنحاء المعمورة وخاصة منها البروليتاريا من جهة ثانية ، تلك هي المعادلة الطبقية التي تبنى على أساسها نظريات البورجوازية النيوكولونيالية خاصة : انقسام المجتمع الى طبقات ضروري ومفيد من أجل اتاحة اكبر مجال للتراكم القومي في بلدان العالم الثالث لصالح البورجوازية «العاقلة» ، تلك الطبقة المهتمة جدا بمصلحة الوطن ! ومصلحة الأمة ! لا بمصالح رأس المال الذي تملكه وتستخدمه لامتصاص القيمة الزائدة . البورجوازية ؟ انها الطبقة «المتقشفة» التي ترفض الاستهلاك والبذخ ! وتنذر نفسها للانتاج من أجل الانتاج وتطوير الاقتصاد وحسب . البروليتاريا ؟ انها الطبقة «المستهلكة» التي تفتقر الى صفات المنظمين البورجوازيين ولايهمها إلا نفسها وزيادة استهلاكها عن طريق رفع أجورها ، ولاتفكر بالوطن والأمة ومستقبل تطورهما الاقتصادي . ذلك هو فحوى العديد من النظريات البورجوازية المهتمة بقضايا التخلف والتنمية في بلدان العالم الثالث . ثم ماذا أيضاً : انقسام العالم الى اقطار غنية واخرى فقيرة امر تاريخي طبيعي ، وهو عملية سببها طبيعة الفروق المميزة بين نوعي الاقطار المذكورة او بين نوعي شعوبهما ، والمسؤولية تقع على عاتق الشعوب والبلدان الفقيرة ذاتها ولا علاقة للدول الرأسمالية المتطورة بها ، بل على العكس فهي تساعدها الآن كما ساعدتها من قبل عن طريق «الاستعمار» ! والاستعمار هو تلك المعونة «النزيهة» التي كثيراً ما تحاول الدول الامبريالية «جاهدة» تقديمها على طبق من ذهب لبلدان

العالم الثالث «المتوحشة» غير القابلة «للتمدين والتحضر» فترفضها هذه الأخيرة عن جهل وتخلف وتوحش أو إذا استخدمنا عبارة لبقة ، نقول : ترفضها عن طفولة و «غباء» يالها من رسالة تاريخية انسانية سامية تلك التي تحملها الرأسمالية الى العالم ، وتلاقي من أجل نشرها مقاومة الشعوب ونضالها الشرير ضدها ، ولهذا السبب بالذات تضطر الامبريالية احيانا كثيرة الى استخدام القوة والعنف ، وتبيح لنفسها تنصيب نفسها عرّاباً للعالم ووصياً على مصير شعوبه ، وتفرض أبوّتها المزيفة على جميع البلدان ، وتحت هذه الشعارات تسيطر وتخضع وتنهب وتستغل وتستعمر إلى ما هنالك من أعمال معبّر عنها في قاموس الرأسمالية . تلك هي بعض المحاكمات النظرية الاقتصادية والسياسية التي تتكدس في جعبة البورجوازية الرجعية العالمية ، وفصيلتها الأشد عوداً : البورجوازية الامبريالية .

أما نحن فماذا لدينا لمواجهة هذا الطوفان النظري البورجوازي الخطير ؟ الجواب : لدينا الحقيقة . . نعم ليس لدينا أقل أو أكثر من الحقيقة ، ذلك السلاح الذي تتقطع وتتفتت بواسطته كل ما قيل أو ما يقال أو ما يمكن أن يقال في المستقبل خلافاً للحقيقة أو عكسها .

الحقيقة ؟ هي أن النظريات والفكر البورجوازي كاذب حتى النهاية ، ديماغوجي من ألفه إلى يائه ، ولا يمكنه قط أن يكون عكس ذلك .

الحقيقة ؟ كثيراً ما رُدّت حجج النظريات البورجوازية إلى نحورها ، وفقدت مزاعمها القديمة والحديثة والمعاصرة الحقيقة التي

لا تقبل الجدل هي أن الطريقة الامبريالية لتغيير العالم محكوم عليها ، أولاً وأخيراً ، بالفشل والسقوط والهزيمة ، وإذا كانت هذه الطريقة ما تزال قائمة حتى الآن ، فلا شك أنها ستخلي المكان آجلاً أم عاجلاً للطريقة الاشتراكية لتغيير عالمنا هذا ، وذلك لسبب بسيط ومبسط للغاية هو أن الطريقة الاشتراكية هي الطريقة الحقيقية التي تتطابق مع الواقع والمنطق والتاريخ معاً .

إن الاشتراكية تتقدم بثبات وليس هناك ما يحملها على مجافاة الحقيقة أو الوقوف ضدها ، أما الرأسمالية فإنها لا تكف عن التقهقر ، وكل الظروف تجبرها على الكذب والنفاق والوقوف ضد تيار الحقيقة الجارف الذي يعني بالنسبة لها الموت المحقق . . يعني الزوال وإخلاء المكان للنظام الاقتصادي الاجتماعي الاشتراكي الذي يضع في مقدمة أهدافه الانسان وسعادة الإنسان وحرية الإنسان وتطور وتقدم جميع الشعوب والبلدان وتعاونها وتضافرها ووحدتها . وتضع في خدمة البشرية كل شيء دون تمييز أو استثناء أو تفرقة على أي أساس عرقي أو طبقي أوسياسي أو عقائدي . . الخ .

ونعود مراراً للتساؤ ل نفسه : أليس من طريقة لتغيير العالم وحل تناقضاته ، غير الطريقة الاستعمارية الكولونيالية ؟ الواقع أن الرأسمالية إذ تفعل ذلك ، فإنها لا تفعل أكثر من إحلال تناقضات جديدة أشد وأوسع مكان التناقضات التي تزيحها جانباً ، وإذا استخدمنا اللغة الماركسية التي وردت في البيان الشيوعي نقول :

«كيف تتغلب البورجوازية على هذه الأزمات ؟» التي تصنعها بنفسها وتحملها في أحشائها ولا يمكنها الاستمرار بدونها ؟ «تتغلب بالتدمير القسري لمقدار من القوى المنتجة من جهة ، وبالاستيلاء على أسواق جديدة وزيادة استثمار الأسواق القديمة من جهة أخرى . بماذا إذن ؟ بتحضير أزمات أعم وأشد هولاً ، وتقليل الوسائل التي يمكن تلافي هذه الأزمات بها [1] » . حقاً ، إن الامبريالية وهي المرحلة الأخيرة في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية ، لا تستطيع إلا أن تكون ، كما عبر عن ذلك لينين «عشية الثورة الاشتراكية» . لأنها توصل الأزمة العامة للرأسمالية إلى أقصى درجات تفاقمها إذ تحولها أكثر فأكثر إلى أزمة عالمية شاملة لا يفلت منها أي بلد بمفرده ، ولا حلّ لها البتة إلا بالثورة الاشتراكية . إن البحث عن مخرج من الأزمة العامة للرأسمالية ، بأسلوب رأسمالي هو عبث فارغ ولا يحمل في طياته سوى المزيد من تعقيد وتعميق وتفاقم الأزمة المذكورة ، والتمركز الاقتصادي العالمي لا يمكن تقبله على الشكل الذي يجري به في الإطار الرأسمالي ، لأن هذا الشكل يجعل التمركز المذكور يجري لصالح عدد قليل من البلدان الرأسمالية المتطورة ، وعلى حساب بقية بلدان العالم ، وخاصة منها بلدان العالم الثالث . أي أن الشكل الامبريالي للتمركز الاقتصادي له محتوى طبقي وشوفيني معاً ، ويتضمن الظلم والإكراه المادي والمعنوي واستثمار شعوب عالمنا المعاصر ، وفرض السيطرة عليها ، وانعدام الديمقراطية في العلاقات الدولية . والحقيقة التي

(1) البيان الشيوعي . المصدر المذكور . ص٥٨ .

تزداد قوة ورسوخاً مع كل خطوة في التطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا العهد وهذا الشكل الرأسمالي للعلاقات الدولية أخذ في التدهور والتقهقر والضعف ، لأن جميع شعوب عالمنا المعاصر ترفضه وتناضل ضده ، وتسعى إلى إسقاطه . إن بلدان العالم الثالث ومعها البلدان الاشتراكية أصبحت تشكّل في الوقت الحاضر قوة دولية متعاظمة الشأن اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، مما جعل ميزان القوى على الصيعد العالمي يميل أكثر فأكثر لصالح قوى التحرر والاشتراكية ، ويضع بين أيديها المزيد من الوسائل الأكثر جدوى في النضال التحرري القومي الهادف إلى إسقاط الكولونيالية اقتصادياً وسياسياً ، وتغيير نظام العلاقات الدولية المعاصر ، واستبداله بنظام يقوم على أسس ديمقراطية صحيحة . وبالفعل فقد سارت قوى الاشتراكية والتحرر القومي والوطني شوطاً جيداً في هذا السبيل ، إذ نقلت القضية من حيز النظرية إلى حيز الممارسة اليومية ، وانتزعت قبول المبادىء العامة لإنشاء نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد من الامبريالية ، وفرضت إرادتها عليها ، حين أقرّت بصورة رسمية مبادئاً وبرنامج عمل لدى هيئة الأمم المتحدة التي خصصت لهذا الشأن مؤتمراً دولياً يُعقد بصورة دورية ، أُسمي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) .

إن الهدف الأكثر إلحاحاً في هذه الدعوة إلى إقامة نظام عالمي جديد ، بل الهدف الرئيسي هو : تصفية الكولونيالية على الصعيد العالمي ، لأن تصفية الكولونيالية هي السبيل الوحيد لاستئصال

التخلف الذي تعاني منه شعوب بلدان العالم الثالث منذ ما يقرب من قرن من الزمان ، وهي الفترة التي تتطابق مع التوسع الاستعماري للدول الرأسمالية خلال المرحلة الامبريالية التي ما تزال مستمرة عبر أشكال التوسع الاستعماري الجديد فيما تبقّى لها من مناطق نفوذ وسيطرة في عالمنا المعاصر الذي يتميز بانشطار القسم المتطور من عالمنا إلى جزء اشتراكي وآخر رأسمالي .

ويعني النضال من أجل إقامة نظام عالمي جديد ، فيما يعنيه ، التحرر الاقتصادي لشعوب بلدان العالم الثالث وتصفية ذلك الشكل الجديد من الاستعمار الجماعي الاقتصادي الامبريالي ، ولن يتأتى ذلك إلا بتحول النضال التحرري القومي والوطني من مجرد نضال دول منفردة إلى نضال جماعي متحد ومتضامن ومتلاحم تخوضه بلدان العالم بشكل عام ، وهو ما حدث ويحدث بالفعل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن بأشكال مختلفة ، منها مثلاً تكوّن منظمات دولية خاصة تمثل مصالح بلدان العالم الثالث الاقتصادية والسياسية كمؤتمر دول عدم الانحياز وجماعة الـ (٧٧) . ويتضح من خلال التجربة الملموسة أن النضال ضد الامبريالية لا يحقق غايته التحررية القومية والوطنية إذا لم يقترن بالنضال ضد الرأسمالية بشكل عام ، ضد أسس النظام الرأسمالي وأسلوب الإنتاج الرأسمالي ، ضد طريق التطور الرأسمالي أو التنمية الرأسمالية داخل كل بلد من بلدان العالم الثالث ، وهذا ما يجعل من تحول الثورات الوطنية التحررية إلى ثورات اشتراكية مسألة حتمية تاريخية لها مبرراتها الموضوعية التي لا سبيل إلى التهرب

منها . ذلك هو القانون العام لتطور بلدان العالم الثالث الذي كشف عنه لينين في عهده [1] . وهذا الأمر يؤكد بشكل قاطع أن تطور بلدان العالم الثالث في الماضي كما في الحاضر والمستقبل يرتبط بشكل عضوي بالقضية العامة للاشتراكية [2] . ولقد أشار الرئيس نيقولاي شاوشيسكو إلى ذلك بقوله : «إن دوراً جوهرياً في تحديد هذه التحولات (المقصود بها تلك التي تجري الآن على الصعيد العالمي وخاصة على صعيد بلدان العالم الثالث . المؤلف) يعود إلى البلدان الاشتراكية التي تؤثر تأثيراً متعاظماً على تطور عالم اليوم التاريخي من خلال نجاحاتها في إنشاء النظام الاجتماعي الجديد ومن خلال سياستها الخارجية من أجل السلام والتعاون [3] » .

فإذا كانت مسألة تصفية التخلف لا تُحل إلا في نطاق تطبيق الديمقراطية والاشتراكية ، عالمياً وقومياً ، فمعنى ذلك أن مستقبل شعوب العالم الثالث يقترن بمستقبل الاشتراكية لا بمستقبل الرأسمالية ، ومستقبل الثورة التحررية العالمية مرتبط بمستقبل الثورة الاشتراكية العالمية لا بمستقبل الثورة المضادة الرأسمالية . ومايؤكد هذه الحقيقة تطور عدد متزايد من بلدان العالم الثالث باتجاه الاشتراكية ، ونجاحها الملموس في تصفية التخلف والتبعية وآثارهما

(١) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . الصادر بالعربية عن دار التقدم ، موسكو ، ص٤٣٤ .

(٢) كتاب : «الاقتصاديات القومية . . الخ» ص٢ .

(٣) المصدر السابق . ص٢ .

التاريخية ، وبناء مجتمع اشتراكي جديد متنوع ومتكامل ومتعدد الأطراف .

إن الثورة التحررية العالمية ، وقد كسبت معركتها الأولى في التحرر السياسي ، تمضي الآن بنجاح متزايد نحو كسب معركتها الثانية والأخيرة نحو التحرر الاقتصادي ، وهذا التحرر غير قابل للتحقيق إلا بالتقيد بشرطين أو مُقومَين أو عاملين رئيسيين اثنين هما : اتباع استراتيجية تنمية اشتراكية في الداخل أي قومياً ، والنضال المتواصل لتغيير النظام الاقتصادي الدولي الرأسمالي الراهن . وهذا يعني أن الثورة التحررية إذا كانت تريد أن تكون ثورة تحررية بالفعل يجب أن تكون بنفس الوقت ثورة اشتراكية ، ولا يمكن عكس ذلك بالتأكيد .

إن اقتران النضال التحرري بالنضال الاشتراكي يبدو أكثر فأكثر ضرورة موضوعية اقتصادية اجتماعية وسياسية بالنسبة لبلدان العالم الثالث ، لأن مسألة النضال القومي التحرري هي بالأساس مسألة طبقية وقومية معاً ، مسألة اقتصادية وسياسية معاً . ذلك هو المفهوم الذي تتحاشاه وتخشاه النظريات البورجوازية بشكل عام ، والنظريات النيوكولونيالية بشكل خاص .

هناك إلى جوار العالم الرأسمالي عالم جديد اشتراكي يدحض بالمثل والتجربة القاطعة مزاعم الايديولوجية الرأسمالية حول سبل التنمية والقضاء على التخلف والتفاوتات الاقتصادية بين الأمم والبلدان ، هناك نموذج حي للنظام الاقتصادي والسياسي الجديد الذي يمكن للبشرية أن تبنيه وتناضل من أجل إنشائه شعوب بلدان العالم

الثالث . إنه النموذج الاشتراكي للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية القائمة على أسس ديمقراطية كاملة ومتكاملة ، يفيد منها الجميع ، بل تفيد منها البلدان الأقل تطوراً أكثر مما تفيد منها البلدان الاشتراكية الأكثر تطوراً ، ومعدلات النمو الاقتصادي تقطع كل جدل حول هذا الموضوع ، وهنا يستخدم قانون تفاوت التطور الاقتصادي الذي ترثه الاشتراكية عن الرأسمالية بهدف تقريب مستويات التطور الاقتصادي وتقليص التفاوتات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية حتى تزول تماماً بفضل التعاون الأممي الأخوي بين الأقطار الاشتراكية قاطبة . بينما العكس هو ما يحدث في ظل الرأسمالية حيث قانون تفاوت التطور الاقتصادي يفعل فعله لصالح البلدان الرأسمالية الأقوى والأكثر تطوراً ، وحيث هذه الأخيرة تعمل جاهدة لاستمرار هذا الاتجاه نحو تعميق التفاوتات الاقتصادية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة على أساس الاستثمار الامبريالي الاستعماري ، الذي تفيد منه البلدان الامبريالية ، بينما يبقى نصيب بلدان العالم الثالث منه المزيد من التخلف والتبعية والتدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . ومن المؤكد أن هذا الاتجاه الأخير ، الامبريالي ، هو اتجاه انتقالي غير قابل للحياة إلا لفترة وجيزة ، وها هو يشيخ ويبلى بالفعل ، ويصبح يوماً بعد آخر عقبة حقيقية في وجه إقامة نظام عالمي جديد وعادل ، لا تحكمه التناقضات الرأسمالية الحالية ، ولا تهزه وتدمره الأزمات والصراعات ، ولا يجري فيه القسر والإلحاق الاقتصادي أو السياسي أو العسكري من قبل دولة قوية حيال دولة ضعيفة .

إن الاشتراكية لم تكن قط ضد تعاون الأمم وتقاربها الاقتصادي وحتى اتحادها السياسي ، ولكنها كانت دائماً وستظل ضد أن يجري مثل هذا التقارب والاتحاد على أساس القسر والإلحاق والعنف والاستعمار والظلم القومي الذي تمارسه الامبريالية ضد جميع البلدان الأخرى . لقد ناضلت الثورة الاشتراكية وتناضل باستمرار من أجل تطبيق حق تقرير المصير لجميع الشعوب دون استثناء وبغض النظر عن حجمها وقوتها ومستوى تطورها ، وكانت ترى في تطبيق هذا المبدأ السبيل الأسرع والأسلم والأكثر عدالةً وديمقراطية لاتحاد الأمم وتقاربها وتعاونها الاقتصادي والسياسي (١) ، وإذا كان اتجاه التطور الموضوعي يمضي نحو اندماج الاقتصاديات القومية أكثر فأكثر . . ونحو زيادة الترابطات الاقتصادية العالمية بين الأمم . . ونحو مزيد من تمركز ووحدة الاقتصاد العالمي ، فإن ذلك لا يبرر بأية حال السلوك الاستعماري الامبريالي لتحقيق هذا الترابط ، ذلك لأن هذا السلوك يقوم على أساس الاستغلال الطبقي والقومي ، أي على أساس العنف والإكراه ، وفي جميع الأحوال ، وحتى لو كان هذا السلوك يساير اتجاه التطور الموضوعي للحياة الاقتصادية ، يبقى عاجزاً عن السير في هذا الاتجاه حتى نهايته ، أو عن حل مقتضياته الموضوعية التاريخية ، بل إن الاتجاه الاستعماري لتدويل الحياة الاقتصادية يتحول بالمقابل إلى عقبة واقعية تعرقل وتكبح أو تحد من سرعة تحقق هذا الاتجاه الموضوعي

(١) لينين : «حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية» ص٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمي ، والسبيل الوحيد لإزالة هذه العقبة يتجلى في إحلال الطريق الاشتراكي للتطور الاقتصادي والاجتماعي القومي ، ولخلق وتطوير نظام اشتراكي عالمي للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية جديرٌ بأن يكون إطاراً عالمياً مناسباً لتعجيل تطور الاقتصاديات القومية وتنمية الاقتصاد العالمي ككل من خلال تنمية مكوناته القومية ، وتنظيم اقتصادياتها الداخلية بالشكل الذي تستطيع عبره أن تخدم بالفعل أو أن تسهم بدور إيجابي فعال ومتناسب مع طاقاتها منفردة في مجمل التطور والتقدم البشري ، وفي مسيرة الحضارة العالمية المعاصرة ومستقبلها .

إن انتهاك حق تقرير المصير لجميع الشعوب لا يمكن أن يكون مدخلاً لتحقيق النظام الاقتصادي العالمي ، وإن هذا الأخير لا يمكن أن يكون مبرراً للاستعمار . بل إن احترام حق تقرير المصير والمساواة التامة بين جميع الأمم والبلدان بغض النظر عن أية اعتبارات قومية أو تاريخية أو اقتصادية أو سياسية أو طبقية أو عرقية أو ايديولوجية ، هو المدخل الديمقراطي الطبيعي والحتمي نحو تسريع التعاون الأممي الاقتصادي ، ونحو بناء اقتصاد عالمي سليم وخال نسبياً من التناقضات والأزمات الاقتصادية والسياسية ، ولا يقوم على أساس وظيفي أو شوفيني أو استعماري أو كولونيالي .

من الممكن والواجب والضروري أن تُحل مسائل الخلافات والتناقضات بين الاقتصاديات القومية على أسس ديمقراطية

واشتراكية ، وإقامة التعاون الأخوي الاقتصادي بين الأمم والبلدان ، وبناء تقسيم عمل عالمي جديد ينسجم والتوزع الفعلي للموارد المتاحة ويتلاءم مع إمكانيات وطاقات كل دولة بمفردها ، ويحقق مصالح جميع الأطراف بصورة عادلة وواقعية ومنطقية ، وبكلمة أخرى يمكن أن نطبق في كل دولة تنمية اقتصادية ملائمة للظروف الموضوعية الموجودة وبما لا يتناقض أو يتعارض مع تطور الاقتصاد العالمي ككل ، وهذا النوع من تقسيم العمل الدولي يمكننا أن نلمسه في التجربة الاشتراكية الرائدة لمنظومة الدول الاشتراكية المكونة للكوميكون .

إن الفرق بين الطريقين : الرأسمالي والاشتراكي ، لبناء العلاقات الدولية هو الفرق بين الحرب والسلام ، بين الصراع والأمن العالمي ، بين الظلم والعدالة ، ناهيك عن أن الطريق الديمقراطي والاشتراكي لتحويل العالم وبناء اقتصاد عالمي هو الطريق الأكثر ضمانة وسلامة وسرعة ومردوداً للجماعة الدولية ولكل عضو فيها على قدم المساواة . وهو الذي يوفر التركيبات والهياكل القومية الاقتصادية المتشابهة أو المتوازنة والتي تؤمِّن تكاملاً عالمياً أفضل من الناحية الاقتصادية والسياسية ، وتوزيعاً أفضل وأكثر عدلاً للدخل العالمي ، مما يخلق فرصة أوسع للتطور والتقدم البشري عامة ، ولكل جزء من أجزاء الاقتصاد العالمي بصورة خاصة .

إن إعادة النظر الشاملة والجذرية في بنية العلاقات الدولية قد باتت مسألة الساعة ، وعالمنا المعاصر يسير حثيثاً نحو هذا الهدف ، وأضحت قضية الوصول إليه قضية زمن وحسب ، ذلك لأن عملية

تغيير النظام الاقتصادي العالمي الحاضر هي عملية نضالية معاصرة ، تخوضها الشعوب المظلومة المتخلفة في الوقت الحاضر ، وتدعمها في نضالها كامل القوى الاشتراكية في العالم ، ولم يعد من الممكن الرجوع إلى الوراء بعد أن اجتاز النضال التحرري مرحلته الكلاسيكية ودخل سريعاً مرحلته الحديثة المعاصرة التي تهدف إلى التحرر الاقتصادي ، وهو كما يعلمنا لينين الأساس والأكثر أهمية بالنسبة للتحرر الوطني . خاصة بعد أن اكتشفت شعوب العالم الثالث وتكتشف أكثر فأكثر أن مسألة الاستقلال السياسي هي كما نبّه إليها لينين في حينه مسألة خدعة امبريالية لا أكثر ولا أقل ، ولكنها خدعة تضطر إليها الامبريالية اضطراراً . وأنها تحت شعار الاستقلال السياسي تمد الامبريالية شِباك التبعية الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية ، وهذا ما يحدث الآن بالفعل . وهذا أيضاً ما يجعل من فكرة إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، لا عملية اقتصادية وحسب ، بل وعملية سياسية دولية وثورية أيضاً ، فالنضال التحرري المعاصر لشعوب بلدان العالم الثالث إذن ليس نضالاً اقتصادياً وحسب ، بل هو نضال سياسي لهذا السبب بالذات ، أي لأنه نضال اقتصادي فلايمكن أن يكون إلا نضالاً سياسياً قومياً تحررياً ديمقراطياً .

وتنقلنا هذه الفكرة المذكورة إلى جانب آخر من قضية إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، هي أنها ترتبط حتى على الصعيد القومي بالديمقراطية والاشتراكية . فبدون بناء الديمقراطية والاشتراكية في كل بلد من بلدان العالم الثالث على حدة ، وعلى صعيد النظام العالمي

إجمالاً ، لايمكن لقضية النضال الوطني والقومي التحري أن تنتصر وتحقق أهدافها ، وهذا يعني بالنسبة لنا أن وضع المسألة وضعاً طبقياً مادياً تاريخياً هو وحده يكشف لنا حقيقتها ، فالشعوب يجب أن تتحرر ، لاسياسياً فقط بل واقتصادياً ، ولذا لابد من كنس الانظمة الاجتماعية المزيفة ، الوطنية شكلاً والكولونيالية مضموناً . إن بناء النظام الجديد يقتضي إزاحة أو إزالة العراقيل والعقبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقف في وجهه ، وهذا يعني ضرب السيطرة الطبقية الاستغلالية العالمية من خلال ضرب فروعها القومية في كل بلد من البلدان ، أو في بلد واحد بمفرده . إن انتزاع السلطة السياسية الوطنية من يد الطبقات الاستغلالية (البورجوازية الكولونيالية عامة) في بلدان العالم الثالث ، هو المدخل السياسي للبدء بتطبيق استراتيجية تنمية قومية فعلية ديمقراطية واشتراكية تسهم فيها الجماهير الشعبية وتستفيد منها وتدافع عنها ، لأنها تؤمّن للمجتمع القاعدة الاقتصادية المتينة للتحرر الوطني الكامل والقدرة والحرية في اختيار طريق التطور الاقتصادي والاجتماعي المستقل ، هذا الطريق الذي يتجه نحو بناء مجتمع متطور متقدم متنوع ومتعدد الاطراف وخالٍ من أمراض التخلف والكولونيالية ، وقادر على الدخول في حلبة التبادل والتداول الاقتصادي الدولي كطرف مستقل وكمساهم إيجابي في بناء الاقتصاد العالمي .

إن سبيل التطور الرأسمالي في بلدان العالم الثالث هو دون ريب سبيل الكولونيالية الجديدة ، التي تعني استمرار الاستعمار الامبريالي

بأشكال معاصرة أعقد وأكثر خطورة من النواحي الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والعسكرية . لأن في هذا الشكل الجديد من الكولونيالية العالمية تتجلى بوضوح وحدة وتحالف جميع القوى الاستغلالية الرجعية في العالم ضد جميع قوى التقدم والتحرر والاشتراكية . فالبرجوازية الامبريالية ، كما لاحظ لينين في حينه قد «غرست الحركةالبرجوازية الاصلاحية»في كل مكان من بلدان العالم الثالث ، وتم بالفعل وبأبعاد كبيرة الاتفاق التام بين البورجوازية الامبريالية وبورجوازية البلدان المتخلفة ، وتداخلت مصالحهما الاقتصادية الرأسمالية تداخلاً عضوياً قوياً بحيث لا يمكن الفصل بينهما نهائياً ، واصبحت عملية التخلص من الاستعمار الجديد ، أكثر بكثير مما كانت عليه في عهد لينين ، لا تنفصل بحال عن عملية التخلص من سيطرة حليفتها المحلية : البورجوازية القومية . ان بورجوازية بلدان العالم الثالث قد غدت جزءاً لا يتجزأ من البورجوازية العالمية المتحدة طبقياً وعالمياً ، ودخلت في صف القوى الخارجية الاستعمارية كشريك صغير وتابع ومنتفع من عملية استغلال شعوب العالم بصورة جماعية مشتركة . إن البورجوازية الامبريالية هي التي تقود الآن جميع القوى البورجوازية القومية في عالمنا وهي التي ترشدها وتوجهها وتأمرها وتخطط لها نشاطها داخل بلدان العالم الثالث خاصة ، والبورجوازية الامبريالية تمثل الآن الأب الروحي والقائد السياسي والعسكري والاقتصادي والفكري لجميع فصائلها القومية في العالم وخاصة تلك التي تمارس وظيفتها داخل بلدان العالم الثالث . إذن فعمل

البورجوازية القومية داخل بلدان العالم الثالث اصبح وظيفة متخصصة تمارسها في نطاق العملية الاستثمارية الامبريالية التي تتخذ أكثر فأكثر طابعاً عالمياً شاملاً ومتطابقاً مع مستوى تطور القوى المنتجة المعاصرة ومع احتياجات الثورة العلمية التكنولوجية . وبالفعل قلّما نجد في هذه المرحلة المعاصرة رأس مال وطني وقومي محض (باستثناء عدد من البلدان التي اتجهت نحو الاشتراكية) فكل رأس مال قومي يختلط ويتداخل ويندمج بشكل او بآخر مع العديد من رؤ وس الأموال الخارجية التي تنتمي الى جنسيات مختلفة . ان الرأسمال يتحد على الصعيد العالمي ، والطبقة الرأسمالية لا يمكنها على هذا الأساس الا ان تتحد هي ايضاً بحكم اتحاد مصالحها الاستثمارية الطبقية الأنانية الضيقة ، ولذلك فهي تضرب عرض الحائط بالسمألة القومية التحررية ، ولا تحس ولا ترى امامها سوى شيء واحد هو مصالحها المرتبطة بالمصالح العالمية للرأسمالية الامبريالية فصاروا شركاء ، ولذا فمن المستحيل ان تبصر بورجوازية بلدان العالم الثالث او ان تفهم معنى الاستقلال السياسي والاقتصادي او معنى الديموقراطية والاشتراكية او معنى التحرر الوطني طالما انه يتهدد مصالحها ووجودها ونظامها بالذات .

ولكن مع ذلك كله ، تحلم بورجوازية بلدان العالم الثالث بإشاعة الديموقراطية في العلاقات الدولية لأن ذلك يزيد من قوتها تجاه شركائها الامبرياليين ، كما يزيد من نفوذها القومي واحتكارها

لاستثمار شعبها والسيطرة على سوقها القومية الخاصة بها ، وهذا ما يحقق أطماعها بالتعامل مع البورجوازية الامبريالية معاملة الند للند بشكل ما ، لذلك فإنها من هذا المنطلق يمكن أن تناضل من أجل تغيير نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية بغية تحسين وضعها في الشراكة القائمة بينها وبين البورجوازية الامبريالية ، ودون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة مكانتها الطبقية وسيطرتها على منطقة نفوذها الاقتصادية والسياسية الاقليمية القومية . إن بورجوازية البلدان المتخلفة ترغب بنوع أو بتطبيق شكل ما من الديمقراطية البورجوازية على صعيد نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، دون أن يمس ذلك مصالحها الطبقية أو يهدد أسس النظام الرأسمالي العالمي والقومي معاً . وهذا ما يمكن استثماره لصالح النضال التحرري القومي ، لأن تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية وإن تحقق بشكل بورجوازي مبدئياً فهو يعتبر خطوة ثورية لصالح حقوق بلدان العالم الثالث التحررية الوطني والقومية ، إذ يجعلها تساهم على قدم المساواة مع البلدان الامبريالية في تقرير مصير مجمل التطور العام للبشرية ، وينتزع من أيدي الامبرياليين احتكار تقرير هذا المصير بمفردهم وبعيداً عن مساهمة بقية الشعوب بلدان العالم التي يهمها أو يعنيها ذلك ويمس مصالحها . مثلاً إن إلغاء حق الفيتو في الأمم المتحدة وتعديل بعض قوانينها وسن قوانين دولية جديدة على أساس ديمقراطي يعتبر نصراً ديمقراطياً كبيراً ضد الامبريالية وسيطرتها الاقتصادية والسياسية على العالم ، إنه يعتبر هزيمة كبرى للقوى الامبريالية التي تتمسك

بالتقاليد الاستعمارية في العلاقات الدولية حتى الآن ، وهذا كله يسهم في تعجيل التحويل الثوري للعالم نحو تعميق الديمقراطية العالمية وتحسينها تدريجياً لتصبح المدخل الطبيعي والمنطقي لتطبيق الاشتراكية على صعيد نظام العلاقات الدولية .

إن إقامة نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد ، لا يمكن أن يقوم حالياً على أسس اشتراكية ، مادامت الظروف الموضوعية لم تنضج بعد لتحقيق مثل هذا الهدف الاستراتيجي الأمثل ، وجل مافي الأمر أننا الآن بصدد تحويل العالم تحويلاً ديمقراطياً ، وانتقال النظام العالمي من الوضع الاستعماري الراهن ، إلى الوضع الديمقراطي العام . وهذه المرحلة الديمقراطية التي تناضل من أجلها جميع شعوب العالم هي المطلب التكتيكي المعقول والقابل للتحقيق ، بل والذي بوشر بتحقيقه عملياً عبر مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيره من المؤتمرات الأخرى كمؤتمر الشمال والجنوب ومؤتمر دول عدم الانحياز . . الخ .

وسوف تتقدم هذه العملية كلما انتقل بلد من بلدان العالم الثالث من طريق التطور والتنمية الرأسمالية إلى طريق التطور والتنمية الاشتراكية ، أي كلما التحق بلدٌ تلو آخر بالاشتراكية والديمقراطية ، لأن مثل ذلك يضيف باستمرار عناصر قوة جديدة وإمكانيات إضافية لتسريع عملية إنشاء نظام أقتصادي وسياسي عالمي جديد ، وهذا ما يحدث واقعياً أمام أعيننا .

إن عملية تغيير النظام العالمي وإقامة نظام عالمي ديمقراطي جديد يحل

محله هي عملية متراكبة مزدوجة لها شكلها السياسي العالمي وشكلها السياسي القومي المحلي ، وكل منهما يؤثر بالآخر تأثيراً نسبياً . ومن جهة ثانية ، ليس من المعقول انتظار التحولات العالمية في النظام العالمي للبدء بالتحولات الداخلية القومية ، كما لا يمكن عكس ذلك أيضاً ، لأن كُلاً من العمليتين ليست بديلاً عن الأخرى . ولابد إذن من توازي وتلازم العمليتين معاً : التغيير الثوري في الداخل ، أي على مستوى كل بلد من بلدان العالم الثالث بمفرده ، والتغيير الدولي العام الذي تشترك به جميع بلدان العالم الثالث مجتمعة ، تنسيق جهودها ونضالها من أجله وتعمل بصورة مشتركة لتحقيقه . ذلك هو الديالكتيك المادي التاريخي لتحويل العالم ثورياً في رأينا .

إن العمليات الثورية وعناصرها المختلفة تشترط بعضها بعضاً وتؤثر ببعضها البعض . تطور قوى الاشتراكية ، تعاظم النضال التحرري القومي والوطني ، تزايد النضال الطبقي لبروليتاريا البلدان الامبريالية ، تلك هي العناصر الثورية الأساسية المدعوة للمساهمة المشتركة في تغيير العالم وتصفية الاستعمار والامبريالية والرأسمالية ، وبالنتيجة تصفية الكولونيالية والتخلف في بلدان العالم الثالث وتنميته تنمية وطنية متسارعة تعزز الاستقلال الوطني والتطور المستقل وممارسة السيادة الوطنية أو القومية كاملة دون انتقاص أو انتهاك .

إن جميع الظروف الموضوعية الاقتصادية والسياسية التاريخية تحتم تصفية الأستعمار الجديد التي بدأت بالفعل ، لأن هذا النمط من تقسيم

العمل العالمي الرأسمالي الكولونيالي لم يعد يصلح للبقاء والاستمرار في الوقت الحاضر ، وقد ظهرت عليه علائم المرض الذي لا شفاء منه منذ زمن ، ولم يعد الوقت الذي سنشهد فيه تحطمه الكامل بعيداً عن الأنظار .

المصادر والمراجع المعتمدة

١ ـ د . اسماعيل صبري عبد الله : «نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ـ دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية» الإصدار الثاني من الطبعة الأولى . الهيئة المصرية العامة للكتاب عام (١٩٧٧) .

٢ ـ البروفيسور توماس سنتش : «الاقتصاد السياسي للتخلف» ثلاثة أجزاء ، الطبعة العربية ، ترجمة فالح عبد الجبار ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٨

٣ ـ رسالة الرئيس الروماني نيقولاي شاوشيسكو للمؤتمر الخامس اليونكتاد ، الترجمة العربية غير الرسمية .

٤ ـ كتاب : «الاقتصاديات القومية المعاصرة في إطار الاقتصاد العالمي المعاصر» الصادر عن أكاديمة شتيفان غوركيو ـ بخارست ـ رومانيا ، الترجمة العربيةغير الرسمية .

٥ ـ البروفيسور إيفانشوفاليانو : «النظريات الاقتصادية المعاصرة» الترجمة العربية غير الرسمية

٦ ـ بول باران : «الاقتصاد السياسي للتنمية» ، الترجمة العربية ، أحمد فؤاد بليع ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧١

٧ ـ س . إي . تولبانوف : «الاقتصاد السياسي للبلدان النامية» ترجمة د . مطانيوس حبيب ، دار التقدم العربي ، دمشق ١٩٧٤
٨ ـ كارل ماركس : رأس المال (ثمانية أجزاء) ، الطبعة العربية ، ترجمة : أنطون حمصي ، دمشق ١٩٧١
٩ ـ مختارات لينين : (عشرة أجزاء) بالعربية ، ترجمة الياس شاهين ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٧
١٠ ـ نيكيتين : «أسس الاقتصاد السياسي» دار التقدم ، موسكو
١١ ـ «التركيب الطبقي للبلدان النامية» : تأليف مجموعة من العلماء السوفييت ، منشورات وزارة الثقافة السورية ، ١٩٧٢
١٢ ـ «الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة» ، كتاب يضم مجموعة دراسات لمجموعة من المؤلفين (أندريه غندر فرانك ـ بول ساليزي ـ بوب ساتكليف . . وغيرهم) أعده وترجمه إلى العربية : عصام الخفاجي ، دار ابن خلدون
١٣ ـ يوروك أوغلو : «تركيا ـ حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية» الطبعة العربية ، ترجمة فاضل لقمان ، دار ابن رشد ، بيروت ١٩٧٩
١٤ ـ لينين : «حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية» (مجموعة مقالات وخطب) الطبعة العربية ، دار التقدم
١٥ ـ كتاب : «المادية التاريخية» تأليف عدد من الأساتذة السوفييت ، ترجمة أحمد داؤد
١٦ ـ كتاب : «المادية الديالكتيكية» تأليف عدد من الأساتذة

السوفييت ، ترجمة د . بدر الدين السباعي
١٧ ـ «الاشتراكية والبلدان المتحررة» أوليانوفسكي ، الترجمة العربية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٥
١٨ ـ لينين : «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» الطبعة العربية ، دار التقدم
١٩ ـ ماركس ـ انجلز «البيان الشيوعي» الطبعة العربية ، دار التقدم
٢٠ ـ فريد ريك انجلز «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» الطبعة العربية ، دار التقدم
٢١ ـ «البلدان النامية وقضاياها الملحة» للمؤلفين : جوكوف ، اسكندروف ، سيتبانوف ، ترجمها إلى العربية الياس شاهين ، دار التقدم ١٩٧٨ .
٢٢ ـ أندريه غندرفرانك : «سوسيولوجيا التنمية وتخلف السوسيولوجيا» الترجمة العربية غير الرسميه
٢٣ ـ لينين : «الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية» كراس مترجم إلى العربية عن دار التقدم
٢٤ ـ أندرييف : «التطور اللارأسمالي» الترجمة العربية ، دار التقدم ، ١٩٧٧ .
٢٥ ـ ماركس ـ انجلز «في الأستعمار» (مجموعة مقالات وخطب) ، الطبعة العربية ، دار التقدم
٢٦ ـ بول باران ـ إيف لاكوست : «الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية» الترجمة العربية ، الطبعة الثانية ، دار

الطليعة ، بيروت
٢٧ ـ موريس دوب : «النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة» الطبعة الثانية من الترجمة العربية للدكتور هشام متولي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٩
٢٨ ـ فريدريك أنجلز : «الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية» الطبعة العربية ، الياس شاهين ، دار التقدم
٢٩ ـ «الطريق إلى الاشتراكية» مجلة دورية شهرية تصدر عن وكالة أنباء نوفوستي
٣٠ ـ أندريه غندر رفرانك : «البورجوازية الرثة والتطور الرث» ترجمة الهيثم الأيوبي وأكرم ديري ، دار العودة ، بيروت ١٩٧٣ .

المحتوى

المراجع الاجنبية

1. Baran, Pauls., Politcal Economy of Growth, 2 nd., 1960.
2. Frank, A. G., hunpen Bourgeisie et humpen Dévelopрement, Masvéro, 1971
(بالفرنسية)
3. W. A. dewis. la theorie de la criossonce Economique. Paris, 1962
(بالفرنسية)
4. Myrdal, Gunnar, Asian Drama, An Inquiry into the Poverty of Nations 20 th Century Fund, N. Y., 1968.
5. R. Nurkse. Problems of Capital Formation in Under-developed countries.
6. H. Myint. The Economics of Deueloping countries.
7. R. Nurkse. Equili brium and Growth in the World Economy, Cambridge (Mass) 1961.
8. H. Leiberstein. Economic Backwardness and Economic Grwth, New york. 1957.

